أسرار مكشوفة

التسلح النووي والسياسة الخارجية الاسرائيلية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

أسرار مكشوفة

إسرائيل شاحاك



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب. ٨٣٧٥٠ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الثانية ٢٠٠١

تصميم الغلاف: جومانا أبو شقرا

الاخراج الفني: بسمة التقي

أسـرار مـكـشـوفـة

إسـرائيل شـاحـاك

ترجمة :

د . عادل خير الله

رضي سلمان

تقديم كريستوفر هيتشنز

أرغب، في البداية، أن أعرّف الكاتب وموضوع كتابه؛ ولا أستبعد أن يثير ذلك غضبه الشديد. كان الدكتور إسرائيل شاحاك، لعقود من الزمن، دليلاً أرشدنا إلى ثقافة فلسطين ذات التعددية التاريخية، وإلى سياسة دولة متعددة الجنسيات، وإلى آثار حضارات عديدة متعاقبة. وأنا واحد من الكتّاب والزائرين الكثر الذين نهلوا من هذا العطاء غير المشروط؛ نهلت بمجرد تعرّفي إلى رَجُلٍ قرر أن يعمل ويعيش ويفكّر، وهو يعتقد أننا أصبحنا نقيم في عالمٍ يحكمه العقل.

ويمكن للمرء أن يلخّص السيرة الذاتية في عناوين رئيسية دون أن يستوعب الفكرة الكامنة وراءها. وعلى الرغم من ذلك، سأشير إلى بعضٍ من وقائع هذه السيرة: ولد الكاتب في الشتات قدره قدر يهود أوروبا الشرقية المؤلم؛ وكان سيّىء الطالع، على عكس ما أسماه هلموت كول نعمة الولادة المتأخِّرة. وقدّر للكاتب أن يكون، في طفولته، شاهداً على إبادة شعبه. وكانت عائلته من أولئك الضحايا. اتخذ إسرائيل شاحاك من فلسطين ملجأً له وبيتاً يأوي إليه. وبعد ذلك، قرّر (وبالتدرّج طبعاً) أنّ الجواب الكامل عن الأحجية القديمة التي تشكّلها العنصرية والتطرّف العقائدي والتعصب الديني لم يكن لدى الآملين بمجيء المخلّص. وأعتقد أن من الممكن إدراك الفرق بين هذا النوع من «التعددية» والمقاطع المترجمة الرقيقة، وغير المضرّة، التي يقدّمها، بلا مقابل، كتاب في الغرب ممن يخافون التعصّب الديني وفقدان الحسّ الإنساني. ولذلك فإنهم، في ظل هذا النص الواضح المطهّر من الشوائب، يعززون، خطأً، البيان المخادع للرأي العام.

وفي إحدى المناسبات، عندما اتصلت هاتفياً بشاحاك، لأطلع على آخر التطورات الحاصلة في المجتمع الإسرائيلي، أجاب، دون تصنع: هناك علامات مشجعة على الاستقطاب. ويجد معظم مفكرينا أن هذه الإفادة تبدو سخيفة وغير معقولة. وفي كل حال

ما الذي يمكن أن يكون مرغوباً أكثر من إجماع الرأي؟ وعلى الرغم من ذلك، فإن شاحاك قد أنجز، في تحليل منفرد، مركّباً سيحيّر الناس إلى الأبد، ويتجنّب ممارسي الكتابة الذين يتعاطون مع الواقع الكاذب و«الاتفاق». لقد تمكن شاحاك، منذ عقود مضت، أن يتنبأ بوحدة مخيفة بين القوميين المتطرفين (ومعظمهم من العلمانيين) والمتدينين المتطرفين (ومعظمهم من اللامباليين بمشروع الحصول على أراضٍ). والآن بدأ جرس الإنذار يقرع في وسط أولئك اليهود الإسرائيليين الذين يسعون إلى توافق مع جيرانهم الفلسطينيين العرب، وأولئك اليهود الإسرائيليين الذين لا يرغبون أن يعيشوا في دولة لحكومتها نظام ديني. أما أولئك الذين يرغبون في أرضٍ عربية حرة وأولئك الذين يرغبون في ثقافة دينية مقتصرة على اليهود، فقد جعلوا من قضيتهم قضية عامة. وقد كان نبي هذه المواجهة هو الدكتور شاحاك. وهذا ما يفسّر الكراهية التي يكنها له دعاة السلام. هل أستطيع نسيان تلك الأمسية في واشنطن دي ـ سي، بعد فترة قصيرة من الكارثة والجريمة الوحشية التي ارتكبت في لبنان صيف ١٩٨٢؟ فقد اجتمع هناك حشد من الأحرار القلقين، ومن ذوي النيات الطيبة، لسماع الجنرال متّي بلد. ولأنه يرتدي بزة رسمية كان من الطبيعي أن يعتبر مقبولاً لديهم، متحلياً بالصفات الأخلاقية. وقد تكلم عن «السلام الآن»، مستخدماً ملاحظات عادية وسطحية؛ وقدم من الكلام ما يشعر المستمعين بالعزاء. وبعد ذلك، سألته عن رأيه بالتفسير الذي جاء به شاحاك للوضع. وعلى الفور شوه الحنق الشديد شكله، وأجاب بنزقٍ قائلاً: «إنه مجنون، ومهمل لواجبه والتزامه، ومتطرف» وقد كشف متي بذلك عن شخصية دكتاتورية. (والآن أتساءل ما الذي دها متّي الذي كان في يوم من الأيام بطل غزة وحبيب دعاة السلام من الشتات؟).

لن نجد جواباً عن هذا السؤال في الصفحات التالية، إذ ليست له علاقة بالموضوع. لكن ما ستفعله الصفحات التالية هو أنها ستظهر عقلاً منشغلاً بالعمل، كما ستظهر أيضاً مجتمعاً يقوم بعمل مشابه ـ وهو المجتمع اليهودي الإسرائيلي الذي نادراً ما يتفحّصه الغرب. ولكي نوضح عدم رغبة حكمائنا في قضاء الوقت لمعالجة هذا الموضوع، أو عدم مقدرتهم على ذلك، ينبغي لنا أن نفترض أن هناك فئة من الأغيار ما تزال حتى الآن مهملة ومنبوذة. وإلاّ كيف يمكننا أن نفسّر رفض الاشتراك في الطريقة التي تفكر بها النخبة الإسرائيلية؟ لقد قال المرحوم ا. ف. ستون مرة إن من الأهون أن تنشر نقداً للصهيونية في الصحافة الإسرائيلية من أن تنتقدها في الصحافة الأميركية. فعقلية النظام الحاكم تفشي

أسرارها تدريجياً في المطبوعات العامة، والتقارير الرسمية، والمقابلات شبه الرسمية. وفي أحيانٍ كثيرة، يكون الإفشاء حقيقياً، لكن يتطلّب بعض الاستقامة، حتى ولو كان يسعى إلى إعطاء مبرر له. وهنا نجد الدكتور شاحاك في جوار كل هذا، يحتفظ بالملاحظات ويسجل الأسماء. ربما كانت لديك الرغبة أن تتعرف إلى حقيقة ميزات العقيدة النووية الإسرائيلية. عندها، إفتح الصفحة ٥٥ . أما سوريا، فإذا أردت أن تعرف، بشأن الحرب معها، أي مدينة شمال دمشق ستزول أولاً من الوجود؟ افتح الصفحة ٦٥. هل هناك من أهمية لما يعتقده آرييل شارون بأن إسرائيل قوة عظمى في المنطقة؟ لا تصل الى قرار إلا إذا قرأت بتمعن الصفحة ٤٩ (يمكنني أن أضيف أن هذه الحقائق قد كتبت من خلال معلومات غير عادية عن المستقبل، في زمن اعتقد فيه العديد من المتفائلين أن العنصر الشاروني قد أصبح جزءاً من الماضي). هل سمعت نفسك في يوم من الأيام تتفوه بالصيغة السحرية الليبرالية البلهاء، القائلة «فكّر عالمياً وتصرّف محلياً»، تابع القراءة إذا أردت أن تفهم كيف يعمد نظام حكم جدّي بحق، إلى تطبيق هذا الشعار بطريقة معكوسة.

وقد تميز شاحاك بنقده «لاتفاقات أوسلو»، بل انفرد فيه، لأنه فهم على الفور أن الاتفاق لم يكن «محلياً». لقد كان بدلاً من ذلك مناورة لإبقاء الوضع على حاله. وقد استنبط لإبقاء الفلسطنيين في حالة من الحجز. ثم يُبَوّق للتوصل إلى تسوية تجد طريقها إلى القبول الدولي. وفي مقطع مليء بالمبادىء الاخلاقية والثقافية، يبيّن الكاتب كيف أن قدرة عرفات على اللغة الجدلية قد بدأت تعمل لغير صالح حزب العمل الإسرائيلي الذي رعاه. وبما أن الاتفاقات قد جعلت من عرفات شخصاً عديم القدرة إلى حدٍّ بعيد، فإن هذا القائد العظيم لم يبق لديه من وسيلة للتعبير بها سوى استخدام بيان الفداء الديني.

وفي أقواله المحمومة، لكن الفارغة، عن القدس كمدينة مقدسة، تمكن من إخافة الإسرائيليين الذين يدلون بأصواتهم الانتخابية، لكن دون تهديدهم. وهكذا ساعد على إنجاز عودة جماعات جابوتنسكي وشترن، على الرغم من أنهم، هذه المرة، يرتدون الزي الديني. وعند رؤية شاحاك لما حدث، وباحتقاره لمن ساهم في ذلك، اكتسب حقّ إطلاق صفّارة الإنذار في وسط أولئك الذين يحاولون إكراه اليهود على التطرف بطرق مشابهة لما حدث لهم. وحقيقة الأمر، أن ليس هناك من ناقد أو معلق آخر يمكنه الادعاء بهذه الميزة غير الدينية.

فأولئك الذين يقتلون العرب، أو يكبتون حريتهم، في سبيل أرض نقية، قد يقتلون اليهود أيضاً ويكبتون حريتهم. وقد سبق أن بُرهن ذلك الأمر، ليس على حساب المواكبين الإسرائيليين للسلام فحسب، بل على حساب سيد إدارة الدولة المستخف إسحق رابين. وعلى قدر معرفتي، فإن أحداً لم يحذّر من هذا الحدث الطارىء، سوى اثنين، هما: يهوشوا ليبوويكر، الذي عمل محرراً للأنسكلوبيديا العبرية، وإسرائيل شاحاك. أما شاحاك، فإنه يرى، بشكل خاص، أن الماضي لا يتمثل ببلاد أخرى بل يحتمل أن يتمثل بالبلاد نفسها على نطاقها الواسع. وبالاستناد إلى رأيه الذي تمخّض عن تفكير عميق، نجد أن انعتاق اليهود بالاستنارة الثقافية لم يكن انعتاقاً من المعاداة المسيحية للسامية فحسب، بل كان أيضاً تحرراً من انعزالية دينية، ومن فرض تعاليم دينية تتحكم بهم. وإذا نظرنا إلى القضية من هذا المنظار، نرى أن إعادة تثبيت التزمت الديني تشكل عودة لليهود إلى الوراء ومصدراً كارثة لأولئك الأغيار الذين قد يعترضون طريقهم (أي الذين يصدف أنهم يقطنون في الموقع الخاطىء) وهم يحققون مشروعهم الذي صممت السماء على منحهم إياه.

فإذا كان هناك من انتقاد لهذه الصفحات (ولديّ العديد من الانتقادات) فهو: أنّ الإصرار المتشدد على الحقيقة، التي يمكن تأكيدها بعض الأحيان، يهمل ما يدعو إلى سخرية القدر. وهكذا، فإن شاحاك يخبرنا عن مهام عديدة كان يقوم بها الخادم الشرير، وهو، بالطبع إسرائيل، التي تخدم الولايات المتحدة في كل مكان بَدءاً من زائير وانتهاءً بالسلفادور. لكن ألم يكن من المفروض أن تحرر الصهيونية اليهود من الاعتماد على الأغيار؟ ثانياً: غالباً ما يقال، مع شبه دليل على ذلك، إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. كيف يمكن لهذا التبجح أن يؤثر فعلاً في عقلية أولئك الذين يعملون في الرقابة، والذين ينفذون الضرب والتعذيب ومنع التجول، ويفرضون «قوانين الطوارىء»، ويحافظون على السرية الرسمية؟ إن كاتبنا، في كثير من الأحيان، يشعر بشيء من التهكم والسخرية على حساب هذه الادعاءات. لقد كان من الكتاب الأوائل الذين اقترحوا، بعد ما أوصلهم الدليل المتوافر إلى استنتاج معقد ودقيق فحواه أنه، خلال آخر اجتماع حضره إسحق رابين، رئيس الوزراء، كان هناك شيء ما أكثر من مجرد إهمال تمثّل بالرخاوة غير العادية للشاباك وبخدمات الأمن التي يكال لها المديح أكثر مما تستحق.

ربما كنت أطلب الكثير. ففي مقالة جيدة تعالج إيديولوجية دولة تتعلق بالشؤون الدينية والعنصرية يؤكد الكاتب شاحاك ويثبت النقطة المبدئية القائلة بأن الشعب، الذي

يملك نظرة عالمية، يعني ما يقول، في الغالب؛ فأحرار نيويورك، الذين استقوا من مصادر فيها الكثير من رقة الشعور، قد يصابون بصدمة ناجمة عن معرفتهم بأن المال الاميركي يجمع، معفى من الضريبة، ليستخدم في بناء طرق خاصة باليهود، ويربط بين مدن يهودية فقط. وتتمثل سخرية القدر، هنا، بأن هذه الطرق ستكون على حساب أولئك الذين لا يختارون مشاهدتها. والسيد شيمون بيريز، الشخص المثالي لدى تلك التجمعات من أحرار نيويورك، يعترف بتواضع، لكن، بشيء من الحماس، أنه كان، بالفعل، من «تولى ولادة» البرنامج النووي الإسرائيلي. فهل سيستمر في هذا الادعاء عندما تتحوّل ديمونا إلى تشرنوبيل أخرى؟ أو عندما تستخدم كعامل تهديد «لمساداه أخرى؟ إن منطق السياسة لا يعرف الرحمة. وإلاّ لمَ يبدو بيريز، وأنا أكتب هذا المقال، ككلب مغسول؟ ولمَ يبدو السيد عرفات في اتفاقهم قزماً ريفياً بل إنه، أكثر من ذلك، يبدو مفتياً اكبر، ولقب المفتي هذا يحتاج إلى كلمة «الاكبر» لتغطية عريه، والتذكير بالدور الخنوع الذي كان يؤدّيه النبيل الفلسطيني القديم؟

ففي استطاعة شاحاك أن يقول ما يجده، لانه قد أدرك، منذ زمن طويل، أن الأديان السماوية هي من صنع الإنسان. ففي هذا الكتاب ستسر عندما تقرأ أنه يحتقر، على حد سواء، الادعاءات الماورائية للموارنة، والإسلام، والدروز، والأرثوذكس.

إنه يرى عظمة العبقرية اليهودية في كتابات ماركس وفرويد وأنشتاين، وفي كتابات الذين انتقدوهم. ويمكن أن يعتبر شاحاك سليل سبينوزا، كمفكر حر، بدرجة أكثر أو أقل، في سبيل الحرية نفسها، وفي سبيل كل ما تأتي به الفلسفة من أسباب التعزية للفرد المعزول. ويكفي أنه أبقى شمعة العقل والإنسانية مضاءة في جوار يهدد دائماً بإطفائها، وفي وقت لم يبقَ لنا فيه سوى هذه الشمعة كشعلة للحرية.

تمهيد

نتنياهو واستراتيجيات إسرائيل

أرى أنَّ الانتصار السياسي، الذي أحرزه نتنياهو، ذو أهمية محدودة، إذا تعلّق الأمر بمدى تأثيره في استراتيجيات إسرائيل. فالخطط الإسرائيلية البعيدة المدى، يقررها جنرالات الجيش وكبار المسؤولين والمراتب العليا في جهاز الاستخبارات. ونادراً ما تبادر الحكومة، أو يبادر رئيس الوزراء، إلى رسم السياسة. حتى إن كافة الحروب، التي بدأتها إسرائيل، كانت الحكومة، خلالها، تُبلّغ بقرارات الهجوم، عندما تكون القوات قد اتخذت مواقعها. وفي مثل هذه الأوضاع، حَسْبُ الحكومة أن توافق على القرارات التي يكون الآخرون قد عمدوا إلى اتخاذها، قبل وقت طويل. وهؤلاء «الآخرون» يشكّلون، بصورة رئيسية، الذين أستشهد بهم في هذا الكتاب.

ثمة توافق حول السياسة الخارجية بين كافة الأحزاب، «اليسارية» و«اليمينية»، أكبر بكثير مما يظنه المراقبون خارج إسرائيل. دعوني أتأمل في السيرة العملية لإبراهام تمير؛ وهو الآن، أحد الأعضاء الثلاثة في «لجنة التخطيط» التي تقدم المشورة إلى نتنياهو، بشأن الاستراتيجية. ففي السبعينات، بدأ تمير سيرته هذه، كخبير لرئيس الأركان العمالي موتا غور. وكان، مرؤوساً لدى أرييل شارون، المخطط الرئيسي لغزو لبنان في العام ١٩٨٢. وأصبح، في العام ١٩٨٤، المدير العام لمكتب رئيس الحكومة شيمون بيريز. وانضم، بعد ذلك، إلى حزب ميرتز «اليساري»؛ ليلتحق، في أوائل العام ١٩٩٦، بحزب الليكود. وهو، الآن، يقدم المشورة إلى نتنياهو في ما يتعلق بسوريا. وسيرة تمير العملية (الموثّقة في الصحافة العبرية) تكشف استقرار الأهداف الاستراتيجية.

وبالمقارنة، تكون للعبارات مدلولات محدودة جداً. فمرةً قال نتنياهو إن ياسر عرفات «أسوأ من هتلر» (اورنا كدوش، معاريف، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣). وفي الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ذكر أفينوعام بار يوسف، في الصحيفة نفسها، أن نتنياهو قال لعرفات: أنت «شريكي وصديقي». ويمكن للمرء أن يكون على ثقة بأن مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية، المذكورة في هذا الكتاب، لم تتغيّر لمجرد تبدّلات طرأت على أسلوب الكلام.

إسرائيل شاحاك

القدس، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦

مقدمة

اعرف ان كتباً عديدة قد نُشرت بالإنجليزية، عن إسرائيل وسياساتها. وأعرف، أيضاً، أن كتباً عديدة قد نُشرت بالإنجليزية، عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإذا حُذفت الأعمال التي تعرض إسرائيل وسياساتها، عرضاً تبريرياً، وهي أعمال لن أشير إليها، أرى أن جملة من الأخطاء المنهجية قد شاعت في معظم هذه الكتب (أو على الأقل في الكتب التي اطلعت عليها). وإنني أنوي البدء في عملية تصويب هذه الأخطاء. لكنني، عوضاً عن انتقاد أسلافي، سأحاول تفسير ما أسعى إلى القيام به. لذلك آمل أن تكون الجدّة في مقاربتي ظاهرة للعيان.

وأود هنا شرح الفرضيات العامة (التي يوضحها الكتاب بحد ذاته) والتي تقوم مقاربتي على أساسها. وأعتقد أن أهداف دولة إسرائيل (وسابقتها الحركة الصهيونية)، في فترة زمنية معينة، يجب أن تُفهم بحسب ما تقوله القيادات الإسرائيلية لأتباعها، وبحسب ما تقوله هذه القيادات، الآن، للنخبة اليهودية الإسرائيلية بصفة خاصة. ذلك أن هذه الأهداف لا يمكن أن تُفهم على أساس ما يقولونه للعالم الخارجي. إن ما يجاهر به مسؤولو أي دولة من الدول، غالباً ما يرمي إلى الخداع. لكن على قادة أي دولة من الدول التي تجري فيها انتخابات حرة نسبياً، أن يصرّحوا بنيّاتهم الحقيقية لأتباعهم، أو للمعلقين الصحفيين الجدّيين (وهم، بمعظمهم، متفقون، عموماً، مع المؤسسة الحاكمة).

وينبغي لهذا المنحى أن يكون قوياً، ولاسيما في دولة (مثل إسرائيل) يتألف جيشها من مواطنيها، ويعتمد على استعدادهم للقتال. وهذا يعني أن ما يُقال للصحافة العبرية، في مسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية، وخصوصاً ما يقوله الجنرالات أو المعلقون الإسرائيليون الذين تربطهم بهؤلاء الجنرالات صلات جيدة، سوف يكشف النقاب إلى حد ما، عن السياسات الإسرائيلية الحقيقية.

وينبغي أن نتذكر، في هذا الصدد، أن قوة إسرائيل تكمن، قبل كل شيء، في قواتها المسلحة المؤلفة من مواطنيها الذين يخدم بعضهم فيها كمتطوعين في الوحدات الخاصة (ولا سيما إذا كانوا ينتمون إلى الطبقة العليا). وإسرائيل تستطيع أن تستخدم قوات كبيرة نسبياً، إذا قيست على عدد سكانها، لأنها تجنّد كافة سكانها اليهود في جيشها. صحيح أن إسرائيل تنتهج سياسة التمييز ضد كافة الأغيار. وهذا يعني، عملياً، ضد كافة مواطنيها العرب، ومعظمهم لا يستدعون للخدمة في الجيش؛ ولا يستطيعون الخدمة إلا إذا تطوعوا. ومع ذلك، فإن مواطني إسرائيل اليهود، وهم الأكثرية، يؤلفون الجيش، وينبغي أن تشرح لهم السياسات الإسرائيلية. وقد لا يحتاج بعضهم إلاّ إلى الإقناع عبر التلفزيون. لكن بعضهم الآخر يحتاج إلى أكثر من ذلك. إن النخبة اليهودية الإسرائيلية، التي تولي السياسة اهتماماً كبيراً، وتؤدي دوراً كبيراً جداً في الجيش، تتطلب إقناعاً جدياً، من خلال المعلومات والشروحات، بل من خلال المناظرات التي تجري في الصحف الإسرائيلية.

لقد أظهرت المراحل المتأخرة لحرب لبنان أن الجيش الإسرائيلي يقاتل قتالاً سيئاً عندما يكون المجتمع اليهودي الإسرائيلي منقسماً انقساماً عميقاً حول الأهداف السياسية. بيد أن حروباً إسرائيلية أخرى قد أظهرت أن الجيش الإسرائيلي يحارب جيداً عندما يكون المجتمع اليهودي الإسرائيلي موافقاً على الأهداف السياسية للحكومة الإسرائيلية. إن اجتياح لبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ (الذي حاز، في البداية، دعم الأغلبية العظمى من اليهود الإسرائيليين)، أوضح حقيقتين سياسيتين مهمتين أخريين، فحوى أولاهما: أنَّ من الممكن، قبل الاجتياح الفعلي ببضعة أشهر، التكهّن بأن إسرائيل سوف تغزو لبنان عاجلاً. وبالفعل، تكهنت أنا بالغزو من خلال أخذي، فقط، بالمعلومات المستقاة من مصادر مكشوفة، كالصحف الإسرائيلية. أما الحقيقة الثانية، فتقول إن العملية الضرورية لإقناع المجتمع اليهودي الإسرائيلي بالحاجة إلى غزو لبنان، والتي جرت بصورة علنية تماماً، قد أتاحت للناس، بمن فيهم معارضو السياسات الإسرائيلية، التكهن بتلك السياسات. وهذا، برأيي، صحيح اليوم أكثر من أي يوم مضى. ويشكّل السبب في كون هذا الكتاب، الذي لا يحاول تحليل السياسات الإسرائيلية الماضية، والمبادىء التي وُضعت على أساسها، فحسب، بل يسعى إلى التكهن بمنحاها المستقبلي، كتاباً يبدأ بفصل يصف طبيعة الصحافة العبرية، والرقابة العسكرية المفروضة عليها، والسبل الناجحة باطراد، التي طورتها هذه الصحافة للنضال ضد تلك الرقابة، والتحايل على القيود التي تكبّلها. فالكتاب هو، في نواح عديدة، وصف للإعلام اليهودي الإسرائيلي، ولا سيما الإعلام كقوة اجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يعالج المبادىء التي تقوم على أساسها سياسات إسرائيل، ولا سيما سياساتها التي اتخذت شكلاً مطوّراً في التسعينات؛ ويتناول النتائج المحتملة لهذه السياسات، فإنه لا يعالجها كسياساتٍ ثابتة على حالها، بل يسعى إلى وصف تطورها المستمر مع الزمن. وهو كتاب يرتكز على «التقارير» التي وضعتُها عن السياسات الإسرائيلية كما تُفهم من الصحف العبرية في أوقات محددة، والتي درجتُ على إرسالها إلى أصدقائي الذين يعيشون خارج إسرائيل. لقد كنت أشعر أن مثل هذه التقارير، التي اقلعت عن وضعها، كانت ضرورية، لأنّ تفسيري للسياسات الإسرائيلية، المستند إلى ما كان يُقال داخل إسرائيل، كان يختلف اختلافاً جذرياً عن تفسير معظم «الخبراء» الشرق أوسطيين، ولا سيما خبراء الإعلام الغربي. فالإعلام الغربي، كما أميل إلى الاعتقاد، يبني «خبرته» على التصريحات الرسمية حول النيات الإسرائيلية بتوجهها إلى الأجانب. ولا أنوي في هذا الكتاب، الخوض في جدالات، أو البحث عن أخطاء الآخرين. ومع ذلك، دعوني أشدد، في الوقت نفسه، على أن «الرغبة في السلام»، التي غالباً ما يُفترض أن تكون الهدف الإسرائيلي، ليست، برأيي، مبدأ من مبادىء السياسة الإسرائيلية، في حين أن الرغبة في توسيع السيطرة والنفوذ الإسرائيلي، يشكل مبدأ من مبادئها. وإثبات هذه الأقوال الجازمة متوفر في هذا الكتاب.

دعوني هنا أوجز بعض المبادىء التي أرى أن السياسات الإسرائيلية تقوم على أساسها. إنها، في المقام الأول، مبادىء إقليمية في نطاقها؛ وموضوعها الشرق الأوسط برمته، من المغرب إلى باكستان. ولها، فضلاً عن ذلك، جانب عالمي برز بصفة خاصة في التسعينات. وسوف تجدون، في هذا الكتاب، أدلة كثيرة تشهد على تورط إسرائيل الفعلي، في كل من كوريا الجنوبية وكينيا وأستونيا، البلدان التي لا تشكل بالطبع جزءاً من الشرق الأوسط. لكنني، مع ذلك، أعتبر أن السياسات الإسرائيلية، خارج الشرق الأوسط، خاضعة للأهداف الإقليمية الإسرائيلية. ويمكن أن توصف بأنها سياسات لها هدفان يرتبط أحدهما بالآخر، هما: السعي إلى الهيمنة، ودعم «استقرار» معظم الأنظمة القائمة حالياً في الشرق الأوسط، مع الاستثناء اللافت للنظام القائم في إيران، والنظام القائم في العراق (لفترة قصيرة نسبياً فقط، انتهت الآن). وعلى الرغم من أن السياسات الإسرائيلية الموجهة نحو إطاحة النظام الإيراني (وهو هدف إسرائيلي رئيسي الآن) سياسات يبرِّرها، في الولايات المتحدة خصوصاً، كلّ هذا الكلام المخادع عن «محاربة الأصولية الإسلامية» لما فيه مصلحة

الغرب المفترضة، فإن من الواضح أن هذا التفسير، الذي يقبله العديد من الخبراء الأميركيين بإذعان، هو، برأيي، تفسير غير صحيح، للأسباب التالية: أولاً، يعرف جميع الذين يتابعون الصحف العبرية، أن إسرائيل قد أيدت، لسنوات، حركة حماس وغيرها من المنظمات الأصولية الإسلامية، ضد منظمة التحرير الفلسطينية، عندما كانت تعتقد أن مثل هذا التأييد من شأنه أن يخدم مصالحها. ثانياً، إن المملكة العربية السعودية، هي أكثر دول الشرق الأوسط الإسلامية أصولية؛ وإسرائيل، على الرغم من بعض الاحتكاكات، لا تعارضها بالتأكيد. هذا يعني أن السبب الحقيقي الكامن خلف العداء الإسرائيلي لإيران، والذي قد يقود في وقت من الأوقات إلى هجوم إسرائيلي عليها، هو، كما أرى، سبب بسيط جداً يتمثل بطموحات إسرائيل إلى الهيمنة. والدولة التي تطمح إلى الهيمنة في منطقة ما، لا تطيق دولاً قوية أخرى فيها. وإيران، التي تحدّت الولايات المتحدة قرابة عشرين عاماً، والتي قد تحاول كسر احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في الشرق الأوسط، دولة قوية بلا شك. كذلك كانت تلك الطموحات إلى الهيمنة السبب الرئيسي الذي جعل إسرائيل تحرّض على قيام تحالف ثلاثي جمعها مع فرنسا وبريطانيا، وغزا مصر في العام ١٩٥٦. فقد كانت مصر، آنذاك، في طور أن تصبح دولة قوية، قوية أكثر مما يجب حيال نيّات إسرائيل الإقليمية. وكل أمرٍ، سوى هذا الأمر، كان، وما يزال، مجرد دعاية لم تكن الحاجة إليها لأغراض إسرائيلية داخلية، بقدر ما كانت للاستهلاك الخارجي.

كذلك يتضح، الآن، أن إسرائيل، ولا سيما إسرائيل التي حكمها مؤخراً شيمون بيريز، لا ترغب في مجرد تنمية اقتصادية سلمية للشرق الأوسط. فبيريز، على الرغم من كل شيء، وكما هو مدوّن في هذا الكتاب، هو القائل إن إسرائيل لا تريد السلام مع ايران بأي شرط من الشروط. وما تنتهجه إسرائيل من سياسات قائمة على «بناء الائتلافات» ضد إيران، وموثقة توثيقاً وافياً في القسم الثاني، قد يؤدي إلى الحرب في وقت من الأوقات. وإذا فعلت ذلك، فإن مثل هذه الحرب ستُعرض على الإعلام الغربي بلا شك، على أنها «حرب من أجل السلام في الشرق الأوسط»، مثلما أطلقت إسرائيل على غزو لبنان في العام ١٩٨٢، صفة رسمية هي «الحرب من أجل سلامة الجليل».

أما افتراض أن سياسة إسرائيل الرئيسية هي سياسة إحراز الهيمنة على الشرق الأوسط برمته، فيقود إلى استنتاجات أخرى لا يستسيغها «الخبراء»، كما لا يستسيغها الفلسطينيون وسواهم من «الخبراء» العرب في هذه الحالة. إذ يستتبع ذلك، في المقام

الأول، أن الفلسطينيين لا يعنون القسم الأهم من السياسات الإسرائيلية، على الرغم من أنهم أولى ضحاياها، والشعب الذي فاق سواه بالمعاناة منها. لذلك، فحتى قيام سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين (لئلا نتحدث عن اتفاقات أوسلو التي ننتقدها في القسم الخامس)، لن يؤدي إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط، بل يؤدي إلى عكس ذلك: فعلى الرغم من وجود رغبة إسرائيلية في إبقاء الفلسطينيين تحت شكل من أشكال السيطرة الإسرائيلية، فإن المقصود من هذه السيطرة تعزيز سياساتها الحقيقية، كأن تحقق رغبتها في إطاحة نظام الحكم الإيراني بفعالية أكبر. وهذا الكتاب، باستثناء تضمينه تحليلاً لاتفاقات أوسلو، لن يتناول السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، التي كُتب عنها الكثير، بل سيتناول، المسائل الأكثر عمومية، والتي تتصل بماهية السياسات الإسرائيلية تجاه كافة دول الشرق الأوسط (وليس الدول العربية فقط)، والتي لم يكتب عنها سوى القليل القليل.

أورد، على سبيل المثال، واقعة تعود إلى زمن قريب جداً، ولا يناقشها هذا الكتاب، كشاهد يوضح الأسباب التي دعتني إلى تبني هذه المقاربة. ففي ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، كتب زئيف شيف، وهو معلق استراتيجي مهم في الصحافة العبرية، عُرف بصلاته الجيدة مع الاستخبارات والجيش الإسرائيلي، كتب من قطر تقريراً نشرته صحيفة هآرتس العبرية الرفيعة المستوى، جاء فيه «أن إنشاء مظلة نووية إسرائيلية للخليج» في المستقبل القريب، أمر ممكن، بل يؤيده بعض استراتيجيي الكويت وقطر وعمان. ويستشهد شيف بخبير استراتيجي كويتي يدعى سامي فرج، جاء لمقابلته في قطر، وقال له: إذا حققت إسرائيل شرط صنع السلام مع سوريا، فينبغي أن تكون مشمولة في تحالف «من شأنه ضمان السلام في الخليج» بواسطة سلاحها النووي. أما السبب الذي قدّمه فرج وقبل به شيف ضمناً، والذي يدعو إلى إنشاء مثل هذا الحلف، فيتمثل بـ «أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك قوة الرد السريع». بيد أن الأهم في وجهة نظر فرج هو استخدام «الردع النووي الإسرائيلي» لضمان السلام في الخليج. ولا شك أن هذه الأسباب المهمة لتطورات ممكنة، يجب أن تناقش؛ لكنها لا تناقش إلا في الصحف العبرية، لأنها لا تكاد تتعلق بقمع إسرائيل للفلسطينيين! بل إن هذا القمع هو الخطوة الأولى نحو استتباب إسرائيل كقوة نووية في الخليج، لضمان دول الخليج على ما يُظن، لكن لاكتساب الهيمنة في الحقيقة.

دعوني أشير مرة أخرى إلى أن مثل هذا التدخل الإسرائيلي في الخليج قد يؤدي إلى حرب، بل إلى حرب تُستخدم فيها الأسلحة النووية، تُشنّ ضد إيران، وتنجم عنها فواجع لا تعد ولا تُحصى. ومع أنني، شخصياً، أمقت نظام الحكم الإيراني، أمقت طبيعته وجرائمه، إلا أنني أرى أن حرباً عدوانية تشن على إيران (خصوصاً إذا بادرت إليها إسرائيل، أو قامت بتنظيمها) تهدف أن تغيِّر، من الخارج، النظام في هذا البلد، تغييراً يجري باستخدام القوة، سوف تجعل من وضع سيِّىء وضعاً أكثر سوءاً، ليس في إيران وحدها. إنني أعتبر، مثلاً، أن الحكم بالموت الذي أصدرته إيران بحق سلمان رشدي، جريمة نكراء. ومع ذلك، فإن مهاجمة إيران قد تجعل حياة رشدي في خطر أكبر مما هي عليه الآن. إن النظام الإيراني يجب أن يغيره الشعب الإيراني وحده.

تنبثق عن هذه الفرضية الأساسية نقطة أخرى تقول إن الأهداف الإسرائيلية، الكامنة وراء إرساء هيمنتها، لا تتصل إطلاقاً بـ«إفساد الثقافة العربية»، أو أي أهداف خيالية أخرى تنسبها العديد من الصحف العربية تكراراً إلى إسرائيل؛ بل إنها لا تتصل بالأهداف الأكثر خيالية التي ينسبها إلى إسرائيل بعض المفكرين العرب الذين يجب أن يتحلّوا بحكمة أكبر. فمهما تكن الأهداف الإسرائيلية، التي أعارضها بالطبع، أهدافاً مستهجنة، تظلّ أهدافاً عادية لدولة تريد أن تزيد من قوتها. فإسرائيل ليست الدولة الأولى (أو الأخيرة) في العصر الحديث، التي تحاول إرساء هيمنتها على منطقة ما. والصفة المميزة للقوى المهيمنة في عصرنا هي اللامبالاة بالثقافة، والسعي وراء القوة. والأهداف الرئيسية للإمبريالية الحديثة تتمثل بتحقيق الأرباح، ولا سيما الأرباح التي تحصل عليها من خلال التجارة بشروط مؤاتية للدولة المهيمنة. ولذلك، سيجد القارىء، في القسم الثالث، معلومات عن التعاطي التجاري الإسرائيلي الضخم مع الدول العربية، والذي ازدهر حتى خلال المقاطعة العربية، وسكتت عنه، على ما هو واضح، بعض الأنظمة العربية، أو شجعته، قبل سنين من اتفاق أوسلو. ويتضمن البحث في هذه التجارة بحثاً في «تجارة» المخدرات، هو الأول من نوعه. لكن ليس هناك أي بحث في موضوع «الإفساد الثقافي» للثقافة العربية، أو غيره من الاختراعات المفضلة لدى الصحافة العربية، والتي أرى أن الأهداف الحقيقية للسياسة الإسرائيلية لا تشتمل عليها.

وأخيراً، سيُقال شيء في هذا الكتاب عن واحدة من أهم الوسائل المعتمدة لتنفيذ سياسات الهيمنة الإسرائيلية التي لم تناقش بحسب علمي، مناقشة وافية من قبل، ألا وهي

النفـوذ الإسـرائيلي الذي يمارس على السيـاسـات الأمـيـركيـة عبـر مـا يُسـمى بـ«اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة. وفي حين أن القسم الرابع مخصص بكامله لهذا الموضوع، فإن مسألة النفوذ الإسرائيلي المشار إليها، والتي تُبحَث على أساس ما ينشر في الصحف العبرية، تظهر، أيضاً، في أقسام أخرى. وقد تبالغ الصحافة العبرية في هذه المسألة (على الرغم من أنها، في رأيي، لا تبالغ كثيراً). لكن وجهة نظرها، القائلة بأن حكام العديد من الدول يتوددون الآن، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، لنفوذه الكبير على السياسات الاميركية خصوصاً في ظل إدارة كلينتون، إنما هي وجهة نظر صحيحة بالتأكيد. (لقد عمد، مؤخراً، معلّق مهم في الصحافة العبرية، إلى إطلاق صفة «السفير الإسرائيلي الحقيقي في واشنطن» على كلينتون). صحيح أن هذا النفوذ ليس مطلقاً؛ لكنه قوي جداً. لذلك ينبغي أن يُعرف بالتفصيل، وأن يناقش. وليست هناك، على ما أرى، أداة لمعرفة مدى النفوذ الإسرائيلي على السياسات الاميركية، أفضل من الصحف العبرية التي تخصص مساحات واسعة لهذه المسألة. ودعوني أضيف، هنا، نقطة مهمة لا يناقشها هذا الكتاب، فحواها أن إسرائيل تستطيع أن تمارس نفوذها على الولايات المتحدة ليس فقط بسبب وجود «اللوبي اليهودي» (الذي يساعده الأصوليون المسيحيون)، بل لأن إسرائيل، بحد ذاتها، دولة قوية أيضاً. ولا شك أن قسماً كبيراً من قوتها الراهنة مستمدة من الدعم الأميركي. لكن ممكن جداً القول إن هذا الدعم ما كان ليقدَّم أصلاً (على الأقل بحجمه الحالي) لو لم تكن إسرائيل قوية بادىء بدء.

دعوني أخيراً، أقول شيئاً عما أعتبره «الأسباب» التي تجعل إسرائيل راغبة في اكتساب الهيمنة في الشرق الأوسط؛ وتجعلها راغبة، عموماً، في انتهاج السياسات التي تنتهجها فعلاً. أرى أولاً، أن مجْرد «البحث عن أسباب محددة» للسلوك السياسي الذي يجد بعض علماء الاجتماع والعلوم السياسية العصريين متعة فيه، هو شكل من أشكال الأنشطة المشكوك فيها. إنه عودة إلى أساليب تطبيق العلم الأرسطوطالي الذي حاول أن يخصص «سبباً» لكل شيء. والقوانين العلمية في العلوم الحديثة، كما كانت منذ أيام غاليليو، هي عموميات (قابلة للدحض)، تبيّن أنها تتنبأ بملاحظات؛ وليس هناك أي «سبب» آخر لصحتها. فما هو السبب في قانون الجاذبية أو في القانون الثاني للديناميكية الحرارية؟ ليس هناك من سبب سوى أن هذه القوانين تتنبأ بما يُلاحظ في الواقع. وعلى نحو مماثل، وبالعودة إلى العقود القليلة الماضية من التاريخ الإنساني المكتوب، سيكون من الصعب

إيجاد دولة لم ترغب في توسيع قوتها وزيادة هذه القوة، أو لم ترغب في إرساء هيمنتها على أوسع منطقة تستطيع الهيمنة عليها. وهناك أكثرية ساحقة من الدول، حتى في أيامنا الحاضرة، تملك هذه الرغبة، وتخفيها بعبارات مثل «إرساء السلام» أو «الدفاع» عنه، أو غيرها من العبارات الدعائية. في النهاية، وكما قال جيبون، ادعى الرومان أنهم أقاموا إمبراطوريتهم فقط بهدف الدفاع عن النفس. ولم تكن كافة الإمبراطوريات أو الدول المهيمنة الأخرى في الشرق أو الغرب، أفضل حالاً في ادعاءاتها. لذلك، حين أعتبر هدف السياسات الإسرائيلية إرساء هيمنتها على الشرق الأوسط، حقيقةً ثابتة، سيجيء قسمٌ من جوابي، إذا سُئلت: لمَ تتصرف إسرائيل بهذه الطريقة؟ على النحو التالي: إن هذا السلوك «طبيعي» بالنسبة إلى كافة الدول أو معظمها، كما أظهرت التجربة. أما السؤال عن سبب كون هذا التصرّف «طبيعياً» بالنسبة إلى معظم الدول، فينبغي أن نرجئه إلى الحين الذي تصبح فيه معرفتنا بالطبيعة الإنسانية أكبر. فنحن لا نملك، حتى في وقتنا الحاضر، مجرد البدء في الإجابة عليه. ولذلك سيكون، كافياً للتحليل السياسي، أن نلاحظ أنَّ المرء يستطيع أن يثبت، بما اعتبره أفضل الأدلة المتوافرة، أن إسرائيل تتصرف كما تفعل معظم الدول، وهي تحاول إرساء هيمنتها. ومن المهم أكثر أن نلاحظ أن الجهود التي تبذلها إسرائيل لإرساء هيمنتها، تتوج بالنجاح، بصورة وئيدة؛ وأن أهدافها الحقيقية غير مشكوك فيها، في حين أن أهدافاً أخرى خيالية تنسب إليها. فمن كان يتوقع أن تكون بعض دول الخليج راغبة في «مظلة نووية اسرائيلية للخليج»؟

لكن السياسات الإسرائيلية، ولا سيما السياسات التي تؤثر في الفلسطينيين، لها، أيضاً، وجه إيديولوجي يجري بحثه في الفصل الرابع عشر. إن الإيديولوجية الإسرائيلية الرسمية، التي يُعترف بها صراحة داخل البلد نفسه، إيديولوجية يُساء فهمها في الخارج، لأنَّ ما تقوله المؤسسة الإسرائيلية لليهود الإسرائيليين عن نياتها وسياستها، لا يحظى بالاهتمام، كما هي حال سياستها الخارجية. وباختصار، يمكن القول إن التمييز، الذي يبلغ شكلاً من أشكال الفصل العنصري، لكن على أساس الدين وليس العرق، تمييز متأصل في شخصية إسرائيل كـ«دولة يهودية». وبهذا الصدد، نجد أن، في الخارج، سوء فهم خطير لسياسات إسرائيل. إن إسرائيل لا تنتهج سياسة التمييز ضد العرب أو ضد الفلسطينيين، فحسب، كما هو مفترض خطأ (خصوصاً في وسط العرب) خارج إسرائيل، بل تنتهجها ضد كافة الأغيار، بمن فيهم أفضل أصدقائها من غير اليهود يُستنتج من هذا الموقف

الرسمي الذي تسعى إسرائيل إلى بثّه في وسط كافة مواطنيها اليهود، أن على إسرائيل أن تعتبر حتى أفضل أصدقائها من غير اليهود، أعداءً محتملين. وينبثق من هذا الموقف الإيديولوجي الاستنتاج السياسي التالي: في السياسات الإسرائيلية عداء مستتر، (وغالباً شبه مستتر)، تجاه حلفائها الحاليين. ولذلك، لا يمكن للادعاء الإسرائيلي بأن المقصود من هيمنتها هو ممارسة هذه الهيمنة لصالح الغرب (وهو بحد ذاته ادعاء باطل إذا أمعن المرء في السلوك الطبيعي للدول)، أن يكون ادعاءً صحيحاً، في حالة دولة تعرف نفسها رسمياً، كـ«دولة يهودية»، وتمارس، كمبدأ، التمييز ضد كافة الأغيار. إنّ هيمنة تمارسها دولة كهذه، وهي هيمنة تفوق جداً تلك التي تمارسها الإمبراطوريات «المعهودة»، لا بد أن تكون مقصودة لصالح اليهود وحدهم. ويدعم هذه الفكرة نمط الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، الذي كان، باعتراف الصحافة العبرية عموماً، أكثر سوءاً من أي حكم إمبريالي في القرن العشرين. ولهذا السبب لا أحب أن أناقش السياسات الإسرائيلية باعتبارها سياسات «الدول التي قامت بالاستيطان»، أو «الحكم الاستعماري»، لأنني أعتبر السياسات الإسرائيلية أكثر سوءاً من تلك التي تطبقها أنظمة الحكم الاستعماري. وبالإمكان الذهاب أبعد من ذلك، وافتراض أن «الشرق الأوسط الجديد»، الذي نادى به شيمون بيريز، سوف يكون، إذا أنشيء، (حتى في ظل نتنياهو)، شكلاً من أشكال استغلال الشرق الأوسط بفعل الهيمنة، يفوق، في سوئه، الاستغلال الذي مارسته الأنظمة الإمبريالية السابقة.

والطريقة الوحيدة لتجنب الهيمنة الإسرائيلية، وتجنب ازدياد القوة الإسرائيلية عموماً، في الشرق الأوسط (وهذا، أيضاً، أراه كارثة على اليهود الإسرائيليين)، هي معرفة السياسات الإسرائيلية، والطريقة التي تُعرض بها على اليهود الإسرائيليين، معرفة تفصيلية. فالتعاطي بالشعارات والاستشهاد، الذي لا ينتهي، بوعد بلفور، لا يؤديان إلا إلى مفاقمة الوضع. ففرانسيس بيكون، أحد مؤسسي العلوم الحديثة، يقول إن «المعرفة قوة». وهذه الحكمة تنطبق على السياسة، مثلما تنطبق على أي شيء آخر. ويستطيع المرء أن يضيف، فيقول إن النقص في المعرفة ضعف. ولا يمكن خوض أي نضال سياسي، عادل أم غير عادل، من موقع الضعف المتعمّد. وهدف هذا الكتاب إضافة معرفة تفصيلية إلى معارف أولئك الذين لا يروق لهم احتمال نشوء هيمنة إسرائيلية على الشرق الأوسط، مهما يكن البلد الذي ينتمون إليه؛ (وثمة يهود بينهم).

ملاحظة: بما أن هذا الكتاب قد وضع كسلسلة من تقارير منفردة، فقد سُجّل، إلى جانب عنوان كل فصل من الفصول، التاريخ الذي كُتب فيه كل تقرير. إلا أن المقدمات الموجزة لكل فصل كُتبت في شهر شباط/فبراير ١٩٩٦.

ملاحظة حول الصحافة العبرية

بما أنني، في هذا الكتاب: أستشهد باستمرار بالصحف العبرية، دعوني أقول شيئاً عن كل واحدة منها: تصدر في إسرائيل منذ شباط/فبراير ١٩٩٦، أربع صحف عبرية على نطاق قطري، جميعها «صحف رصينة»، تتجنب أنواع التقارير الأكثر إثارة التي تتناول الجنس والجريمة، وتنشر (خصوصاً أيام الجمعة، والأيام السابقة للعطلات اليهودية)، مقالات مطولة وعميقة، ومقابلات مع قادة الدولة. وهناك أيضاً، مجموعة الصحف المحلية الصادرة أيام الجمعة، والتي غالباً ما تكون بجودة الصحف القطرية. ونتناول أدناه الصحف العبرية القطرية الأربع:

هآرتس (وتعني الأرض): تُعتبر هآرتس أكثر الصحف العبرية جدية ورصانة، ووفرة بالمعلومات. ولأنها كذلك، تقرأها النخبة اليهودية الإسرائيلية، وتتمتع بنسبة توزيع ثابتة إلى حدٍّ ما. وكانت هذه الصحيفة تؤيد وجهات نظر الوسط الإسرائيلي. لذلك كانت أكثر اعتدالاً من الصحف الأخرى؛ لكنها مالت، مؤخراً، إلى تأييد وجهات نظر الحزبين اليساريين الصهيونيين، حزب العمل وحزب ميرتز (لكن بأسلوب ناقد). وينبغي التعامل، جدياً، مع أخبار هآرتس وآرائها، لأنها تستخدم صحافيين جيدين، لهم صلات جيدة بالحكومة في السلطة. من ناحية أخرى، ولهذا السبب بالذات، ينبغي للصحف الأخرى أن «تصحح» آراءها. وهآرتس تملكها عائلة شوكن وتقوم بإصدارها.

دافار (وتعني الأشياء): كانت صحيفة دافار، لسنوات طويلة، الصحيفة الرسمية لحركة النقابات العمالية الإسرائيلية (الهستدروت)، ولحزب العمل الإسرائيلي في الحقيقة. لقد كانت تعتبر، وعن حق تماماً، صحيفة مملة. لكنها أصبحت منفتحة على الآراء الأخرى أكثر مما كانت من قبل. إلا أن توزيعها كان في تراجع دائم، حتى توقفت، أخيراً، عن الصدور في آذار/مارس ١٩٩٦.

يديعوت أحرونوت (وتعني الأخبار الأخيرة): وهي الصحيفة الأكثر توزيعاً، والتي تبيع نسخاً أكثر مما تبيعه كافة الصحف الأخرى مجتمعة. وتميل يديعوت أحرونوت إلى شمل كافة وجهات النظر ضمن إطار الصهيونية. لقد كانت، في أواخر الستينات، الصحيفة العبرية الأولى التي تنشر مقالات تتضمن نقداً جدياً للمؤسسة الإسرائيلية وأشخاصها الذين يفترض أن يكونوا فوق النقد، ليس فقط في مسائل حقوق الإنسان (التي كانت تنشرها كل الصحف). فقبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على سبيل المثال، لم تكتفِ بنشر مقالات لكتّاب راديكاليين، تنبأت بوقوع الحرب، وأنحت بلائمة نشوبها، على الحكومة الإسرائيلية. لكنها نشرت، أيضاً، مقالات (لبوعاز إفرون) أظهرت المجزرة النازية ضد اليهود كجزء من خطة نازية أكثر عمومية، لاستعمار أوروبا، خصوصاً أوروبا الشرقية، وكانت موجهة ضد العقيدة اليهودية الإسرائيلية التي تقول بأن النازية كانت ضد اليهود وحدهم. إنني أعتبرها أفضل الصحف العبرية الصادرة اليوم.

معاريف (المساء): وهي ثاني أوسع الصحف العبرية انتشاراً. لقد كانت، في الأصل، تميل إلى تأييد الأحزاب اليمينية. لكن موقفها، الآن، لا يختلف كثيراً عن موقف يديعوت أحرونوت. إنها صحيفة بارزة بصفة خاصة، في نقدها للجيش، بما في ذلك نقدها لجرائم الحرب الإسرائيلية. وكانت كلتا الصحيفتين، في الأصل، من الصحف المسائية؛ وما تزال الإشارة إليهما، أحياناً، على أنهما مسائيتان؛ لكنهما، منذ وقت طويل، تصدران في الصباح الباكر كغيرهما من الصحف. وعلى الرغم من ذلك، فإن الصحيفتين ما تزالان تحتفظان بطابع أكثر شعبية من غيرهما: ذلك أنهما تعالجان حوادث الطرق أو الجرائم ذات الطابع المثير، بتفصيل كبير. وتخصصان، في الوقت نفسه، حيزاً كبيراً للمعلومات والمناقشات السياسية الجدية، وللبحث في المسائل الثقافية (خصوصاً في الأعداد الصادرة أيام الجمعة).

أما الصحيفتان العبريتان الصادرتان في القدس أيام الجمعة، واللتان أعتمدهما، فهما كول هاير (كل المدينة)، ويوروشلايم (القدس): كول هاير أكثر الصحف العبرية راديكالية على الإطلاق، وأشدها التزاماً بأحدث ما هو شائع في بعض المسائل مثل الموسيقى والرقص الحديث والجنس، إلخ. أما صحيفة يوروشلايم الأكثر محافظة من كول هاير، فما تزال الصحيفة الأجرأ بين الصحف العبرية القطرية، في ما يتعلق بالعديد من المسائل.

وفضلاً عن الصحف المذكورة أعلاه، أقتبس، في هذا الكتاب، من الصحف التالية التي توقفت عن الصدور منذ بضع سنوات.

كانت حداشوت (الأخبار)، عندما صدرت، أفضل صحيفة عبرية. وكانت، (خصوصاً في الثمانينات)، أفضل من يديعوت أحرونوت. لكن، على المدى الطويل، تبيّن أنها راديكالية اكثر من اللزوم لتناسب الميل اليهودي الإسرائيلي العادي. فقد ركزت على الفقراء والبؤساء، الأمر الذي أرى أنه أغضب الطبقة العاملة. وكنت وغالباً ما كنت أستخدم هذه الصحيفة عندما كانت تصدر. أما صحيفة هعولام هازية (هذا العالم)، فقد كانت نشرة أسبوعية، أعمد، في هذا الكتاب، إلى الاقتباس من صيغتها الأحدث، وليس من صيغتها الأولى التي كان يراس تحريرها أوري افنيري، والتي لم تكن، برايي، صحيفة تستحق التصديق، حتى حوالي العام ١٩٨٤. فصيغتها الجديدة في ظل ملكية ورئاسة تحرير مختلفة اختلافاً كلياً، جعلت منها أسبوعية جدية. وقد اضطرت إلى التوقف عن الصدور. ربما كان سبب ذلك منافسة أعداد الصحف اليومية الصادرة أيام الجمعة، والتي كانت تضاهيها في جديتها. وكانت صحيفة شيشي (يوم الجمعة) استمراراً تحت اسم آخر لهعولام هازيه؛ وقد اضطرت إلى التوقف عن الصدور للأسباب نفسها. كما كانت عال همشمار (المرابط) صحيفة يومية، أصبحت في فترتها الأخيرة مملة جداً ودوغماتية، يملكها حزب مبام اليساري الصهيوني، وتموّلها حركة هاكيبوتس هارتسي الاستيطانية، المرتبطة بالحزب. وكان توزيع عال همشمار ضئيلاً جداً، وكانت برايي، صحيفة ذات مستوى متدن. وقد سئمت الحركة الاستيطانية من تمويل صحيفة لا يقرأها حتى أعضاؤها الشباب.

الجزء الأول

الرقابة

ا

النضال ضد الرقابة العسكرية، ونوعية الجيش

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

المقدمة

لا يقتصر هذا الفصل على توضيح الكيفية التي تخدم بها الصحافة العبرية كمصدر للمعلومات، ومدى تأديتها لهذا الدور، بل يُظهر أيضاً أن الحرية النسبية، التي تتمتع بها في التسعينات، تمثل تحسّناً كبيراً إذا قورنت بوضعها السابق. دعوني أضيف أن هذا التحسّن يتزامن، تزامناً لم يكن وليد المصادفة، مع تراجع حزب العمل الإسرائيلي، وتراجع «اليسار» الصهيوني، بصورة أكثر عمومية. واليسار الصهيوني، خلافاً لرأي معظم «الخبراء»، يكنّ لحقوق الفرد الإنسانية وحرية التعبير، عداء يفوق العداء الذي تكنّه لها الأحزاب الرئيسية لليمين الصهيوني (مثل الليكود). والطابع شبه البلشفي لليسار الصهيوني القديم المتزمت، وعدائه لحرية أيٍ يكن، بمن فيهم اليهود، أغفله معظم الكتّاب الغربيين اليساريين، حين كتبوا عن إسرائيل في الخمسينات والستينات. ويوضح هذا الفصل أن هناك سبباً مهماً آخر، لازدياد حرية الصحافة خلال السنوات العشرين الأخيرة، يتمثل بالحروب الإسرائيلية الخائبة (أو شبه الخائبة فحسب). وهناك ظاهرة مهمة يوضحها هذا الفصل أيضاً، هي ظاهرة الاهتمام الكبير الذي يوليه قراء الصحف العبرية للجيش ولكل ما يتصل به، والطريقة التي يمكن أن يُوظَّف بها هذا الاهتمام لزيادة حرية هذه الصحافة العبرية.

وقد نشأت في الولايات المتحدة ظاهرة مشابهة لازدياد حرية التعبير في أعقاب حرب خائبة. فقد ازدادت هناك حرية الصحافة ازدياداً كبيراً بعد حرب فيتنام (وإن كانت، برأيي، ما تزال على درجة أقل مما هي في الصحافة العبرية). ويمكننا أن نلاحظ أمراً مماثلاً في بلدان أخرى.

وليس، بين المفارقات التي نجدها في المجتمع الإسرائيلي، ما هو فاضح أكثر من توافر حرية تعبير عموماً، وحرية صحافة خصوصاً، توافراً لا باس به، في ظل رقابة يمكن أن تكون واحدة من الرقابات الأكثر تشدداً في العالم. وقد وصف إسحق غال نور هذه المفارقة وصفاً جيداً (في معاريف، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢) بقوله: «إن الرقابة العسكرية (الإسرائيلية) قادرة على كل شيء، قانونياً؛ وعلى الصعيد العملي، يُراقب جزء ضئيل من محتويات الصحف في إسرائيل». دعوني أصف، أولاً، السلطات القانونية للرقابة التي تُدخل الروعة في النفس: إنها على درجة من الرهبة تكفي لمنع وصف هذه السلطات حتى الفترة الأخيرة. وسوف أباشر، الآن، في وصف النضال الحالي ضد تراكم كل هذا القدر من السلطات في يد الرقيب، ووصف الأسباب الأكثر عمقاً، والتي تكمن وراء إذعان المجتمع اليهودي الإسرائيلي لهذه الحقائق إذعاناً إرادياً، وندرة الاحتجاجات التي جرت ضدها في الماضي.

وهناك حاجة إلى بعض المعلومات لتوضيح المسألة: ليست الرقابة العسكرية إلاّ إحدى الرقابات التي تعمل كل منها على حدة. وقد ألغي بعضها في السنوات الأخيرة فقط، في حين أن بعضها الآخر ما يزال عاملاً. ولن أعمد إلى وضع قائمة بها كلها، مكتفياً بسوق مثالين اثنين: لقد كانت هناك لجنة رقابة معنية بالمسرح، ولم يكن ممكناً عرض أي عمل مسرحي دون ترخيص منها. وكان سهر هذه اللجنة، قبل العام ١٩٦٧، يستهدف، بالدرجة الأولى، ما كان يُعتبر، من الناحية الجنسية، صريحاً أكثر مما ينبغي، أو ما كان يتضمن لغة جنسية صريحة، في كل من المسرحيات الكلاسيكية والمعاصرة. وعندما أصبح المسرح العبري، بعد العام ١٩٦٧، قناة للاحتجاج السياسي، تحولت أهداف الرقباء إلى ما كانوا يعتبرونه (وعن حق أحياناً) عملاً غير وطني، معادياً للجيش، أو موالياً للعرب، خصوصاً عندما تثير مسرحية معاصرة موضوع الفظائع المرتكبة بحقّ الفلسطينيين. لقد حظر عرض مسرحيات عديدة من هذا النوع، في حين اقتُطعت أقسام كاملة من بعض المسرحيات الأخرى. وكان أن أثارت هذه الرقابة، تحديداً، صرخات احتجاج، لأنّ المسرح يتمتع

بالشعبية في وسط الطبقتين المتوسطة والعليا. وقد تمكنت الاحتجاجات من إجبار الرقباء على اعتماد الدقة المتزايدة في قرارات الحظر. وقد جرى، قبل بضع سنوات، إلغاء هذه الرقابة، بعد خوض نضال ضدها، بموافقة كافة الأحزاب العلمانية التي تغلّبت على معارضة الأحزاب الدينية.

وهناك لجنة رقابة أخرى تُشرف على البريد، مخوّلة سلطة فتح الرسائل الخاصة ومصادرتها (لكن ليس إتلافها). وقد عملت هذه اللجنة في الخمسينات بكوابح قليلة. لكنها، في السنوات الأخيرة، ما لبثت أن جعلت شغلها الشاغل مصادرة تلك الرسائل التي يبعث بها المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق إلى أقربائهم هناك، والتي يمكنها أن تردعهم عن الهجرة إلى إسرائيل.

لكن الرقابة العسكرية، منذ قيام إسرائيل، كانت، في كل الأحوال، الرقابة الأهم والأشمل، والأكثر إثارة للغيظ من كافة أشكال الرقابة الأخرى. ويعزى تمثلها لهذه الصورة، على وجه الخصوص، إلى أن «المبدأ الأساس في إسرائيل»، كما أشار غال نور بحقّ، «هو أن كافة المعلومات العامة سرية، ما لم يُمنَح الإذن بنشرها»؛ كذلك يعزى إلى أنّ «الحكومة يمكن أن تُستدرج بسهولة، لاستخدام سلطاتها، إما من أجل الردع، وإما لمتابعة بعض المخططات الشريرة»، وإما لمجرد «إخفاء مدى حماقتها أو سوء أدائها». ويتجلى أحد تأثيرات ذلك بأنّ الرقابة العسكرية تعزز، في الواقع، سوء الأداء في الجيش. ومنذ العام ١٩٧٤، عندما بدأ النضال ضد الرقابة العسكرية بحماس، كان هذا التأثير الحجة الرئيسية الأكثر إقناعاً، لمنتقديها، وللمشاركين في الحملات الداعية إلى إلغائها. وكانت هذه الحجة، لعامة الناس إجمالاً، أكثر إقناعاً بالتأكيد، من أي حجة أخرى تعلل رفض إبقاء الناس على جهل بمدى الفظائع التي يرتكبها الجيش. وعندما يريد إسرائيل لاندرس (دافار، ملحق الجمعة، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢) ضرب الرقابة العسكرية في نقطتها الأضعف، يستذكر كيف عمدت الرقابة، خلال الأسبوع السابق للسادس من تشرين الأول ١٩٧٣، إلى حظر كافة الأخبار المستقاة من المصادر المعهودة للصحف، والتي تتناول حشد القوات المصرية والسورية على خطوط وقف إطلاق النار. وقد جاء تقدير الجيش الإسرائيلي أن هذه الحشود العسكرية لا تنطوي على أي دلالة. من هذا المنطلق، عمد إلى عدم إثارة قلق عامة الناس، أكثر مما ينبغي، بحظرٍ كان، في حد ذاته، سبباً قاد إسرائيل إلى هزائمها اللاحقة.

لكن لا ندرس يعترف أن الصحافة، نفسها، كانت، آنذاك، مستعدة للالتزام بخط الرقابة، من باب احترام الجيش الذي وصلت هيبته إلى ذروتها في فترة ١٩٦٧ـ ١٩٧٣. وفي تلك الفترة، لم يكن، في أغلب الأحيان، من حاجة إلى الحظر الرقابي الرسمي، لأن «النصيحة الودية» كانت كافية. والحملة، التي تعصف الآن ضد الرقابة العسكرية، نشأت، أصلاً، من جهود خرقاء بذلها الجيش للتستر على الإهمال الحاصل أثناء تمارين «تسيليم»، التي جرت خلال العام ١٩٩٢، والتي قتل فيها خمسة جنود. وقد شكّلت أحدَ العوامل الرئيسية المؤدية إلى إثارة غضب عامة الناس على تلك الحادثة، المقابلات الصحفية المطوّلة مع عائلات الجنود القتلى والجرحى. فقد كانت المسألة المشتركة، التي أثارها هؤلاء في مقابلات أجريت معهم، الرغبة في معرفة أسباب الحادث. وفي الماضي لم يكن الأمر على هذا النحو دائماً. وهذا ما لاحظه لاندرس، الذي يذكّر بانفجار شاحنة للجيش في إيلات، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠: كانت الشاحنة، وخلافاً لكافة الأنظمة المرعية، محملة بالألغام المشحونة؛ فتسببت في مقتل ٢٤ جندياً، وجرح عدد يفوقه بكثير؛ كما تسببت في تدمير أجزاء من المدينة. ويتذكّر لاندرس أن «أي صحيفة عبرية لم تنشر تقريراً واحداً عن عائلات الجنود القتلى»؛ بل ظهرت في صحف الأيام التالية، بعض التقارير عن دفن الجنود، لكنها كانت أخباراً مقتضبة في الصفحات الداخلية، تغاير كثيراً ما يحدث الآن بصورة روتينية، عندما تحظى إجراءات الدفن العسكرية دائماً، بأكبر قدر من الدعاية. لقد كان «الطلب الودي» الذي يرفعه الرقيب إلى رؤساء تحرير الصحف يكفي، آنذاك، لإسكات الصحافة، من دون أن يُفرَض أي حظر رسمي. ويستشهد لاندرس بافتتاحية لصحيفة دافار الصادرة، آنذاك، جاء فيها «أن ما يقع، بين وقت وآخر، من حوادث على هذه الشاكلة، أمر لا يمكن تفاديه، عندما يكون بقاء إسرائيل، بحد ذاته، في خطر». وذهبت معاريف، أوسع الصحف انتشاراً، إلى أبعد من ذلك لتقول: «إن كوارث مثل كارثة إيلات، أمر محتوم في الحرب». ولم يكن ممكناً إبقاء هذه الحادثة، على وجه الخصوص، طيَّ الكتمان كلياً، لأنها وقعت في وسط مدينة. لكن، على العموم، ظلت تغطية الحوادث المؤدية إلى وفاة جنود، والتي تنجم عن إهمال الجيش، تغطية محظورة حتى أواخر السبعينات. أما نشر صور الجنود الجرحى المتألمين، أو المتذمرين من أيِّ ضيق كان، على غرار ما كان شائعاً في تغطية الصحافة الأميركية لحرب فيتنام، فما يزال محظوراً في إسرائيل. لكنْ هناك تشجيع على نشر صور الجنود الجرحى المبتسمين في أسرَّة المستشفى المريحة. وقد أدّت الحرب ضد لبنان إلى تغيير في هذا الصدد. فقد سُمح بنقل تذمّر الجنود واحتجاجاتهم في وسائل

الإعلام، وحتى بعرضها على شاشات التلفزيون؛ بل سُمح بالهجاء المناهض للحرب، عندما ساءت ظروف الحرب ضد الفدائيين اللبنانيين.

وينبغي أن نعزو تراخي الرقابة العسكرية، مع سواه من التغييرات الاجتماعية الأخرى، إلى ما كاد يكون هزيمة إسرائيلية في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فهذا الذي أوشك أن يكون هزيمة هو الذي أثّر في بداية توق الإسرائيليين إلى المزيد من الحرية. وعملية تحوّل المجتمع الإسرائيلي، في هذا الصدد، ما تزال جارية؛ وتحتاج إلى وقت طويل لتكتمل. لكن، حتى تلك اللحظة الزمنية من العام ١٩٧٣، كان الإذعان الأعمى طوعياً على العموم؛ وكانت تعوّض منه كما هو شائع في أماكن أخرى أيضاً، الانتصارات العسكرية والغزوات السهلة.

وهناك وثائق قانونية تُعرِّف سلطات لجنة الرقابة العسكرية، وتتضمن نصوص الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين هذه اللجنة واللجنة المسماة لجنة «المحررين». وقد نُشرت للمرة الأولى في صحيفة هآرتس، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. أما سلطات لجنة الرقابة، فجرى تحديدها على أساس «قوانين الدفاع» البريطانية الموضوعة عام ١٩٤٥، والتي استُنبطت بالأصل لقمع المنظمات السرية اليهودية، والتي عمد المحامي دوف يوسف (وزير العدل الإسرائيلي من حزب العمل، فيما بعد)، إلى وصفها في العام ١٩٤٦، بأنها قوانين «أسوأ من القوانين النازية: فقد ارتكب النازيون فظائع أسوأ؛ لكنهم، على الأقل، لم يُقدموا على تشريعها». وقد تبنت دولة اسرائيل هذه القوانين. وما تزال نصوصها الشرطية الخاصة بالرقابة ملزمة (باستثناء تعديلات شكلية حصراً، مثل إحلال عبارة «وزير الدفاع» محل عبارة «صاحب الجلالة»، أو ما شابه ذلك). وتخوّل هذه القوانين الرقيب سلطة منع أي نشرة يعتبر انها «من الممكن أن تعرّض للخطر الدفاع عن إسرائيل، أو عن السلم والنظام الأهلي»، من دون أن يقدّم أي سبب للمنع. وينطبق ذلك على أي مادة مطبوعة، من كتب وكلمات متقاطعة، بما في ذلك مواد نشرت سابقاً وأعيدت طباعتها. وفي حين أن كافة النشرات الدورية، باستثناء تلك التي تصدر لمرة واحدة، تحتاج إلى ترخيص بالنشر، فإن الرقيب يستطيع، أيضاً، ان يُغلق الصحف، ويصادر آلات الطباعة والنسخ، وأجهزة الفاكس، كما حصل في قطاع غزة، عند انطلاقة الانتفاضة. وينصّ أحد التعديلات، التي جرى تبنيها في العام ١٩٨٨، على أنه يجب أن يُخضَع، للرقابة الوقائية «أي تأليف بقلم أيٍّ كان، يمكن أن يؤثر في أمن الدولة بأي شكل من الأشكال». وهناك نصوص شرطية إضافية ما تزال سارية المفعول، تمنح الرقيب سلطات إضافية لا حدود لها تقريباً.

وهذا يستدعي السؤال التالي: كيف تستطيع الصحافة العبرية أن تعمل بصورة من الصور، في ظل مثل هذه القوانين، حتى مع كل ضبط النفس الذي مارسته قبل العام ١٩٧٣، وبالتأكيد بعد العام ١٩٧٣، عندما كانت قادرة على كسب بعض الحريات لنفسها بنجاح متزايد؟ يمكن أن تكون هناك عدة إجابات عن هذا السؤال: ففي المقام الأول، جرى تبني «قوانين الدفاع»، تبناها، أولاً، «المجلس الوطني» المؤقت عام ١٩٤٨؛ ثم تبناها الكنيست الأول عام ١٩٤٩، بشرط، شارك في وضعه بن غوريون، الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع في آن، ويقضي بأن تُطبّق هذه القوانين على العرب بالدرجة الأولى، من دون أن تعترض الرقابة سبيل اليهود، لتمنعهم من المناقشات السياسية وانتقاد الحكومة، مهما كان الانتقاد لاذعاً. وهذا المزج الإسرائيلي المميّز بين الديمقراطية والعنصرية لم يكن رسمياً في البداية، لأن حزب العمل كان يأبى الاعتراف علناً بعنصريته. إلا أن الرقابة تأسست، في نهاية المطاف؛ لكن تأسيسها لم يكن بواسطة القانون، بل بالاتفاق، الذي وُقّع أولاً في العام ١٩٥١، ثم عُدّل في العام ١٩٦٦، والذي عقد بين الرقابة العسكرية ولجنة المحررين، التي تمثل معظم الصحف العبرية، وتستثني الصحف العربية. وقد بقي نص الاتفاقية سرياً حتى نشرته صحيفة هآرتس مؤخراً، وتضمّن ما يلي: «١ - إن الغاية الوحيدة للجنة الرقابة منع نشر المعلومات المتصلة بالشأن الامني، والتي يمكن أن تساعد العدو، أو تلحق الضرر بالدفاع عن إسرائيل. ٢ - إن الرقابة لن تطبّق على المناقشات، والآراء، والتعليقات والتقييمات السياسية، أو أي محتويات أخرى، إلا إذا كانت تحوي بعض المعلومات المتصلة بالامن، أو تُفشي، بصورة لا إرادية، معلوماتٍ من هذا النوع. ٣ - ينبغي للرقابة أن تعتمد على تعاون سلطات الجيش مع الصحافة [الإسرائيلية] لتحقيق الغاية المحددة في الفترة الأولى».

وتلت هذا الإعلانَ للمبادىء تحديداتٌ مفصّلة لأشكال التعاون المذكورة، سوف نناقشها بعد قليل. لكن ينبغي، في البدء، التسليم بحقيقة أن الوفاء بالوعد الذي تضمنته الفقرة كان كاملاً: فقد كان بمقدور الصحافة العبرية، منذ البداية، أن تنتقد الحكومة بحرية، وأن تسيء إليها، وإلى سياسيين آخرين. وكان استخدامها لهذه الحرية وافياً؛ وقد تجلى في الخمسينات أكثر من تجليه في الستينات. (وكان الوضع في الصحف العربية مختلفاً، من حيث حرية التعبير التي كانت محدودة فيها. لكننا لن نناقش هذه المسألة هنا). وقد جرى التوسع في تفسير معنى عبارة «المعلومات ذات الصلة بالأمن»، لتشمل موضوعات

صلتها بالأمن ضعيفة المعالم. لكن كان مسموحاً دائماً في الصحافة العبرية، تشبيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، (أو أي سياسي آخر)، حتى بهتلر.

وما تبقى من الاتفاقية عيّن شروط التعاون بين الطرفين، بهدف ضمان سريان مفعولها بسلاسة، على أن تكون أداتها الأولى لجنة المحررين المؤلفة من رؤساء تحرير الصحف العبرية اليومية الصادرة آنذاك، ومدير هيئة الإذاعة. وعلى الصعيد العددي المحض، كان يصدر، في الخمسينات، عدد من الصحف اليومية يفوق ما يصدر اليوم؛ ويرجع ذلك إلى أنّ كل حزب كان يملك صحيفة؛ وأن ثمة صحفاً غير حزبية كانت تعمل على أساس مبادىء تجارية. ففي الخمسينات، على ما أذكر، كانت تصدر اثنتا عشرة صحيفة يومية عبرية، تمثل سلسلة الأحزاب السياسية الصهيونية بكاملها.

و(في مقال بعنوان «الموافقة الطوعية على الرقابة أمر مُفسد» نشرته صحيفة حداشوت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)، كان لدوري كلازبنالد تعليق على الاتفاقية فحواه أنها حُرِّفت لصالح الرقابة؛ وأن «الناحية الأكثر سوءاً في هذه الاتفاقية هي أنها تفرض على الصحف وعلى هيئات الرقابة، التزاماً بطرح أي مسألة تشكل جدلاً، على «لجنة الرقابة» المؤلفة من ممثل للجيش، وممثل للصحف، وممثل أهلي. ومهما يبدُ الأمر غير معقول، فإن أحكام هذه اللجنة ليست ملزمة، إلا إذا أقرّها رئيس الأركان. والاتفاقية، في هذه النقطة، محددة تماماً. من هذا المنطلق، كانت، في المحصّلة، تفوّض إلى رئيس الأركان سلطة تفوق أي اعتبارات أخرى، يمكن أن تكون، بحد ذاتها، سبباً كافياً لإبطالها. واللجنة المشار إليها تشتمل على كافة العيوب المحتّم أن نجدها في أي سلطة رقابية. إذ ليست هناك أي قوانين إجرائية لإجراء المداولات والتوصل إلى قرارات. ولا يمكن الاستشهاد بقراراتها كسوابق ملزمة، فضلاً عن أن مداولاتها سرية. وإذا حدث أن استمعت إلى مناشدة، فإن مجرد انقضاء الوقت، بين تسليم المناشدة والحصول على الحكم، يحتّم التقليل من قيمة المعلومات التي رُفعت المناشدة رداً على منعها. وأخيراً، يمكن القول إن تركيب اللجنة لا يضمن اتخاذ القرارات الصادرة عن كفاءة واطلاع، والتي تنشأ الحاجة إليها في حالات النزاع بين المصالح المتعارضة للأطراف المتنازعة.

لكن خضوع هذه اللجنة الفعلي للجيش لم يكن كل شيء. فلِكلازبنالد الشرح التالي: «تستند الاتفاقية إلى فكرة أن أمن الدولة هو القيمة التي لا تعلوها قيمة أخرى؛ وأن حرية التعبير، عموماً، والصحافة خصوصاً، هي، بالمقارنة، أمر هامشي، أو عبارة عن معروف

يوافق الرقيب أن يتكرّم به على الصحف وقرائها». ويختتم كلازبنالد بالقول إن «على العامة الا تفوّض إلى أي «لجنة رقابة» سلطات تخوّلها أن تحدد المدى الذي يمكن أن تبلغه حرية الصحافة، وحق عامة الناس في الاطلاع. إن التفويض إلى أيّ يكن سلطات من هذا النوع مخالف لحرية التعبير ككل». أما استنتاجه الأخير، فكان مضمونه «أن أي اتفاق طوعي مع الرقابة أمر مُفسد، لأنه يؤذي حرية التعبير». ويتفق موشيه نغبي (في حداشوت، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر) مع هذا الرأي، بقوله: «كانت الصحف التي وقّعت على هذه الاتفاقية تأمل بالعمل في ظروف مريحة على حساب فرض مشقّات على صحف أخرى، تُركت معرّضة لعقوبات تقرّها القوانين الانتدابية القاسية، التي تبلغ مبلغ تخويل الرقيب إغلاق الصحف، كما فعل في الواقع، مع صحيفة حداشوت قبل ثماني سنوات». لقد كسب هؤلاء حريتهم النسبية على حساب التخلي عن حقهم بالاستئناف ضد الرقيب، لدى المحكمة العليا.

إن اقوالاً كالاقوال التي أدلى بها غال نور، ونغبي، تشكل سابقة في إسرائيل. إذ لم يحصل، من قبل، أن جاهر ما يُسمى باليسار الصهيوني بآراء من هذا النوع. وكان يمكن للأحزاب الصهيونية، مثلاً، أن تختلف، فيما بينها، على المسألة التالية: أو ينبغي أن تُعطى الأولوية للجيش أم للاستيطان؟ لكنها كانت مُجمعة أن تَعطي الأولوية للصهيونية على حساب حقوق الإنسان، حتى تلك الحقوق المصممة لمصلحة اليهود وحدهم. ولم يشكل اليسار الصهيوني، في وقت من الأوقات، استثناء لذلك. إن الاندفاع نحو حرية التعبير، وغيرها من الحريات الأولية، ينطلق، أول ما ينطلق في إسرائيل، من وسط سلسلة التشكيلات السياسية، أو من بعض الجماعات الهامشية، وإذا لم يكن كذلك، فمن بعض أفراد اليسار غير الصهيوني. ونفوذ هذه الأوساط، برأيي، لا يعدو كونه تأثيراً محرّكاً، في الدرجة الأولى. فتأثير هذه الأوساط لا ينبع منها، بالذات، بل من نجاحها في جذب الشبيبة والإعلام إلى آرائها. وهذا ما يفسر سبب القبول الطوعي بالرقابة العسكرية، عندما كان اليسار الصهيوني يمارس قدراً كبيراً من السلطة في إسرائيل. فالأمر كان ينبغي أن يكون على هذا النحو، ما دام يُنظر إلى الرقابة كوسيلة للتقدم بالقضية الصهيونية.

لمَ تغير هذا الأمر إذاً؟ وما هي العوامل الاجتماعية التي ساعدت على حصول هذا التغيّر؟ لقد كانت الأسباب كثيرة، وكان أحدها تأثير طرق العيش الغربية في الإسرائيليين، ولا سيما الجماعات الأصغر سنّاً التي لم تعد مستعدة لتحمّل أجواء اليسار الصهيوني

الخانقة بالبلادة نفسها التي تحمل بها أسلافهم تلك الأجواء. لكن العامل الحاسم لهذا التغيّر كان، برأيي، ما طرأ على سمات قراء الصحف، من تحولات عميقة حصلت بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٨، في أعقاب المكاسب الرئيسية الأولى التي حققها النضال من أجل توسيع هوامش الحرية.

إن الطابع المميّز للصحافة العبرية، بحد ذاتها، قد تغيّر في هذه الفترة تغيراً بارزاً. إذ بدأت تظهر صحف محلية تصدر يوم الجمعة؛ وهي ذات توجه تجاري. وسرعان ما أصبحت لهذه الصحف شعبية كبيرة. وفضلاً عن ذلك، تعلمت الصحافة مخاطبة جماهير القراء الذين كانوا، أيضاً، يشاهدون التلفزيون بانتظام. وبدل أن تخسر الصحافة المنافسة مع التلفزيون، حققت ازدهاراً لم تعرفه من قبل. ويكفي أن نقول إن مبيعات الصحف العبرية في يوم جمعة عادي، تصل إلى ثلاثة ملايين ونصف نسخة في وسط سكان، يبلغ عددهم، على صعيد القطر، خمسة ملايين نسمة، من ضمنهم مجموعة كبيرة من الأقليات التي لا تقرأ العبرية. لكن التركيب الاجتماعي للقراء طرأ عليه، أيضاً، تغيّر بارز منذ أواسط الخمسينات. فمن ضمن هؤلاء السكان يجنّد ٥٠ ٪ (بل أكثر من ذلك)، وهم الأقل ثقافة والأكثر فقراً، وبالتالي الأكثر تديّناً وميلاً نحو اليمين، يحبّذون الانصراف عن الصحف، ويكتفون بمشاهدة التلفزيون، في حين أن النصف الآخر من السكان، بخصائصهم الاجتماعية النقيضة، يميلون إلى شراء صحيفتين، بل ثلاث صحف أيام الجمعة: واحدة قطرية عادة، وواحدة أو اثنتان محليتان؛ ويجتهدون في قراءتها. وهؤلاء القراء، أنفسهم، يفضلون الصحف اليومية الأرفع ثقافة والأكثر تحرراً في ذهنيتها. وعلى نقيض ذلك، أدى تنديد الحاخامات بالصحافة العبرية قاطبة، إلى تعزيز تحبيذ المتدينين للامتناع عن قراءة أي صحيفة (حتى الأسبوعيات الخاصة الصادرة من أجلهم، والتي لا تتمتع بشعبية زائدة في وسط العامة). وفي العقد الأخير، راحت مثل هذه التنديدات تفقد اعتدالها، بصورة متزايدة، إلى حد وصْمها لهذه الصحافة بأنها أداة شيطانية قادرة أن تحكم على قرائها اليهود الأتقياء بفواجع لا تعد ولا تحصى، ليست روحية بالضرورة، بل جسدية أيضاً، كالموت في حوادث سير. ويتزايد، في أوساط اليمينيين الإسرائيليين تفشي الأمية، من جراء رفضهم لقراءة الصحف (بما فيها كافة المطبوعات اللاأخلاقية الأخرى).

إن معظم هذه «الصحافة الجديدة»، كما يسمونها، هي صحافة تجارية. ومن صحف «اليسار» الصهيوني، التي ما زالت تصدر (حتى كتابة هذه السطور)، صحيفتا دافار وعال همشمار، اللتان يتراجع توزيعهما باطراد. وحتى عندما تكون ملكية الصحف التجارية، ليمينيين، فإنها تحتاج، إلى إرضاء أذواق قرائها لئلا تُمنى بخسائر مالية. ولذلك تصبح ذات ذهنية أكثر ليبرالية من المستوى المعهود لليهود الإسرائيليين؛ والنتائج الانتخابية أفضل برهان على ذلك. وعندما أقدم الراحل روبرت ماكسويل على شراء صحيفة معاريف لدعم آراء شارون وشامير، هبط توزيعها هبوطاً مرعباً، إلى حد أنها واجهت، في أعقاب وفاته، احتمال الإفلاس المحقق. لكن ما لبث أن اشتراها تاجر السلاح اليميني يعقوب نمرودي، الذي ذاع صيته في فضيحة «إيران غيت»، ليقدمها هدية لنجله عوفير، وهو رجل في الثلاثين من عمره. وقد وجدت الإدارة الجديدة أن الطريقة الوحيدة لزيادة توزيع الصحيفة تكمن في إعادة النظر بما كانت تمارسه، في السابق، من نشر التعليقات ذات الطابع النقدي. ونتيجة لهذا القرار، تحسّن الوضع المالي بصورة شبه فورية. تحوّل اختصاص معاريف، تحوّلاً لم يكن وليد المصادفة، إلى توجيه النقد للجيش، الموضوع المفضل لدى قراء الصحف الذين يشكلون ٥٠ ٪ من عامة اليهود الإسرائيليين في الوقت الحاضر. وليس وليد المصادفة، أيضاً، أن يبدأ هذا البحث باقتباس، من صحيفة معاريف، يحبّذ حرية الصحافة وحق عامة الناس في المعرفة. وعلى سبيل المثال، قامت صحيفة معاريف، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، بنشر دراسة عن الإهمال الإجرامي للجيش أثناء مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، استُقصيت استقصاء لافتاً في جودته؛ كما نشرت رسالة عن انتشار تعاطي المخدرات والكحول في الوحدات الخاصة من الجيش؛ ناهيك بقصة إقدام سلطات الجيش على تبرئة ساحة ضابط صف كان يضرب الجنود العاملين بإمرته.

وهناك قصة شبه مماثلة، هي قصة صحيفة الجمعة المحلية هاإير، الصادرة في تل أبيب، والتي أسستها عائلة شوكين التي تملك، هي نفسها، صحيفة هآرتس. فقد كان توزيعها لافتاً في أي حال. لكن العائلة وجدت أن توزيعها يزداد أكثر عندما تنشر إعلاناً يغطي صفحة كاملة، ويصوّر نموذجاً لليهودي الحرادي [المتدين] أو نموذجاً لليميني، وهو يقول: «لا أقرأ هاإير، لأنني أرى أنها ليست متدينة بما فيه الكفاية»، أو أنها «ليست ذات ذهنية قومية بما فيه الكفاية». فهذه الإعلانات، التي هدفها استدراج المزيد من الناس الأكثر انفتاحاً إلى شراء الصحيفة، حققت غايتها. وعشية ذكرى الاستقلال الأخيرة، نشرت الصحيفة نفسها، مقالاً يصف المجازر المرتكبة ضد الفلسطينيين خلال حرب الاستقلال.

ولدي معلومات موثوقة تظهر أن مبيعات هذا العدد الخاص قد زادت بنسبة ٤٠ ٪ على نسبة مبيعات الأعداد العادية.

ولا غرابة في أن هاير هي التي حققت، عام ١٩٨٨، النصر القانوني الأول، في النضال ضد السلطات المرعبة للرقابة العسكرية. فقد احتكمت هاير إلى المحكمة العليا للاستئناف، ضد قرار رقابي بمنع مقال ينتقد رئيس الموساد، وينطوي على تخمينات حول توقيت إبداله. ففي أواخر الخمسينات كان ممنوعاً حتى لفظ كلمة «موساد». كما كانت أي إشارة إلى أي فرع من فروع الاستخبارات الإسرائيلية محظورة روتينياً؛ ومهما تكن الإشارة مواربة. ولأن هاير لم تكن طرفاً من أطراف «لجنة المحررين»، فإنها لم تكن ملزمة بما يحول دون استئنافها لدى المحكمة العليا. ولقد ردت المحكمة العليا على قضية هاير بإبطال قرار الرقيب؛ وقضى حكمها بأن حرية التعبير، من حيث كونها قيمة عليا، تحتاج، بكافة الوسائل المتوافرة، إلى حمايتها من أي إجراءات محتملة للإخلال بها؛ وأن السماح بالإخلال بها لا يمكن أن يجري، إلا عندما يكون من الضروري دعم قيمة أمن الدولة. وفي أعقاب هذا الحكم، أضيفت فقرة جديدة إلى اتفاقية عام ١٩٦٦ المعقودة بين لجنة المحررين والرقابة العسكرية. وبقيت الفقرة سرية حتى كشفها حاييم تسادوك (في مقال بعنوان «إساءة استخدام الرقابة»، نشر في يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)، ثم في هآرتس، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقول الفقرة: «إن الرقابة، من الآن فصاعداً، ستتقيد بحكم المحكمة العليا ٨٨/ ٦٨٠، الذي يمنع حظر نشر أي مواد إلا في الحالات التي يمكن فيها شبه التحقق، من أن نشر أي مادة محددة قد يلحق بأمن الدولة ضرراً ملموساً». ويشير تسادوك، إلى أن «عبارة شبه التحقق الواردة في الفقرة، تعني بوضوح أن أمن الدولة يمكن أن يُدعم على حساب حرية التعبير، فقط في ظل ظروفٍ قاهرة تجازف به مجازفة كبيرة ومؤكدة. ويستطيع الرقيب استخدام سلطته لهذه الغاية فقط، وليس لغايات أخرى خارجة عن نطاق مهماته».

ويمكننا أن نصف بإيجاز، الظروف التي أحاطت بالفضيحة الأخيرة المتعلقة بالرقابة. لقد نجم، عن تمرين تدريبي للجيش جرى في تسيليم، مقتل خمسة جنود. ولم يُرخُص بنشر النبأ الذي يفيد بأن رئيس الأركان ونائبه قد حضرا ذلك التمرين، إلا بعد أن توصلت لجنة الاستقصاء التي يرأسها الجنرال (الاحتياطي) إينان، والتي عُيِّنت للتحقيق في الكارثة، إلى نتائج تحقيقاتها. وأعلنت هذه النتائج؛ عند ذلك، فقط، سُمح للصحف بإبلاغ

العامة أن التقارير عن وجود رئيس الأركان وحاشيته في مكان الكارثة، قد قُدمت، للحصول على موافقة الرقيب، بعد الحادثة مباشرة. وكانت هآرتس أول من تقدم بطلب الموافقة؛ تلتها صحف أخرى. لكن الرقيب حظّر نشر هذه التقارير. وقد رُخّص، أخيراً، بنشر أنباء هذه المسألة، بعد تأخير أسبوع؛ فجاء متزامناً مع إعلان نتائج تحقيق اللجنة. وأثار هذا الأمر حنق الصحافة، لأن الترخيص سُلّم يوم الجمعة، قبل ساعة من يوم السبت اليهودي؛ فتأجلت، بذلك، عملية النشر إلى يوم الأحد. وأتيح للسلطات الضبط الدقيق لوقع الأنباء، من خلال تقديمها بالجرعات المناسبة عبر الإعلام الإلكتروني الحكومي الذي يبث طوال عطلة السبت اليهودي.

وأشار تسادوك وغيره من المعلقين، إلى أن الحظر الأولي قد شكل انتهاكاً فاضحاً لتعديل عام ١٩٨٨، الذي اقتُبس قبل قليل والذي أدخل على الاتفاقية المعقودة بين الصحافة والرقابة. وكتب تسادوك يقول: «من الواضح أن نشر أنباء عن وجود رئيس الأركان وحاشيته خلال الحادث في تسيليم، لم يكن من الممكن أن يخلّ بأمن الدولة، ناهيك بالإخلال الملموس، والإخلال الذي يمكن التحقق التقريبي منه. إن الافتراض بوجود «شبه يقين من أنّ النشر [بعد الحادثة مباشرة] يمكن أن يُلحق ضرراً ملموساً بأمن الدولة»، لهو افتراض يتحدى أي منطق، لا سيما وأن كافة المخاطر التي تحيط بهذا الأمن كانت قد اختفت بعد مرور أسبوع، وإلى الحد الذي كان يمكن فيه اعتبار القصة صالحة للنشر. ويمكن للمرء أن يفهم تفضيل الجيش لنشر القصة التي تتناول حضور رئيس الأركان، بتزامن تقريبي مع نشر تقرير لجنة التحقيق. ومع ذلك، فإن استخدام الرقابة لضمان مثل هذا التزامن، أمر غير مقبول إطلاقاً، لأنه يناقض تماماً، الحكم الصادر عن المحكمة العليا، والاتفاقية المعقودة مع «لجنة المحررين». إن الرقابة العسكرية موجودة لحماية أمن الدولة، وليس لتحقيق ما يتفق ومصلحة رئيس الأركان. وهذه الحادثة، التي نبحث فيها، تمثل حالة من حالات الاستخدام غير القانوني الفاضح لـ«الرقابة». وتسادوك، كمستشار قانوني للجنة المحررين، وكوزير سابق للعدل في إحدى الحكومات العمالية، وكأحد قادة حزب العمل، أيضاً، تضيف مهمته وزناً لآرائه، حتى وإن حافظ، لسنوات طويلة، على مسافة بينه وبين قيادة هذا الحزب، في الوقت الذي كان يؤيد فيه سياسات أكثر ليبرالية. ولا غرابة في أن موقف تسادوك قد حاز دعماً واسع النطاق.

وما لبثت صحيفة هآرتس أن سارعت إلى اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل؛ فأعلنت قرارها بالانسحاب من المشاركة في لجنة المحررين. إن تزامن هذا القرار مع ما ذكرناه عن أول عملية نشرٍ لنصوص الاتفاقية، بعد أن كان نشرها محظوراً، قد أدى إلى إعادة فتح باب المناقشة العامة لموضوع الرقابة. ويشرح كلازنبالد: «إن نبذ هآرتس للاتفاقية نبذاً عملياً، يعني أن لجنة المحررين لن تتخذ، بعد الآن، قرارات بشأن نزاعات تنشب بين الصحيفة والرقيب؛ وأن رئيس الأركان لن يملك، بعد الآن، السلطة العليا للموافقة على قرارات من هذا النوع، أو رفض الموافقة عليها. ويبدو، محتملاً، أن تواصل هآرتس تسليم الرقابة تلك المواد المتفق عليها بين الصحافة والرقابة، كمواد ينبغي تسليمها لها. لكنَّ الصحيفة ستشعر أنَّ لها ملء الحرية بمقاضاة الرقابة في المحاكم». ومواد الموضوعات، التي تتطلب رفعها إلى الرقابة، سجِّلت في قوائمَ يعاد النظر فيها دورياً، باتفاقات بين رؤساء التحرير والرقيب. فقد كان من المفروض تسليم كل ما يقع في قائمة الموضوعات المسجلة إلى الرقابة الوقائية. لكن الحكومة، أيضاً، تحتفظ بسلطة حظر نشر أي مضمون مهما يَكن. وعلى سبيل المثال، كانت كافة الإشارات إلى أثيوبيا محظورة لبعض الوقت، من أجل المحافظة على علاقات جيدة بالديكتاتور الأثيوبي منغيستو. وقد تُراوح الدعاوى القضائية بين دعاوى استئناف ضد أي عقوبات أو قرارات للرقابة، لدى المحكمة العليا، ودعاوى استئناف ضد اتهامات جرمية بسبب تجاهل المنع الرقابي، لدى المحاكم الدنيا. ويشير كلازنبالد، إلى أن «الفائدة تكمن في حقيقة فحواها أن نتيجة مثل هذه الدعاوى القضائية ستعتمد على الإجراء القانوني، ونوعية الأدلة، والقوانين، وتوقيت الجلسات، وقيمة السوابق، والصراحة المتوفرة في جلسات النظر بالقضية: أي أنَّها تعتمد على كل ما كان، بصورة عامة، مفقوداً في المداولات الجارية أمام لجنة المحررين».

وسيتناول ما بقي من البحث الفسحة التي ما تزال تملكها الحكومة الإسرائيلية، لتخفي، بالأساليب الملتوية، تلك المعلومات التي لا يجري إخفاؤها، عادة، في البلدان الديمقراطية الأخرى؛ وذريعتها، في ذلك، احتمال أن تكون معلومات متصلة بالأمن، مهما تكن مثل هذه الصلة واهية في الواقع. وتعمد الصحف العبرية، في نهاية المطاف، إلى نشر بعض المعلومات المخفية، باللجوء إلى أساليب المواربة. لكن هذه الصحف مرغمة على التزام الصمت في حالات أخرى. ويُسمح لها، في أحسن الاحوال، أن تعترف بعدم قدرتها على إعلام عامة الناس. وأمير أورن، برأيي، هو المزاول الاكفأ لفن المواربة؛ إذ انه يتمكن، دائماً،

من تزويدنا بمعلومات قيّمة، معتمداً هذا الأسلوب، عندما لا يكون في مقدوره التكلم صراحة. لقد تساءل كثيرون عن السبب في عدم وصول شرطة التحقيق العسكرية فور وقوع حادثة تسيليم، لإجراء التحقيقات فيها. وفي ٢٠ تشرين الثاني، كتب أورن، في صحيفة دافار، يقول: «لقد كان باستطاعة قائد الشرطة العسكرية الذهاب إلى تسيليم فور تبلغه وقوع الفاجعة؛ لكنه ربما اضطر أن يقفل عائداً من حيث أتى، عندما طلب منه ضابط أعلى رتبة، إبقاء شرطة التحقيق العسكرية بعيدة عن المكان. وإذا كان الامر كذلك، فقد نتعلم شيئاً ذا قيمة عن تبعية الشرطة العسكرية لمرتبية الجيش». إن هذه الجمل المقتبسة، على تعقيداتها، تمكّن قراء أورن من التوصل إلى التخمين المعقول الذي يقدّر بأن رئيس الاركان هو من أمر قائد الشرطة العسكرية بالامتناع عن التحقيق في القضية، لانه كان يملك الأسباب التي تدعوه إلى الخوف من تحقيقات تُجرى بحِرَفية لا حدود لها.

وكان أورن، منذ وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، أول من أنذر عامة الإسرائيليين باجتياحٍ للبنان يجري الإعداد له، بل استطاع التكهن بأهداف الاجتياح ونطاقه تكهّناً دقيقاً، بمساعدة أساليب المواربة الشبيهة بالأساليب المقتبسة قبل قليل. وفيما بعد، عمد المراسل العسكري لصحيفة معاريف، يعقوب إيرز، إلى تقليد فنه، عندما ألّف سلسلة متتابعة من «أساطير للوطنيين» تصف كيف قام زعماء قَبَلِيُّون من جزيرة بولينيزية، يحملون أسماء مُخترعة تلائم الغرض، بزيارة جزء من جزيرة غريبة أخرى دمرتها حرب أهلية. ولم يتطلب الامر كثيراً من الحنكة لحل رموز قصص إيرز، التي كانت تشير إلى زيارات لذلك الجزء من بيروت الذي كان في قبضة الكتائبيين، قام بها قادة الاستخبارات والجيش الإسرائيلي قبل حزيران/يونيو ١٩٨٢. وفي أماكن أخرى، استخدم عوضاً عن المواقع المموّهة، القول التلمودي المأثور «اللبيب من الإشارة يفهم»، لتنبيه القارىء إلى رسالة ملتبسة تضمّنتها معلومات ليس فيها ضرر.

دعوني أعطي مثلاً يظهر أنّ الرقابة الإسرائيلية ما تزال قادرة، في أي حال، على كبت المناقشة العامة لما يعرفه سواد الناس: ينتصب على سطح المبنى الجديد لوزارة الدفاع في وسط تل أبيب، بنيان عالٍ رفيع، مستدقّ القمة، يبلغ ارتفاعه نحو ٥٠ طابقاً. ويمكن لاي امرىء، بالطبع، رؤية هذا البنيان. ولا شك أن أقل العملاء كفاءة لدى أقل أجهزة الاستخبارات كفاءة في العالم، قد التقطوا، مراراً، صوراً فوتوغرافية له. لقد صُوِّر هذا البنيان في مراحل بنائه الأولى، كموقع سياحي، علقت عليه الصحف العبرية، حتى بدأت

الأسئلة تطرح بجدية عن كلفة هذا البنيان الغريب ذي الأبعاد الهائلة، وعن فائدته. وقد ردت الوزارة على ذلك بإصدار التعليمات إلى الرقباء، ليخضعوا كل ما يتصل بهذا المبنى، لرقابة تبدأ بالصور الفوتوغرافية، لتشمل أي قول يقدم على مجرد ذكره. فجميع الناس الذين يعيشون في تل أبيب أو يزورونها، يستطيعون أن يشاهدوا هذا البنيان الشاهق الغريب. لكن لا يجرؤ أحدٌ على ذكره في العلن. ومن الصحة بمكان أن تكون الصحف العبرية قد اكتشفت، حتى في هذه النقطة، طرقاً للتحايل على الرقابة، تصب في صالح هؤلاء الذين يولون، لدى مطالعتهم الصحف، الاهتمامَ الكافي لقراءة ما بين السطور. إن مثل هذه المحاولات التي تهدف إلى اعتراض معرفة العامة تنمّ، بالتأكيد، عن غباء محض. لكن هذا الغباء ينبغي أن يراعى لدى مناقشة الرقابة العسكرية الإسرائيلية، والسلطات التي تقف وراءها أيضاً، أي قائد الاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان.

وتشير كافة الأدلة إلى حاجة الجيش للرقابة العسكرية، من أجل تعزيز مصالحه الخاصة، ولا سيما المحافظة على سريّة عملياته المالية، وعلى الامتيازات المدرّة لأرباح لا تتوقف، والتي تتمتع بها كوادره. حتى إنّ رواتب أفراد الجيش المحترفين، وصولاً إلى رتبة النفر فيه، تعامل كأسرار أمنية عليا في إسرائيل. مع أن الجميع، تقريباً، يتكلمون عنها، باستثناء كبار السياسيين الإسرائيليين الذين يبدو أنهم، وحدهم، يجهلون حجمها. وتعطينا رواية يائير فيدل (في حداشوت، ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر) فكرة عن مدى تشدد السريّة المحيطة بهذه المسألة. يقول: «لقد أبدى وزير المال السابق موداعي معارضة شديدة للأجور التي يتلقاها أفرادُ الجيش المحترفون، باعتبارها مكلفة جداً. وبعد أن نجح في معرفة سلّم هذه الأجور بتفاصيله الدقيقة، سلّم رئيس الوزراء، إسحق شامير، مذكرة يعرض فيها الأرقام المعنية. ويقول أشخاص مقربون من رئيس الوزراء، إن شامير ذُهل ذهولاً بالغاً من مذكرة موداعي، إلى حدّ أنه طلب الاجتماع بوزير دفاعه موشيه أرينز ليستوضح الأمر منه. لكن الحكومة سقطت قبل أن يُعقد هذا الاجتماع. وبما أن رئيس الوزراء الجديد، إسحق رابين، يتولى أيضاً حقيبة وزارة الدفاع، فإنه، على الأقل، لن يحتاج إلى نفسه كوزير للدفاع، لاطلاع نفسه، كرئيس للوزراء، على جدول ميزانية الجيش».

ويثير فيدل موضوع السرية بصراحة، فيقول: «من الضروري أن نعي جميعاً، أن كل هذه المعطيات كانت من الأسرار العليا لوقت طويل، ولم تكن مخفية عن عامة الناس الذين يملكون حق معرفتها فحسب، بل مخفية أيضاً عن ممثليهم الذين من واجبهم معرفتها». كما

أخفيت هذه المعطيات عن سلطات ضريبة الدخل. لذلك، أثار فيدل وسواه من المعلقين الشك «بأن الجيش الإسرائيلي يعمد، منذ سنوات طويلة إلى الاحتيال على مكتب ضريبة الدخل؛ ويجري ذلك من خلال عدم الإبلاغ عن جملة من المكاسب التي تُمنح لكوادره، والتي تستوجب الضريبة. وأجد أنّ من المستحيل تقديم المزيد من الإسهاب في التعليق على هذه الشكوك، لأن ما اقتطعته الرقابة نجح في جعل هذه المسألة مبهمة. لكنني أريد التشديد على أن جهل رؤساء الوزارة الإسرائيليين بـ«الاسرار العليا»، التي يعرفها المواطنون عموماً ويتحدثون عنها، تضع إسرائيل في مرتبة واحدة مع الأنظمة الاوروبية الشرقية البائدة، والأنظمة العربية وسواها من الأنظمة غير الديمقراطية التي ما تزال قائمة، على الرغم من أن معظم اليهود الإسرائيليين سيشتد غضبهم من مقارنات كهذه.

وتتوافق إشارة فيدل، إلى جدول ميزانية الجيش، مع مقال لالوف بن («بعيداً عن أنظار عامة الناس»، هآرتس، ٢٥ آب/أغسطس)، يبلغنا فيه أنّ «كافة البنود الخاصة في ميزانية الدفاع كانت، منذ وجود إسرائيل سريةً بشكل دائم؛ بل إن هذه السرية باتت، الآن، مشرّعة بقانون أساسي هو قانون الشؤون الاقتصادية للدولة، الذي ينص على أن «تفاصيل الميزانيات المقترحة لوزارة الدفاع يمكن الا تُطرح على طاولة الكنيست، بل يجري تداولها في لجنة مشتركة تعيّنها لجان المال والشؤون الخارجية والدفاع، في الكنيست». أما قوانين الموازنة السنوية التي تنشر في الجريدة الرسمية، فلا تشتمل إلاّ على سطر واحد مخصص لوزارة الدفاع، ويذكر المبلغ الإجمالي المخصص لهذه الوزارة في ذلك العام، من دون تحليله إلى بنود مفصلة». ويضيف الوف بن أن هذه المعطيات «تبقى مصنّفة أسراراً عليا، كنفقات دار النشر التابعة لوزارة الدفاع»، التي تنشر ما يقع تحت عنوان «الأدب التثقيفي» (بمحتويات سياسية يعتمد طابعها على ما إذا كان وزير الدفاع ينتمي إلى حزب العمل أو ينتمي إلى حركة الليكود). بل إن مبيعات الأسلحة الاميركية لإسرائيل، التي تُبلّغ إلى الكونغرس الاميركي بصورة نظامية، وتُنشر في وثائقه، وتذكر في المطبوعات المختصة، تبقى سرية هنا؛ ذلك أن الإسرائيليين ممنوعون من معرفة ما يستطيع معرفته كلّ مواطن أميركي».

لقد بذلت الصحف العبرية، منذ وقت طويل، كل ما في وسعها، لاختراق جدار السريّة الاستبدادية هذا. ويبدو أن الهجمات، التي شنتها الصحف على الرقابة، كان لها بعض التأثير، خصوصاً أثناء معاناة البلد من الضائقات الاقتصادية. فالمسؤولون عن الشؤون

الاقتصادية من وزراء الحكومة، يتوقعون تحميلهم وزر المحن الاقتصادية. وهذا سيؤدي إلى شيء من التراخي في الدرع الرقابي الذي يحمي أسرار الجيش المالية. وفي نهاية المطاف، تمكّن فيدل نتيجةً لتراخي الرقابة، من إعلام عامة الإسرائيليين بحقيقة «أن ٥٢٪ من ميزانية الدفاع الإسرائيلية، التي يستثنى منها حساب مجمل المساعدات العسكرية الاميركية لإسرائيل، يذهب لدفع أجور موظفي الجيش المحترفين، والتقديمات الإضافية، ورواتب التقاعد، والتي تبلغ بالأرقام المجردة، ٥,٨ بلايين شيكل (٢,٢ بليون دولار)». لكن هذا المبلغ، كما يلاحظ بن، بحقّ، لا يغطي المبلغ المجهول الذي يُنفق على دفع الأجور والتقديمات الإضافية ورواتب تقاعد المسؤولين المدنيين في وزارة الدفاع، وسواها من فروع النظام الامني، أي جهاز الاستخبارات (الذي يمكن الافتراض أن عدد الموظفين فيه كبير جداً).

وفي حين أن فيدل يزود قرّاءه بمعطياتٍ عن التقديمات الإضافية في الجيش النظامي، فإنه ينذرهم بوجود معطيات أخرى ما يزال كشف النقاب عنها غير ممكن. لكنه، على الأقل، قادر على القول إن «هناك جملة من التقديمات الإضافية المنوّعة، التي تُضاف إلى الأجر الأساسي». فالجيش، على سبيل المثال، يؤدّي كافة نفقات العناية بالاسنان، ليس إلى موظفي الجيش النظاميين، فحسب، بل إلى عائلاتهم ايضاً. وبما أن الجيش يرغب في أن يمارس أفراده الرياضة، فإنه يدفع أثمان بذلات الرياضة ومعداتها، حتى عندما تستخدمها عائلات أفراده. ويشارك الجيش في دفع أثمان بطاقات حضور أفراده المباريات الرياضية والحفلات الموسيقية والمسرح، «وغيرها من الأحداث الثقافية»، فضلاً عن ذلك، عطلات مدفوعة للأفراد مع عائلاتهم، ومعونات مالية لاستئجار البيوت أو بنائها، وتقديم ما يُسمى بـ«العربات البيضاء»، أي السيارات التي لا تُستخدم للعمل بل يستخدمها ضباط الجيش وعائلاتهم للأغراض الخاصة، والتي تسبب غضباً عارماً وسط عامة الناس، عندما تظهر جلية في المدن الإسرائيلية، ولا سيما عندما تكون متوقفة في جوار أماكن التسلية الفخمة. ويضيف فيدل قائلاً: «إنّ عدد الموظفين النظاميين المدرجة أسماؤهم في لائحة رواتب الجيش قد انخفض، في العقد الأخير، ١٠٪، بالاستناد إلى مصادر وزارة المال؛ لكن عدد (العربات البيضاء) ارتفع ١٥٪، أي إلى مستوى ما نسبته ١,١ (عربة بيضاء) لكل ضابط».

أخلص إلى القول إن فساد الجيش الإسرائيلي ينمو بوتيرة سريعة، من جراء استخدامه للرقابة، فضلاً عن عوامل أخرى. ولا بد أن يكون تأثير هذا الفساد اكبر، لأن

عامة الناس، وحتى السياسيين، محرومون من سبل التوصل إلى معرفة مداه. حتى إن نوعية الجيش الإسرائيلي تتدهور أكثر فأكثر، بفضل المساعدات الأميركية السخية التي تتدفق على إسرائيل، بلا أي قيود. فمفعول هذه المساعدات ينحصر، في المقام الأول، بتشجيع إسرائيل على شن غزوات واعتداءات إضافية. وبحسب ما أرى يمكن لهذا الوضع أن يزداد سوءاً. فإذا حكمنا، من سوابق معروفة جيداً، نقول إن الدول يمكن أن تتخم بالمساعدات العسكرية التي تقدّمها الولايات المتحدة، إلى حد الإصابة بسوء الهضم السياسي والعسكري. وهناك أدلة وفيرة تشير إلى أن المساعدة العسكرية الأميركية، وعلى نقيض الغايات التي يُجاهر بها، ليس لها من مفعول، إلا المساهمة في جعل الجيش الإسرائيلي أكثر فساداً وأقل كفاءة. وقدرة إسرائيل على التأثير في السياسات الأميركية، ولا سيما عبر الكونغرس الذي يمسك بمقاليد المال، إنما هي عامل حاسم أكثر من أي أرصدة استراتيجية أو ديبلوماسية تتبجّح بها. لكن هذا يعني، على الصعد الاجتماعية الداخلية، أن إسرائيل تزداد شبهاً ببلدان أميركا اللاتينية التي تقلص فيها دور الجيش إلى مجرد القيام بابتزاز المال من دافعي الضرائب، بهدف صيانة بيروقراطيته الخاصة.

وتساعد الرقابة العسكرية بسخاء في إحداث هذا التأثير. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل قد أظهرت قدرتها على شن الحروب العدوانية التي يمكنها أن تتيح للجيش وضع يده على مصادر ثروات تستطيع أن تشبع شهيته المتزايدة. وينبغي أن ننظر إلى هذا الأمر كعامل رئيسي في السياسات الشرق أوسطية. وعلى الرغم من أن غباء كبار ضباط الجيش قد أصبح اليوم مضرباً للأمثال، فإن هؤلاء ما يزالون قادرين أن يدركوا (خصوصاً عندما يفيدهم الأكاديميون المدرجون في لائحة رواتب الجيش، بالمعلومات التفصيلية) أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن أن يُستنزف بلا نهاية، لمجرد إشباع شهيتهم المتزايدة؛ وأنهم لا يستطيعون أن يأملوا؛ حتى من الكونغرس الأميركي السخي في تزويد إسرائيل بالأسلحة، أن يواصل، إلى ما لا نهاية، دفع الأموال من أجل وسائل الترف. ولهذا السبب، من شأنهم أن يفعلوا أي شيء لاسترداد هيبتهم المتضائلة، ولوضع أيديهم، في الوقت نفسه، على ثروات الأمم الأخرى، بواسطة شن حروب الغزو. إن مقدرتهم على الفهم لم تجاوز هذه الدرجة، شأنهم شأن الأنظمة العسكرية الأوليغارشية في الماضي.

الجزء الثاني

العلاقات الخارجية

٢

الأسلحة النووية وأهداف إسرائيل الاستراتيجية

٢٧ نيسان/إبريل ١٩٩٢

المقدمة

يوضح هذا الفصل الأهداف الحقيقية للسياسات الإسرائيلية، كما أراها، مستشهداً بتعليقات لأهم جنرالات إسرائيل وخبراء استخباراتها نُشِرت في صفحات الجرائد الإسرائيلية. وهذه الأهداف هي: إرساء الهيمنة على الشرق الأوسط برمته؛ «استقرار» الأنظمة التي لا تعوق كثيراً تقدم إسرائيل نحو هذا الهدف؛ الاستخدام الممكن للأسلحة النووية، في سبيل هذه الغاية. والجنرال أمنون شاحاك ليبكين، المذكور في هذا الفصل، والذي يحمل اليوم اسم الجنرال أمنون شاحاك، هو رئيس أركان الجيش الإسرائيلي. أما الجنرال (الاحتياطي) شلومو غازيت، فكان أحد المفاوضين الإسرائيليين في المحادثات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية (أو بالأحرى، مع قادة شرطة منظمة التحرير الفلسطينية السرية) التي أدت إلى اتفاق أوسلو الأول.

في ١٧ نيسان/إبريل ١٩٩٢، عشية عيد الفصح، أجرت صحف عبرية مقابلاتٍ شاملة مع جنرالين في الجيش الإسرائيلي، من رتبة يمكن أن تُعتبر أنها تلي رتبة رئيس الأركان. فقد أجرى يعقوب إيرز وعمانوئيل روزن، من صحيفة معاريف، مقابلة مع نائب رئيس الأركان، الجنرال أمنون شاحاك ليبكين (رئيس الأركان الآن)، في حين أن رون بن يشاي، من يديعوت أحرونوت، قد أجرى مقابلة مع الجنرال أوري ساغي، قائد شعبة

الاستخبارات العسكرية. كما أن عوديد بروش، الخبير الشهير في السياسة النووية، الذي يمكن الافتراض أنه يتحدث بصفة شبه رسمية، نشر، في اليوم نفسه، مقالة في صحيفة هآرتس، التي أجرت للمرة الأولى في الصحافة العبرية، مناقشة علنية لخيارات الاستخدام الفعلي للسلاح النووي الإسرائيلي في حرب مستعرة. وينبغي أن نضع محتويات هاتين المقابلتين في مصاف بعض المقالات الصحفية التي نُشرت مؤخراً، من أجل تعميم معرفتنا بالأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، وبالعامل النووي في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي.

لكن، قبل أن نفعل ذلك، قد يكون من الأجدر بنا تذكير القراء، من غير الإسرائيليين، بأن اهتمام استراتيجيات إسرائيل بالفلسطينيين اهتمام ثانوي، لأنها استراتيجيات ذات توجه إقليمي. والاستراتيجيون الإسرائيليون لا يولون، في الواقع، أي اهتمام لاضطهاد الفلسطينيين. يُستخلص، من ذلك، أنَّ ما يُسمى بحل المشكلة الفلسطينية، لا يمكن أن يحقق السلام، مهما يكن طابع هذا «الحل»، لأن الاستراتيجيات الإسرائيلية تستهدف أن تُرسي، على الشرق الأوسط برمته، هيمنة تتصورها ممتدة من الهند إلى موريتانيا. والشعب الفلسطيني، بالطبع، هو الضحية الأولى للتوسع الإسرائيلي الساعي إلى هذه الهيمنة. لكن ينبغي أن نضيف أن الهيمنة على الشرق الأوسط برمته، إنما هي، في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، أمر أهمّ من توسيع السلطة اليهودية على كامل أرض إسرائيل وإدامتها، مهما يكن في تعريف حدودها من مبالغة.

وقبل أن نباشر، فعلاً، في موضوع هذا التقرير، دعوني أُعيد رواية قصة رواها يوئيف كرني، أحد المعلقين الاستراتيجيين، الأكثر اطلاعاً من سواه، (في مقال نشر في هآرتس، ٢٥ آذار، عنوانه «طرق إسرائيلية بالية»). وينبغي أن نضع هذه القصة في سياق العامل الأميركي في الاستراتيجية الكلية الإسرائيلية. ولكرني موقف نقدي من فكرة تعاون استراتيجي على نطاق عالمي، يقوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بالشكل الذي يطرحه فيها، علناً، السفير الإسرائيلي في واشنطن زالمان شوفال، والذي لا يذكر في الصحف الأميركية. يقول كرني: «طُلب من البيت الأبيض تجاهل أعمال إسرائيل المنكرة وتبعاتها، ومجاوزة استيائه المفهوم [من السلوك الإسرائيلي]، اعترافاً بأن إسرائيل يمكنها أن تكون رصيداً للولايات المتحدة لا يُعوّض»، لأن الجمهوريات الإسلامية الجديدة، التي قامت في آسيا الوسطى على أطلال الاتحاد السوفياتي، ستصبح، بالتأكيد، دولاً إسلامية

أصولية مناهضة للغرب؛ وهي، بالتالي، تُرهب الشرق الأوسط أكثر مما أرهبه الاتحاد السوفياتي في أي وقت مضى». فمزالمان شوفال «عبّر عن دهشته من عدم تفهّم الولايات المتحدة» للخطر الداهم، ولحقيقة أن إسرائيل هي وحدها القادرة على ردّه. وفيما راح كرمي يهزأ بشوفال، عمد، بدهاء (وهدفه بلبلة الرقباء)، إلى كشف النقاب، للمرة الأولى، عن قصة حقيقية تتعلق بسعي إسرائيل الديبلوماسي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فقال: حتى الهند التي أقدمت قبل تسع سنوات، على طرد القنصل الإسرائيلي الثرثار، الذي أراد أن يحصل على مشاركتها في نضال كوني ضد كافة المسلمين، تقدمت، مؤخراً، بطلب وضعها في اللائحة البريدية الخاصة بوزارة الخارجية الإسرائيلية». وكان تاريخ هذه الواقعة المُشار إليها، عام ١٩٨٢. وكان شارون وزير الدفاع، آنذاك، يحسّ ثقة بالنفس، بعد توقيع «سلام» مع الحكومة اللبنانية الدمية، بمباركة أميركية كاملة. ولذلك، اقترح على الهند، بنفس واثقة تماماً، إقامة تحالف، لشن هجوم مشترك على الباكستان يهدف إلى تدمير قدرتها النووية في أول نشأتها. وكان على إسرائيل، في هذا المخطط، توفير الطائرات، في حين كان على الهند توفير القواعد. وفي هذه المناسبة، أقول إن شارون كان قبل سنتين من ذلك، أي في العام ١٩٨١، قد ألقى خطاباً، رُوّج له على نطاق واسع فيما بعد، حدد فيه امتداد نفوذ إسرائيل «من موريتانيا إلى أفغانستان» كهدف اسرائيلي. وثمة أدلة عديدة من مصادر إسرائيلية علنية متوافرة، تشير إلى أن هذا هو هدف إسرائيل الاستراتيجي. والمشكلة الوحيدة تكمن في أن هذا الهدف يتعارض والسياسات الاميركية، التي تجاهر بها، والتي تتبعها فعلاً، على حدٍّ سواء. ومع ذلك، فإن إسرائيل تملك حرية تصرف كبيرة في العمل، عندما لا يكون الأميركيون يعلمون شيئاً عن أهدافها، لأنهم لا يريدون أن يعلموا. ومما يثير الاهتمام أن كافة شُعب الاستخبارات الاميركية قد تكون على جهل مُتعمد بهذا الشأن، يفوق جهل الإعلام الأميركي به. ولا يبالغ كرني، بأي حال، عندما يتحدث عن «نضال كوني [إسرائيلي] ضد كافة المسلمين». وتظهر دائماً الأفكار نفسها، أو تظهر أفكار مشابهة، في الشروحات الرسمية للسياسات التي ينتهجها نظام الأمن الإسرائيلي في الوقت الحاضر. ولذلك، يصف عوزي بنزيمان، المراسل السياسي الرئيسي لصحيفة هآرتس (في ٢٠ آذار/مارس)، كيف كانت ردة فعل مصادره، في النظام الامني، على تحفظاته المعتدلة والواعية للرقابة، والتي تناولت الحكمة في اغتيال اللبناني، الشيخ الموسوي وعائلته، بالنظر إلى التبعات الضارة التي يحتمل أن تلحق بإسرائيل. لقد كانت ردة الفعل كما يلي: «إن قتل الموسوي يمكن اعتباره انتقاماً لعمليات قتل وهجمات مميتة ضد

الإسرائيليين، ارتكبها متعصبون مسلمون من مختلف الاتجاهات». وهناك بعض الناس مستعدون دائماً لتذكيرنا بأن إسرائيل تخوض غمار نضال طويل الأمد ضد كافة الدول العربية، وضد العصبية الإسلامية جمعاء. وهؤلاء كلهم يقبلون بالقتل كقاعدة من قواعد السلوك المعهودة. ولهذا السبب، يكون انتقاد الحكومة [الإسرائيلية] على أساس حساب الثمن بالأرواح، انتقاداً غيرَ عادلٍ في صميمه. ونجد أفضل تعبير للمعيار [الإسرائيلي] في كلمات ليفي أشكول [رئيس الوزراء العمالي في حينه]، الذي قال: «إن دفتر الحسابات مفتوح، لكن أيدينا هي التي تملأه». وهذا يعني أن حسابات الأرواح تجريها إسرائيل مقابل كافة أعدائها، الذين تعتبرهم كلاً واحداً؛ ولا تجريها على أساس حساباتٍ يَوَدّ مواطنون معينون، من مواطني إسرائيل، استخدامها ضد حكومتهم». (لاحِظوا، في مفردات بنزيمان، هذا الإدراك المستغرب للرقابة. فهو، على سبيل المثال، يستخدم عبارات كعبارة «بعض الناس»). إن وجهة النظر هذه قد تبدو جنونية، لكن نظام الأمن الإسرائيلي تبناها منذ البدء، وقبل وقت طويل من نشوء إسرائيل. وغالباً ما اتخذها شاهداً، بالعبرية، معلّقون رفيعو المستوى، منهم بنزيمان. إلا أن أي صحيفة من الصحف السائدة خارج إسرائيل، لم تعمد، على حدّ علمي، إلى الاستشهاد بها في وقت من الأوقات. لكن التحديات العلنية، لهذا الجنون الاستراتيجي، نادرة نسبياً، حتى في إسرائيل. وهذا لا يعزى إلى الرقابة وحدها، بل يعود أكثر ما يعود، إلى المديح المفرط المألوف للاستخبارات الإسرائيلية. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية، إذا تُرجمت إلى لغة مُبسطة، فإنها تفترض حرباً مستديمة تشنها إسرائيل على قسم ليس قليلاً من البشرية.

ويمكن للإعلانات، التي أدلى بها مؤخراً جنرالات وخبراء نوويون إسرائيليون، أن تكون مفهومة بمعناها الصحيح، فقط عندما تراعي هذه الأهداف الاستراتيجية الشاملة. دعوني أفتتح لائحة الاستشهادات بما صدر عن نائب رئيس الأركان الجنرال أمنون شاحاك ليبكي، الذي بدأ صعوده سلّم المراتب في فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، من أقوالٍ أدلى بها عندما رافق صحفيّي إسرائيل في زياراتٍ لقادة الكتائب، وكان ما يزال مجرّد عقيد في الاستخبارات العسكرية. وقد انتهز هذه الفرصة حتى يروّج، في الإعلام، لرأيه في مدى مناعة قوات الكتائب، ومدى ما تملك إسرائيل من إمكانية الاعتماد الراسخ عليها، خلال سعيها إلى أهدافها الخاصة في لبنان. وقد أدلى بتصريحه الحاسم في رده على الأسئلة التالية: «إذا افترضنا أن الشرق الأوسط أصبح نووياً، ألم يحن الوقت لنغيّر مواقفنا تجاه

الحقائق النووية؟» و«ألا يتوجب علينا البدء بالتفكير فيها على أساس المفاوضات، على أساس الديبلوماسية السريّة؟» و«هل سيكون في وسعنا دائماً أن نمنع تقدم التحول النووي؟». وجاءت إجابة شاحاك ليبكين على النحو التالي: «لا يمكن أبداً التحدث مع العراق حول أي أمر؛ ولا يمكن أبداً التحدث مع إيران حول أي أمر. وبالتأكيد لن يدور الحديث حول التحول النووي. حتى إننا، في الواقع، لا نستطيع التحدث مع سوريا. وإنني لا أوافق على القول إننا لا نملك القدرة على منع [التحول النووي] أو تأجيله. إن تأجيل هذا الأمر أسبوعاً واحداً قد يكون حاسماً، في حين أن تأجيله عشر سنوات يكون رائعاً. وليس، بين الدول العربية اليوم، دولة واحدة أثبتت قدرتها النووية. وأعتقد أن على دولة إسرائيل من الآن فصاعداً، أن تستخدم كامل قوتها، وتوجّه كافة جهودها، نحو منع التطور النووي في أي دولة عربية، مهما تكن». وعندما سُئل: هل يعني هذا من ضمن ما يعني، الحاجة أيضاً، إلى وسائل العنف، فأجاب: «إن كافة الوسائل أو معظم الوسائل [المتوافرة] التي تخدم هذا الغرض، أراها وسائل مشروعة».

لكن ينبغي ألا تُفسّر إشارة شاحاك ليبكين إلى العراق، على أنّها معارضة لحكم صدام حسين. لقد نكّره سائلوه بأنه «خلال اجتماعٍ عُقد في اليوم الأخير لحرب الخليج [لم يُبلغ عنه في حينه]، أعرب عن رأيه فقال إن بقاء صدام حسين في السلطة كان لمصلحة إسرائيل». وعندما طرحوا عليه، مستفسرين، السؤال التالي: هل تعتبر أن «هذا الرأي ما يزال صحيحاً؟»، أجاب الجنرال: «إذا تعلّق الأمر بي أرى، أنّ، من الأفضل لو لم يولد صدام حسين. لقد سعينا إلى منع ولادته، لكننا أخفقنا. ونحتاج، الآن، إلى تقرير ما ينبغي فعله. ولو أمكن تغيير طابع النظام العراقي وموقفه الجنوني المعادي للعالم أجمع، لكان الأمر مثالياً للجميع. لكنّ أي تغيير في العراق سيكون مستحيلاً. إن العراق سيبقى، دوماً، كما هو، مصمماً على تحدي العالم برمته. صحيح أن العالم أجمع قد ساعد العراق، ليصل إلى ما وصل إليه. لكن، بما أن التفكير العراقي لا يمكن أن يتغيّر أبداً، فإن إمكان عزل صدام حسين وحده، لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى بروز ديكتاتور آخر يبتسم بلطف، للعالم برمته. والعالم أجمع؛ هذا العالم المهتم أن يعوّض العراق، بطريقة ما، على ما أنزله به من شدائد، سيساعده في تعافيه واستعادته لقدراته. وانطلاقاً من ذلك، إذا خُيّرت بين عراق معاقب بمقاطعة صدام، وعراق من دون صدام، يؤيده ثانيةً العالم أجمع، أختار صدام، لأن أحداً لن يساعده».

وقبل البحث في القليل مما هو معروف عن كيفية قيام إسرائيل، في الواقع، بمساعدة صدام حسين، لبقائه في السلطة، بحسب هذه التفضيلات المُعلنة لتوّها، دعوني أعلّق على عبارة «العالم أجمع»: إنّ هذه العبارة تعكس مفهوماً آخر من المفاهيم التي ينطوي عليها التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. وفحوى هذا المفهوم أن هناكَ، فضلاً عن العرب أو المسلمين الذين هم أعداء مكشوفون، أغياراً آخرين، يُعتبرون كياناً واحداً موحداً في سعيهم وراء أهداف تستطيع الاستخبارات الإسرائيلية استشفافها وحل رموزها؛ وهم بلا استثناء، أناس أشرار وأغبياء. لكن هذا المفهوم كان، على الأقل، موضوع تحدٍّ علني متكرر في إسرائيل، على عكس المفهوم الذي يدرك الطبيعة الشريرة للعرب أو المسلمين. والمثال النموذجي، على تحدٍّ كهذا، ما كتبه أمنون أبراموفيتز (في معاريف، ١٠ نيسان/إبريل)، من نقدٍ لخطاب ألقاه شامير في الكنيست يرثي فيه مناحيم بيغن (ويصوّره على غير حقيقته). قال شامير في خطابه: أثناء الحرب العالمية الثانية، «تركت الأمة اليهودية لتُسحق بين كتلتين متحاربتين، متساويتين في عدائهما لليهود، وفي لا مبالاتهما بمصيرهم المرير». ويعلق أبراموفيتز متسائلاً: «ما معنى قول إن «الأمة اليهودية تُركت لتسحق بين كتلتين متحاربتين»؟ إن هذا القول لا يمكن إلا أن يعني أن الطرفين في الحرب العالمية الثانية، كانت لهما الخواص الخلقية نفسها، في حين أننا، نحن اليهود، كنا نسحق وهما يتحاربان. هل يُعقل أن أخبار إبادة الألمان لستة ملايين يهودي لم تصل إلى شامير؟ ماذا يعني قول إن "الطرفين [كانا] متساويين في عدائهما لليهود ولا مباليين بمصيرهم المرير"؟ إن هذا القول لا يمكن إلا أن يعني أن المانيا النازية كانت مجرد لا مبالية بمصيرنا المرّ. هل يقصد شامير القول إن تشرشل وهتلر قد عاملانا بالطريقة نفسها؟ ومع ذلك فإن من السهل تخمين ما كان يدور في خلد شامير. فالعالم أجمع، في رأيه، كان دائماً ضد اليهود، وما يزال كذلك. وتشرشل، من هذه الناحية، لا يختلف عن هتلر؛ وجورج بوش لا يختلف عن صدام حسين؛ وميتران لا يختلف عن القذافي». ولا يمكن فهم الأفكار الاستراتيجية لاسرائيل من دون إدراك أنّ رؤية شامير للعالم، يشاطره فيها نظام الأمن الإسرائيلي. وتعد تصريحات جنرالاته «ومصادره» الرفيعة المستوى، أفضل الأدلة على ذلك.

ويردد الجنرال شاحاك ليبكين، في بقية المقابلة، وغالباً كلمة كلمة، وجهات النظر التقليدية لنظام الأمن الاسرائيلي التي لا تتطلب هنا أكثر من عرض عاجل جداً. إن إسرائيل

تعمل و«بقاؤها مهدد»؛ وإن سوريا «دولة إرهابية»؛ كما أن «كافة عمليات تسلل الإرهابيين من لبنان [إلى إسرائيل] تنطلق، أصلاً، من سوريا». (والمثير للاهتمام أن إيران لا تُذكر في هذا السياق، ولا تذكر ليبيا. وليس هناك أي تعليق لساغي حولهما). أما بقية حجج شاحاك ليبكين التي تحمل الطابع نفسه، فهي أن قوة العراق العسكرية ما تزال عظيمة؛ وأن قتل الموسوي (دون ذكر عائلته) عملية مبررة تماماً؛ وأن عامة الإسرائيليين مذنبون بتهمة انتقاد الجيش؛ وأننا «[كجيش] قد تلقينا ٤٠٪ فقط من المال الذي طلبناه»؛ ولذلك نحتاج إلى المزيد منه. وعلى الرغم من أن مساحة صغيرة مخصصة للوضع في المناطق، إلا أن التقييم اعتبره وضعاً مرضياً، لمقتل عدد كبير من المطلوبين الفلسطينيين.

ويشارك الجنرال ساغي مشاركة كاملة في الفكرة القائلة بأن ثمة تهديداً لبقاء إسرائيل تحديداً؛ إذ يقول: «كانت سوريا، وما تزال، خطراً على أمن دولة إسرائيل وبقائها تحديداً». ويعزى ذلك إلى أنَّ «سوريا تواصل تسليح نفسها». وهذا التصريح موثّق بقائمة طويلة لمشتريات سوريا من الأسلحة، دون ذكر مشتريات إسرائيل منها. ويُقرّ ساغي أن سوريا تخاف من إسرائيل؛ وأن حافز تسلّحها ناجم عن رغبتها «في مواجهة الأسلحة الاستراتيجية [أي النووية] الإسرائيلية، التي يعتقد العرب أن إسرائيل تملكها». كما يُقر أنَّ سوريا تخشى اجتياحاً اسرائيلياً حاشداً لاراضيها. فيقول: «سُمح لسوريا، بموجب اتفاقية الطائف المعقودة [بين سوريا ولبنان] أن تبقي معظم قواتها المسلحة في منطقة بعلبك [اللبنانية]. ويعتقد السوريون أن انتشاراً كهذا يمكنه، إذا نشبت الحرب، أن يشكّل الرد على محاولة إسرائيلية للالتفاف حول دمشق، والانقضاض عليها [من الشمال]». دعوني أعلق على هذا الكلام: إن المنطقة الممتدة بين دمشق ومرتفعات الجولان، كما هو معروف، منطقة محصنة تحصيناً شديداً: لكن لا يبدو أن هناك تحصينات شمالي دمشق، أو على طول الحدود السورية ـ اللبنانية. ويبدو لي أن المخاوف السورية تستند إلى أساس سليم، لأنَّ الالتفاف حول خط دفاعي محصن كان طريقة الهجوم المفضّلة لدى الجيش الإسرائيلي.

أما الأمر الذي يقول ساغي إنه يخافه، فهو قيام «تحالف سوري ـ إيراني». ويستحق الاقتباس بتوسع ما بدر، في المقابلة، من كلامٍ متبادلٍ بينه وبين محاوريه، تطرق إلى هذا الموضوع.

«سؤال: هل يمكن لتحالف سوري مع إيران أن يكون بديلاً من تحالف سوري مع العراق، يخدم في تشكيل الجبهة الشرقية ضد إسرائيل؟

جواب: بين سوريا وإيران تعاون في مسائل كثيرة. وسوف يصبح هذا التعاون أوثق. حتى إنه قد يبلغ مجال الأسلحة الاستراتيجية، والمشاريع غير التقليدية.

سؤال: هل تساعد إيران سوريا للحصول على أسلحة نووية؟

جواب: لم تفعلْ بعد، في هذه المرحلة. لكن، عندما تتحول إيران إلى قوة نووية، لا أستطيع أن أرى كيف يمكن لها أن تتجنب التعاون [في هذا الأمر] مع سوريا. إن احتمالاً، كهذا، لا بُدَّ أن يشغل بالنا، ولو أنه ما يزال احتمالاً بعيداً. فإيران، بالتأكيد، ستصبح، في غضون عشر سنوات، عاملاً حاسماً في المنطقة برمتها. ولأنها كذلك، ستشكّل خطراً دائم الحضور، على سلمها. ولا يكاد يكون ممكناً منع حصول ذلك، إلا إذا تدخل أحدهم تدخلاً مباشراً. ومن المحتمل جداً أن تتدخل عوامل خارجية كالولايات المتحدة وحدها، أو مع دولٍ أخرى، تدخلاً يهدف إلى وقف تطور عملية إعادة التسلّح الإيراني. لكن من الممكن أن تحصل مفارقة تاريخية أيضاً: فالعراق قد يعيد تسليح نفسه، وتكون النتيجة إيقاف نمو القوة المسلحة الإيرانية».

وهناك عُرف إسرائيلي قديم يمنع الجنرالات العاملين في الجيش، من التمادي في الكلام حين تُجرى مقابلات معهم؛ لكنه يتيح للخبراء شبه الرسميين، أو الجنرالات المتقاعدين، أن يكشفوا، لنخبة الأمة، نيات الاستراتيجية الإسرائيلية، بطريقة تجعلها اكثر اطلاعاً. وقد تُرك لعوديد بروش أن يشرح الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية الحاسمة، والاخطر شأناً، والتي تتعلق بدور الأسلحة النووية في الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة. يبدأ بروش بالقول إن بعض الإسرائيليين يثيرون، في هذه الآونة، السؤال التالي: هل تساعد «القوة النووية الإسرائيلية» على نقل النزاع الإقليمي إلى القنوات الديبلوماسية، أم انها تعيقها؟. وهو يستنكر هذا السؤال لان مجرد صياغته بعبارات كهذه «يُدخل انحيازاً لصالح معارضي الخيار النووي الإسرائيلي الحديثين، ويظهر مؤيدي هذا الخيار بصورة سلبية». ويبدي بروش عداء شديداً خصّ به اكثر ما خص اشخاصاً لم يتطرق إلى تسميتهم، يدعون إلى عملية «استرضاء» لا تتخذ إلاّ «شكل الاستخدام المحدود للقوة النووية الإسرائيلية، والذي يُشار إليه بِـ«خيار اللحظة الأخيرة». وقد تكون هذه الملاحظات

الغامضة إشارات إلى مجرد بداية لمناقشة متأخرة، لكنها جديّة على الأقل، تتناول المخاطر الصحية الناجمة عن وجود منشآت نووية. وقد جرت، في الواقع، «الموازنة» بين مقال بروش في هآرتس، ومقال آخر نُشر إلى جانبه بالتحديد، يتضمن تقريراً يتحدث، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، عن كيفية إقدام الناس على تنظيم أنفسهم للاحتجاج على المخاطر الصحية الناجمة عن وجود منشآت نووية مدنية في جوارهم. لكن بروش يشير، أيضاً، إلى ادعاءات، لا ينسبها الى احد، تزعم أن مفاعل «ديمونا قد يصبح تشيرنوبيل أخرى». وهو يقرّ بأن «السلطات المسؤولة ينبغي، بالضرورة، أن تجري التجارب مرة إثر مرة»، على إجراءاتها الوقائية؛ لكنه نسي أنّ «السلطات المسؤولة» عن تشيرنوبيل كانت قد زعمت، أيضاً، أنها كانت تجرّب احتياطاتها تكراراً. وهو لا يجيب عن السؤال التالي: من ذا الذي يمكن أن تُخوّل إليه، في إسرائيل، مسؤولية تفحّص التجارب التي تتولاها «سلطات» غير مسماة.

وينبغي الافتراض أن بروش يستهدف، بجدله، النقاد البارزين أكثر مما يستهدف أولئك الذين يُشغلون أنفسهم بمسألة المخاطر الصحية، لأنه يشير إلى وجود إسرائيليين، لم يتطرّق إلى تسميتهم، يجادلون، على حدّ زعمه، بالقول التالي: «من وقت إلى آخر، ينشر الإعلام الأجنبي عن نمو الأرصدة النووية الإسرائيلية؛ وينبغي في ضوء ذلك، أن يجري الحدّ من هذا النمو. حتى إنّ ثمة حججاً تساق، احياناً، تتضمن احتمال أن يُقدم احدهم، مخولاً كان أم غير مخوّل، على تشغيل رأسٍ أو بضعة رؤوس إسرائيلية، عن طريق الخطأ، أو المصادفة. وفضلاً عن ذلك، يسوق بعضهم الحجة القائلة بأن مثابرة إسرائيل على التطوير النووي بلا توقف، من شأنه أن يدفع بلداناً عربية، كما يدفع إيران، وسواها من الدول الإسلامية، إلى تجهيز نفسها بكافة أنواع الأسلحة غير التقليدية، ولا سيما الأسلحة النووية». لكن لم يَظهر قطّ، ايّ من هذه المخاوف، لا في الصحف العبرية المُراقبة، ولا في الصحف الدولية السائدة، على ما أعلم. ومع ذلك، فإنني أرى أن كل هذه المخاوف مبررة تماماً. واحتمال أن يتحول مفاعل ديمونا، في يوم من الايام، إلى تشيرنوبيل أخرى، ليس الاحتمال الوحيد الذي ينبغي أن يُناقش بجدية. إذ لا يمكننا أن نحول بين غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين)، أو بعض المتعصبين الإسرائيليين من اليمينيين العلمانيين، أو بعض جنرالات الجيش الإسرائيلي المهووسين، وبين توليهم زمام الأسلحة النووية الإسرائيلية، واستخدامها بحسب «معرفتهم» بالسياسة، أو بسلطة «الأمر الإلهي». فاحتمال حصول

فاجعة، من هذا النوع، يشكّل، برايي، احتمالاً متنامياً. وعلينا الا ننسى انه، في الوقت الذي يمرّ فيه المجتمع اليهودي الإسرائيلي بحالة استقطاب سياسي دؤوب، يزداد اعتماد النظام الإسرائيلي على تجنيد زُمر من صفوف اليمين المتطرّف.

ويسارع بروش إلى الاعتراف لقرائه بأنْ «ليس كل من يكره ديمونا، في إسرائيل، وفي خارجها، يكره إسرائيل، بل العكس: فهناك عدد هائل من الأجانب الذين يرون الشرّ في مفاعل ديمونا، يعطفون على إسرائيل». ومع ذلك، فإن الإسرائيليين الذين «يكرهون ديمونا» ليسوا، على ما يبدو، مثل أولئك تماماً. فنقدُهُم يثيرُ قلق بروش أكثر ما يثيره، حين يقترحون، كما يقول، «إغلاق مفاعل ديمونا»؛ فيتسنّى للضوابط الدولية، بعد ذلك، قدرة الوصول إليه، والإثبات لجيراننا أننا لم نعد ننتج موادّ قابلة «للانشطار النووي». ويمكن أن نقدم «إلى جيراننا»، برهاناً كهذا، إما كبادرة تنمّ عن حسن نية، وإما ضمن إطار تسوية إقليمية. لكن حين يقرّ بروش بالرغبة في إجراء فحوصات احترازية أكثر دقة وتكراراً، لتفادي حوادث شبيهة بحادثة تشيرنوبيل، إنّما يُسقط «كافة المخاوف الأخرى التي تتملّك أعداء ديمونا، باعتبارها مخاوفَ سقطت في امتحان الحقائق التقنية والسياسية في منطقتنا». وعلينا أن نتذكر أن الرقابة الإسرائيلية قد منعت، حتى الآن، نشر ما لدى «أعداء ديمونا» قوله. ونحن لا نعلم عن وجود هؤلاء وحججهم، إلا بقدر ما أراد لنا عدوّهم العلني بروش أن نعلمه، وبقدر ما سمحت الرقابة بإبلاغنا إياه.

دعوني أتجاهل عرض بروش الذي أراه موجزاً وسطحياً وغير دقيق، والذي يتناول «الحقائق التقنية» المذكورة. دعوني أذكر فقط أنه يمتدح بإسهاب «ما يُسمى بالقنبلة النيوترونية التي طوّرها الأميركيون في السبعينات». ودعوني أركّز على ما لديه، في «الحقائق السياسية في منطقتنا»، بقدر صلتها بقوة إسرائيل النووية، من قولٍ يردّد فيه، على ما يبدو، الدروس التي تعلمها من ناصحيه المخلصين. يرى بروش خيارين رئيسيين بشأن استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية خلال الحرب: الأول هو «خيار اللحظة الأخيرة» الذي يعرّفه بأنه «سيناريو يفترض، في الواقع، امتناع اسرائيل عن إطلاق أي تهديد نووي، إلا إذا هُزمت بواسطة الأسلحة التقليدية؛ أو إذا استطاعت، بالاستناد إلى رؤيتها للأمور على حقيقتها، أن تتوقع أن تكون مثل هذه الهزيمة داهمة، أو إذا هُدّدت باستخدام الأسلحة غير التقليدية ضدها». فبهذه الطريقة «يمكن حرمان القادة العرب من تحقيق انتصار» عبر تهديدهم «بتدمير المدنية العربية». وارى أن هذا الخيار يمكن تفسيره

بأنه خيار يعني أن، لأي حدث طارىء في حالات الطوارىء القصوى، خططاً تمتلكها إسرائيل التي تتصوّر، كاحتمال مستقبلي، استخدام الأسلحة النووية لتدمير عدد كبير من المراكز المدينية العربية، فضلاً عن منشآت في غاية الأهمية كسدّ أسوان (الذي وضعت إسرائيل، قبل العام ١٩٧٣، تصوّراً لتدميره كاحتمال مستقبلي). وينبغي أن نواجه مثل هذا الاحتمال الفظيع، مهما يكُن مرعباً التفكير بآثاره المباشرة في العالم العربي، وآثاره غير المباشرة في العالم برمته، إن على صعيد الضحايا البشرية الهائلة، أو على صعيد تأثير النشاط الإشعاعي على المدى الطويل. إن احتمال وجود خطط من هذا النوع ينبغي أن يُدرس، جنباً إلى جنب، مع الفقرة الواردة حول «أحدهم، مخوّلاً أم لم يكن، قد يُشغّل رأساً نووياً، أو بضعة رؤوس نووية إسرائيلية، عن طريق الخطأ أو المصادفة». إن وضع هاتين الفقرتين، الواحدة مقابل الأخرى، يزيد من وضوح الأمر وهوله. فمع حلول العام ١٩٩٢، كانت إسرائيل قد باتت تعج بالمتعصبين الدينيين اليهود الذين ينمو نفوذهم باطراد ضمن النظام الأمني. وغوش إيمونيم، أو أتباع أي حاخام من الحسيديم المتطرفين، أرى أنهم قادرون، تمام القدرة، أن يفعلوا، حتى في زمن السلم، سيناريوهات كهذه هدفها تعزيز نبوءاتهم التي تبشر بالخلاص، والتي تعني ضمناً أن الله يحمي اليهود من أي أذى، ويلحق الخراب الكامل بالأغيار وحدهم.

لكن بروش لا يحبذ «خيار اللحظة الأخيرة». فهو ليس متعصباً دينياً بأي حال. وهو، لذلك، يدرك بوضوح، أن هذا الخيار لا ينطوي على «تدمير المدنية العربية»، فحسب، بل على «انتحارنا القومي» أيضاً. ولدى بروش، أيضاً، اعتراضات استراتيجية على هذا الخيار، يمكن التخمين أنها مستمدة من تجربة حرب اكتوبر ١٩٧٣. فهو يتوقع أن يشن القادة العرب، على إسرائيل، هجوماً لا يهدف إلى إلحاق الهزيمة بها، بل يهدف إلى أمور أخرى. وإذا تحول الهجوم إلى عملية عسكرية ناجحة، فإن «خيار اللحظة الأخيرة» قد يدفع بالقادة الإسرائيليين، حتى العاقلين نسبياً منهم، إلى الرد النووي. وعندما كنت أبحث في أحداث حرب اكتوبر ١٩٧٣، التي أخفيت لوقت طويل، ثبّتَ بالمستندات، أن القيادة العليا للجيش الإسرائيلي آنذاك، ومنها موشيه دايان على الأرجح، كانت تحبذ رداً نووياً إسرائيلياً على سوريا. لكن غولدا مئير، يدعمها كيسنجر، نهت القيادة عن ذلك. بيد أنني، بقدر ما أمقت ما يقوله بروش، عليّ أن أقرّ بأنه ليس من غلاة المتطرفين بين الخبراء الإسرائيليين الذين يتطلعون إلى استخدام الأسحلة النووية.

إن مقترحات بروش الخاصة به، والتي يمكننا الافتراض أنها تعبّر عن وجهات نظر النظام الأمني الإسرائيلي، تستند إلى الفرضية القائلة إنّ «من المفضّل أن نضع، بكفاءة، نظام خيارات مفصّل، يتضمن وسائل معالجة المشاكل الناجمة عن هجوم حاشد بالصواريخ أو المدرعات، يُحتمَل أن يُشنّ ضدّنا، ذات يوم؛ ويُعد الوسائل لردع هجوم كهذا أو إحباطه، إذا فشِل الردع». ويضيف بروش «إنّ من الأفضل ألا تُملي عوامل خارجية القرارات الإسرائيلية ذات الصلة، ملمحاً بشفافية إلى الولايات المتحدة. ويرى أنه، ينبغي الامتناع عن اللجوء إلى هذا الخيار «ما دام التهديد لا يأتينا إلا من دولة عربية واحدة، وإن كانت دولة رئيسية كسوريا»؛ وما دام يتضمن استخدام الأسلحة التقليدية فقط. لكن بروش يسارع فوراً إلى الاشتراط بأنه «سوف يكون من المفضّل، حتى في حالة كهذه، ترك العدو مشوّشاً حيال نياتنا». لكن دعوني أوضح أن إطلاق صواريخ على الأراضي الاسرائيلية يُعتبر، في المصطلحات الإسرائيلية، هجوماً «غير تقليدي»، بصرف النظر عن كون هذه الصواريخ مزودة بمتفجرات أو بغازات سامة.

ويزعم بروش، وهو ما يزال يجادل خصومه المجهولي الهوية، «أن لا صلة البتة بين التطور النووي الإسرائيلي المتواصل بلا توقف، والمساعي العربية والإيرانية، أو الباكستانية»، على الرغم من حقيقة أن الأسلحة النووية الإسرائيلية موجهة إلى هذه البلدان، أو، على الأقل، قد تكون موجهة إليها.

لكن بروش، في جدله، يغوص إلى أعمق من ذلك، فيقول: «بصورة عامة، لا يستطيع المرء، في التخطيط الأمني البعيد المدى، أن يتجاهل العوامل السياسية. وعلى إسرائيل، مثلاً، أن تأخذ، في الحسبان، أن العائلة الملكية السعودية لن تحكم إلى الأبد، أو أن النظام المصري قد يتغير». ولهذه الأحداث السياسية الطارئة تحديداً، يجب أن تبقى إسرائيل حرة في استخدام أسلحتها النووية، أو في التهديد باستخدامها. ويقول بروش: «علينا ألا نخجل بكون الخيار النووي واسطة رئيسية من وسائط دفاعنا، كرادع ضد أولئك الذين قد يهاجموننا. إن الديموقراطيات الثلاث الكبيرة، قد اعتمدت، طوال عشرات السنين، على هذا الردع نفسه». ومجرد مقارنة أهداف إسرائيل الاستراتيجية بالأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، يشكّل دليلاً، لا يمكن دحضه، على طموح إسرائيل إلى إحراز مكانة القوة العظمى. لكن إسرائيل لا تستطيع أن تصبح قوة عظمى، إلا إذا نجحت في إرساء هيمنتها على الشرق الأوسط برمته. وهناك، في أي حال، فارق حاسم

واحد بين إسرائيل و«الديموقراطيات الثلاث الكبيرة». فالفرنسيون، مثلاً، يدفعون بأنفسهم تكاليف تطوير قوتهم النووية الخاصة بهم، في حين أن تطوير القوة النووية الإسرائيلية، المقارَنة، عملية تموّلها الولايات المتحدة. فالأموال المسخَّرة لهذا الغرض لا يمكن الحصول عليها، إلا إذا امتثل الكونغرس للشريحة المنظمة للطائفة اليهودية الأميركية، ولحلفائها المتعددين. وينبغي، في سياق هذه العملية، خداع عامة الأميركيين خداعاً فعّالاً بشأن أهداف إسرائيل الاستراتيجية الحقيقية.

وللاستراتيجية الإسرائيلية الكبرى خطوط متنوعة، تولى الجنرال (الاحتياطي) شلومو غازيت، مهمة مزجها في مفهوم مركزي واحد، ضمن مقال يتميّز بوضوحه وصراحته (نُشر في يديعوت أحرونوت، تاريخ ٢٧ نيسان/إبريل). وغازيت قائد سابق للاستخبارات العسكرية، غالباً ما يشرح، في وسائل الإعلام، الأهداف الاستراتيجية لنظام الأمن الإسرائيلي، ولا يبرّر الأمور التي تميل عامة الناس إلى اعتبارها حماقات فاحشة أو إخفاقات. ولمقاله هدفان يجاهر بهما: الهدف الأول، وهو مُشترك بينه وبين عدد من المعلقين الصحافيين البارزين، الذين كتبوا في الوقت نفسه تقريباً، وفحواه إقناع العامة بأن «ما كنا، على مدى سنوات عديدة، ومنذ ولادة الدولة تقريباً، نسمعه عن إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحددة والعالم الحرّ، يبقى صحيحاً بعد تداعي الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، بقدر ما كان صحيحاً قبل ذلك. دعوني أهمل القسم الأكبر من عرضه التاريخي الذي يقول كيف ولماذا استطاعت إسرائيل، في الماضي، أن تصبح هذا الرصيد الاستراتيجي الرائع، وأبقي على نقطة واحدة تتضمن جديداً. هذه النقطة هي قوله: «اقترحت إسرائيل على القوات المسلحة الأميركية إمكانية توفير خدمات متنوعة للأميركيين، في حال نشوب حرب [مع الاتحاد السوفياتي]؛ وتتمثل هذه الخدمات بخدمات الموانىء، والتخزين، وإعادة التزويد بالإمدادات، والعلاجات الطبية والاستشفاء».

لكن غازيت يعترف بأن قيمة الخدمات التي عمدت إسرائيل، في فترة الحرب الباردة، إلى تقديمها بالفعل، «قد تناقصت فعلاً، وربما كان تناقصها حتى التلاشي، لأن [الولايات المتحدة] لم تعد في حاجة إلى الاستعداد للحرب مع الكتلة السوفياتية». وقد أصبح هذا الأمر بادياً للعيان «قبل عام، عندما جرى، في منطقتنا، قلبِ الشرق الأوسط، تجمُّع لأكبر قوة عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية؛ وكان ذلك خلال حرب الخليج. فقد كانت إسرائيل موضوع تجاهل عندما كانت تدور رحى هذه الحرب. وفضلاً عن ذلك، أعربَ غازيت عن

أمله بتفادي تورط إسرائيل في تلك الحرب؛ وقد اتخذتْ خطوات ملموسة في سبيل هذا الهدف الوحيد». حتى إن غازيت يعترف بالسبب الذي دعا إلى ذلك، فيقول إنه «يعود إلى حقيقة تراها إسرائيل محزنة، لكنها بارزة، وهي أن أي دولة عربية (وربما استثنيت مصر التي وقعت معاهدة سلام معنا) لا يمكنها أن تشارك في أي تحالف عسكري، أو تحالف أمني الهدف، إذا كانت إسرائيل شريكة فيه أيضاً». ويضيف غازيت شارحاً: أن ذلك كان السبب في «عدم تورط إسرائيل الفعلي في الحرب ضد العراق»؛ وفي أنّ القوات المسلحة للائتلاف المناهض للعراق، لم تتمركز في أراضٍ إسرائيلية، نتيجةً لـ«الفيتو العربي». ولأن غازيت يتوقع من قرائه أن يسألوا، بالنتيجة: «ماذا بقي إذن، من دور إسرائيل كرصيد استراتيجي؟» فإنه يواصل كشف النقاب عن النواحي الأكثر حسماً وديمومة لهذا الدور.

وهذه هي الغاية الثانية لمقال غازيت، وهي الغاية الأكثر أهمية. فهو يعتقد، وعن حق كما أرى، أن إسرائيل ما تزال رصيداً استراتيجياً، كما كانت في الماضي. ويستحق شرحه الواضح الشفاف الاقتباس بتوسع: «إن مهمة إسرائيل الرئيسية لم تتغير قط، وتبقى ذات أهمية حاسمة. فموقع إسرائيل الجغرافي، في وسط الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي، يمكّنها أن تكون الحارس الوفي للاستقرار في كافة البلدان المحيطة بها. إن [الدور] الذي تضطلع به هو حماية الأنظمة القائمة، لمنع عمليات التحوّل الراديكالي أو وقفها، ولاعتراض سبيل توسّع التعصب الديني الأصولي. إن لإسرائيل «خطوطاً حمراء» لها تأثير رادع قوي، لأنها تثير حالةً من عدم اليقين ما وراء حدودها، ولأنها، على وجه الدقة، ليست خطوطاً واضحة المعالم ولا هي معرّفة تعريفاً صريحاً. والغاية، من هذه الخطوط الحمراء، تحديد تلك التطورات الاستراتيجية أو سواها من التغيرات التي تحصل خلف حدود إسرائيل، والتي يمكن تعريفها بأنها تهديدات ستعتبرها إسرائيل، نفسها، أنها لا تطاق، إلى الحد الذي يضطرها إلى استخدام كل قوتها العسكرية لمنعها، أو اجتثاثها». والخطوط الحمراء هي، بكلام آخر، إنذارات إسرائيل الديكتاتورية النهائية التي توجهها إلى كافة الدول الشرق أوسطية الأخرى.

ومن عمليات التحوّل الراديكالي «ذات الصفات التي تجعل [إسرائيل] لا تطيقها»، يميز غازيت «ثلاثة أنواع من التطورات: الفئة الأولى العمليات الإرهابية التي تجرى ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضي دولة أخرى. وغازيت صريح إلى الحد الذي يجعله يقول إن إسرائيل ترد، على دولة معينة، رداً انتقامياً، تهدف فيه إلى مصلحة الحكم العربي المعني

فيها، أكثر مما تهدف إلى الدفاع عن نفسها: «فالحكم العربي الذي يسمح لمنظمة إرهابية بالتحرك الحرّ، يخلق وحشاً يتحول ضده، عاجلاً أم آجلاً. فإذا لم يتخذ هذا الحكم الخطوات لوقف أي تطور معادٍ له، ولإعادة تثبيت سيطرته الكاملة، سوف يتوقف في النهاية، عن حكم بلده».

والفئة الثانية من الخطوط الحمراء تنطبق في حال «دخول أي قوة عسكرية عربية أجنبية إلى أراضي دولة من الدول التي تقع على حدود إسرائيل وهي، عملياً، الأردن وسوريا ولبنان». (وعلى الرغم من أن مصر متاخمة لإسرائيل فإنها لم تذكر). وغازيت، كما هو في الحالة السابقة، يهمّه أن يظهر ان إسرائيل، في حالات كهذه، معنية باستقرار نظام عربي معين: «إن دخول قوات عسكرية عربية أجنبية يشكل، أيضاً، تهديداً لاستقرار نظام الحكم في البلد الذي يمسّه هذا الأمر، ولسيادة هذا البلد، في بعض الأحيان. ولا يمكن، بالتالي، أن يكون ثمة شك في أن الخط الأحمر الإسرائيلي الذي يردع، ويمنع دخول قوات عسكرية عربية أجنبية إلى بلدان مجاورة لإسرائيل، هو، أيضاً، عامل استقرار يحمي، فعلياً، الدول والأنظمة القائمة في الشرق الأوسط برمته».

أما الفئة الثالثة من الخطوط الحمراء، فهي الأهم من وجهة نظر غازيت، ومن وجهة نظري أيضاً. فالمقصود منها تفادي حصول التطورات التي يعرّفها بأنها «تهديدات بثورة، عسكرية كانت أم شعبية، قد يبلغ أمرها المجيء بعناصر متعصبة ومتطرفة، إلى السلطة في الدول المعنية. إن وجود تهديدات كهذه ليس له صلة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي. فالتهديدات موجودة، لأن الانظمة الحاكمة [في المنطقة] تجد صعوبة في تقديم حلول لمصاعبها الاجتماعية والاقتصادية. لكن من شأن أي تطور لهذا النوع من التهديدات أن يخرّب العلاقات القائمة بين إسرائيل وهذه الدولة أو تلك، من جاراتها. والأمثلة الأولى، على هذا الخط الأحمر، تتجلى في الهموم المتعلقة بالحفاظ على معاهدة السلام الإسرائيلية مع مصر، والتعاون السلمي القائم، بالفعل، بين إسرائيل والأردن. وخطوط إسرائيل الحمراء، في كلتا الحالتين، هي التي تُبلغ جيرانها أن إسرائيل لن تبدي تسامحاً حيال أي أمر يمكنه أن يشجع القوى المتطرفة على المضي، حتى آخر الشوط، إما على خُطى الإيرانيين في الشرق، وإما على خطى الجزائريين في الغرب». ويدعم غازيت هذا القول بذكر التدخل الإسرائيلي دفاعاً عن النظام الأردني خلال انتفاضة «أيلول الأسود»، عام ١٩٧٠.

لكن هذا الشكل، من أشكال «النفوذ الإسرائيلي»، يمكنه، بحسب غازيت، أن يمتد إلى ما وراء البلدان العربية المجاورة لإسرائيل: «إنها تنتشر، أيضاً، انتشاراً غير مباشر، لتصل إلى كافة الدول الأخرى في منطقتنا. فهناك عملية تغيير راديكالي، من نوع ما، تجري في كافة هذه الدول تقريباً. إلا أن ما يردع القوى الراديكالية، عن الاندفاع إلى نهاية الشوط، هو الخوف من احتمال أن تسهم مغالاتهم في دفع إسرائيل إلى الردّ. وإنني على ثقة بأن نظام حكم الرئيس مبارك يستفيد من مثل هذا الردع الإسرائيلي، وإن لم يقلها أحد صراحة. فإذا استولى المتطرفون المسلمون، ذات يوم، على السلطة [في مصر]، فسيكون عليهم أن يقرروا، على الفور، إن كانوا سيعترفون بمعاهدة السلام مع إسرائيل كمعاهدة ملزمة، أم لا. وسيكون القرار من أصعب قراراتهم،، لأنهم إذا اعترفوا بالمعاهدة، سيُضعفون إيديولوجيتهم، وإذا لم يعترفوا سيواجهون، على الفور، حرباً ليسوا مستعدين لها بأي شكل من الأشكال».

وإسرائيل، بحمايتها لكافة الأنظمة الشرق أوسطية، أو معظمها، تؤدي، برأي غازيت، خدمة حيوية لـالدول المتقدمة صناعياً، التي تولي، جميعها، ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط اهتماماً كبيراً». ويخمن غازيت بأنه، لولا إسرائيل، لكانت أنظمة الحكم في المنطقة انهارت منذ وقت طويل. ويختتم بالقول: «في أعقاب اختفاء الاتحاد السوفياتي، كقوة سياسية لها مصالحها الخاصة بها في المنطقة، فقدت عدة دول شرق أوسطية راعياً يضمن قدرتها على البقاء السياسي والعسكري والاقتصادي. وهكذا، نشأ فراغ زاد من عدم الاستقرار في المنطقة. لكن دورَ إسرائيل، كرصيد استراتيجي يضمن شيئاً من الاستقرار في الشرق الأوسط برمته، لم يتناقصْ أو يختفِ في ظل ظروف كهذه، بل ارتقى إلى أعلى مستوى من الأهمية. ولولا اسرائيل لكان على الغرب أن يؤدي هذا الدور بنفسه، في وقت لا تستطيع فيه أي من القوى العظمى تأديته، في الواقع، بسبب قيود داخلية ودولية مختلفة. وبالمقابل، فإن الحاجة إلى التدخل، هي، بالنسبة إلى إسرائيل، مسألة بقاء».

دعوني أذكر، في هذا السياق، بضع وقائع ذات أهمية حاسمة: أولاً: إن بروش، في سياق حديثه عن الاستخدامات الممكنة للقوة النووية الإسرائيلية، قد كشف النقاب عن امتلاك إسرائيل لخطط طوارىء تُطبّق إذا «تغير نظام الحكم المصري»؛ أو تطبق من منطلق أن: «العائلة الملكية السعودية لن تحكم إلى الأبد». ونستطيع، من خلال مقارنة غازيت ببروش، أن نفهم، بصورة أفضل، طبيعة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية. فإسرائيل

تستعد لشن حرب نووية، إذا لزم الأمر، لمنع تغيير داخلي لا يناسبها، في حال حصوله ببعض الدول الشرق أوسطية، أو في واحدة منها. وفي وقتٍ تلا سقوط الشاه، كشف النقاب أن الجيش الإسرائيلي كان ينوي، في الأيام الأخيرة للنظام، أن يرسل وحداته إلى طهران لنجدة الجنرالات الإيرانيين المجهدين. إلا أن بيغن، في خطوة أبدى فيها اعتدالاً نسبياً، قد رفض الموافقة على هذه المجازفة.

بيد أن الاتحاد السوفياتي قد انهار، كما يشير غازيت عن حق. فما دام موجوداً يظلّ عاملاً استراتيجياً ذا أهمية عليا، لأن التدخل السوفياتي كان، إلى حدٍّ ما، يردع إسرائيل عن السعي المباشر والمكشوف، وراء الهيمنة على الشرق الأوسط بكامله. وفي الوقت الراهن، وكما يلاحظ غازيت عن حق، «نشأ فراغ» لا تستطيع، لا الولايات المتحدة ولا أي «دولة صناعية متقدمة» أخرى، ملأه، على الأقل، بالمعنى الذي يقصده غازيت. وما من قوة بعيدة يمكنها، في المستقبل المنظور، أن تغزو دولة شرق أوسطية، باستخدام أسلحتها النووية في هذا السياق، أو التهديد باستخدامها، فقط لأنها تكره حصول عملية تغيير راديكالية داخلية، ضمن الحدود الدولية المعترف بها لهذه الدولة. ولنتذكّر أن بوش لم يتمكن من الحصول، في الكونغرس الأميركي، إلاّ على أكثرية ضئيلة، لصالح المبادرة إلى حرب الخليج، حتى عندما دأب العراق على ضمّ الكويت. هل بالإمكان تصوّر الكونغرس يوافق على اجتياح دولة شرق أوسطية لمجرد الردّ على ثورة شعبية فيها؟ لا يمكن أن يكون الجوابُ سلبياً بصورة قطعية، ولا يمكن أن يكون جواباً يتوقع، على الأقل، عقبات لا يكاد تذليلها مستطاعاً؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون على الولايات المتحدة، أو اي قوة غربية أخرى، أن تقوى عليها. ولا ريب في أننا لا نجد عقبات شبيهة في إسرائيل، حيث لا حاجة حتى إلى استشارة الكنيست قبل الشروع في عدوان مسلّح. فللحكومة الإسرائيلية حق شرعي في المبادرة إلى الحرب. وتستطيع أن تتيقن من حصولها على الموافقة المبدئية للأغلبية الساحقة من عامة اليهود، بغض النظر عن الظروف التي تنشب فيها الحرب. وكان الكنيست في الماضي، يوافق، بحماس، كلما تلقى إشعاراً بحرب عدوانية جارية، وتجيء موافقته بالأغلبية الساحقة.

وبالفعل، صادق الكنيست، عامي ١٩٦٧، و١٩٨٢، على حروبٍ جارية. لكن المثل الأفضل على مصادقات الكنيست، والذي يتيح لنا اكتناه نمط سلوكه بصورة أعمق، هو مصادقته على حرب السويس عام ١٩٥٦. فبعد أن قام بن غوريون، في اليوم الثالث

للحرب، بإبلاغ الكنيست أن الغاية منها كانت «إعادة إنشاء مملكة داود وسليمان» بضم سيناء، التي هي ملك أجدادنا و«التي ليست جزءاً من مصر»، وتحرير المصريين والعالم أجمع، أيضاً، من طغيان عبد الناصر، وقف أعضاء الكنيست، منتصبي القامة، ليرددوا النشيد الوطني الإسرائيلي. وقفوا جميعاً، إلا أربعة أعضاء شيوعيين. وحدها تهديدات خروتشيف وإيزنهاور، تمكنت، بحجتها من إقناع بن غوريون، في النهاية، أن ينقض نفسه. ومع ذلك، كان بن غوريون واقعياً، وكان يحكم الجيش بقبضة حديدية.

ومن الواضح، في ظل الظروف الجديدة لـ«الفراغ [الذي] نشأ» عن نهاية الاتحاد السوفياتي، وافتقار الولايات المتحدة المتزايد إلى الحصانة، أن إسرائيل، تجهِّز نفسها للسعي، علناً، وراء الهيمنة على الشرق الأوسط بكامله. هذه الهيمنة التي طالما سعت وراءها سعياً خفياً، دون أن تتردد في استخدام كافة الوسائل المتوافرة لهذه الغاية، بما فيها الوسائل النووية. لكن إسرائيل، على نقيض ما يقوله غازيت وشوفال وسواهما من الناطقين الإسرائيليين، لا تُقدِمُ على هذه المغامرة لإفادة الغرب. فالغرب يتألف، في الدرجة الأولى، من الأغيار. وإسرائيل دولة يهودية غرضها الوحيد إفادة اليهود وحدهم. إن سعي إسرائيل وراء الهيمنة مصدره طموحاتها القديمة التي تُملي، اليوم، أهدافها الاستراتيجية.

٣

المدن السورية والعلاقات بصدام حسين

٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

هناك نصوص عديدة ترجمتُها نقلاً عن الصحف العبرية، التي تتصور، بين الحين والآخر، أن من المحتمل نشوب حرب «وقائية» إسرائيلية، موجهة ضد سوريا التي طالما اعتبرتها إسرائيل عدوها الأول. وثمة صلة خاصة بين هذا السياق والخطاب الذي ألقاه إسحق رابين، (كزعيم للمعارضة)، أمام كتلة حزب العمل في الكنيست، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير، ١٩٩١. فقد تضمّن خطاب رابين ثلاث نقاط في غاية الأهمية.

كان فحوى النقطة الأولى أن قدر إسرائيل أن تعيش، إلى الأبد، حالة حرب مع العالم العربي بأجمعه، أو تحت وطأة التهديد بالحرب. لكنها، في هذه اللحظات، تعيش تلك الحالة مع سوريا، على وجه الخصوص. وكان فحوى النقطة الثانية أن على إسرائيل، في كافة حروبها، «أن تتولى دوراً عدوانياً في جوهره، لتكون في موقع من يملي شروط الخاتمة». وتمثل الشرط المسبق لهذا الأمر بِـ«الزيادة الإضافية على القوة الهجومية للقوات الجوية والمدرّعة اللازمة لإحراز انتصار سريع». أما النقطة الثالثة، فتضمنت الانتقاد الذي وجهه رابين إلى موشيه آرينز (وزير الدفاع آنذاك)، لأنه سمح للصواريخ العراقية بضرب إسرائيل: «ماذا قلنا لهم [للعرب] في السابق؟ قلنا إذا أطلقتم الصواريخ على تل أبيب، ستتحول دمشق إلى خراب. وإذا قمتم، أيضاً، بإطلاق الصواريخ على حيفا، فلن تزول، من الوجود، دمشق وحدها بل حلب أيضاً. سوف تُدمّر هاتان المدينتان أصلاً وفرعاً. سوف نجعل من دمشق يباباً. ولن نكتفي بالتعامل مع راجمات الصواريخ». وقد فهم العديد من

المعلقين الإسرائيليين، أمثال عوزي بنزيمان ورؤفين فدهتور، من هآرتس، ويعقوب شاريت، من دافار، أن المقصود من هذه الكلمات تهديد إسرائيل لسوريا، (وغيرها من البلدان العربية أيضاً)، أنها ستمحو مدنها بواسطة الأسلحة النووية.

وسوف أعمد، هنا، إلى وصف المناسبة، التي أرجح أنها الأولى، والتي لجأت فيها أعلى السلطات الإسرائيلية إلى التفكير الفعلي، في دكّ المدن السورية الأربع: دمشق وحلب وحمص واللاذقية. فالقصة، التي حصلت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، قصة وثّقها يغئال سارنا (في يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)، مستنداً، في الوقائع التي يرويها، إلى كمّ كبير من الوثائق التي زوّده بها آرييه براون، السكرتير العسكري لوزير الدفاع موشيه دايان. ويتضمن مقال سارنا مقابلة أجراها مع براون، الذي يصف نفسه بأنه شخص «موال لدايان، يثق ثقة تامة بحصافته، في تلك الحرب أو في غيرها من المناسبات. والأمر، الذي ينطوي على دلالة، ما قاله براون أيضاً، من أنه مدين لدايان في ارتقائه السريع إلى منصب رفيع.

لقد نُشر مقال سارنا عشية يوم الغفران، وهو اليوم الذي تعمد فيه الصحف العبرية، عادة، إلى نشر تحليلات لحرب يوم الغفران. وإنني لأجد دلالة مهمة في حقيقة أن أيّ حرب إسرائيلية أخرى، كحرب الاستقلال وحرب الأيام الستة، اللتين تُحيا نكراهما كما ينبغي، لا تحظى ولو بحيّز صغير من المساحة المطبوعة التي يواصل تاريخ حرب ١٩٧٣ الحصول عليها في الصحف. وسارنا، نفسه، قاتل، في تلك الحرب، كقائد دبابة على الجبهة السورية.

أما موقفه الشخصي، فيقول، بشأنه، إنه «مع جيل كامل من الإسرائيليين الذين أصيبوا بصدمة في الصميم آنذاك»؛ وأصبحوا، منذ تلك الحرب، «يمتلكون شخصية منفصمة: نصفها ما يزال يعيش في الماضي، والنصف الآخر يواجه المستقبل». ويمكن لهذا الكلام أن يعني أن مواقف الجيل بكامله قد تغيرت آنذاك. وهذا الجيل، كما يقول سارنا، «ينقل الانفعالات التي عرفها آنذاك، إلى أبنائه». ولنفهم، على أفضل وجه، كافة السياسات الإسرائيلية المنتهجة منذ العام ١٩٧٣، ينبغي أن نفهمها كردة فعل على حرب يوم الغفران. لكن ردة الفعل هذه قد تتخذ توجهات متناقضة.

وهنا ينبغي أن نأخذ، في الحسبان، شخصية موشيه دايان، الذي كان موقفي منه انتقادياً بشكل دائم. لكن مهما يتسنَّ لنا من قولٍ في سياساته، فإنني أعتقد أن ليس هناك مجال للشك في أن دايان، الذي سبقت الاستراتيجية الإسرائيلية العليا عهده، كان، أيضاً، خبيراً بارعاً في التكتيك الحربي، اخترع للجيش الإسرائيلي مبدأ الردع، وسواه من الابتكارات التكتيكية التي ما زالت تقرر، إلى حد بعيد، استراتيجيات الجيش الإسرائيلي وتكتيكاته؛ وتقرر، قبل كل شيء، موقفه من العرب. وقبيل حرب أكتوبر، كان دايان في ذروة شعبيته، ليس في إسرائيل وحدها، بل في وسط يهود الشتات. أرى أن شعبيته قد استندت، بصورة رئيسية، إلى ثقته الساطعة بقدرة إسرائيل على الاحتفاظ، إلى ما لا نهاية، بالأراضي التي احتلتها في تلك الحرب. وكانت حجته أن الدول العربية، إما أنها لا تجرؤ على مهاجمة إسرائيل، وإما أنها، ستمنى، بعد حربٍ قصيرة، بهزيمة نكراء، إن هي أقدمت على ذلك.

لكن دايان وكافة القادة الإسرائيليين الآخرين، كانوا، في اليوم الثاني لحرب يوم الغفران (٧ تشرين الأول)، مدركين أن الحرب لا تسير على ما يرام؛ وأن آمالهم بإحراز نصر سريع قد تحطمت. لكنهم، مع ذلك، وكما يحدثنا براون، ظلوا يوهمون الإسرائيليين، والعالم أجمع أيضاً (بمن فيه صديقهم هنري كيسنجر)، بأن كل شيء يسير بحسب خطط الجيش الإسرائيلي. (وكان الناقل الرئيسي لهذا الخداع حاييم هيرتزوغ، المعلق التلفزيوني الأول، ورئيس الدولة حالياً). ولم ينفع هذا الخداع إلا في مفاقمة الوضع.

ويروي براون أنه، في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين، من يوم السابع من تشرين الأول «أدرك موشيه دايان وكبير مستشاريه العسكريين، الجنرال رحبعام زئيفي (وهو الآن، زعيم حزب مولدت [الوطن الأم] داعية طرد العرب)، أدركا الأبعاد الكاملة للهزيمة [الإسرائيلية]. وقد توصلا إلى هذا الإدراك على الرغم من أنهما زوّدا بمعلومات غير صادقة، زودهما بها بعض الجنرالات، ولا سيما قائد القيادة الجنوبية المسؤول عن جبهة السويس، الجنرال غونين (المعروف باسم غوروديش)، الذي «ثابر على رفع تقارير بالتطورات المؤاتية فقط». وما لبث، بعد وقت قصير، أن رفع استنتاجاته إلى بضعة وزراء إسرائيليين، ثم إلى رئيسة الوزراء غولدا مئير. وفي اليوم التالي (٨ تشرين الأول/أكتوبر)، وكما يروي براون، كانت الهجمات المضادة التي تستخدم قوات إسرائيلية جديدة، أمراً متوقعاً، «بالاستناد إلى تقارير سلاح الجو الكاذبة

حول النجاحات الباهرة». ولا غرابة أن تنتهي الهجمات المضادة إلى هزيمة أخرى، كانت أكثر حسماً من هزائم اليوم السابق. وعلى الرغم من امتناع دايان، في الجلسة التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية عشية ذلك اليوم، عن كشف مدى الهزيمة، فإنه كان واعياً تماماً لها. وقد سجّل على ورقةٍ، يحتفظ بها براون، التوجيهات التي ينبغي اتباعها خلال الأيام القليلة التالية، كتب فيها، بعد أن أوجز المحن على الجبهة المصرية، ما يلي: «ينبغي عمل كل ما هو ممكن لإنهاء القتال على الجبهة الشمالية [السورية] فوراً، لتكون لدينا جبهة واحدة [هي الجبهة المصرية] نتعامل معها». وقرر أن يبحث هذا الأمر مع رئيس الأركان دافيد اليعازر. لكنه اجتمع، صباح اليوم التالي، بضباطٍ كبار عرض عليهم حجة أخرى تعلل طلبه بإنهاء الحرب مع سوريا «على الفور»، حين قال: أتوقع ردود فعل اليمة عندما يكتشف الإسرائيليون الحقيقة». وكان دايان نبياً جيداً في هذا الشأن، كما أظهرت التطورات اللاحقة. ولعل الحؤول دون معرفة الإسرائيليين بالحقيقة كان الاعتبار الحاسم الذي قامت عليه قراراته اللاحقة.

ويواصل سارنا سرده فيقول: «وُضعت في الاجتماع، [مع الضباط الكبار]، تعليمات كانت، حتى بنظر براون، تعليمات لا سابق لها». فقد تضمنت ما وُجِّه إلى القوات الإسرائيلية، التي تحارب السوريين على الأرض، من أوامر تقضي بتدمير الجيش السوري من دون مراعاة عدد الإصابات في صفوفها؛ كما تضمنت، «أوامر تقضي باللجوء إلى أي وسيلة، بما فيها أكثر الوسائل خروجاً عن العُرف، للاستخبار عما يمكن فعله» بغية إلحاق الهزيمة بالسوريين في أسرع وقت. ويوضح براون لسارنا «أن دايان كان أول من تقدم بالفكرة القائلة بضرورة سحق السوريين تماماً. وقد قصد، في كلامه الذي تناول «الوسائل الخارجة عن العُرف»، التشديد على أن أي شيء يمكن تصوّره. ومن تلك اللحظة فصاعداً، بدأت كلمة «دمشق» تظهر في يوميات براون ظهوراً يتكرر من حين إلى آخر. فدايان ورئيس الأركان وقائد سلاح الجو، تحدثوا، جميعاً، عن دمشق. وقال رئيس الأركان للضباط المرافقين له: «علينا أن ندمر سوريا في غضون الساعات الأربع والعشرين القادمة. لدينا ٤٠٠ دبابة تخوض قتالاً شرساً الآن. ولذلك ينبغي للمدن السورية، كدمشق وحلب وحمص واللاذقية، أن تُمحى من الوجود. علي أن أقدم على عمل درامي يجعل سوريا تصرخ ألماً؛ يجعلها تتوسل إلينا [أرجوكم أوقفوا إطلاق النار]. ولهذه الغاية، أحتاج إلى شيء يحرمهم من الطاقة الكهربائية كلها، ويدمر كافة محطات إنتاج الطاقة، ويحولها أرضاً محروقة».

لكن الجنرالات الإسرائيليين كانوا في حاجة إلى تفويض من السلطات المدنية يخولهم استخدام مثل هذه الوسائل الخارجة عن العُرف». وفي وقتٍ مبكر من صبيحة اليوم التالي، عقد دايان اجتماعاً مع غولدا مئير، يرافقه يغئال آلون [وهو قائد شهير من قادة قوات البلماخ، ووزير خارجية سابق] «كان يدعم دايان». ولا يعرف سارنا ما جرى في الاجتماع، باستثناء نتيجته: «لم يمنح الإذن باستخدام [الوسائل الخارجة عن العرف]. وبدل ذلك، أصدر رئيس الأركان، إلى سلاح الجو، تعليماتٍ تقضي بـ [تدمير سوريا] بالوسائل التقليدية». وأبلغت الحكومة، التي عقدت اجتماعاً في وقت لاحق من ذلك اليوم، أن «جميع الأهداف قد ضُربت» خلال الغارة الجوية التي نفذت على دمشق وقت انعقاد الاجتماع. أما التقرير الذي يُبلغ أن بعض الأهداف فقط، قد ضُربت، ومنها المركز الثقافي السوفياتي، فلم يصل إلا بعد أن غادر الوزراء كلٌ في سبيله». ودمشق لم تمحَ من الوجود بالوسائل التقليدية. وعزا سلاح الجو هذا الفشل «إلى الغيوم المتلبدة».

وتنقطع رواية سارنا عند هذه النقطة لتجاوز سرد مجريات ما يقرب من السبعة أيام أو الثمانية. وقد يعود ذلك إلى إحجام براون عن الكلام، أو إلى حظر فرضته الرقابة. وإذا حكمنا، من خلال الإشارات إلى أحداث جرت على الجبهة السورية، نقول إن سارنا يستأنف روايته ابتداء من يوم ١٥ أو ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ذلك أن القادة الإسرائيليين كانوا، بحلول هذا التاريخ، يعملون بتنسيق وثيق مع هنري كيسنجر، عوضاً عن العمل وحدهم، كما كانوا يفعلون في بداية الحرب. ولم يعد التخطيط يستهدف محو دمشق من الوجود، بل حصارها أو فتحها (في حين أن المدن السورية الأخرى لم تعد تُذكر). وفي الوقت الذي كان فيه بعض الجنرالات فقط، يطالبون باتخاذ إجراءات أقسى، كانت الفكرة التي تحرك الجميع هي إنهاء الحرب بانتصار عظيم على نمط حرب الأيام الستة، لكن على نطاق أكبر.

وفي إحدى ليالي تشرين الأول، كتب دايان التوصية التالية: «أخطط لتدمير الجيش السوري تدميراً كاملاً. وإذا كان بالإمكان إخضاع دمشق، فإن مسألة فتحها يجب أن تدرس. إن دخولنا إلى دمشق يمكنه أن يعادل تراجعنا عن قناة [السويس]». وفي اليوم التالي «طلب رئيس الأركان أن يطلق، على دمشق، صاروخ مداه ٤٠ كلم، لكن دايان رفض طلبه». ونستطيع أن نخمّن أن الصاروخ الذي طلب رئيس الأركان إطلاقه لم يكن المقصود به صاروخاً ذا رأس ذخير تقليدي.

وتوجه دايان، من ثمّ، إلى قيادة الجنرال رافائيل إيتان على الجبهة السورية، ليبلغه التالي:

«هدفنا الوصول إلى دمشق. إن مسار الحرب يعتمد على قدرتنا في الوصول إلى دمشق. ينبغي لنا أن ننطلق نحوها بالهجوم على جبهة ضيقة؛ ونشن، [من ثم]، هجوماً على المدينة لنرغمهم أن يتوسلوا إلينا بالامتناع عن فتحها». ونكر براون، في سجله، أن إيتان قطع لدايان وعداً بفتح دمشق في القريب العاجل؛ وأنه أصدر، على الفور، الأوامر اللازمة، فيما راح دايان يراقب للتيقن مما سيجري عقب ذلك: «بعد مرور ساعتين، رُفع تقرير يُبلغ أن قوةً سورية مضادة للدبابات ضربت طليعة لواء المدرعات المتقدم بقيادة الجنرال ليرنر. لقد كمن السوريون للإسرائيليين، وأنزلوا بهم خسائر فادحة. ومع ذلك واصل دايان تفكيره في فتح دمشق». فبعد مرور بضع ساعات، كان خلالها لواء ليرنر قد تراجع وبدأ إعادة التجمّع، أجرى دايان اتصالاً لاسلكياً بليرنر فحواه: «أريد أن أقول لك إنك، إذا بلغت بوابات دمشق بسرعة، سوف تبرّر خسارتنا لقناة [السويس]. إلا أن دايان تلقى، في الوقت نفسه، تقريراً من رئيس الأركان يبلغ فيه أنه لا يستطيع الوصول إلى دمشق. وقد أجابه دايان قائلاً: «أريد الآن أن نصل إلى جوار دمشق، عوضاً عن الوصول إلى المدينة بحد ذاتها. يكفينا أن يقولوا للروس: «ساعدونا في التخلص من اليهود».

وعلى الرغم من ذلك، فإن دايان كان، في هذا الوقت، قد قطع وعداً لغولدا مئير إما بفتح دمشق، وإما بالوصول إلى ضواحيها على الأقل. وقد كرر هذا الوعد خلال اجتماع عقدته الحكومة؛ ليتوجه، من ثم، إلى الجنرالات الذين يتولون القيادة على الجبهة السورية، ويبلغهم ما يلي: «لا تحتاج قواتنا إلى التقدم أكثر من خمسة كيلومترات أو سبعة. ومن هناك، نستطيع الوصول إلى دمشق التي تقع على مسافة إضافية مقدارها ٢٥ كيلومتراً. ويمكن إنجاز هذا الأمر بسهولة بالغة». ويبدو أن الأمر، الذي كان يتوقعه دايان، هو أن يتفكك الجيش السوري بعد شن هجمة أولية، وتفرَّ فلوله، كما فرت فلول الجيش المصري في العام ١٩٦٧. وكان تعليل دايان (وتعليل جنرالاته)، في الواقع، يستندان، كلياً، إلى بسيكولوجيا الجماعة: من خلال ما كان قد تولّد لديهم من أفكار عن «الذهنية العربية». فاستراتيجيتهم كانت «استراتيجية قائمة على البسيكولوجيا المفترضة للعرب». وكانت الغلبة لهذه الاستراتيجية في الاجتماع نفسه الذي اقترح فيه بني بيليد، قائد سلاح الجو، أن تُقْصَفَ دمشق من الجو عوضاً عن فتحها. فقد رد دايان قائلاً:

«يعرف السوريون أن الطائرات تزرع الدمار، لكنها لا تستطيع أن تفتح بلداً. غير أننا، إذا قصفناهم بالمدفعية، فسوف يشعرون أننا أوشكنا على فتح المدينة».

لكن عاملاً آخر أدى دوره أيضاً. فقد سجل براون أن «وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، يتلقى، بصورة فورية، التقارير التي تتناول كافة تحركات القوات الإسرائيلية. وقد أوقف، بصورة متعمّدة، العملية السياسية، ليمكّن إسرائيل فيما بعد، أن تفاوض من موقع أكثر ملاءمة. فكيسنجر على يقين أن دمشق ستقهر، إلى حد أنه مازح [سفير إسرائيل في الولايات المتحدة] سيمحا دينيتز، بقوله: «حالما تصلون إلى ضواحي دمشق لن تحتاجوا إلاّ إلى وسائل النقل العام لتكملوا بقية الطريق». وقد قال ذلك «قبل عشرة أيام من نهاية الحرب». وكان تفاعل دايان مع كيسنجر سبب إصراره على «فتح دمشق في غضون أيام قليلة».

أما بيغن، زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك، فكان دوره هزلياً تماماً. ذلك أن «المكالمات الهاتفية التي كان، بصورة دائمة، يتلقاها من شارون، الكائن في الجبهة [المصرية]»، قد حدته على إبلاغ دايان ضرورة فتح دمشق لتحرير اليهود السوريين». (ويبدو أنه كان يقصد الناجين منهم، من قصف دمشق). وأما دايان، الذي صرفه بتهذيب. فكان ما يزال يولي قدرةَ القوات الإسرائيلية على محاصرة دمشق على الأقل، ثقةً إلى حد أنه «بدأ يشعر بالقلق حيال ما يمكن أن يحصل لتلك القوات، وهي في جوار دمشق، خلال الموسم الممطر بكامله»، أي خلال فصل الشتاء.

لقد سجل سارنا، الذي كان يخدم على الجبهة طوال هذا الوقت، أن هدف فتح دمشق قد أبلغ إلى القوات. وكتب يقول: «واقع الأمر أن القوات [الإسرائيلية] كانت، في مرتفعات الجولان، مرهقة وعاجزة عن اختراق خطوط الدفاع [السورية] التي تفصلها عن دمشق. وعلى الرغم من ذلك، فإن هدف فتح دمشق كان له تأثيره في رفع معنويات القوات، وثقتهم بالهجوم المتواصل، وبإمكانياتهم التي تخولهم أن يكونوا دائمي القدرة على التقدم نحو الأهداف المعينة. ومع ذلك، فإنه يفكر ملياً ويقول: «أظن الآن أن المسافات، على خرائط رئيس الأركان، لا بد أن تكون قد بدت قصيرة، إذا قورنت ببطء عمليات تقدمنا، وبحجم الخسائر في الأرواح والمدرعات التي تكبدناها في كل مائة متر كنا نقطعها. وأنا، كجندي في سلاح الدبابات المتقدمة على «جبهة ضيقة» نحو دمشق، أتذكر كم كنا بعيدين عن المدينة، وكم كانت معنوياتنا منحطة حين كنا نترصد خطوطهم الدفاعية، وكم كنا منهكين من قصفهم المدفعي

المتواصل لمعسكراتنا الليلية. إن محاولة فتح دمشق كانت خيالية، لكنها كانت ضرورية، لأننا استعدنا بها معنوياتنا، بعد أن انهارت آلتنا الحربية». وهذه شهادة تُفصح عن جهل القادة العسكريين الإسرائيليين بالأوضاع التي كان جنودهم يقاتلون فيها. وقد ازداد هذا الجهل عمقاً، كما تشير جميع الظواهر.

اتصالات سابقة بين إسرائيل وصدام حسين

١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠

جدير بنا أن نتذكر، ونحن في خضم أزمة الخليج الحالية، أن صدام حسين، وحتى أشهر قليلة خلت، قد كان، باستمرار، يعرض مصالحة إسرائيل بشروطها. وكانت إحدى محاولاته منذ عام تقريباً، عندما كان وزير الدفاع آنذاك، إسحق رابين، يزور الولايات المتحدة، حيث جرت مفاتحته بعرضٍ للقاء صدام حسين. وقد ظهرت المعلومات التي تتناول ذلك ضمن مقالين (في هآرتس، ٥ و٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠)، لمراسل هآرتس العسكري والاستراتيجي الكبير، زئيف شيف، الذي يمكن اعتباره موثوقاً تماماً في ما يتعلق بأمور الوقائع التاريخية. والأمر المثير للاهتمام أن رابين رفض أن يؤكّد ما كشف النقاب عنه، أو ينفيه، بعد أن روّجت له هآرتس بنشره في صفحتها الأولى.

أما الوسيط الذي اختاره صدام حسين، فكان رجل أعمال أميركي متحدر من أصل عربي، يدعى بوب عبود، يرأس، حالياً، مصرف «فيرست سيتي بنك أوف تكساس»؛ وكان، في الماضي، يرأس شركة النفط التي يملكها المليونير أرمان هامر. يبلغ عبود الثانية والستين من العمر؛ ويُعرف أن له علاقات جيدة ببعض رؤساء الدول العربية، الذين يرتب لهم قروضاً شخصية بشروط مريحة؛ ويقيم، أيضاً، علاقات جيدة مع الجالية العربية - الأميركية. وبعد أن قضى عبود اثني عشر عاماً في رئاسة «أوكسيد نتال بتروليم»، شركة النفط العائدة لهامر، أصبح رئيساً لمصرف في شيكاغو، حيث «نمّى اهتماماً بتعزيز قضية السلام بين إسرائيل والدول العربية» (شيف، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر). ولا نخرج عن الموضوع، إذا أشرنا إلى أن أرمان هامر اليهودي، كان، لسنين طويلة، من أشد مؤيدي إسرائيل، ومتبرعاً سخياً لـ«النداء اليهودي المتحد» (في الولايات المتحدة)؛ كما كان من المستثمرين الرئيسيين في إسرائيل، فضلاً عن أنه، كوسيط في مشاريع سياسية، خدم

الديبلوماسية الإسرائيلية. فقام، مثلاً، بترتيب هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، من خلال صلاته بكبار القادة في الاتحاد السوفياتي.

وبالاستناد إلى تقرير شيف (٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، فإن العرض قدمه صدام حسين، الذي اقترح بواسطة عبود، «لقاء إسحق رابين، وزير الدفاع [الإسرائيلي] في حينه. وكانت المواعيد قد حُددت لعقد اجتماعين في أوروبا، على الرغم من أن العراقيين طلبوا تغييرها. أما الاجتماع السري بين رابين والوسيط، فقد عقد في فيلادلفيا».

ويقول شيف إن عبود «يحظى باحترام الاسرائيليين كشخصٍ له صلات مفيدة. وعلى هذا الأساس، أعرب رابين عن رغبته في لقائه، ليسمع منه، مباشرة، العرضَ العراقي». وكان عبود، قبل اجتماعه برابين، قد عقد بضعة لقاءات «مع رجل الأعمال الإسرائيلي عزرائيل إيناف، الذي يعيش في الخارج معظم الوقت»، والذي يُعرف عنه أنه يقيم صلات جيدة ضمن وزارة الدفاع الإسرائيلية، وسواها من قطاعات النظام الأمني الإسرائيلي. وعندما تبين أن تلك الاجتماعات كانت ناجحة، وأن موافقة رابين على إقامة صلات مع صدام حسين قد تأمنت، عُيِّن إيتان هاجر، وهو مساعد نافذ وصديق شخصي لرابين، «وسيطاً مسؤولاً عن ترتيب اجتماعات رابين بصدام حسين. وعندما واجهه شيف بالأدلة ردّ قائلاً إن «شيئاً بهذا المعنى قد حصل بالفعل»، لكنه رفض تزويده بأي معلومات إضافية.

وقد عُقد اجتماع عبود ورابين في فيلادلفيا، عندما كان رابين يحضر افتتاح مؤتمر السندات الإسرائيلية في تلك المدينة. وحضر، قسماً من الاجتماع هابر وسكرتير رابين العسكري، كوتي مور. أما عبود، فقد «دخل إلى الفندق عبر بوابة المطبخ، وصعد إلى جناح رابين مستخدماً مصعد الخدمة» حتى لا تتنبه الصحافة إلى هذه الاجتماعات. وكان البند الاول على جدول الأعمال «عرض [صدام حسين] الذي يتضمن عقد اجتماع للتداول بشأن التوفيق بين مصالح الدولتين»، في حين أن البند الثاني كان يتعلق بالسبل الكفيلة بالحؤول دون هجوم إسرائيلي على العراق، كان يُشاع بأنه قيد الإعداد: «قبل رابين الاقتراح الذي يتناول الاجتماع بصدام حسين في مكان يجري تحديده، لكنه رفض الاقتراح الذي يتضمن انضمام ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى قسم من هذه المحادثات». وبعد هذه الموافقة، ألمح السيد عبود، باسم صدام حسين، إلى «احتمال دعوة رابين إلى اجتماع يعقد في بغداد»، عوضاً عن اجتماع يعقد في أوروبا. لكن ليست هناك معلومات عن كيفية استجابة رابين لهذا الاقتراح المثير للاهتمام، سوى «إعرابه عن رأيه بأن كافة المبادرات، التي تقود إلى

السلام مع جميع الدول العربية، تستحق الدرس». وخلال الأشهر القليلة اللاحقة، أجرى الوسيط المذكور، مفاوضات بين إسرائيل والعراق، تناولت الاتصالات بينهما، كما تناولت توقيت اجتماعات مختلفة؛ وعاود التفاوض بشأن بعضها. «لكن طُرحت الفكرة جانباً، عندما بدأ التوتر يتصاعد بين [إسرائيل] والعراق، بعد الخطاب الذي أُلقيَ في شهر شباط الماضي، ألقاه صدام حسين في مؤتمرٍ لمجلس التعاون الاقتصادي، ضمّ مصر والعراق والأردن واليمن». وكانت إسرائيل هي التي طرحت الفكرة جانباً على ما يبدو. ويختتم شيف مقاله (٥ تشرين الثاني) قائلاً: «وعلى ما يظن، كان رجل الأعمال الأميركي يرفع إلى البيت الأبيض تقارير عن كافة تفاصيل المفاوضات».

٤

إسرائيل ضد ايران

٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣

يجري، منذ ربيع العام ١٩٩٢، إعداد الراي العام الاسرائيلي لاحتمال نشوب حرب مع إيران، تُشنّ لإلحاق هزيمة كلية بها، على الصعيدين العسكري والسياسي. وفي إحدى صيغ هذه الحرب، تُقدم إسرائيل وحدها على مهاجمة إيران؛ وفي صيغة أخرى، تعمد إسرائيل إلى «إقناع» الغرب بتنفيذ هذه المهمة. وتزداد حدة الحملة لترسيخ هذا الاحتمال في أذهان الراي العام، ترافقها ما يمكن تسميته بسيناريوهات الرعب شبه الرسمية الرامية إلى تفصيل ما يمكن ان تفعله إيران بإسرائيل والغرب والعالم أجمع، عندما تمتلك الأسلحة النووية، كما هو متوقع أن تفعله بعد سنوات قليلة من الآن. ويجوز أن يُعتبر التحكّم بالراي العام والتلاعب به، في هذا المعنى، امر من قبيل التخيّل، إلى حدٍّ لا يستحق معه وصفاً مفصّلاً. ومع ذلك، فإن على القراء التنبّه له، لا سيما وأن نظام الأمن الإسرائيلي، كما تدل كافة الظواهر، يتصور هذا الاحتمال جدياً. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣، ازدادت حدة التوقعات المفصّلة بدقة، والتي ترى أن إيران في طور أن تصبح هدفاً رئيسياً للسياسات الإسرائيلية. وسأقتصر على تناول عيّنة من المنشورات الصادرة في الفترة الأخيرة (لأنها كافية في ضوء رتابة محتوياتها). وسوف أشدد على كيفية تصوّر هذه المنشورات لإمكانية «إقناع» الغرب بوجوب إيقاع الهزيمة بإيران. لقد اشتركت كافة الصحف العبرية في الدعوة إلى هذا الجنون، باستثناء صحيفة هآرتس، التي لم تجرؤ حتى على تحدّي تلك الدعوة. أما صحف «اليسار» الصهيوني، مثل دافار وعال همشمار، فإنها، في هذا

الموضوع، قد تميزت، من سواها، بحماسة ملؤها الشوق لمحاربة إيران، تفوق الحماسة التي أبدتها صحيفة معاريف اليمينية. وسأركّز، بعد قليل، على الكتابات التي تناولت إيران، والتي نشرتها في الفترة الأخيرة، صحيفتنا عال همشمار ومعاريف؛ وسأذكر، بين الحين والآخر فحسب، ما وجدته في الصحف الأخرى.

فهناك مقال رئيسي لمراسل عال همشمار السياسي، يوئيف كاسبي، يحمل عنواناً يلخص محتوياته:

«ينبغي أن تُعامل إيران كما عومل العراق تماماً» (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢). ويتضمن المقال مقابلة مع دانيال ليشيم، الذي يُعرّف بأنه «ضابط كبير متقاعد من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية؛ هو، اليوم، عضو في مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب». والمعروف عن ليشيم أنه يشارك في بلورة الاستراتيجيات الإسرائيلية. أما روايته للكيفية التي ستصبح فيها إيران قوة نووية، فهي مريبة إلى حد أنها لا تستحق تغطيتها هنا؛ وهي تماثل، استحقاقها للتغطية، تفجعاته، على عالم يتجاهل تحذيرات الخبراء الإسرائيليين الذين يعرفون وحدهم كل الحقيقة عن ماهية الدول الإسلامية. لكن مقترحاته، لعكس تقدم إيران على طريق صيرورتها قوة نووية، مقترحات يجدر ذكرها حتماً.

يبدأ ليشيم بالإعراب عن رأيه بأن الغارات الجوية التي نفذها الحلفاء لم تحظَ بنجاحٍ يُذكر، في تدمير قوة العراق العسكرية، ولا سيما قدراته النووية. لكن مراقبي الأمم المتحدة يمكنهم أن ينجحوا في إكمال المهمة، بالنظر إلى انتصار الحلفاء على الأرض. ويختتم ليشيم حديثه، وهو يضرب على وتر هذا «التشبيه»، فيقول: «ليس في وسع إسرائيل وحدها إلاّ القليل مما تفعله لوقف الإيرانيين. فنحن نستطيع أن نغير جواً على إيران، لكننا لا نقدر أن نتكهّن، ونكون واقعيين في تكهّننا، بأنّ عملياتنا الجوية يمكنها أن تدمّر كافة قدراتهم. وبالإمكان، في أحسن الأحوال، أن ندمّر بعض المنشآت النووية بهذه الطريقة. لكننا لا نستطيع الوصول إلى مراكز التطوير النووي الرئيسية، لأن هذا التطوير يسير على ثلاثة خطوط مختلفة، وبطريقة تعتمد اللامركزية إلى حد ما. فالمنشآت والمعامل مبعثرة على نطاق واسع في أنحاء البلاد. بل يمكننا أن نفترض، ونكون منطقيين في افتراضنا، بأننا لن نعرف أبداً، مواقع منشآتهم كافة، كما لم نكن نعرفها في حالة العراق».

وهكذا، يعتقد ليشيم أن على إسرائيل أن تجعل إيران تخشى السلاح النووي الإسرائيلي، لكن من دون أن يكون لها أمل في إمكانية ردعها عن تطوير سلاحٍ خاص بها ينتمي إلى هذا النوع؛ ويقترح «خلق وضع من شأنه أن يبدو مماثلاً للوضع مع العراق قبل أزمة الخليج». فهو يعتقد أنّ هذا الأمر قد «يوقف آيات الله، إذا كان هذا ما يريده العالم». كيف سيجري ذلك؟ رداً على هذا السؤال أقول: «إن إيران تطالب بحقها في السيادة على ثلاث جزر ذات موقع استراتيجي في الخليج. والسيطرة على هذه الجزر تمكنها من تأمين السيطرة، ليس على كافة حقول النفط العاملة في المنطقة فحسب، بل على كافة مصادر الغاز الطبيعي التي لم تستغلّ حتى الآن. وينبغي لنا أن نأمل بأن تعمد إيران، متشبّهة بالعراق، إلى منازعة إمارات الخليج والمملكة العربية السعودية، على الفوز بهذه الجزر، وتكرر خطأ صدام حسين في الكويت؛ فتسبّبَ نشوب حرب. إذ يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى فرض ضوابط على مشاريع التطوير النووي الإيرانية، كما حصل مع العراق. إنني أرجّح، تماماً، هذا الاحتمال، لأن الصبر، في الذهنية الإيرانية ليس له دورٌ يؤدّيه. وإذا امتنع الإيرانيون، مع ذلك، عن المبادرة إلى إشعال الحرب، فإن علينا أن نستغل، تورطهم في الإرهاب الاسلامي الذي يسبب الأذى للعالم أجمع. ولدى إسرائيل معلومات استخبارية لا يمكن الطعن بصحتها، تثبت أن الإيرانيين إرهابيون. وعلينا أن نستغل هذا الأمر بالمثابرة على الإيضاح للعالم عموماً، أن ليست هناك دولة تشكل خطراً على العالم أجمع كالخطر الذي تشكله إيران من جرّاء تورطها في الإرهاب. ولا أستطيع أن أفهم كيف انزلت بليبيا، عقوبات بلغت حدّاً يُحَظّر بيعها للمعدات العسكرية، لأنّها متورطة في الإرهاب تورطاً ثانوياً، في حين أن إيران، بسجلها في توجيه الإرهاب ضد العالم أجمع، تبقى معفاة كلية، من عقوبات لا بد أن تكون أشد قسوة». وبالاسلوب الإسرائيلي الوفي للمبادىء التقليدية، يعزو ليشيم هذه الحالة المزرية للامور، إلى إهمال إسرائيل لدعايتها («هاسبارا» بالعبرية، وتعني «التفسير»). لكنه، مع ذلك، يأمل أن تصبح إسرائيل، في القريب العاجل، قادرة «أن توضح للعالم عموماً»، كم هي ملحّة الحاجة إلى استفزاز إيران لحضها على إشعال حرب.

ونجد أن العديد من المعلقين الآخرين قد أسهبوا، أيضاً، في تناولهم لمسألة استفزاز إيران حتى ترد بإشعال حرب، أو باتخاذ إجراءات تصل، فقط، إلى شفير الحرب. ودعوني، هنا، أكتفي باقتباس قصة نشرها تيليم أدمون في صحيفة «معاريف» (١٢ شباط / فبراير)، يروي فيها أن «إسرائيلياً رفيع المستوى»، أي عميلاً من عملاء الموساد ذا مرتبة رفيعة،

«أجرى، قبل حوالي أسبوعين، حديثاً مطولاً مع نجل الشاه الراحل، الأمير رضا شاه بهلوي»، يهدف إلى تقييم فائدته المكنة للدعاية الإسرائيلية. ويرى هذا المسؤول الرفيع، «أن أميركا، في ظل إدارة كلينتون، غارقة أكثر مما يجب، في شؤونها الداخلية». هذا يعني «أن فرص الأمير في اعتلاء عرش إيران، ضئيلة إلى حدٍّ يُؤسف له. وقد بدت على وجه الأمير علامات الحزن، بعد أن استمع إلى تقدير صريح بهذا المعنى، فاه به شخص إسرائيلي». وفي أي حال، كان تقييم المسؤول «الرفيع» للأمير، تقييماً سلبياً، على الرغم من «الروتين الذي يتبعه الأمير، والذي يقضي بتسليم كافة زائريه نسخاً من مقالات إيهود يعري (المعلق التلفزيوني الإسرائيلي الذي يُشك بأنه واجهة للاستخبارات الإسرائيلية). أما لماذا كان التقييم سلبياً؟ فاقول: «أولاً لأن الأمير عصبيٌ على ما يبدو. فقد كانت ركبتاه ترتجفان خلال النصف الساعة الأولى من الحديث». والأسوأ من ذلك، أن رفاقه كانوا يرتدون ملابس «تشبه ما يرتديه الهيبيون»، في حين «أنه راح يتردد، برفقتهم، إلى الأماكن المألوفة في منطقة مانهاتن؛ ويخاطبهم كما لو كانوا أقرانه». ويستنكر المسؤول «الرفيع» استنكاراً شديداً إقدام الأمير على تحرير نفسه من نفوذ مفيد لدى والدته «التي أقدمت، بكل بساطة، على عمل رائع، بسفرها من عاصمة إلى أخرى، لتولِّد، لدى كافة المعنيين، انطباعاً عن أملها برفع ولدها إلى العرش في إيران، قبل مماتها». وتبدو لي جهودها الباسلة، متصلة، إلى حد ما على الأقل، بجهود جهاز الدعاية الإسرائيلي التي لا تقل عنها إقداماً؛ وذلك قبل أن تشطب ابنها عن لائحة اهتماماتها.

لكن، ماذا يمكن أن يحدث إذا امتلكت كلٌ من إيران وإسرائيل السلاح النووي؟ إن الصحف الإسرائيلية تتناول هذا السؤال بإسهاب. وغالباً ما يكون تناولها له بطريقة تتوخى دغدغة القارىء بالأهوال المتوقعة. دعوني أقدّم نموذجاً صغيراً عن ذلك: أجرى كاسبي، في صحيفة عال همشمار (١٩ شباط/فبراير)، مقابلة مع أحد الصقور الشهيرين، البروفسور شلومو أهرونسون، الذي كانت فاتحة فذلكاته التنديد العنيف، باليسار الإسرائيلي لأنه يعتبره عقبة رئيسية في وجه قدرة إسرائيل على مقاومة الشرور الإيرانية. ويقول أهرونسون، من دون أن يكلّف نفسه عناءً ليلاحظ أنَّ هذا اليسار قد فقد، اليوم، نفوذه السياسي: «إنَّ اليسار يطفح بالتحاملات والمخاوف. وهو يرفض أن يكون عقلانياً في المسألة النووية. إن اليسار لا يحب السلاح النووي لمجرد أنه لا يحبه. وتذكرنا معارضة اليسار للسلاح النووي بمعارضة اختراع الدولاب». إنه فهم ثاقب أليس كذلك؟ ويتابع

اهرونسون، بعد إفصاحه عن هذا الفهم الثاقب، ليتناول «سيناريوهاته». وإليكم أحدها فقط: «إذا أنشأنا، غداً، دولة فلسطينية، فإننا نكون، في الواقع، قد منحنا السيادة لكيان لا مثيل له في عدائه لنا. ويمكننا أن نتوقع توصّل هذا الكيان إلى عقد تحالف نووي مع إيران علىَ الفور. ولنفترض أن الفلسطينيين بادروا إلى القيام بأعمالٍ عدوانية ضدنا، وأن الإيرانيين ردعونا أن نردَّ على الفلسطينيين ردّاً انتقامياً، وتمثّل ردعهم بتهديدهم لنا أن يردّوا، بدورهم، ردّاً انتقامياً، مستخدمين، الوسائل النووية ضدنا. ماذا سيكون بوسعنا أن نفعل عندئذ؟» ويدلي اهرونسون بمزيد من الكلام الذي يحمل المعنى نفسه، ليختتم قائلاً: «علينا أن نفعل كل ما يلزم لئلاً تقوم، أبداً، دولة فلسطينية، حتى ولو هددنا الإيرانيون بالسلاح النووي. وعلينا، أيضاً، أن نفعل كل ما يلزم لجعل إيران تعيش في خوف دائم من استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ضدها».

دعوني أكرر أن الإسرائيليين، أيضاً، يتعرضون لقصف، لا يتوقف، برسائل رسمية تحمل هذا المعنى. فمثلاً: للجنرال زئيف ليفنه، آمر القيادة العامة الخلفية التي أنشئت مؤخراً في الجيش الإسرائيلي أقوال أدلى بها (في هآرتس، ١٥ شباط/فبراير)، جاء فيها: «ليست إيران وحدها من يشكل خطراً على كل موقع في إسرائيل»، لأن «سوريا وليبيا والجزائر تشكل، أيضاً، خطراً كذيّاك الخطر، وإن كان دونه. ولحماية إسرائيل من هذا الخطر، يناشدالجنرال ليفنه «الأسرة الأوروبية أن تعمل، بالاشتراك مع إسرائيل، لتفرض، بالقوة، حظراً كليّاً على تزويد إيران وهذه الدول العربية بالسلاح. وعلى الأسرة الأوروبية أن تعلم، أيضاً، أن التدخلات العسكرية يمكن أن تنطوي على تأثيرات مفيدة، كما ثبت مؤخراً في حالة العراق».

أما التذكير الخجول، في الصحف الإسرائيلية، بأن إسرائيل تواصل احتكارها للسلاح النووي في الشرق الأوسط، فقد كان، بالتأكيد، أمراً مكدّراً للسلطات الإسرائيلية. ففي عددي صحيفة حداشوت الصادرين في ٢٩ كانون الثاني/يناير، و٥ شباط/فبراير، أثار ران إيدليست مشكلة التخلّص من النفايات النووية لمفاعل ديمونا، المتخلّف إلى حدٍّ ما، ومن مخاطر أخرى يمكن أن يشكلها هذا المفاعل على حياة الإسرائيليين وأطرافهم؛ وقد حرص إيدليست أن يعتمد على اقتباساتٍ من الصحف الاميركية فقط. وجاء «الرد» عليه بمقابلات عديدة أجريت مع خبراء ذُكرت أسماء بعضهم واغفلت أسماء البعض الآخر؛ فنفوا، جميعاً، وجود أيّ مخاطر من هذا النوع، نفياً قاطعاً. ولم يغفل الخبراء طمأنة القراء بأن المفاعل

الإسرائيلي هو الأفضل والأسلم في العالم قاطبة. أما عمانوئيل روزن، الذي تحدث (في معاريف، ١٢ شباط/فبراير)، باسم «دوائر الاستخبارات»، فقد ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه إيدليست، حين كشف عن امتعاض هذه «الدوائر» من «إقدام باحث إسرائيلي يتناول الموضوعات النووية، على نشر ما نشره بكل هذه الثقة بالنفس. إذْ تبين لدوائر الاستخبارات، في الفترة الأخيرة، أن هذا الباحث يشكل «خطراً أمنياً»، وإلى حد ملاحظتها أن باحثاً كهذا [كان من شأنه أن يختفي] في بعض الدول». وتمثلت ردة فعل ران إيدليست بملاحظة مقتضبة (نشرت في حداشوت، ١٤ شباط)، اقتصر فيها على اقتباس هذه الأفكار الشفافة «لدوائر الاستخبارات»؛ ولفت الانتباه إلى التهديدات التي أطلقتها فيها. لكن إذا استثنينا إيدليست، فإن» صحافة «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، لم تجرؤ على التعقيب، أو لم يُسمح لها بأن تفعل ذلك.

وهناك مسألة واحدة من المسائل المتعلقة بالسياسات النووية الإسرائيلية، يسمح للصحف أن تناقشها، بل تشجَّع على ذلك. بل إن فحوى هذه المسألة أن تقول كم كان بيريز حاذقاً حين تظاهر بالموافقة على مناقشة مسألة نزع السلاح النووي؛ ثم حين أثار شروطاً لا يمكن القبول بها، للدخول في مفاوضات من هذا النوع. ومثال ذلك ما قام به عكيفا الدار في صحيفة هآرتس (٩ شباط)، من تغطية لرابين حين ندّد بمصر، قبل أيامٍ قليلة تنديداً عنيفاً، ظهر على شاشة التلفزيون. لقد وبّخ رابين مصر، لتلميحها إلى أنّ عقد اتفاقية إقليمية لنزع السلاح النووي في الشرق الأوسط سوف يكون أمراً مرغوباً. وعلّق الدار بالقول «يعرف عن رئيس الوزراء كرهه لأي شيء يتعلق بمصر. فذات يوم، قال (في خطاب علني) مستهدفاً بطرس غالي: «ماذا يمكن أن تتوقع منه؟ أوليس مصرياً؟» فرابين ينفر نفوراً خاصاً من إصرار مصر على إمكانية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية تماماً من السلاح النووي. وبيريز، خلافاً لرابين، يحبذ استخدام مصر وسيطاً في مساعٍ دبلوماسية مختلفة، في الوقت الذي يقرّ فيه بأن تذكيرات مصر بموضوع مفاعل ديمونا تعرقل مهمته الحقيقية التي تتمثل بالوساطة بين مصر والرجل الكبير في القدس». لذلك، وبعد الدعوة التي قامت مصر، مؤخراً، بتوجيهها إلى إسرائيل، لتشارك في حلقة دراسية حول المواجهات بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية جرت في وزارة الخارجية مناقشاتٍ على مستوى رفيع، تناولت كيفية التظاهر بقبول الدعوة، ثم» الاعتذار عن تلبيتها بلباقة». وكان الحل إبلاغ مصر الموافقة الإسرائيلية المبدئية على حصول الحلقة الدراسية بثلاثة شروط:

الأول، أن ترأسـهـا الولايات المتحدة وروسـيـا؛ والثاني، أن يتقرر جدول أعمالها بإجماع رئيسـيها وكافة المشـاركين؛ والثالث، وهو الأكثر إثارة للاهتمـام، الا يُناقش شيء، إلا إذا ضُمن مسبقاً ليس حضور سوريا ولبنان فحسب، بل كافة الدول العربية الأخرى، أي ليبيا والعراق أيضـاً؛ وهذا أمرٌ يصـعب تصـديقه. وبهذه الطريقة، جرى الحؤول الناجع دون إجراء أي نقاش يتصوره العقل، للشؤون النووية. ولا أجد أيّ داعٍ للتعليق على قصة الدار.

لكنني أود إبداء بعض الملاحظات حول تحريض الإسرائيليين على إيران. وإنني أدرك جيداً أن العديد من آراء الخبراء وتكهناتهم المقتبسة هنا، ستقع على مسامع القراء غير الإسرائيليين، كما لو كانت تخيلات فالتة من عقالها. لكنني، مع ذلك، أرى، أنّ لهذه الآراء والتكهنات دلالاتٍ على الصعيد السياسي، مهما تكن كاذبة ومخادعة؛ ومن الواضح أنها كذلك. دعوني أشرح أسبابي؛ فأنا، باديء بدء، لم أقتبس آراء لمتطرفين يأخذهم الهذيان، بل كنت حريصاً على اختيار كتاباتٍ لخبراء أو معلقين نافذين في الشؤون الاستراتيجية، يتمتعون بالاحترام؛ ويمكن الافتراض أنهم مطّلعون على تفكير النظام الأمني الإسرائيلي اطلاعاً جيّداً. وإسرائيل، من ناحية ثانية، هي الدولة الأقوى عسكرياً في الشرق الأوسط، والدولة التي تحتكر السلاح النووي في المنطقة. ولذلك، يجدر، بالمبادىء الاستراتيجية لنظامها الأمني أن تنتشر على نطاق العالم، ولا سيما عندما يكون ضغط الإلحاح على عامة الإسرائيليين للقبول بها، ضغطاً قوياً. أضف إلى ذلك أن إسرائيل دولة كبرى، أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا؛ وهي ليست دولة كبرى على الصعيد العسكري فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضاً؛ وذلك بفعل نفوذها المتزايد على السياسات الأميركية. وقد تعني آراء النظام الأمني الإسرائيلي شيئاً مغايراً لما تقوله؛ بيد أنّ هذا لا يقلل من أهميتها.

لكنّ، في الأمر، شيئاً أكثر من ذلك. فالجنون والخيال الجامح أمران ليسا جديدين على مبادىء النظام الأمني الإسرائيلي. وكان بالإمكان ملاحظة هذه الصفات، على الأقل منذ أوائل الخمسينات. دعونا نتذكر فقط، أن بن غوريون أراد، في العام ١٩٥٦، ضم سيناء إلى إسرائيل، بالاستناد إلى أن سيناء «ليست مصر». وقد أضيفت إلى هذا المبدأ في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، تفاصيل أخرى، كالاقتراح الذي تقدم به بضع جنرالات، والذي يقضي بفتح الاسكندرية، لإبقاء هذه المدينة رهينة، حتى توقّع مصر معاهدة سلام بالشروط الإسرائيلية. واستند اجتياح لبنان، في العام ١٩٨٢، إلى افتراضات خيالية، كما كانت الحال مع «معاهدة السلام» للعام ١٩٨٣، التي وقعتها «حكومة لبنانية شرعية»، وضعها

شارون في السلطة. أما السياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، فكلها، سياسات غير أخلاقية تماماً. لكنها تستند إلى فرضيات الإمساك بها والدفاع عنها دفاعاً راسخاً، من دون اعتبار لمحتوياتها الخيالية. ويكفي أن نتذكر كيف نظر رابين، ونظام الامن الإسرائيلي، برمته، إلى نشوب الانتفاضة، إذْ اعتبراها، في البدء، تحكّماً إيرانياً، ثم مسألة افتعلها التلفزيون والصحافة الغربية؛ ليتوصلا إلى استنتاج فحواه أن الاضطرابات الجارية في المناطق يمكن قمعها بسهولة، إذا حُرم العرب من فرص افتعالِ أعمال الشغب التي يهدفون من خلالها أن تلتقط عدسات المصورين صوراً لهم.

وثمة حقيقة ذاتُ صلة وثيقة بهذا الموضوع، فحواها أن السياسات الإسرائيلية تحمل طابعاً يمكن تمييزه بسهولة، يتمثل بـ «الخبرة» الاستشراقية التي تزخر بالأحكام الإيديولوجية المسبقة، العسكرية منها والعنصرية. وهذه الخبرة متوفرة بسهولة في كتابات باللغة الإنجليزية، لأن روادها كانوا من المستشرقين اليهود الذين يعيشون في بلدان تتكلم الإنجليزية، أمثال برنارد لويس، أو الراحل إيلي خضوري، الذي كان يزور إسرائيل بانتظام، وتربطه أواصر إلفة حميمة بالنظام الأمني الإسرائيلي. وخضوري هو الذي أدى دوراً مؤثراً، ولا سيما، في ابتداع الفرضيات التي تستند إليها السياسات الإسرائيلية؛ وهو الذي امتلك، نتيجة لذلك، نفوذاً كبيراً في إسرائيل. فخضوري يرى أن شعوب الشرق الأوسط، بالاستثناء «البديهي» لإسرائيل، سيكونون في أفضل حال، إذا حكمتهم قوى إمبريالية أجنبية لمّا تزل قادرة، بالفطرة، على الحكمِ لوقت طويل. وكان خضوري يؤمن أن الشرق الأوسط، برمته، يمكن أن تحكمه قوى أجنبية بسهولة تامة، لأن السيطرة على شعوبه لا تكاد تلاقي معارضة إلاّ من جماعات صغيرة من المثقفين عزمت أن تحرّض الرعاع على الفتنة. لقد عاش خضوري في بريطانيا. وكان همّه الأول السياسة البريطانية. وهو يرى أن رفض البريطانيين لمواصلة حكم الشرق الأوسط، الذي كانت له تأثيرات مفجعة، كان سببه الوحيد الفساد الفكري لخبرائهم، ولا سيما أولئك العاملين في وزارة الخارجية ووزارة الكومونولث، بشاثام هاوس، والذين كانوا مضللين إلى حد أنهم أبعدوا عن العالم العربي الخبرة العالية التي يمتلكها رعايا من الأقليات، وبخاصة اليهود، الذين كانوا، وحدهم، يعرفون «الطبيعة العربية»، معرفة مباشرة من مصدرها. وهنا أسوق مثلاً مما يقوله خضوري في أول كتبه: إن الحكومة البريطانية كانت منذ وقت مبكر يعود إلى العام ١٩٣٢ (!) مُضلَّلة إلى درجة أنها منحت العراق استقلاله، خلافاً لنصيحة الطائفة

اليهودية في بغداد. (وكان هذا الاستقلال، كما أراه، مزيّفاً؛ لكن لا بأس بذلك). وكان خضوري، في مناسباتٍ عديدة حصلت أثناء زياراته المتكررة لإسرائيل، من الستينات وحتى وفاته، يؤكد لجماعات المستمعين إليه، (وكنت حاضراً في أحد تلك اللقاءات)، أن البريطانيين ما زالوا قادرين «فعلاً»، على حكم العراق بسهولة، وتحت أي غطاء يناسبهم تبنّيه، شرط التعامل بشيء من القسوة الناجعة مع الجماعات الصغيرة التي تعمل على تحريض الرعاع على الفتنة؛ وشرط الحدّ من فرص التعليم حتى لا يتولّد عدد فائض من المثقفين الميّالين بطبيعتهم، إلى تلقن الأفكار الغربية المتعلقة بالاستقلال الوطني. صحيح أن خضوري كان معارضاً، أيضاً، لفكرة حق اليهود الحصري بأرض إسرائيل، لأنها تتنافى ونظرته الإمبريالية؛ لكنه كان يحبذ استبقاء الحكم الإسرائيلي الدائم للفلسطينيين. وهذا المزيج المتنافر لأفكار خضوري، والإيمان بالأحقية الكاملة في أرض إسرائيل، بات بدعة نموذجية من بدع النظام الأمني الإسرائيلي.

وتبدو استدلالات عقيدة خضوري واضحة لصانعي السياسة الإسرائيليين. ومن خلال الاستدلال الأول تسعى إسرائيل، دائماً، إلى إقناع الغرب بماهية مصالحها «الحقيقية» و«واجباتها الأخلاقية» في الشرق الأوسط. كما أنها تقول للغرب إنه، بتدخّله في الشرق الأوسط، سوف يخدم المصالح الحقيقية للبلدان الشرق أوسطية. لكن، إذا رفض الغرب الإصغاء، فإن على إسرائيل أن تتولى بنفسها «عبء الرجل الأبيض».

وهناك استدلال آخر من عقيدة خضوري، تعمل إسرائيل على أساسه منذ أوائل الخمسينات، يقول بوجوب عدم السماح بدولة قوية أخرى في الشرق الأوسط، وبوجوب تدمير قوة دولة كهذه، أو تقليصها بواسطة الحرب. قد يكون، في حكم رجال الدين لإيران، منفعة للدعاية الإسرائيلية؛ لكن مصر عبد الناصر هوجمت في الوقت الذي كانت فيه علمانية بصورة مؤكدة. وفي كلتا الحالتين كان السبب الحقيقي، للتهديد الإسرائيلي بإشعال الحرب، قوة الدولة المعنية. وبمعزل عن المخاطر التي قد تشكلها دولة كهذه على الطموحات الإسرائيلية إلى الهيمنة، فإن «الخبرة» الاستشراقية تتطلب إبقاء سكان المنطقة الأصليين ضعفاء دائماً؛ ودائماً يحكمهم الوجهاء التقليديون، لا أن يحكمهم أشخاص بقدرات فكرية، دينية كانت أم علمانية. وكانت مثل هذه المبادىء، قبل الحرب العالمية الأولى، مبادىء مسلّم بصحتها في الغرب، الذي يجاهر بها ويطبقها على صعيد العالم، من الصين إلى المكسيك. والاستشراق الإسرائيلي، الذي تقوم على أساسه السياسات الإسرائيلية،

ليس أكثر من نسخة متأخرة، جاءت طبق الأصل عن تلك المبادىء. فالاستشراق الإسرائيلي ما يزال متشبّثاً بعقائد كان، في العام ١٩٠٢ مثلاً، مسلّماً بصحتها، كحقائق «علمية». أما «الاضطرابات» اللاحقة في الغرب، فيعتبرها «الخبراء» الإسرائيليون عقاباً عادلاً للإصغاء إلى المفكرين، الذين كانوا يلقون ظلالاً من الشك على حقائق بديهية كهذه. فلولا وجود مفكرين عفنين بهذا الشكل، لكان كل شيء قد بقي على استقراره.

لكن دعونا، مع ذلك، نعود إلى حالة إيران الخاصة. إن كل من لم يتحول إلى العقيدة الاستشراقية، سيتعرّف إلى حقيقة أن إيران بلد من الصعب جداً الانتصار عليه، وفتحه بالنظر إلى حجمه وطوبوغرافيته، وبالنظر، خصوصاً، إلى ما لدى سكانه من حسٍّ قومي متوقد ممزوج بالحماسة الدينية. واتفقَ أنني أكره نظام الحكم الإيراني القائم. لكن هذا لا يمنعني من الملاحظة فوراً، كم أن هذا الحكم يختلف عن حكم صدام حسين. والتأييد الشعبي لحكام إيران يفوق، كثيراً، التأييد الشعبي لحكام العراق. وبعد أن أقدم صدام حسين على غزو إيران واجهت قواته مقاومة باسلة في ظروف صعبة جداً. من هذا المنطلق، يكون كل تشبيه لهجوم محتمل على إيران بحرب الخليج تشبيهاً خيالياً وغير مسؤول. وعلى الرغم من ذلك، فإن شارون وقادة الجيش الإسرائيلي، قد عمدوا، في العام ١٩٧٩، إلى اقتراح إرسال كتيبة من المظليين الإسرائيليين إلى طهران لسحق الثورة وإعادة الملكية. لقد ظنّوا، فعلاً، وإلى أن أوقفهم بيغن، أن قلّة من المظليين الإسرائيليين يستطيعون أن يقرروا تاريخ بلد شاسع وعامر بالسكان، مثل إيران! وقد أجمع مسؤولون إسرائيليون خبراء في الشؤون الإيرانية، على أن سقوط الشاه يعزى إلى «ليونته» التي جعلته يمتنع عن إصدار الأوامر إلى جيشه لذبح المتظاهرين بالجملة. ولم يكن هؤلاء الخبراء الإسرائيليون أقل إجماعاً، فيما بعد، عندما تكهنوا بأن صدام حسين سيلحق بإيران هزيمة سريعة. وليست هناك من أدلة تشير إلى أنهم قد غيروا افتراضاتهم، أو تخلوا عن عنصريتهم التي تقوم عليها هذه الافتراضات. وقد يكون في صفوفهم أفرادٌ أقل مكابرة منهم نسبياً، ظلّوا في مراتبهم، بعد عملية الاختيار السلبية التي تحصل عادة ضمن المجموعات التي تتقاسم مثل هذه التصورات الضيقة إيديولوجياً. لكن يمكننا الافتراض أن أفراداً من هذا النوع يفضلون إبقاء اعتدالهم لأنفسهم، في الوقت الذي يأملون فيه أن تتمكن إسرائيل من قطف بعض الفوائد الهامشية من أي استفزاز غربي ضد إيران، حتى ولو نجمت عنه حرب مديدة لا تؤدي إلى نتيجة محددة.

٥

السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد اتفاق اوسلو

١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

لوصف اعتماد السياسات الإسرائيلية على الولايات المتحدة، طوال السنوات الثلاثين التي تلت الاستقلال، ثمة كلمة صائبة، (نشرت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) صاغها معلق صحيفة دافار السياسي، دانيال بن سيمون، الذي يتحدث عن «الوصاية الأميركية السابقة» على إسرائيل. وبن سيمون على صواب عندما يقول «إن السياسة الخارجية الإسرائيلية كانت تُنفذ، حتى عهد قريب جداً، بموجب القواعد التي فرضتها وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض. ولم يحرّك ساكن لتحدي هذه القواعد. كما أنّ كافة المبادرات السلمية السابقة في الشرق الأوسط كانت مبادرات أميركية». ومع ذلك يقول بن سيمون أيضاً، «إن اتفاق أوسلو قد أخجل راعي إسرائيل. ففي الوقت الذي كان فيه القيّمون على وزارة الخارجية الأميركية منشغلين بمراقبة تقدم المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية من واشنطن، كان رابين وبيريز يوافقان على شروط الصفقة في أوسلو البعيدة. وكان إبلاغ الولايات المتحدة بالاتفاق قبل أيام قليلة من إقراره نهائياً، بادرةً لتجنيبها إهانة علنية، وليبقى متاحاً لهما إنفاق الأموال اللازمة لتطبيق الاتفاق.

أما الاستنتاج الذي توصل إليه، والذي أوافقه عليه، فكان «أن الخاسر الرئيسي، من هذه الزيادة المتسارعة في قدرة إسرائيل على المناورة الديبلوماسية، هو الولايات المتحدة. فالاتفاق المعقود مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي نجم عنه تعاطف مع إسرائيل، جعلها أيضاً، تثق بقدرتها أكثر من أي وقت مضى». ويستفيض بن سيمون في تعقيبه على

هذه الثقة الجديدة بالنفس، فيقول إن «بعض الفئات، التي تحوز أهمية رئيسية في المؤسسة الإسرائيلية، راضية تماماً عن هذا الضعف الذي أصاب الوصاية الأميركية». لكن «رابين لا ينتمي إلى تلك الفئات. فعلى الرغم من المكاسب الناجمة عن استقلالية السياسات الإسرائيلية، فإنه ما يزال يشعر أن مظلة الحماية الأميركية فوق إسرائيل هي أفضل ضمانة لأمنها». لكنّ السياسة الخارجية الإسرائيلية تختلف، في الوقت الحاضر، اختلافاً ملحوظاً عما كانت عليه من قبل؛ وهي تستهدف، بصورة متزايدة، التخلص من «الوصاية الأميركية». وسنعمد هنا، إلى وصف هذا التغيير، بعد وضعه في سياق تاريخي أوسع.

وواقع الأمر، أنَّ سياسات إسرائيل بأسرها، لم يقرّرها، قطّ، ما تقدّمه أميركا لاسرائيل من دعمٍ استمر من أوائل الستينات، حتى هذا العام، وكان دعماً عظيماً على الصعيد السياسي، ولا مثيل له على الصعيد المالي. فقد خلّفَ هذا الدعم، أوّل ما خلف، فترةَ المنازعات المتكررة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الخمسينات. لقد اشتعلت هذه المنازعات خلال قضية السويس عام ١٩٥٦، عندما أجبر إيزنهاور إسرائيل على الانسحاب غير المشروط ليس فقط من سيناء، بل من قطاع غزة أيضاً. لكن إسرائيل باتت، في أوائل الستينات، تمارس نفوذاً كبيراً جداً داخل الولايات المتحدة، وكانت قادرة على تحويل هذا النفوذ إلى مصلحتها. ولهذا السبب لم تؤد «الوصاية الأميركية» مفعولها على الوجه الأكمل؛ ذلك أنَّ إسرائيل اتّبعت، بين الحين والآخر، سياسات لا تتفق مع المصالح الأميركية. وفضلاً عن ذلك، تمكّنت إسرائيل، من استغلال نفوذها في الكونغرس ووسائل الإعلام الأميركية، لإجبار الإدارة الأميركية، بين وقت وآخر، على عكس سياساتها تماماً. فعندما أعلنت إدارة الرئيس كارتر وفاقها مع الاتحاد السوفياتي، كبرنامج لسياستها في الشرق الأوسط، قامت حكومة بيغن التي لم تستسغ هذا الموقف، بإرسال وزير خارجيتها، آنذاك، موشيه دايان، إلى الولايات المتحدة، حيث نجح، بثلاثة أيام، في حمل إدارة كارتر على نقض نفسها بصورة مخزية. ويمكننا أن ننظر إلى زيارة السادات للقدس، ومفاوضات كمب دافيد، ومعاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية، واجتياح لبنان في العام ١٩٨٢، على أنها أحداث ناجمة كلها، عن إذلال دايان لكارتر في تلك القضية.

ويمكننا أن نفترض، ويكون افتراضنا معقولاً، أن وضع إسرائيل الاقتصادي ومكانتها ضمن المجتمع الدولي، يؤثران في التبعية الإسرائيلية للولايات المتحدة. فكلما كانت إسرائيل في ضائقة مالية (لأسباب اقتصادية وسواها)، وكلما كانت علاقاتها بالدول

الكبرى الأخرى متوترة، تزداد تبعيتها للولايات المتحدة. لكن، كلما كانت الحكومة الإسرائيلية والنخبة الإسرائيلية الثرية، في حالة يُسر مالي (حتى ولو أصبح فقراء إسرائيل أكثر فقراً)، تتقلّص تبعية إسرائيل للولايات المتحدة. ويمكن لإسرائيل، حينئذ، أن تتخذ موقفاً أكثر استقلالية في سياساتها.

لقد أدى اجتياح لبنان، مثلاً، إلى فتح إسرائيل لأرضٍ كبيرة نسبياً، وإلى تورط إسرائيلي عميق في الشؤون الداخلية اللبنانية. وكانت الزيادات الضخمة والثابتة في حجم ميزانيات الدفاع الإسرائيلية ، والتي تراكمت لفترة طويلة، امتدت بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٤، هي التي جعلت الاجتياح ممكناً. لكن احتلال لبنان نجمت عنه حرب عصابات دموية لم تُهزم فيها إسرائيل على الصعيد العسكري فحسب، بل هُزمت على الصعيد الاقتصادي، أيضاً. وقد قدمت نحاميا ستراسلر في صحيفة هآرتس (٦ آب)، الصورة البليغة التالية عن الوضع الاقتصادي الناجم عن هذه الحرب: «كان الاقتصاد الإسرائيلي في مطلع العام ١٩٨٥، على شفير الانهيار الذي كان يمكن أن يقود إلى انهيار الديمقراطية الإسرائيلية. وكانت الطريقة الوحيدة لتفاديه وقف التضخم الحاد، الذي كان معدله الشهري آنذاك، ١٥٪. لقد كان الاقتصاد في حالة خراب، والاحتياطي بالدولار شبه مستنفد. وكان الوضع مفجعاً إلى حدّ أن وزارة المال فكّرت في فرض تحصيص كافة السلع المستوردة لدرء خطر اختفاء العملة الصعبة كلها». وعمدت كافة دول العالم الثالث الرئيسية، إلى مجافاة إسرائيل، لأنها كانت في مثل هذه الحالة من الخراب. أما تبعية إسرائيل للولايات المتحدة، في ضوء هذه الحقائق، فلم يكن ممكناً لها إلا أن تكون في أوجها.

وقد استمرت حالة الأوضاع هذه، برأيي، حتى العام ١٩٩٢، على الرغم من كافة مظاهر التحدي التي أبدتها حكومة شامير تجاه الولايات المتحدة. فقد عُقد مؤتمر مدريد بفعل الجهود الأميركية، وأدارتْه الولايات المتحدة علناً. وعلى العكس من ذلك، كان التوقيع على مبادىء الاتفاق في حديقة البيت الأبيض ينتمي إلى فئة العروض المسرحية، التي شكلت واجهة تدبر إسرائيل وراءها المكائد الحقيقية، من دون علم الولايات المتحدة أو تورطها. فعلى عكس الحال في العام ١٩٨٥، كانت الحكومة الإسرائيلية، في هذا الوقت، تمتلك المال الوفير الناجم عن مساعدات عسكرية أميركية لا مثيل لها، قدّمتها، إدارة الرئيس بوش خلال حرب الخليج وبعدها، وعن كفالات القروض التي قدمتها إدارة الرئيس كلينتون، والتي لا تكاد تُستخدم للغاية المعلنة، ألا وهي مساعدة إسرائيل على استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق.

ولهذا السبب، يختلف الوضع الحالي اختلافاً شديداً. ولقد نقل بن سيمون عن وزير الخارجية [الإسرائيلي] شيمون بيريز، قوله إن «الديبلوماسية الإسرائيلية تمتد في أنحاء العالم. ولقد أصبح الممثلون الإسرائيليون يلاقون ترحيباً الآن، في كل عاصمة تقريباً، ويعتبرهم المجتمع الدولي أعضاء متساوين فيه... وبالإمكان اعتبار رحلة رابين الأخيرة إلى أندونيسيا، تتويجاً لهذه العملية التي كسرت المحرّمات المناهضة لإسرائيل. فاندونيسيا، رغماً عن كل شيء، هي أكبر دولة إسلامية في العالم. ومع ذلك كانت زيارة رابين لها علنية. كما أنها، بعد التسلل الإسرائيلي إلى أعماق الصين والهند، الذي أحيط بالدعاية اللائقة به، أصبحت البلد الذي يرمز إلى التغييرات الأكثر جذرية التي عرفتها مكانة إسرائيل الدولية.

وتتوقع إسرائيل أيضاً، أن تحقق الأرباح من تجارتها مع بلدان مثل الصين؛ وإن كانت هذه الصلات التجارية تُغضب الولايات المتحدة. ولإسرائيل اهتمام حيوي، بالحفاظ على نفوذها الذي يتناول إدارة الرئيس كلينتون لتمنع أيَّ تقليص في المستويات الحالية للمساعدات الأميركية، وأيُّ احتجاج أميركي جدي على مشاريعها السياسية المستقلة. فالاستقلالية الإسرائيلية يمكن أن يكون لها مفعولها ما دام كلينتون مستعداً لتمويل هذا «الاستقلال» (أو الضغط على بلدان أخرى لتمويله). وسيبقى انعتاق إسرائيل من الوصاية الأميركية متوقفاً على ضعف سياسات كلينتون الخارجية وحماقتها، وعلى الازدياد اللافت، في الفترة الأخيرة، لنفوذ اليهود الأميركيين المنظمين، على إدارته، إلا إذا اكتسبت إسرائيل عاجلاً مصادر دخل خاصة بها. وقد قدم مراسل هآرتس، أوري نير، ملخصاً جيداً للوضع بهذا الشأن. وذكر (في ٦ تموز/يوليو) أن «كلينتون يشعر بالتزامه تجاه الصوت اليهودي، بل بالتزام أكبر تجاه المتبرعين اليهود لحملته الانتخابية»؛ وأن لإدارته «<صلة يهودية> متينة».

ومهما تكن المنافع المالية التي تتوقع إسرائيل استخلاصها من مشاريع سياستها الخارجية، فإن هدفها الرئيسي يبقى، بلا ريب، تعطيل قوة إيران. فإسرائيل، كما تدل جميع الظواهر، ترغب في أن تطيح نظام الحكم الإيراني وتستبدل به نظاماً آخر يتيح لها أن تحتفظ بنفوذ يضاهي نفوذها على نظام حكم الشاه الراحل. وكان بن سيمون، أيضاً، هو من أعطى الوصف الملائم لهذا الأمر بقوله: «هناك عامل مستتر وراء قيام رابين، في طريقه، بزيارة لبلدين رئيسيين اثنين، هما الصين وأندونيسيا. إنه الخوف الإسرائيلي من إيران.

فما إن توصل كبار المسؤولين في المؤسسة الإسرائيلية إلى الاستنتاج بأن إيران هي العدو الاخطر، ليس لإسرائيل فقط، بل للشرق الأوسط برمته، حتى باتوا لا يدخرون جهداً لنشر هذه القناعة في الخارج. وقد صرّح رئيس الوزراء قبل مغادرته إلى الصين، أن الغاية الحقيقية لزيارته أن يوضح لمضيفيه كم هو رهيب الخطر الذي تشكله إيران على الشرق الأوسط كله. وقال، في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة دافار قبل يوم واحد فقط من سفره إلى الصين، أريد أن أوضح لهم مدى خطورة الأصولية الإسلامية، ليس على إسرائيل وكافة جيرانها فحسب، بل على العالم بأسره.

«إن الصين مصدر من المصادر التي تزود إيران بالسلاح. لذا كان لدى رئيس الوزراء سبب وجيه للتركيز على هذا الموضوع خلال جولته الأخيرة. وقد عمدت إسرائيل، للسبب نفسه، إلى فتح قنوات للمحادثات مع كوريا الشمالية من دون أن تكترث لردة الفعل الغاضبة الناجمة عن الإدارة الاميركية. فالغاية كانت عمل كل ما هو ممكن لوقف مدّ إيران بالأسلحة غير التقليدية [أي النووية]. ولذلك، فإن إسرائيل مستعدة، الآن، للتحادث مع أي دولة من أجل ترك إيران وشأنها؛ أو، على الأقل، من أجل تقليص ما تزوَّد به من الأسلحة غير التقليدية، من أي مكان من العالم». ويمكننا أن نسلّم بحقيقة أن إسرائيل تريد اكثر من «ترك إيران وشأنها». ومع ذلك، تبقى حقيقةً موثوقةً الحقيقةُ القائلة بأنَّ إثارة أي بلد يمكن تصوّره، ضد إيران، هو المبدأ المرشد للسياسات الإسرائيلية المستقلة الجديدة.

وقد لا تكون حالة كوريا الشمالية الحالة الأهم؛ لكنها حالة نموذجية، وصفها ناحوم بارنيع في صحيفة يديعوت أحرونوت، في ٢٠ آب/أغسطس، أي قبل توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويبلغنا بارنيع «أن إسرائيل، في ما أجرته مع كوريا الشمالية من محادثاتٍ أدارها نائب مدير وزارة الخارجية ايتان بن تسور، قد طلبت وقف بيع صواريخ سكاد الكورية الشمالية لكل من إيران وسوريا. ويتمسك الكوريون الشماليون، على غرار العديد من الأنظمة المتخلّفة، تمسكاً شديداً، بأسطورة بروتوكولات حكماء صهيون. وهم يستنتجون من هذه الأسطورة أنهم، عبر إسرائيل، يستطيعون، بسهولة، كسب بعض السبل للاقتراب من أميركا؛ وأن هذه القدرة على الوصول إليها ربما أتاحت إنقاذ نظامهم في ساعة طوارىء مروعة». ومع أن الصفقة كانت معقدة إلا أنها أقرّت بصورة شبه نهائية. وكان هناك طرف ثالث مشارك فيها هو «مصرفٌ كنديّ يقف موقفاً ودياً من إسرائيل، وله اهتمام شديد بالمشروع. ولقد اقترح هذا المصرف درس استثمار

مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، بشرط وحيد يقضي بأن تقطع كوريا الشمالية كافة علاقاتها بإيران». ويمكننا أن نفترض، ونحن في مأمن من الخطأ، أن عبارة «موقف ودي من إسرائيل» تعني أن الموساد يسيطر على هذا المصرف. وقراء الصحف العبرية يدركون أن الشؤون الخارجية الإسرائيلية، منذ الستينات على الأقل، شؤون غالباً ما تساعد في إدارتها مؤسسات مالية يهودية أو رجال أعمال أثرياء من اليهود عادة؛ لكن ليسوا بالضرورة، من الذين يعملون بناء على أوامر من الموساد، لتدعم إسرائيل، بالمقابل، صفقاتهم التجارية الخاصة. وهذا هو النمط الذي ينبغي ملاحظته في قضية إيران غيت.

لكن دعوني أعود إلى قصة الصفقة مع كوريا الشمالية. فقد كان اليابانيون أول من اكتشف أمر المفاوضات السرية، وقد «تملكهم الغضب وتسببوا في فضيحة»؛ لكنهم لم يملكوا القدرة على وقفها: «إذْ كان قد جرى الترتيب بأن يقابل بن تسور، في وقت قريب، ابنة زعيم كوريا الشمالية الأعظم، كيم إيل سونغ، وتجري الموافقة على شروط الصفقة. والابنة في الهيكلية الكورية الشمالية، تأتي في المرتبة الثالثة بعد الابن مباشرة». وفي الوقت نفسه، «زعم الاميركيون أنهم شرعوا في إجراء مفاوضات مع كوريا الشمالية حول المسألة النووية. وقد أزعجهم، بالتالي، إقدام إسرائيل على تشويش الأمور. وضغط كل من ساندي بيرغر نائب مجلس الدفاع القومي، وبيتر تارنوف، نائب وزير الخارجية، على الوزير كريستوفر لإبعاد إسرائيل عن كوريا الشمالية. وقالا إنهما يستطيعان، بأنفسهما، الضغط على كوريا الشمالية لقطع علاقاتها بإيران. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على مضض، أن تلغي الصفقة مع كوريا الشمالية؛ وربما عزي ذلك إلى حصول هذه الحادثة قبل وقت قليل من الإقرار النهائي لاتفاق أوسلو ونشره. ويستل بارنيع، من هذه القضية، استنتاجين: الأول، «أن إسرائيل لا تؤمن، ولسوء الحظ، بأن إيران مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بقدر ما هي مهمة بالنسبة إلى إسرائيل». ويمكن أن نفهم من هذا ما معناه: إذا كان هدف إسرائيل الأول تعطيل القوة الإيرانية، فإنها تحتاج إلى التخلص من الوصاية الاميركية، إلى حد ما على الأقل. أما استنتاج بارنيع الثاني، فهو «أن الخوف [الإسرائيلي] العظيم الناجم عن احتمال أن تدرك دول أخرى، فيما بعد، أن بروتوكولات حكماء صهيون ليست سوى أسطورة، رغماً عن كل شيء، وأن اليهود لا يحكمون الولايات المتحدة، بل الولايات المتحدة هي التي تحكم اليهود، إن ذلك الخوف إنما هو خوف لا يمكن تبديده بهذه السهولة. لأن هذه الكارثة، إذا وقعت، لن نستطيع تحمّلها».

وللقوة الإسرائيلية، في الحقيقة، عنصران أحدهما حقيقي، ويستند إلى قوتها، ونفوذها الفعلي داخل الولايات المتحدة؛ والثاني وهمي، ويستند إلى استغلال الأساطير المناهضة للسامية في بلدان مختلفة. وهذان العنصران ممزوجان مزجاً ماكراً، خصوصاً في عهد إدارة كلينتون.

وأهم الدول، التي تتعهد إسرائيل، الآن، دفع مصالحها إلى الأمام في مقابل مصالح الولايات المتحدة (المعلنة على الأقل)، هي العراق. فبعد العديد من التلميحات السابقة التي تحمل هذا المعنى، والتي وردت في الصحف الإسرائيلية، كشف النقاب، عن هذه القضية، الصحافي المطلع والمحنك، موشيه زاك، في مقال بعنوان «هل نحن مستعدون لصنع السلام مع العراق؟» (معاريف، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر). وهو يعتقد أن إسرائيل تحاول، في الحقيقة، إقامة علاقات ودية مع نظام صدام حسين، وشواهده على ذلك ما أدلى به وزير الخارجية الإسرائيلي، شيمون بيريز، في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة الأهرام المصرية البارزة، وقوله «إن إسرائيل مستعدة لصنع السلام مع أي دولة شرق أوسطية باستثناء إيران». يعقب زاك على هذا القول بالتساؤل «هل يمكن أن يكون ذلك صحيحاً؟ هل نحن مستعدون لصنع السلام مع صدام حسين، متحدّين بذلك العقوبات التي فرضتها عليه كافة دول العالم؟ هل تتورط إسرائيل في إيران غيت استجابة لبحث العراق الحثيث عن فجوة في الجدار الذي أقامه العالم الحرّ حول صدام حسين؟ يتحدث زاك عن «وهم إسرائيلي قديم» ساهم في جعل إسرائيل تقف إلى جانب العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. لكن حجّته الأساسية هي أن أي دليل على إقامة علاقات اسرائيلية جيدة مع العراق سوف يقوّض الجهود الإسرائيلية الحالية التي تُبذل لإقناع دول مثل كوريا الشمالية والصين، أو «بعض الدول الأوروبية» بوقف تسليح إيران. ومع ذلك، يختتم زاك مقاله ببلورة حجة لا يمكننا أن نفسرها، برأيي، إلا كحجة لصالح وجود تحالف إسرائيلي مع العراق. يقول: «لقد سبق لبعض الدول النفطية العربية أن اقترحت، عبر وسطاء، أنها قد تبيع النفط لإسرائيل حتى قبل توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أصبحوا مستعدين لبيع نفطهم لأي مشتر بعد أن تخلوا عن أوهامهم السابقة بأنهم يستطيعون، بشكل دائم، الحؤول دون وصول النفط إلى إسرائيل. ولذلك، ينبغي ألا يُعتبر العرض العراقي الممكن ببيع النفط لإسرائيل عرضاً يستحق المجازفة بمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. فالعراق لا يصنع معروفاً معنا بتقديم عرض كهذا، في حين أن المسألة الرئيسية بالنسبة إلى إسرائيل، هي المحافظة على التضامن الدولي مع الدول التي تحارب الإرهاب».

دعوني أعقب، هنا، فأقول إذا تطرق الموضوع إلى العلاقات الإسرائيلية بالعراق، فإن زاك يختلف عن بيريز على أسس براغماتية بحتة فقط. ذلك أن «المجازفة بمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة»، كما يرى زاك، أو قوة الإقناع في الحجج الإسرائيلية في مواجهة دول إجرامية مثل الصين وكوريا الشمالية، تفوق في أهميتها ما يراه منافع تنطوي على مشاكل، مستخلصة من شراء النفط العراقي أو إعادة بيعه. لكن بيريز قد يكون أعقل من ذلك، فيعرف أن الولايات المتحدة، في ظل إدارة كلينتون، لن تدخل في «مواجهة سياسية» مع إسرائيل مهما فعلت؛ وأن مناشدة الصين أو كوريا الشمالية، على أساس «التضامن الدولي» لا بُدّ وأن تكون مناشدة عديمة الجدوى. وبما أن زاك لم يشترك من قبل، في أي حملة دعائية مناهضة لإيران، وهو يكتب في ظل قيود الرقابة، فإن انطباعي أنه صادق في تحذيره للإسرائيليين من إقامة تحالف مع العراق؛ لكنه لا يستطيع أن يكشف النقاب كلياً، عن حججه الحقيقية ضد قيام هذا التحالف.

وتبدو العلاقات الإسرائيلية بكينيا واريتريا وكأنها تنتمي إلى الفئة نفسها التي تنتمي إليها علاقاتها بالعراق. ويذكر حامي شاليف ويراح طال في صحيفة هآرتس، ١٨ تشرين الاول/أكتوبر، أن الهدف الرئيسي من زيارة رابين لكينيا كان «تنسيق السبل الآيلة إلى منع اقتحام القوى الإسلامية الاصولية القرن الإفريقي. وتلمح مصادر إسرائيلية رفيعة إلى أن رابين حين اجتمع برئيس جمهورية كينيا، أراب موي، قد أبلغه أن السودان منخرط بصورة متزايدة في النشاطات التخريبية ضد كينيا، وأن الاثنين قد اتفقا على تنسيق الإجراءات ضد عدوهما المشترك، خصوصاً في مجال الاستخبارات». ويقول شاليف وطال أيضاً، «إن إسرائيل تنقل تحذيرات مماثلة إلى السلطات الاريترية» التي تقيم اسرائيل معها علاقات جيدة. ويضيفان أن إسرائيل طلبت من كينيا نقل التحذيرات نفسها إلى كل من تنزانيا وأوغندا: وهما بلدان لا تقيم إسرائيل معهما صلات جيدة.

ومن المعروف معرفة جيدة أنّ المبادلات الاقتصادية بين إسرائيل والصين في حالة ازدهار. لكن العلاقات الإسرائيلية بالصين لها، ايضاً، نواحيها الاستراتيجية والاستخبارية التي أبدت الصحف الإسرائيلية قدراً من الاهتمام بها. وقد أجمل موشيه زاك هذه النواحي على أفضل وجه، في أسبوعية هاعولام هازيه (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)، في مقال ينظر فيه إلى «سرّ سلطة إسرائيل على القيادة الصينية» مستنداً إلى الأسس نفسها التي يقوم عليها تفسير بارنيع بالنسبة إلى الكوريين الشماليين: «يعتقد القادة الصينيون اعتقاداً

راسخاً أن الولايات المتحدة وإسرائيل تنسقان سياساتهما، وأنَّ لإسرائيل نفوذاً كبيراً في واشنطن. ولهذا السبب طلب رئيس الوزراء الصيني، لي بينغ، من رابين، أثناء محادثتهما، أن يعمل وسيطاً لتسكين التوتر الذي ظهر بين بيجينغ وواشنطن، بعد التجربة النووية التي أجرتها الصين تحت الأرض. وبواسطة رابين وجّه رئيس الوزراء الصيني، إلى الولايات المتحدة، رسالة يعرض فيها الشروع في مفاوضات لمناقشة هذه المسألة». ويلاحظ زاك أنه، على الرغم من قيام العديد من رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة بزيارة بيجينغ بين تاريخ التجربة النووية وتاريخ زيارة رابين، إلا أن أحداً من هؤلاء لم يكلّف بنقل رسالة كهذه». وهو يقول أيضاً، «إن القيادة الصينية بكاملها، عندما تحدثت مع رابين عن نطاق علاقات الصين بإسرائيل، لم تغفل التشديد، تكراراً، على أن هذه العلاقات هي علاقات بالشعب اليهودي حيثما وُجد، فهو شعب تجاوز قوته ونفوذه أي تشابه بينهما وبين قوة ونفوذ الأربعة ملايين ونصف المليون يهودي المقيمين في إسرائيل».

ويقول زاك: «على الرغم مما يُنشر، في وسائل الإعلام الاميركية، من كتابات معادية مؤسفة تتناول طبيعة العلاقات الإسرائيلية بالصين، فإن الإدارة الأميركية لا تبدي اعتراضاً على الاتصالات الصينية ـ الإسرائيلية في حد ذاتها». ويمكن الافتراض أن زاك كان يفكّر، بالدرجة الأولى، في افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز، التي لخصتها صحيفة هآرتس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، والتي اعترضت على بيع إسرائيل للصين أسلحة وتكنولوجيا متطورة، قد تكون أميركية المنشأ. ويمكن الافتراض، بمأمن من الوقوع في الخطأ، أن الإدارة الأميركية راضية عن مثل هذه المبيعات التي لا يكاد يكون ممكناً تأثرها بمعارضة الجماعات الضاغطة من أجل حقوق الانسان. فخلافاً لما هو قائم في الولايات المتحدة، فإنَّ إسرائيل تخلو من جماعة ضاغطة ذات شأن كتلك الجماعات، لتعترض على بيع السلاح للصين (أو أي دولة أخرى) بسبب سجّلها الخاص بالاضطهاد ونكران حقوق الإنسان. فعلى الرغم من كل شيء، فإن الدبابات المزودة بالمدافع وقطع الغيار الإسرائيلية، كانت هي التي ارتكبت المجزرة بحق المتظاهرين في ساحة السلم السماوي، في بيجينغ. ويرى زاك أنَّ الحكومة الصينية «على فطنة كافية» لتفهم أن «ما تنشره وسائل الإعلام الأميركي من كتابات معادية عن بيع الأسلحة الإسرائيلية للصين، لا يعكس، بتاتاً، أي توتر بين إسرائيل والولايات المتحدة حيال هذا الأمر». ومن ناحية أخرى، «وعدت الصين، ووفت بوعدها، بالامتناع عن استخدام التكنولوجيا المتطورة المشتراة من إسرائيل، عندما تصدّر أسلحتها الخاصة إلى بلدان معادية لإسرائيل».

ويروي زاك، بالتفصيل، القصة الطويلة لعلاقات الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها العلاقات الشخصية بياسر عرفات، الذي قام بزيادة بيجينغ في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦٤، حتى قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وإنني اتفق مع زاك في رأيه القائل إن الصينيين كانوا يتعاطفون تعاطفاً حقيقياً مع منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات والسبعينات، مع أنهم كانوا ممتعضين من المنظمة لمواظبتها على رفض نصيحتهم بشأن كيفية خوض حرب العصابات. لكن طبيعة العلاقات الصينية بالمنظمة تغيرت تغيّراً كبيراً «في وقت سبق سنة ١٩٨٨، وهي السنة التي ظهرت فيها الدبابات المزودة بالمدافع الإسرائيلية الصنع، في العرض العسكري في بيجينغ، والتي حدت بالصحافة الدولية إلى نشر قصص حول صفقات السلاح الضخمة بين إسرائيل والصين». ومنذ ذلك الوقت، بدأ الصينيون يستخدمون العلاقات الجيدة التي كانوا يقيمونها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا سيما كتمويه ملائم لروابطهم بإسرائيل. وأجدني أستشف أسلوب تمويه مماثل تمارسه دول أخرى، وبعضها دول عربية، مثل المغرب وعُمان.

وتتبع الاتصالات الإسرائيلية بأندونيسيا نمط الاتصالات بالصين نفسه. غير أنها كانت دونها أهمية، وكان يمكن إبقاؤها مستترة بسهولة اكبر. وهذا أمر من شأنه أن يناسب حقيقة أن اندونيسيا بلد إسلامي باغلبيته الساحقة. وقد كتب موتي بسوك في صحيفة دافار (١٧ تشرين الأول/اكتوبر)، يقول إن «الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة، قد فرضت، على أندونيسيا، قيوداً تجارية وغيرها، رداً على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية التي تمارسها السلطات الأندونيسية. وكانت هذه القيود سبباً لأندونيسيا، في تحسين علاقاتها بإسرائيل. ويمكن للمرء أن يصادف في جاكارتا، وفي سواها من عواصم دول العالم الثالث، إيماناً قوياً بأن نفوذ إسرائيل على الولايات المتحدة يصل إلى حدود السحر. وفي هذه المناسبة، أقول إن اندونيسيا، وإلى الحد الذي يتعلق فيه الامر بحقوق الإنسان، أو بالاحرى بانعدام هذه الحقوق، بلد يختلف عن المغرب». (وهذه العبارة الأخيرة مراوغة نموذجية تلجأ إليها الصحف العبرية للتحايل على الرقابة. فالموساد يقيم علاقات ممتازة مع المغرب منذ الستينات). ودعوني أغفل قصة باسوك الطويلة التي تتناول عداء أندونيسيا لإسرائيل في الماضي، وأبدأ بموقفها الذي انقلب وبات نقيضاً لموقفها السابق، والذي يؤرخ تحوّله، عموماً، مع ما بدأ يظهر من حكايات عن

الفظائع الأندونيسية، في وسائل الإعلام العالمية، بعد غزو تيمور الشرقية. يقول باسوك «في أواخر السبعينات، توطدت علاقات وثيقة بين الموساد ونظيره القائم في أندونيسيا. وفي العام ١٩٧٩، وبحسب مصادر أجنبية، باعت إسرائيل لأندونيسيا ٢٨ طائرة مقاتلة من طراز سكايهوك، و ١١ طائرة هليكوبتر حربية، من فائض سلاح الجو الإسرائيلي». ودعوني أعقب هنا لأقول «إن فائض سلاح الجو الإسرائيلي» يأتي من التزويد الأميركي، وإن إسرائيل لا تستطيع بيع أي شيء منه دون الموافقة الأميركية. ويقول حامي شاليف (هآرتس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر). حاول الرئيس الأندونيسي، سوهارتو، «يوماً، أن يحافظ على علاقات حسنة بإيران بغية السيطرة على تأثير الأصولية الإيرانية في شؤون بلده الداخلية». لكنه أقنع، في نهاية المطاف، (ولا يقول شاليف من أقنعه)، أنَّ «من الحكمة أكثر أن يقيم علاقات علنية مع إسرائيل لينسّق معها الإجراءات المصممة لاحتواء الخطر الأصولي». والقصة الكاملة لأندونيسيا، التي ترفع صرختها مدويّة تأييداً لمنظمة التحرير في كل مناسبة رسمية، خصوصاً في الأمم المتحدة، والتي تتعاون مع الموساد في الوقت نفسه، تكاد تكون مطابقة للنمط الصيني، ولا حاجة لروايتها على حدة.

ودعوني أختتم بتقديم لائحة بالبلدان التي تقيم إسرائيل معها الآن، صلات استخبارية مهمة، أو صلات أخرى مريبة. ولم تُجمع معطيات اللائحة وتُصنّف إلاّ على أساس معلومات سرية أو معلومات علنية نجدها في الصحف الإسرائيلية، وقد تكون غير كاملة:

آسيا: تركيا وتايوان وتايلاند وسنغافورة وأندونيسيا وكازخستان وأذربيجان وعُمان. أما العلاقات بالهند فقد كانت متقطعة وعابرة، في حين أنها قُطعت مع سريلانكا.

أفريقيا: مصر وأريتريا وكينيا والملاوي وزائير ونيجيريا وساحل العاج والمغرب. أما العلاقات بجنوب أفريقيا التي كانت وثيقة في السابق، فقد أصبحت مؤخراً باردة ومتقلقلة إلى حدّ ما.

أميركا اللاتينية: غواتيمالا والهندوراس وبناما وكولومبيا والأكوادور والباراغواي وتشيلي. ولإسرائيل بعض الصلات ذات الطابع الاستخباري، بالمكسيك أيضاً؛ لكن من الصعب معرفة نطاقها بالتحديد.

٦

بناء الائتلاف المناهض لإيران

٢١ شباط/فبراير ١٩٩٤

إن البحث في سياسات إسرائيل الشرق أوسطية، المركّزة على العداء لإيران، يستدعي وضعها في سياق عالمي. فالعلاقات ببلد يقع على مسافة بعيدة جداً من إيران، كأستونيا، لها صلة وثيقة بالعداء الإسرائيلي لإيران. وفي الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، نشرت صحيفة معاريف مقالاً لأستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية، شلومو أفنيري، «المدير العام السابق لوزارة الخارجية»، الذي لم تنتهِ بعد مشاركته في بلورة السياسات الخارجية الإسرائيلية، كما لاحظت الصحيفة. وأعرب أفنيري، في هذا المقال، عن رأيه بأن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لأستونيا مؤخراً، «لم تكن بمبادرة من هؤلاء المسؤولين عن الشؤون الخارجية والامنية الإسرائيلية. فالسبب الرئيسي الذي حدا بالحكومة الإسرائيلية إلى الموافقة على هذه المعاملة التجارية، كان انتشال الصناعات العسكرية الإسرائيلية من ازمتها الحالية (أو انتشال بعض الافراد العاملين فيها): فقد كان هذا كافياً لتقديم اعتمادات إسرائيلية لأستونيا التي لم يكن في حوزتها احتياطي كبير من العملة الصعبة». أما حجة أفنيري ضد الصفقة، فكانت «احتمال إضرارها بالعلاقات الإسرائيلية الروسية». فلروسيا وإسرائيل، برأيه، مصالح استراتيجية مشتركة مهمة، مثل النضال ضد الأصولية الإسلامية». وقد أثارت الصفقة الأستونية «شعوراً قوياً بالمرارة في موسكو، مقوّضة بالتالي، إمكانية تنمية تلك العلاقات الشديدة الاهمية». وعلى الرغم من أن المعلومات التي تتناول موضوعات كهذه، لا تكاد تُنشر، فإن إسرائيل تبدو، بالفعل، وكأنها تساعد في دفع

المصالح الروسية إلى الأمام، في دول إسلامية مختلفة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

لكن هذه القضية هي مجرد مثال ينطبق على المسألة التي نناقشها، ويوضح ظاهرة أوسع نطاقاً. وقبل البحث في سياسات إسرائيل تجاه عدد من الدول الشرق أوسطية، دعوني أقول شيئاً عن الخلفية العامة لهذه السياسات، التي لا تسترعي، في العادة، انتباه المراقبين الذين يرصدون فقط قرارات الامم المتحدة أو الديبلوماسية عموماً. فمنذ العام ١٩٩١، راوحت علاقات اسرائيل بمعظم الأنظمة الشرق أوسطية، بين المستوى الجيد والمستوى الممتاز. وعلى سبيل المثال، يقول غابي برون في يديعوت أحرونوت (٢٥ كانون الثاني/يناير)، «إن إسرائيل تشتري ٩٠٪ من نفطها، من البلدان العربية»، ٤٠٪ تشتريه من مصر، وما لا يقل عن ٥٠ بالمئة تشتريه «من دول عربية في الخليج»، (في حين أن الـ ١٠٪ الباقي تشتريه من النروج). وقد بلغ شعورها بالاطمئنان إلى هذا التزود حداً جعلها تلغي العقود التي أبرمتها لشراء النفط من المكسيك.

وقد سجل حاييم هندووكر، في صحيفة هآرتس، بتاريخ ٨ شباط/فبراير، ملاحظة جاء فيها أن بني جاعون، المدير العام لشركة كور، وهي احدى اكبر الشركات الإسرائيلية، قد أبلغ صحيفة وول ستريت جورنال أن «التجارة بين إسرائيل والدول العربية تصل إلى ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار في السنة». أما الدول العربية المعنية، باستثناء مصر، فهي، باعتراف هآرتس، تلك التي ما زالت تقاطع إسرائيل رسمياً. لكن، بالاستناد إلى مصادر مطلعة، لا يسعني إلا أن أنظر إلى هذا الرقم المقتبس هنا، كرقم يستهين استهانة فاضحة بالرقم الحقيقي، لأن قيمة هذه التجارة كانت، في العام ١٩٩٥، قد بلغت حوالي ١.٤ بليون دولار. كما أن زوهار بلومنكرانتز قد أبلغ هآرتس أن «مؤسسة التصدير الإسرائيلية تقيم علاقات وثيقة جداً مع شركائها في لبنان والجزائر وتونس»؛ وأن التجارة الإسرائيلية مع منافذ عربية تقليدية للصادرات الإسرائيلية، مثل المغرب، قد ازدادت في الفترة الأخيرة.

وهناك مثل آخر على العلاقات الإسرائيلية الوثيقة بنظام حكم عربي في الخليج، زودنا به أمير أورن (في صحيفة دافار، ٧ كانون الثاني)، الذي يبدي رأياً مردداً، بلا شك، آراء بعض كبار المسؤولين في الجهاز الأمني، والذي يقول إن على إسرائيل، فضلاً عن استخدام سلاح جوّها كرادع نووي مضاد للإيرانيين، «أن تُنزل قوّة ردعها الاستراتيجية [أي النووية] إلى أعماق البحر، حيث يمكن حمايتُها على افضل وجه، وحيث يمكن تهديدُ

المهاجمين المحتملين. وبما أن الردع يستند إلى صورة القوة، فإن إسرائيل تحتاج إلى التشديد على وجود سلاح غواصاتها». ويجد أورن أن التعاون مع الولايات المتحدة لهذه الغاية أمر أساسي، لأن الولايات المتحدة وحدها تستطيع بيع غواصات رخيصة الثمن تلائم إسرائيل. ولأورن أيضاً، رأيه بالمكان الذي ينبغي تركيز الغواصات النووية فيه ليكون لها قوة ردع قصوى ضد إيران: هذا المكان هو عمان، التي يغلب الظن أن إسرائيل ستشكل، عاجلاً، تحالفاً معها. وعمان، كما تظهر على الخارطة، قريبة مما يسميه أورن «المناطق الإيرانية النائية». وعلى الرغم من أن موافقة الولايات المتحدة على هذا المخطط، تشكل معضلة، فإن الخطة ليست منافية للعقل بأيّ حال من الأحوال. أما العلاقات الإسرائيلية السرية بعمان، فتعود، على الأقل، إلى العام ١٩٦٨، عندما شرعت إسرائيل تنقب عن النفط، بالحفر في ما كانت تعتبره الجزء «الخاص بها» من خليج السويس. ولقد استوردت من عمان منصّة الحفر البحرية، التي قطعت نصف المسافة بمواكبة قطع من سلاح بحرية شاه إيران. ثم أكملت طريقها بمواكبة قطع من سلاح البحرية الإسرائيلية. وتشير كافة المظاهر، إلى أن المزيد من التحسّن قد طرأ على علاقات إسرائيل بعمان في أعقاب سقوط الشاه.

وفي الآونة الأخيرة، أحيط، بالكثير من الدعاية، استدراج إسرائيل لتركيا، لتكون حليفاً محتملاً ضد إيران. ولهذا الأمر مضامين جلية بالنسبة إلى مواقف إسرائيل تجاه الأكراد، وعلاقات إسرائيل بجيران تركيا، العراق وسوريا. وخصصت الصحف العبرية حيزاً كبيراً للزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان، لتركيا، والتي رافقه فيها عدد من رجال الأعمال. وسوف أعتمد، بالدرجة الأولى، على مقالين كتبهما ألوف بن (في هآرتس، ١١ و١٢ كانون الثاني/يناير)، وعلى مقال ثالث كتبه يوئيف كرني (في شيشي، ٤ شباط/فبراير) كل هذه المقالات تشدد على المسألة الكردية. لكنني سأستعين بمعلومات من مقالات أخرى أيضاً. يتذكر كل من بن وكرني أنّ العلاقات الوثيقة بين إسرائيل وتركيا تعود إلى العام ١٩٥٨، عندما شكل بن غوريون «حلف الأطراف» مع تركيا، وإيران، التي كان الشاه ما زال يحكمها، وأثيوبيا التي كان هيلا سلاسي ما زال يحكمها أيضاً. ويرى كرني أن إحدى غايات هذا التحالف كانت «خنق فكرة القومية العربية بالذات». وقد انهار هذا الحلف في نهاية المطاف نتيجة الثورات التي قامت في إثيوبيا وإيران. لكن العلاقات بين الجيشين، الإسرائيلي والتركي، وبين أجهزة مخابرات البلدين،

ظلت كما يقول كرني، علاقات وثيقة نوعاً ما، منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من التقلّبات الديبلوماسية.

لكن هذه العلاقات القائمة بين الجيشين، الإسرائيلي والتركي، وبين أجهزة المخابرات، يقول عنها بن، ضمن مقاله المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير، أنها قد ازدادت وثوقاً في الآونة الاخيرة، بعد «الزيارة التي قام بها قائد سلاح الجو [الإسرائيلي] الجنرال هيرتزل بادينغر، لتركيا في العام ١٩٩٣»، والزيارة التي قام بها بضعة وزراء أتراك، بمن فيهم رئيس الوزراء، للقدس. لكن، إذا استثنينا المسائل الهامشية، كمبيع بعض الأسلحة الإسرائيلية لتركيا، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى حد ما، فإن تلك الزيارات لم تتوّج باتفاقات حول مسائل أساسية، على الرغم من التشجيع الأميركي. ويبلغنا بن «أن الأميركيين يشجعون حلفاءهم في الشرق الاوسط، على التعاون، في حين أن المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية يشددون لنظرائهم الإسرائيليين، على مركزية تركيا في المخططات الاستراتيجية الأميركية، سواء أكانت في الشرق الأوسط، أم في شبه جزيرة البلقان، وفي المخططات الأميركية الموجهة نحو دول الاتحاد السوفياتي السابق. وقد أوصى المسؤولون الأميركيون إسرائيل بالنظر إلى تركيا عبر النظارات الأميركية». ونتيجة لتشجيع الولايات المتحدة، وحتى قبل زيارة وايزمان، ليس ثمة شك في أن تركيا «قد اقترحت على إسرائيل تشكيل حلف رسمي تنضم إليه إسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا، على قدم المساواة، باعتبارهم الحلفاء الأربعة للولايات المتحدة في المنطقة». ويبدو أن هذا الاقتراح، الذي رفضته إسرائيل رفضاً واضحاً، لم يثر اي افتتان، رسمياً كان أم غير رسمي، على الرغم من أن اي معلق إسرائيلي لم يقل ذلك صراحة. والأمر الذي تجدر ملاحظته، بصفة خاصة، هو أن وزير الخارجية شيمون بيريز، الكثير الانشغال بالدعوة إلى «نظام تحالف إقليمي»، لم يقل كلمة ثناء واحدة في الحلف التركي المقترح. أما تشجيعات المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، فلم تُسفر عن شيء. فالمحادثات لم تفعل شيئاً سوى أنها أفصحت عن الخلافات الجوهرية الناشبة بين تركيا وإسرائيل، مع أن زيارة وايزمان قد وُصفت، رسمياً، بانها زيارة «ناجحة نجاحاً يفوق المألوف». (٣١ كانون الثاني/يناير).

أما المسائل الرئيسية التي كانت مثار الخصومة، فهي، كما كتب بن في تقريره بتاريخ ٣١ كانون الثاني: السياسة النووية، والموقف من إيران، والسياسة تجاه سوريا، مع ما

تحمله من مضامين تتناول المسألة الكردية، وما يُسمى بـالنضال ضد الإرهاب وتجارة المخدرات». ويبدو تعقيب بن على المسائل المركزية المتنازع عليها، تعقيباً سديداً. فقد قال: «في الوقت الذي تتردد فيه إسرائيل بشأن مهاجمة سوريا، العدو الأول لتركيا، تتردد تركيا حيال تصريحها العلني بعدائها لإيران، العدو الأول لإسرائيل». ويتبيّن أن إسرائيل قد استفهمت من تركيا: «هل تقلقها جهود إيران للتحول إلى دولة نووية بقدر ما تقلق إسرائيل. لكن جواب الرئيس سليمان ديميريل ورئيس وزرائه على السؤال [الإسرائيلي] جاء ملمّحاً إلى أن اسرائيل ليست أقل تورطاً من إيران في مثل هذه الجهود النووية، وقالا إنهما «يعارضان انتشار السلاح النووي في كافة دول الشرق الأوسط». وزاد ديميريل على ذلك بقوله إنه «لا يعرف» إذا كانت إيران تريد حقاً، إنتاج الأسلحة النووية، مضيفاً تلميحاً شفافاً يعني أن إيران لا تتحدث عن هذا الأمر؛ وكانت ردة فعل إسرائيل على هذا الرد الضغط عليه بالسؤال عما إذا كان يُصدق الإيرانيين»؛ فأجاب عنه بالطريقة نفسها، لكن بصياغة مختلفة: «إنهم ينكرون ذلك».

وقد انتهت، أيضاً، مناقشة الجانبين لطبيعة النظام الإيراني، بحديث كان عبارة عن مشاكسة في الآراء. فقد ضغطت إسرائيل على تركيا لتندّد بـ«النظام الأصولي الإيراني»، متذرعة بِأن هذا التنديد واجب على تركيا كدولة علمانية». ورد الأتراك بالقول إن «طبيعة النظام، برأيهم، شأن داخلي بحت لأي دولة». ويبدي بن استياءه الفعلي من المواقف التركية حيال هاتين المسألتين. وفي مقاله المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير، يستشهد بأقوال «خبراء» إسرائيليين كانوا، حتى قبيل المفاوضات التي جرت على مستوى كبار المسؤولين، قد أبلغوا نظراءهم الأتراك استياءهم من «زيارة نائب الرئيس الإيراني، حسن حبيبي، لأنقرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢»، بل من الزيارة السابقة لها «التي قام بها وزير الخارجية الإيراني لتركيا» أيضاً. وقد حذّر «الخبراء» الحكومة التركية من مغبة تجاهلها لـ«الإهانة البالغة لتركيا» التي وجهها الزائران «برفضهما وضع إكليل من الزهور على ضريح أتاتورك». وقد أخذ الرد التركي الخبراء الأتراك على حين غرّة، إذ جاء فيه «أن لدى تركيا مصلحة حيوية في التعاون مع هاتين الدولتين لحل المسألة الكردية، على الرغم من امتناعها عن المجاهرة بأقوالٍ ضد الدعم الإيراني والسوري للإرهاب الكردي. وأعلنت تركيا، انسجاماً مع هذا الخط، أن مصلحتها الأولى تكمن في إيفاء ايران بالوعود التي قطعها حسن حبيبي خلال زيارته، والتي انطوت على «أن إيران وتركيا سوف تضربان الإرهاب

بقوة، وتتعاونان من أجل إيجاد طرق جديدة لحماية حدودهما المشتركة ضده». ووُصفت الإيماءات الرمزية بأنها إيماءات ثانوية، إذا قورنت بما أعلنته تركيا.

ويبدو أن المفاوضين الأتراك والإسرائيليين قد صرفوا الكثير من الوقت على مناقشة موضوع سوريا، بما في ذلك المضامين الكردية للمشكلة. ويذكر بن في مقاله المؤرخ في ١١ كانون الثاني، أن «تركيا سألت إسرائيل أن تطالب سوريا بوقف دعم الإرهاب الكردي وإغلاق كافة المكاتب والقواعد الكردية في سوريا ولبنان على حدّ سواء، كشرط مسبق لتوقيع معاهدة سلام»؛ وأنها فاتحت الولايات المتحدة بشأن الطلب نفسه. كما يذكر بن في مقاله المؤرخ في ٣١ كانون الثاني / يناير، أن جميع «الصحفيين الأتراك الموالين للحكومة، قد تجاهلوا، خلال زيارة وايزمان، تجاهلاً كلياً، الفلسطينيين والنيات الإسرائيلية حيال الأراضي المحتلة. فعوضاً عن طرح أسئلة حول القضايا المتعلقة بفلسطين، لم ينفكّوا عن سؤال وايزمان عما إذا كانت إسرائيل ترحّب بقيام دولة كردية مستقلة، وسؤاله عن ماهية موقف إسرائيل من الإرهاب الكردي». ولا يكلف بن نفسه عناء القول كيف أجاب وايزمان على هذه الأسئلة. إلا أنه يذكر، في مقاله، «أن وايزمان كان يتحدث في مثل هذه المناسبات عن أهمية الأسد في عملية السلام». لكن لم يكن متوقعاً لمثل هذا التملص أن يُرضي سائليه. ويذكر بن، أيضاً، بعض المقترحات الرسمية التركية البديلة، التي يقضي أحدها بإصدار بيان إدانة مشتركة للإرهاب «تدين فيه تركيا حزب الله، في حين أن إسرائيل تدين حزب PKP، وهو أقوى المنظمات الإرهابية الكردية»؛ ويقضي المقترح الثاني أن تقدّم إسرائيل وعوداً بمساعدة تركيا في كفاحها ضد الإرهاب، على الأقل من خلال الإدانة الصريحة لهذا الحزب الكردي»، ويفضل أن يكون ذلك بواسطة «توقيع تعهد يعمل، بموجبه، البلدان، جنباً إلى جنب، على محاربة الإرهاب وتجارة المخدرات.

وكان جواب إسرائيل أن هذه المقترحات تحتاج إلى فحص دقيق. وفي حين أن مثل هذه الأفكار [التركية] تبقى، بالتالي، معلقة في الهواء، يبقى الأمر الوحيد الذي وافقت عليه إسرائيل هو إنشاء لجنة مشتركة لإجراء مشاورات استراتيجية، وتبادل التقييمات السياسية لـ«التهديدات الإقليمية». وما عدا ذلك، كان الشيء الوحيد الذي استطاعت تركيا تحصيله هو إعلان وايزمان «الذي لم يُلزم إسرائيل بأي شيء ملموس»، بحسب وصف بن. قال وايزمان إن «كل منظمة تنفذ أعمالاً إرهابية هي منظمة إرهابية»، من دون أن يسمي أي منظمة من هذا النوع. أما الصحف التركية التي شعرت بالخيبة بعد انتهاء الزيارة، فقد

استنكرت «رفض إسرائيل الأحمق لتوقيع معاهدات رسمية ضد الإرهاب»، وزعمت أن تركيا «تؤمن بالديبلوماسية العلنية»، خلافاً لإسرائيل.

ويوضح كل من بن وكرني أنّ الرفض الإسرائيلي للمقترحات التركية لم ينبع من أي تعاطف مع الأكراد. وإذا كنا نستطيع أن نقول شيئاً في هذا الموضوع، نقول إن إسرائيل تقف منهم، الآن، موقفاً عدائياً تماماً. لكنها، كما يقول بن في مقاله، المؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير، «ترفض الإدلاء بأي تصريح علني يمكن أن تفسره سوريا تفسيراً عكس ما قصد به، في الوقت الذي تأمل فيه «أن يتملّك أحدهم في سوريا، شيء من الخوف»، بسبب تحالفها مع تركيا. ويروي لنا كرني تاريخاً طويلاً للعلاقات الإسرائيلية بالأكراد العراقيين. فالقصة تعود إلى الخمسينات؛ لكن العلاقات قطعت فجأة في العام ١٩٧٥، لإرضاء الشاه بعد الصفقة التي عقدها مع صدام حسين. وتفاصيل تلك الصفقة معروفة جيداً، ولا حاجة إلى إعادة روايتها هنا.

ومع ذلك، فإن كرني لا يقول شيئاً عن الطور التالي للعلاقات الإسرائيلية بالأكراد العراقيين، والذي نشأ بعد نهاية حرب الخليج. فقد كانت إسرائيل، طوال أزمة الخليج والحرب الناجمة عنها، تدعم الأكراد العراقيين وحقوقهم القومية والفردية. لكن رئيس الأركان الإسرائيلي دان شومرون، أقدم، في آذار/مارس ١٩٩١، على تشكيل «ائتلاف واسع في الكنيست»، يتألف من سياسيين ينتمون إلى كافة الأحزاب، ويؤيّد صدام حسين. دعوني أستشهد، هنا، بالحجة التي ساقها، لصالح الانضمام إلى ذلك الائتلاف، عضو الكنيست، ابراهام بورغ، وهو من «حمائم» حزب العمل. قال: «إن لم ندعم صدام حسين، فإن قيام إمبراطورية شيعية مترامية الأطراف، تمتد من إيران إلى الأراضي المحتلة، سيصبح احتمالاً حقيقياً». لقد أوضح بعض مؤيدي هذا الائتلاف الموالي للعراق، مثل موشيه زاك (في الجيروزاليم بوست، ٤ نيسان/إبريل ١٩٩١)، أوضحوا أن هذا الائتلاف ينطوي على ترك الأكراد العراقيين وشأنهم، لأن «سوريا وإيران تكمنان خلف الثورة الكردية، على أمل إنشاء صلة إقليمية بينهما». وألمح معلقون آخرون، بأسلوب أكثر إبهاماً، إلى أن إسرائيل والمملكة العربية السعودية قد أقدمتا معاً على استغلال نفوذهما في واشنطن، لإقناع الولايات المتحدة بالموافقة على الخطة. وكتب أفنر طابوري (في دافار، ٤ نيسان/إبريل ١٩٩١) يقول إن «أي محاولة لإدخال الديمقراطية إلى العراق قد لا ينجم عنها إلا تقسيم العراق إلى دولة كردية في الشمال ودولة سنية في الوسط حول بغداد،

ودولة شيعية موالية لإيران، في الجنوب، يكون موقعها، من المملكة العربية السعودية، قريباً إلى درجة لن ترضيها. وهناك أسباب تدعو إلى الظن بأن السياسات الإسرائيلية ما زالت قائمة على مثل هذه الافتراضات، حتى وان كانت هذه السياسات تزخر بالازدراء لكافة «الشرقيين»، وبالخوف من إرساء الديمقراطية في أي بلد عربي.

ويكتب كرني قائلاً إن إسرائيل كانت، منذ أوائل الستينات، تساعد تركيا، بصورة ثابتة، أن تبيّضَ، ولا سيما في الولايات المتحدة، سجلها الملطخ بانتهاكات حقوق الإنسان. هذا السجل الذي يعود إلى المجازر التي ارتكبتها تركيا بحق الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى: «في عام ١٩٨٩، جُنّد الديبلوماسيون الإسرائيليون في واشنطن، لاستخدام نفوذهم في الكونغرس من أجل محاولة ضرب القانون الذي يعيّن يوم ذكرى [الشهداء الأرمن]. لكن كرني يزودنا، ايضاً، بأمثلة على المحاولات الإسرائيلية لمنع عقد ندوات تناقش المسألة الأرمنية أو الكردية، إن من وجهة النظر التاريخية، أو من منطلق حقوق الإنسان، أو على الأقل، تأجيل عقدها. وهو لا يعارض مثل هذه الممارسات مبدئياً، لأن «علينا ألا نتظاهر بالصلاح والتقوى عندما تكون إسرائيل ساعية وراء مصالحها المشروعة في هذه القضية»، أو في أماكن أخرى من العالم الثالث. ومع ذلك، يقول «لا يمكن لأي شرط ضروري لبقاء إسرائيل أن يفرض عليها الكذب باستمرار، لتتمكّن، بعلاقاتها مع دولة أجنبية، من تحصيل مكاسب تصب في صالح صناعة الأسلحة لديها. أما الإدلاء العلني، من حين إلى آخر، بأقوالٍ تمتدح سياسة خارجية ديمقراطية من شأنها أن تضع الاعتبارات الخلقية فيها، فوق اعتبارات الكسب، فتستطيع أن تتحمل ما يترتب عليه الحكومة الإسرائيلية، بل رئيس دولة إسرائيل، الذي تنحصر صلاحياته بأمور المراسم البحتة». ولا يمكن أن يُفسر هذا الكلام إلا بأن كرني يريد من إسرائيل أن تتصنّع الصلاح والتقوى أكثر مما هي عليه الآن.

وهناك موقف مشابه تقريباً هو موقف موتي زاكن (دافار، ٣١ كانون الثاني/يناير)، الذي يُعرِّف بأنه «رئيس لجمعية الصداقة الإسرائيلية الكردستانية»، وهي منظمة مثيرة للفضول، لا يكاد يسمع بها في إسرائيل، لكنها منظمة نشيطة تماماً في وسط الأكراد بأوروبا. فزاكن يعارض الإيماءات الإسرائيلية الموالية لتركيا والمناهضة للأكراد، خصوصاً إذا جرى الترويج لها. وقد كرر رواية قصة بن عن تعاون تركيا وإيران ضد الأكراد؛ ليقول، من ثم، : «من المستحيل ألا نشبّه السلوك الإسرائيلي بالسلوك الإيراني في مسائل يكون من الافضل لمصلحة المسلمين، إخفاؤها عنهم. ومع ذلك تتحدث إسرائيل بصوت عالٍ عن

سياسة قد يجدها البعض غير مقبولة، وما زالت في مرحلة التصميم». كما أن القارىء، بعد هذه الديباجة، يؤخذ على حين غرّة، عندما يطالب الكاتب بـ«مناقشة عامة وبرلمانية» للسياسات الإسرائيلية تجاه الأكراد، ويتحدث عن «المحبة» التي يُفترَض أنها كانت قائمة بين الأكراد واليهود الأكراد من أجل دعوة إسرائيل للعودة إلى تبنّي السياسات الموالية للأكراد التي كانت تنتهجها فيما مضى. وهو، على عكس كرني، لا يناشد رئيس الدولة «قول شيء في العلن».

ومهما تكن مقترحات كرني وزاكن معتدلة في مطالبها، فليس هناك من أملٍ في تطبيقها حتى إن آراء ألوف بن الشفافة في المشاكل التي تفرّق بين إسرائيل وتركيا، لا تتفق مع ما كتبه أكثرية المعلقين الإسرائيليين حول الموضوع. دعوني أستشهد استشهاداً مختصراً بما كتبه يورام ليفي في دافار، بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير، لأقدم فكرة تتناول نموذجاً لما يُروى عن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية. يرى ليفي أن هذه العلاقات تقوم، في الدرجة الأولى، على أساس «المحبة» و«الصداقة الحقيقية»؛ وفي الدرجة الثانية، على مواقفهما المشتركة من «الإرهاب الكردي»، الذي يرى أن سوريا تدعمه، للأسباب نفسها التي تجعلها تدعم حزب الله. حتى إنه لا يلمح إلى احتمال أن تكون هذه «المحبة» و«الصداقة الحقيقية» بالية.

ولا يمكن للشواهد التي قُدمت هنا، إلا أن تؤيد الاستنتاجات التي توصلنا إليها سابقاً، حول الطابع الأكثر استقلالية للسياسات الخارجية الإسرائيلية. فقد كانت إسرائيل، في زمن «حلف الأطراف»، راضية تماماً بمكانتها كشريك متساوٍ مع ثلاثة حلفاء آخرين للولايات المتحدة، كانت تركيا الأهم بينهم. وامتثلت، صراحة، اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، لمقتضى مبدأ المساواة بين الدولتين؛ كما امتثلت ضمناً لحقيقة تبعيتهما المشتركة للولايات المتحدة. ومع ذلك، تصرّ إسرائيل، الآن، على الإقرار الصريح بأن مكانتها الخاصة تفوق مكانة كافة الدول الشرق أوسطية الأخرى. وقضية المفاوضات الإسرائيلية الفاشلة مع تركيا تُثبت أن الطموحات إلى الهيمنة هي التي كانت تسترشد إسرائيل بها في تلك المفاوضات. وبغض النظر عما إذا كانت إدارة الرئيس كلينتون تخضع لمثل هذه الإدعاءات الإسرائيلية، فإنها ادعاءات لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة. وهُنا تكمن خطورتها.

٧

السياسات الخارجية الإسرائيلية، عام ١٩٩٤

٨ آب/أغسطس ١٩٩٤

يمكن القول، بصدق، إن نطاق السياسات الخارجية الإسرائيلية يشمل العالم بأسره. وكان هذا هو واقع الحال، بصفة خاصة، في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في بوينس أيرس ولندن، عندما جاهرت الحكومة الإسرائيلية بأن هدفها هو اجتثاث مثل هذا الإرهاب كله، في أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن السياسات الخارجية الإسرائيلية مشدودة، بثبات أيضاً، إلى منطقة الشرق الأوسط، لأنّ إسرائيل تنسب، تلقائياً، مسؤولية كافة هذه الهجمات، إلى إيران. حتى ليمكننا أن نخمّن أنّ المعاهدة المعقودة بين واشنطن والأردن، والتي وقعها مؤخراً، كل من إسحق رابين والملك حسين، لم تكن غايتها الرئيسية صنع السلام بقدر ما كانت السعي لاستخدام الاراضي الأردنية للعمل ضد إيران. وهذه الغاية نفسها لم تكن غائبة، بأي حال، عن «عملية السلام» التي جرى السعي إليها مع ياسر عرفات في وقتٍ سابق. وسوف أتناول هنا، الحملة الدعائية الإسرائيلية المناهضة لإيران، والتي تزداد حدتها: فالمقام السياسي لهذه الحملة هو، بوضوح، الشرق الأوسط بأوسع ما يمكن أن يحمله هذا المصطلح من معنى، أي على نطاق يمتد من أفغانستان إلى المغرب، ويشتمل على الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق.

دعوني أشرع في بحث الأهمية الاستراتيجية للاتفاق المعقود مع الأردن، وهو اتفاق دفاعي وهجومي بآن. فالأردن يلتزم الإحجام عن السماح لجيش دولة ثالثة أيّاً تكن بدخول

أراضيه. (لكن ليس هناك أي ذكر لاحتمال دخول الجيش الإسرائيلي إلى الأردن). لقد فهم معظم المعلقين الإسرائيليين هذا النص الشرطي، على أنه يحول دون نشوء التهديد المسمى بـ«الجبهة الشرقية»، أي إقدام الجيوش العربية المتحالفة على مهاجمة إسرائيل من الشرق. ومع أن الدفاع عن حدود إسرائيل مع الأردن أصعب من الدفاع عن حدودها مع مصر، فإنني أرى أن الفكرة، برمتها، تنتمي، منذ وقت طويل، إلى عالم الخيال. فبعد ضمان الحدود الأردنية ووجود سلام مع مصر، لا تبقى إلا الحدود مع سوريا ولبنان حدوداً معادية. وهذه الحدود قصيرة نسبياً، وتتيح حشداً كثيفاً للقوات والعتاد الحربي، وتوفّر الطريقة الإسرائيلية المفضلة لخوض الحرب. وكانت فرصة تقصير خط المواجهة المحتمل، الى هذا الحد، أمراً جرى بحثه طويلاً في المجلات العسكرية المختصة التي يصدرها الجيش الإسرائيلي. لكن الاستراتيجيين الإسرائيليين يدركون إدراكاً ثاقباً الاهمية المزدوجة لمنطقة إربد الاردنية، التي تقع، تماماً، جنوبي مرتفعات الجولان وسوريا. فالجيش السوري، باختراقه لهذه المنطقة، يستطيع الالتفاف حول القوات الإسرائيلية المنتشرة في مرتفعات الجولان، ومهاجمتها. ومع ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي، باختراقه للمنطقة نفسها، يستطيع الالتفاف حول معظم قوات الجيش السوري في تحصيناتها مقابل مرتفعات الجولان، والتقدم بسرعة نحو دمشق. لكن الحلف العسكري الإسرائيلي مع الأردن (وهو المبلغ الذي تبلغه الاتفاقية مع هذا البلد)، يجعل الاحتمال الأول متعذّراً، فيما يعزز الاحتمال الثاني. إنه يشكل بكل وضوح، تهديداً رئيسياً لسوريا.

غير أن إيران تشكّل، في الوقت الحاضر، الهدف الأكثر احتمالاً من سواه، لهجوم مسلّح يمكن أن تشنّه إسرائيل. ومن هذا المنطلق، في الدرجة الاولى، ينظر أمير أورن (في دافار، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، إلى الاتفاقية مع الأردن. يقول: «إن المقصود بهذه الاتفاقية إنشاء حلف عسكري بين إسرائيل والأردن، وبالتالي، مد حدود الوجود العسكري الإسرائيلي إلى طرف الصحراء الأردنية التي تقع على حدود العراق تماماً، والتي يعني وجود إسرائيل العسكري السافر فيها أن طريق طائراتها الحربية المؤدية إلى إيران، سوف تُختصر مئات الكيلومترات». فلو أن الطائرات ستنطلق من الأراضي الإسرائيلية، فإن الطائرات الإسرائيلية الاكثر تطوراً، وهي عملياً طائرات إف ـ ١٥، ستكون وحدها القادرة على بلوغ إيران من دون إعادة تزودها بالوقود في الجو. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على خارطة الشرق الاوسط لنتبيّن أن منطقة الحدود العراقية ـ الاردنية قريبة جداً من إيران:

قريبة إلى درجة كافية لتمكين إسرائيل من استخدام العدد الوفير الذي تملكه من الطائرات (أو الصواريخ) من الطراز الأقدم، لشن غارات قصف على إيران، بعد أن تكون قد مرت فوق الأراضي العراقية. ويتوقع أورن من الأردن «أن يمنح سلاح الجو الإسرائيلي إذناً بتحليق طائراته فوق الأراضي الأردنية، على الأقل في الحالات الطارئة». ولا شك أن استخدام الأراضي الأردنية لهجوم ممكن على إيران، ينطوي على وجود مشاركة عراقية ضمنية مع إسرائيل. ولا يمكن لأرون أن يضمّن كلامه معنى أقل من هذا، عندما يقول: ما إن يصبح الحلف الإسرائيلي مع الأردن ساري المفعول كلياً، حتى يجد «رافسنجاني نفسه مجبراً على مقاربة إسرائيل بدرجة من ضبط النفس تفوق ما قام به حتى الساعة». ثم يجعل أورن المسألة أكثر تصميماً فيقول: «مثلما افسحت إسرائيل المجال، أمام السادات، لتدفق الدولارات الاميركية، وأتاحت لسلاح الجو المصري تسلّم الطائرات من الولايات المتحدة، مقدّماً وفي غضون فترة لا تزيد على سنة ونصف السنة من زيارة السادات للقدس، فإن حكومة رابين، التي أتاحت للأردن تلقي مبالغ غير قليلة من الدولارات الأميركية، ستشعر أن من حقها استخدام اتفاقيتها مع الأردن ليس من أجل الحالة الراهنة العسكرية فحسب، بل لتحقّق تحسيناً كبيراً في قوة إسرائيل العسكرية، إلى الحد الذي يتيح لسلاح الجو الإسرائيلي، ثم للاستخبارات الإسرائيلية، الوصول إلى الحدود الغربية للعراق». وهذا التغيير الحاسم في الترتيبات الاستراتيجية في الشرق الأوسط أرى أنه قد بات حاصلاً، أو أنه قد يحصل في الأشهر القادمة.

عند هذه النقطة، أجد نفسي أمام إغراء الاستطراد، لأروي بعض الأمور الجديدة التي كُشف النقاب عنها، والتي تتصل بعلاقات الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بالنظام الهاشمي في الأردن، في الماضي. فقد صدر مؤخراً، ليونيف غيلبر، وهو من قدامى العاملين في جهاز استخبارات الهاغاناه، كتاب بعنوان «جذور الزنبق» (والزنبق هو شعار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية)؛ يرتكز هذا الكتاب، إلى حد كبير، على وثائق رُفعت عنها صفة السرية في السنوات الأخيرة فقط. وبحسب رواية غيلبر، فإنَّ عبد الله، جد الملك حسين، قد جُنِّد جاسوساً للحركة الصهيونية في أوائل العشرينات، بُعيدَ إقدام البريطانيين على تعيينه «أميراً على شرق الأردن»؛ وكان يسترشد بتعليمات سادته البريطانيين. وهناك أكوام من الوثائق التي تصف المشاجرات الحاصلة داخل الوكالة الصهيونية، حول ما إذا كان ينبغي لها أن تحترم بصورة كاملة مطالب عبد الله المتمثلة بتسديد ثمن كل خدمة

يقدمها، على حدة، أو أن تُخضعها لبعض المساومات، مثلما كان يدعو دائماً موشيه شاريت. وكانت كافة الدفعات تُسدد لعبد الله نقداً، وتسلم إليه مباشرة. أما النزاعات الأخرى الناشئة ضمن الوكالة، فكانت حول ما كان يقدِّمه عبد الله بين الحين والآخر، من مطالب تتمثل بأن تكون الدفعات بالنقود الذهبية، بدل الاوراق النقدية. وفضلاً عن ذلك، جنَّدت الحركة الصهيونية إحدى زوجات عبد الله للتجسّس على زوجها لقاء مرتَّب تتقاضاه منها. ويتبجَّح غيلبر بحقيقة أن البريطانيين لم يكتشفوا الخطة بكاملها إلاَّ في العام ١٩٤٦، أي بعد مرور ما يزيد على عشرين عاماً. ولم يكن ردّهم بأن يقدّموا، إلى عبد الله أموالاً تزيد على ما يمكن أن تدفعه له الحركة الصهيونية، بل بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية لجيشه. لكن الاهم من كل ذلك، أنهم راحوا يلوّحون له بحلم أن يُصبح ملكاً على «سوريا الكبرى»، أي سوريا ولبنان وفلسطين مجتمعة. وقد أثار ذلك استياء بن غوريون الشديد؛ وتقلّصت العلاقات، التي تقيمها مع الأردن، الحركة الصهيونية، ودولة إسرائيل مجتمعة، إلى حدود تنسيق السياسة الموجهة «ضد القومية الفلسطينية، عدوهما المشترك»، بحسب تعريف أورن.

وعمد الملك حسين إلى إحياء تعاون أوفر بين إسرائيل والأردن، في العام ١٩٥٨، فور قيام الثورة في العراق، التي هلك فيها أقرباؤه المقربون من العائلة المالكة العراقية، عندما أقدم، كما يقول أورن، على «إرسال مستشاره الأرمني لشؤون الاستخبارات إلى إسرائيل، حاملاً رسالة عاجلة». وكان التعاون مع إسرائيل في الجانب الأردني، شأناً أنيط تنفيذه فقط بالموظفين الارمن والشركس في المملكة. ويبلغنا عزاريا ألون (في دافار، ٢٨ تموز)، أن إحدى الوحدات المكلفة حراسة الملك، تتألف فقط من الشركس، وهو يعتبر هذه الحقيقة مفيدة لإسرائيل.

ودام التحالف الإسرائيلي مع الملك حسين حتى العام ١٩٦٥. ويشير أورن إلى أن جورج بوش، بصفته مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، قد عرض على الملك حسين تسديد دفعات شخصية. وهذا ما كشفته الوثائق الاميركية التي نُزعت عنها فيما بعد صفة السرية. وقد اعتُبرت خطة بوش، في إسرائيل، خطة معادية، واستُنكرت عندما أصبح رئيساً. لكن حسين أصبح تابعاً لإسرائيل مرة أخرى، قبل «أيلول الاسود» في العام ١٩٧٠، وبات يُعتبر، بعد هذا التاريخ، جاسوساً لإسرائيل مثلما كان جدّه من قبل. والملك حسين، كما هو معروف، كان هو من حذر غولدا مائير مقدّماً، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣،

من هجوم مصر وسوريا الوشيك على إسرائيل، على الرغم من أن تحذيره لم يُصدَّق. ومن ذلك الوقت، يحافظ الطرفان على علاقات جيدة، بغض النظر عن الحزب الذي يحكم إسرائيل. ومما نكرته الصحف العبرية، بمناسبة عقد اتفاق واشنطن الحالي، أنَّ إسحق شامير كان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إبان أزمة الخليج، قد اجتمع إلى الملك حسين في لندن، ليطمئنه بأن إسرائيل، حتى في حال قيامها بأعمال حربية ضد العراق، فإنها لن تغزو الأردن، إلا إذا سمح للقوات البرية العراقية بدخول أراضيه. من هنا، جاء التحالف الإسرائيلي ـ الأردني الحالي، تتويجاً لعقود من التعاون الذي كان التستر عليه واهياً.

دعوني الآن أقوم باقتباسٍ على شيءٍ من الطول، يتناول تصويراً مفيداً للعلاقات الإسرائيلية بالمغرب، قدمه دانيال بن سيمون في صحيفة دافار (٧ حزيران/يونيو). يعترف بن سيمون، بعد أن يكشف باغتباط كم كانت العلاقات ممتازة بين البلدين، بأن «شبكة العلاقات بين الدولتين تقوم على أكتاف فرد واحد، هو الملك الحسن الثاني. فعطف المغرب على إسرائيل وكافة اليهود، يعتمد على أحاسيسه... ولم يبق في المغرب سوى بضعة آلاف يهودي: معظمهم في الدار البيضاء حيث يعدّون من أثرى الاثرياء. لقد قدّر الملك الحسن الثاني تقديراً عالياً، مساهمة اليهود في تنمية بلاده. فعندما رحل الفرنسيون، في العام ١٩٤٥، أبدى اليهود ميلاً إلى الحلول محلهم في العمل بقطاعي الصناعة والتجارة». ويقصر بن سيمون عن فهم أنَّ اليهود إذا كانوا قد «حلوا محل» الفرنسيين في المغرب، ليصبحوا بالنتيجة من أصحاب الثروات الكبيرة، فإنهم، الآن، عرضةٌ لاحتمال أن تنتعش ضدهم الضغائن نفسها التي كان يحملها المغاربة العاديون للفرنسيين ودورهم في المغرب.

ويواصل بن سيمون قائلاً: «إن للملك الحسن الثاني موطنَ ضعف حيال إسرائيل. وقد عبّر، للعديد من زائريه، عن إعجابه بقدرة إسرائيل على تحويل البراري إلى أرض خصبة. وهو لا يخفي إيمانه بأن اليهود قوم أكثر حذاقة من الأمم الأخرى؛ وبأن التقدم، والثورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت من صنع العبقرية اليهودية. وفي أوائل السبعينات، عندما كان العداء بين إسرائيل والدول العربية قد بلغ ذروته، استرسل في أحلام اليقظة ليتخيّل ما يمكن إحرازه بدمج العبقرية اليهودية مع الرساميل العربية. وقد درج على القول: «إذا حلَّ السلام، فإن الشرق الأوسط قد يصبح، عن هذه الطريق، أقوى قوة في الأرض». ومغزى هذا الكلام لا يختلف عما جاء في بروتوكولات حكماء صهيون.

لكن مثل هذه التصورات المستقبلية تعتمد على عامل شخصي بحت: «فالحسن الثاني ملك مطلق، وواحد من القلائل الباقين في العالم، الذين تعتمد على قراراتهم وأوامرهم كافة شؤون الدولة. وللمغرب، نظرياً، دستور ومؤسسات ديمقراطية، لكن تأثيرها محدود جداً. فكل شيء يخضع لإرادته عملياً. وقد نجح الحسن الثاني أن يولّد في أذهان الغرب صورةً له تظهره ملكاً متنوّراً ومنفتحاً، ليبرالياً ومثقفاً، يعتمد على المؤسسات الديمقراطية. ولذلك، فإن من عادة البلدان الغربية أن تتعامى عن الشواذات في هذه الديمقراطية، وتكتفي بوجود العديد من الأحزاب في المغرب، وبإجراء الانتخابات فيه من وقت إلى آخر. والحسن الثاني يحارب، كالأسد، للمحافظة على هذه الصورة. ولم يكن ذلك سهلاً قط، بعد ظهور كتب تصوّر نظامه كأحد أكثر الأنظمة إظلاماً وتجهيلاً في العالم. ولقد وضع الصحافي الفرنسي جيل بيرو كتاباً ضمّنه وثائق عن الفظائع التي ارتكبها نظام الملك، ولا سيّما الفظائع في التعامل مع معارضي النظام. ولم يعمد الملك إلى حظر الكتاب فحسب، بل سعى لإقناع الرئيس ميتران بأن يحذو حذوه في فرنسا أيضاً. لكن القانون الفرنسي حال دون إمكانية تلبية طلب الملك، وبغض النظر عما كان يرغب فيه ميتران.

«وقد عنّف الملك، في عدّة مناسبات، ناقديه الغربيين، وتعوّد الرد على التساؤلات المطروحة حول أعماله السيئة، بالقول: «هل تريدون للمغرب أن يصبح دولة إسلامية مثل إيران؟ إذا كنتم تريدون ذلك، أفصحوا». وتدرك البلدان الغربية جيداً، أنها لا تستطيع أن تتحمل دولة أخرى شبيهة بالجزائر أو بإيران. ولهذا السبب، تفضل الحكومات الغربية التعامي عما يمكن أن يفعله الملك، والتفكير في ما يمكن أن يحدث بعد الحسن الثاني. فإذا تقاعد، فسوف يخلفه ولي العهد سيدي محمد، الذي تختلف شخصيته اختلافاً شديداً عن شخصية والده. فهو دمث ومهذب، ينزع نزوعاً شديداً إلى الرومانسية. وبعض من في الغرب يفضّلون أن يعيّن الملك نجله الأصغر مولاي رشيد، خلفاً له، لأنه، كأبيه، صلب، ومصمم على الإمساك بالسلطة مهما يكن الثمن. وهو يريد أن يكون ولياً للعهد ليضمن مطاوعة البلاد للغرب. فإذا استمر المغرب ملكية، يمكن توقع المزيد من التقارب بينه وبين إسرائيل. لكن كل شيء يصبح ممكناً إذا ألغيت الملكية فيه. وقد يصبح بقاء الطائفة اليهودية الصغيرة، بحد ذاته، موضع شك، لأن كل شيء في المغرب يعتمد على إرادة صديقنا الملك». وأعتقد أنّ عبارة «بعض من في الغرب»، هي الاسم الرمزي الذي يعطيه بن سيمون للاستخبارات الإسرائيلية، ذات الصلات الذائعة الصيت بالحسن الثاني. لكن كل ما جاء في

معالجته للعلاقات الإسرائيلية بالنظام المغربي، يظهر كم كانت إسرائيل والطوائف اليهودية المنظّمة تميل دائماً إلى دعم الأنظمة الاستبدادية، ولا سيما في العالم الإسلامي.

دعوني الآن أعود إلى إيران التي تركّز عليها، حالياً، السياسات الخارجية الإسرائيلية. فقبل الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية التي شُنّت على أهداف يهودية في بوينس أيرس ولندن، أجمل ألوف بن الوضع بهذا الشأن، في مقال (بهآرتس، ١٢ تموز/يوليو)، يجدر أن يقتبس بشيء من الإسهاب: «كان التهديد الإيراني خلال السنتين الأخيرتين، العامل المركزي في سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية. فقد برزت إيران أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، بعد أن دمرت حرب الخليج خصمها. وكان خوف إسرائيل مما لدى إيران من إمكانية الطموح إلى الهيمنة الإقليمية وتدمير عملية السلام، بفضل امتلاكها الأسلحة النووية والصواريخ البعيدة المدى، وبفضل ما بنته من قوة جوية وبحرية حديثة، وبفضل تصديرها للإرهاب والثورة، وتخريب الأنظمة العربية العلمانية». دعوني أسجل هنا ملاحظة فأقول إن إسرائيل عندما قررت، «بعد حرب الخليج»، أن تعتبر إيران عدوّها الأول (كما تبيّن أدلة وفيرة أخرى)، كانت إيران ما تزال منهكة بعد حربها الطويلة مع العراق، ولمّا تكن قد بدأت عملية التحوّل إلى دولة نووية. والواقع، أن العداء الإسرائيلي لإيران كان ينبع من حقيقة أن «بإمكانها الطموح إلى الهيمنة الإقليمية» التي تطمح إليها إسرائيل. ونعود إلى ألوف بن الذي يتابع القول: «في العام الماضي، صرّح رابين أنّ إيران مصدر التهديد الرئيسي لأمن اسرائيل، في حين أن رئيس الأركان إيهود براك وصف وحش طهران بالخطر الأفظع على السلام في العالم أجمع. لمَ؟ لأن إيران تقوّض الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، وتعترض تدفق النفط إلى العالم المتطور، وتريد الإخلال بالتوازن الثقافي بيْن الغرب والإسلام. قال براك: «إن النظام الإيراني يشكل خطراً على أسس النظام العالمي بحد ذاتها». وإنني أعتقد أن هذا الكلام المقتبس عن براك صحيح. لكنني لا أعرف أين أدلى به؛ إلا أنني واثق بأنه كلام لم يُنشر من قبل. وعلى الرغم من أنني لا أغفل الأخطار التي لا بد أن تنجم عن أقوال من هذا النوع، فإنّ الوقع الذي يولّده في نفسي مشهد جنرال إسرائيلي قلق من إمكانية الإخلال بالتوازن الثقافي بين الغرب والإسلام»، له ناحيته الهزلية أيضاً.

وقد تناول عوزي محنايمي الهجوم الإرهابي على أهداف يهودية بالتعليق، في مقال كتبه في صحيفة شيشي، بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو، جاء فيه: «أن الإيرانيين منشغلون،

الآن، في استخدام خبراء أجانب لجعل الهدايا الصغيرة، التي حصلوا عليها، جاهزة للعمل تماماً. فهل يُرجّح أن يعزى إلى هذا الأمر تردُّدُ إسرائيل في ضرب وسط طهران بكل قواها؟ هل في إسرائيل، من يخاف من احتمال أن يكون مجانين طهران قد باتوا يملكون القنبلة؟ هل يكون هذا هو السبب الذي يجعل المساس بهم أمراً غير ممكن؟ إنني آمل ألاّ تكون الأمور قد ساءت إلى هذا الحد. كما أنني أرى، بكل وضوح، أن نسف سفاراتنا لا يمكن إلا أن يستمر ما دام الزعماء الإيرانيون لا يُجلدون، وما دامت إسرائيل تواصل ألعابها مع حزب الله في لبنان». ولا يخامر محنايمي أي شك في أنّ الإيرانيين «مسؤولون عن قصف سفارتنا والمركز اليهودي في بوينس أيرس». وهو يدعي أن «البراهين على ذلك وفيرة»؛ لكنه لا ينكر إلا واحداً منها. وهذا البرهان هو «أن الايرانيين قد نفوا بواسطة سفارتهم في الارجنتين، اي علاقة لهم بهذا العمل الشنيع». ولكن لماذا يكون النفي دليلاً؟ حجة محنايمي هي التالية: «إنني أعرفهم جيداً. لذلك أستطيع القول بكل ثقة: لو ردّت إسرائيل الرد الملائم على نسف سفارتنا في الأرجنتين قبل سنتين، لكان الإيرانيون فكروا مرتين قبل أن يرسلوا مخرّبيهم مرة أخرى. وكان قائد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية هو الذي اتهم الإيرانيين بالتواطؤ، بعد القصف الأول للسفارة في الأرجنتين. إن قائد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية نفسه، هو الذي قال ذلك، في حين أن أي صحافي لم يدل برأيه في الموضوع. لماذا امتنعت إسرائيل عن فعل أي شيء آنذاك؟ وبعد كل هذا، إذا أطلقت صواريخ الكاتيوشا على الجليل، تعمد اسرائيل إلى التصعيد لتكاد تبلغ الحرب. إذن، لماذا لم نردّ بالمثل عندما نُسفت سفارتنا برمتها، لتبلغ عنان السماء؟ إنّ لدى الإيرانيين أهدافاً حساسة وفيرة في أنحاء بلادهم، ويمكن لضربها أن يجعل آيات الله يفكرون مرتين قبل أن يلعبوا بالنار في المرة القادمة». وهكذا دواليك...

أما رون بن يشاي، فيقول (في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٩ تموز/يوليو)، «إن مصادر الاستخبارات تقدّر أن اليد نفسها في طهران، كانت وراء الهجوم الإرهابي في بوينس أيرس، وهجمات حزب الله في لبنان، والهجومين الإرهابيين في لندن»: فالأداة العملياتية هي «ضباط الاستخبارات الإيرانيون الذين يتنكّرون في زيّ ديبلوماسي، ويعملون في كافة السفارات الإيرانية، المنتشرة في أنحاء العالم». ويدعي بن يشاي أن إسرائيل، و«حتى الأسبوعين الاخيرين»، لم تفعل شيئاً ضد إيران، «إلا شتمها». لكنّ عدداً كبيراً من السياسيين الإسرائيليين، الآن، بمن فيهم رئيس الوزراء، يعتقدون أن على

إسرائيل ضرب الإيرانيين في المكان الموجع بالضبط». ولا يبدو أن بن يشاي يقصد بذلك شن هجوم مسلح على الأراضي الإيرانية، بل يقصد فقط عملية إزالة لكل من يمكن أن تصفه بالإرهابي «الإيراني» تُنفَّذ في أنحاء العالم. ويتضح ذلك من قوله إن إسرائيل «يجب أن تعامل كافة الإرهابيين الإيرانيين كما عاملت، بعد أيلول أسود عام ١٩٧٠، إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية». وهو يشير إلى إقدام الاستخبارات الإسرائيلية على قتل أشخاص فلسطينيين وعرب (بمن فيهم بعض الأبرياء كالنادل المغربي الذي عُيِّن هدفاً خاطئاً، كعميل لمنظمة التحرير الفلسطينية في ليليانهامر بالنروج) وقصورها عن فعل أي شيء اكثر عنفاً. ويقول بن يشاي «إن التنين قد بات قوياً إلى حدٍّ لا تستطيع معه إسرائيل، وحدها، أن تبطش به». وهو يأمل من الدول الغربية مساعدة إسرائيل في صراعها ضد التنين الإيراني.

ومع ذلك، سُمعت، ايضاً، أصداء أصوات تدعو إلى شيء من الحذر والاعتدال، دعوني استشهد باثنين منها. فقد كتب عضو حزب العمل الوفي، شالوم يوروشالمي، مقالاً في صحيفة معاريف (٣ آب/أغسطس)، يعترف فيه «أن إسرائيل قد ارتكبت ضد حزب الله، الذراعِ العملياتية للخمينية في لبنان، عمليات «إزالة» على الطريقة الإيرانية؛ ومثال ذلك قضية الشيخ الموسوي [الذي قُتل مع أفراد عائلته]؛ أو ارتكابها عمليات خطف مثل اختطاف الشيخين عبيد والديراني. ولم يكن واضحاً المكسب الذي حققته إسرائيل من ذلك؛ لكن كانت هناك، ايضاً، عمليات قصف شديدة للسكان المدنيين. وأعتقد أن علينا التوقف عن ممارسة ألعاب خطيرة من هذا النوع». وينصح يوروشالمي إسحق رابين باتباع سلوك شامير الحصيف خلال حرب الخليج؛ إذ اكتفى، آنذاك، بتهديد فحواه أن إسرائيل سوف تعمد إلى الرد الانتقامي، لكنه لم ينفذ تهديداته. ويقارع يوروشالمي بحجة مضمونها أن ضبط النفس تجاه ايران من شأنه أن يكون موقفاً صائباً الآن، حتى اكثر مما كان صائباً في الماضي تجاه العراق. فإيران تفوق العراق من حيث القوة والحجم وعدد السكان. والحرب ضد العراق كانت، في الحقيقة، «حرباً ضد ديكتاتور مجنون وحفنة من زبانيته فقط»، في حين أن الإيرانيين، بأغلبيتهم، «موحَّدون في تأييدهم للإيديولوجية المجنونة التي يغرسها آيات الله في رؤوسهم». وينصح يوروشالمي رابين بمطالبة الغرب أن يفرض «بعض العقوبات الاقتصادية على إيران، يكون مفعولها شديداً»، على أن ترافقها حملة دعائية فحواها أن عملية تحوّل إيران إلى دولة نووية، تهدد الجميع.

لكن يبدو أن، لبعض الجهات في الاستخبارات الإسرائيلية، وفي الاستخبارات الاميركية ايضاً، آراءً اكثر إثارة للاهتمام، نقلها تسفي بار ايل في هآرتس (في ٢٤ تموز/يوليو). فعلى عكس المعلقين، الذين اقتبسنا من أقوالهم، والذين يعتقدون أن إيران وحدها المسؤولة عن الهجمات الإرهابية في بوينس أيرس ولندن (بعدما اطلعوا على الوقائع من مكتب رئيس الحكومة، كما يُظن)، على عكس هؤلاء، يستشهد بارايل بـ«مصدر رفيع في الاستخبارات الإسرائيلية»، أفاده بأن «الافتراض المعمول به [في الاستخبارات الإسرائيلية] هو أن الهجوم قد ارتكبه إرهابيون محليون استخدموا لقاء أجر؛ وأن تقفي أثر مصدر الأموال يقود إلى حزب الله. ويدعي المصدر نفسه أن الصلة الإيرانية لا تجاوز الرعاية السياسية والاقتصادية التي تمنحها إيران لحزب الله: «أظن أن إسرائيل، في ظل ظروف سياسية مختلفة، كان بإمكانها وضع اللوم على سوريا أو ليبيا بالطريقة نفسها التي تتهم بها إيران الآن. وعلى نحو مماثل، درجت العادة، في وقت من الأوقات، أن يحمّل الاتحاد السوفياتي السابق، مسؤولية الوقوف وراء أعمال الإرهاب التي ذاع صيتها على الصعيد الدولي». ويقارن بارايل وجهة النظر هذه بوجهتي نظر رابين ونتنياهو. فرابين «سارع إلى الإعلان بأن إيران هي المسؤولة؛ ليلصق، بعد فترة وجيزة، هذه المسؤولية بحزب الله، من دون أن يتراجع عن أقواله الأولى». ويبدو، بالمناسبة، أن هذه هي طريقة رابين في الكلام. فما إن نشبت الانتفاضة حتى سارع رابين إلى تحميل إيران وليبيا «المسؤولية الحصرية» عن نشوبها. ثم ارتقى هذا الافتراء الأحمق، ولبعض الوقت، إلى مرتبة خط معتمد للدعاية الإسرائيلية. وتكاد عادة الكذب، عند رابين، تكون حالة مرضية، بل إنها تفوق عادة الكذب عند شارون وشامير. ولا يظهر مدى تحيّز وسائل الإعلام الغربية إلاّ عندما تُحجم عن توثيق كذب رابين المنهجي. ويتفوق نتنياهو في كذبه حتى على رابين. ويرى بارايل، أن نتنياهو كان من أصحاب الرأي القائل بأن «المسؤولية تقع، بالتساوي، على إيران وحزب الله وسوريا». وعلى الرغم من ذلك، فإن رئيس الأركان الإسرائيلي إيهود براك، قد حقق في هذه القضية، رقماً قياسياً بالكذب. فقد نقل أون ليفي عنه قوله «إن مجتمع الاستخبارات في العالم أجمع، يعرف، يقيناً، أن إيران تقف وراء الإرهاب». وخلافاً لرابين ونتنياهو وبراك على السواء، يقول بارايل إن «الاستخبارات الإسرائيلية قد فشلت، حتى الآن، في إيجاد الأدلة التي تربط إرهاب بوينس أيرس بأي عنصر من العناصر الثلاثة»، أي إيران وحزب الله وسوريا.

لكن بارأيل يسجل ملاحظات ثاقبة نوعاً ما، تتناول طبيعة إرهاب الدولة، وهي جديرة أن تقتبس بإسهاب. قال: «إن إيران دولة إرهاب كما هي حال العراق وليبيا وسوريا. لكن لائحة دول الإرهاب يمكن أن تكون أطول. فمنذ وقت غير طويل، تأهلت لحمل هذه الصفة كل من الأرجنتين وتشيلي وجنوب أفريقيا أيضاً، لأنها ارتكبت، بصورة روتينية، أعمال قتل لأسباب سياسية، وشنت هجمات إرهابية على المعارضين الذين يعيشون خارج الحدود». دعوني أعقب هنا فأقول إن إسرائيل، ولا سيّما حزب العمل الإسرائيلي، كان على علاقات حميمة بهذه الأنظمة الثلاثة المسماة هنا أنظمة إرهابية. وقد تعهد رابين، بصفة خاصة، تنمية العلاقات الوثيقة بنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا؛ وعزز الروابط بالطغمتين العسكريتين الحاكمتين في الأرجنتين وتشيلي، بمساعدة نائب وزير دفاعه الحالي موتا غور. ويواصل بار أيل كلامه فيقول «ومع ذلك، فإن من الممكن القول إن بعض الدول أكثر إرهابية من سواها؛ وأفغانستان، هي في الوقت الحاضر، أكثر الدول إرهاباً في الشرق، وربما في العالم أجمع: فمعظم عمليات التخريب والإرهاب ضد الأنظمة العربية، ارتكبها، بتقدير خبراء في أجهزة استخبارات مختلفة، قدامى المحاربين ضد الشيوعية، أو المحاربون في الحرب القبلية التي ما زالت تمزق هذا البلد حتى يومنا هذا. وللحكومة الأفغانية وسلطات أخرى، برامج تدريب على الإرهاب مخصصة لجماعات من المتطوعين يأتون إلى أفغانستان لهذه الغاية بالذات.

«لكن من المفارقة ألاّ تُعرّف أفغانستان كدولة إرهاب، بل تُمجّد، عوضاً عن ذلك، تمجّدها الولايات المتحدة كأمة من الوطنيين البواسل الذين طردوا الغزاة السوفيات، في حين أنها تسعى، على الجهة المقابلة، إلى إطاحة صدام حسين ليس لأن زبانيته قد ارتكبوا الكثير من أعمال الإرهاب، بل لأنه يمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط... ولحسن حظ إسرائيل أن إيران، في هذه الأيام، هدف يسهل دمغه بالإرهاب... وقد تبين، بإقرار الجميع، أن ديبلوماسييها كانوا متورطين في بعض الأعمال الإرهابية؛ لكنها كانت أعمالاً موجهة فقط ضد المعارضين السياسيين الإيرانيين في المنفى. فإيران دولة أصولية؛ لكنها ليس أكثر أصولية من العربية السعودية، أو من المعارضة الإسلامية في الجزائر. ومع ذلك تقيم الولايات المتحدة أفضل العلاقات مع السعودية، وهي مستعدة تمام الاستعداد للتداول مع الجزائر.

«والعامل الحاسم الذي يساعد على الاحتفاظ بتعريف إيران أنها دولة إرهاب، هو الطابع غير العملياتي لتعريف كهذا؛ فهو، بحد ذاته، لا يستطيع أن يخوّل إسرائيل إرسال سلاحها الجوي للإغارة على بعض الأهداف في الأراضي الإيرانية؛ كذلك لا يستطيع تسويغ فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ليفاقم ضائقتها الاقتصادية. ويقدّر خبراء الاستخبارات، عموماً، أن أعمال الرد الانتقامي الموجهة ضد إيران لا تكاد تستطيع ردع إيران، في الوقت الذي تزيد فيه من متاعب إسرائيل. وقد أخبرني مصدر رفيع في جهاز استخبارات أجنبية أن الافتقار إلى أدلة حاسمة تربط الهجمات الإرهابية الأخيرة بإيران، يسقط الثقة بالدولة التي تعرّف إيران (أو أي دولة أخرى في هذه الحال)، بأنها دولة إرهاب، لأن هذا يُبرز الفشل الذريع لاستخباراتها. أما الحديث عن «الأدلة الحاسمة»، فكان محاوري يقصد به أدلة حاسمة كالتي وجدتها الولايات المتحدة، والتي ربطت ليبيا بالعملية الإرهابية في ملهى برلين». ويبدو لي أن هذا «المصدر الاستخباراتي الأجنبي الرفيع»، مصدر أميركي.

ويبلور بارايل تفسيراً لما سمعه من هذا المصدر الاستخباراتي الاميركي المرجّح، فيقول: «بكلامٍ آخر، كلما كان مفهوم دولة معينة لمصادر الإرهاب، مفهوماً مبهماً، يكون بالإمكان تعيير استخباراتها بالعجز عن الاضطلاع بمسؤولياتها. ويقول المصدر نفسه: «قد تتوافر لديك بين الحين والآخر، معلومات استخبارية جيدة، مثلما توافرت في بعض الحالات في لبنان. لكنك، في هذه الحال، تلقي القبض على مجرمين أفراد وليس على دول. وعندما تكون لديك استخبارات ضعيفة نوعاً ما، فإنك تعمد إلى قصف مناطق واسعة، ولكن ليست قريبة من حدود سوريا، على الرغم من حقيقة أن حزب الله لا يستطيع تحريك إصبع واحدة من دونها؛ وتحرص، أيضاً، على تجنب المساس بجهاز الدولة اللبنانية قدر الإمكان، حتى وإن كان حزب الله ممثلاً في البرلمان اللبناني». وبعد أن يتناول بارأيل، الاستخبارات الاميركية، في ملاحظاته، يعود إلى الاستخبارات الإسرائيلية، فيقول: «إن المشكلة، كما أوضحها لي مصدري في جهاز الاستخبارات، هي أن عمل الاستخبارات لا بد أن يعاني، عندما تختار السلطات السياسية أن تلقي بلائمة الإرهاب على بلد تجعله ظروف سياسية معينة بلداً مناسباً للملامة. ويعزى ذلك إلى أن هذه السلطات تكون، عندئذ، في حاجة إلى إيجاد «البراهين» على ما سبق أن افترضته، عوضاً من البحث عن براهين صحيحة تظهر من كان المسؤول الفعلي عن عملية معينة من الفظائع الإرهابية».

ومع ذلك، وعلى الرغم من الرقابة العسكرية الإسرائيلية (التي أصبحت أكثر تساهلاً في الفترة الأخيرة)، فإن الصحف العبرية، كانت، لسنوات طويلة، تزخر بالانتقادات ذات النزعة البراغماتية، الموجهة إلى الموساد؛ وتزخر بالروايات عن المشاجرات الشخصية والفضائح، المنتشرة في وسط الموظفين ذوي المراتب العالية. وأصبحت هذه الانتقادات أكثر حدة بعد أن كشفت موجة الإرهاب الأخيرة تقصير الموساد في الاضطلاع بمهامه. ويقول بارأيل: «شكّلت أولى هجمات الموجة الأخيرة، التي نُفذت في بوينس إيرس، النجاح الإرهابي الثاني، من وجهة نظر الإرهابيين. فنجاحات الإرهاب الأرجنتيني لا بد أن تكون مصدر حرج شديد للوكالات المكلفة مكافحة الإرهاب، إسرائيلية كانت أم أرجنتينية، أم خلافهما، لأن التحقيقات في الهجوم الأول [قصف السفارة الإسرائيلية] قد فشلت في العثور على أي دلالة تشير إلى هوية الجناة، ولأن أي من الهجومين لم تسبقه إشارة محددة تنذر بوقوعه». ولقد ترددت آراء مماثلة، على نطاق واسع، في الصحف العبرية.

أما زئيف شيف، الذي أقدّر أن تكون «صلاته» أفضل من صلات بارأيل، فيذهب في انتقاده للموساد، إلى أبعد مما ذهب إليه بارأيل، وحتى من دون أن يستثني الاستخبارات العسكرية. فهو يقول، (في هآرتس، ٥ آب/أغسطس)، «إن الفشل التام للاستخبارات العسكرية في اختراق صفوف حزب الله، كان من أسوأ تجاربها. وإذا استثنينا ما يمكن تعلّمه من عمليات الخطف، كخطف الديراني، نجد أن كل شيء يشير إلى أن إسرائيل لا تعرف إلا القليل جداً عن حزب الله». ومع ذلك، فإن شيف يعتبر أن انعدام الكفاءة في الموساد يفوق انعدامها في الاستخبارات العسكرية؛ وأن البرهان على ذلك، يتجلى بما يلي: بعد انقضاء سنتين على قصف السفارة الإسرائيلية في بوينس أيرس «فشل الموساد في معرفة أي شيء عن العملية». لكن على الرغم من الافتقار إلى الأدلة، فإن شيف يقدّر أن «الأصوليين» الذين ارتكبوا الهجوم الأخير، هم الذين نفذوا عملية قصف السفارة. لكنه ينفي إمكانية لصق مسؤولية عمليات القصف هذه، بأي دولة من الدول. ويدعم استنتاجه هذا بمعطى من المعطيات التي توصلت إليها أجهزة مخابرات لا يسميها؛ وأظهر أن المتفجرات التي استُخدمت في بوينس أيرس ولندن قد صنعت من مواد أولية متوافرة محلياً، «الأمر الذي يعني أن المتفجرات لم تهرّب إلى البلد بواسطة أي سفارة». وهو يستنتج أن «إسرائيل ليست في وضع يسمح لها أن تدّعي بأن وكالة معينة هي التي بعثت بالإرهابيين. فهي لا تعرف من هم زعماؤهم». يقول شيف، مع ذلك، «إننا نحتاج إلى الكثير

من العمليات الإسرائيلية، التي تماثل ما استخدمناه ضد الإرهاب الفلسطيني في السبعينات، على أن تكون من نوعية أفضل».

ويبدو أن إسرائيل، في متابعة حملتها المناهضة لإيران، تهدف إلى ما هو أبعد من مجرد عملية للموساد. فكل المظاهر تدل على أن تكييف الرأي العام الإسرائيلي مع عملية السلام سيتبعه تحالف مع صدام حسين. والدليل الغريب على احتمال قيام تحالف كهذا، هو الصمت التام في الصحف الإسرائيلية، التي لم تقل كلمة واحدة منذ أشهر، عن الفظائع التي لا تنتهي في العراق. وقد أصبح احتمال قيام تحالف مع العراق موضوعاً يناقشه قدامى العاملين في الموساد، ومنهم شموئيل توليدانو، وهو واحدٌ من كبار مسؤولي الموساد السابقين، خدم، في وقت من الأوقات، مستشاراً لدى رئيس الوزراء لشؤون العرب، وما زال نشيطاً سياسياً. فقد كتب في صحيفة هآرتس (٥ آب/ أغسطس)، يقول: «إذا هوجمت إسرائيل من الشرق، فإن الجيش الأردني سيحاول، في البدء، احتواء الهجوم عليها، فيعطي بذلك إسرائيل الوقت اللازم لتعبئة قواتها لمواجهة المهاجمين». وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة عقدة في هذه الفرصة: «إذ قد يطرأ حدث ما داخل المملكة الهاشمية، تنجم عنه تطورات مكدّرة». وهذه هي طريقة توليدانو الأنيقة في التلميح عرضاً، إلى إمكانية إطاحة الأسرة الحاكمة الهاشمية، عن طريق ثورة شعبية. ويرى توليدانو أن أفضل طريقة لحماية الهاشميين من «تطورات مكدّرة»، تكمن بتلافي الموقف من خلال سلامٍ وتحالف إسرائيلي مع العراق؛ وعلى الرغم من أن توليدانو يرى في هذا العلاج أمراً غير مستحب لإسرائيل، فإن صدام جسين قد لا يستحبّه أكثر منها. كما أن قيمة العراق الاستراتيجية في حسابات إسرائيل لن تكون اعتباراً يُستهان به.

وتوليدانو يعي جيداً أن الطريق المؤدية إلى صنع هذا التحالف، «تعترضها الولايات المتحدة التي لم تكن راضية حتى الآن، عن أي دولة تسعى للتحايل على العقوبات المفروضة على العراق، وخصوصاً لمساعدته على الخروج من عزلته الدولية». وهو يقول: «لكنّ الرئيس كلينتون، وهو في أمسّ الحاجة الآن إلى رفع درجة شعبيته الداخلية، سيتمكّن، على الأرجح، من شرح موافقته على تحالف إسرائيلي - عراقي، على أنها خطوة نحو تعزيز السلام في الشرق الأوسط». ويريد توليدانو «أن تحصل إسرائيل من الولايات المتحدة، على بطاقة دخول تتيح للعراق الانضمام مجدداً، إلى أسرة الأمم المتمدّنة»؛ وهو يستذكر أن «العراق ما زالت لديه حسابات يريد تسويتها مع سوريا، بسبب انضمامها إلى الائتلاف

(الذي قادته الولايات المتحدة) خلال حرب الخليج». ولهذا السبب، «فإن أي تحالف عراقي مع إسرائيل سيلحق ضرراً كبيراً بسوريا، ويقلّص قدرتها على المساومة. لكن، في الوقت نفسه، علينا الا ننسى أن لصدام حسين ديناً اخلاقياً لياسر عرفات الذي دعمه بحميّة طوال حرب الخليج، ودفع ثمناً غالياً لهذا الدعم. لكن عرفات، الذي يريد الآن أن يُقدم اكبر عدد ممكن من الدول العربية على صنع السلام مع إسرائيل، لا بد أن يكون مهتماً، اهتماماً خاصاً بجعل العراق يُقدم على ذلك، لمجرد انه كان، حياله، دولة ودودة جداً. وفضلاً عن ذلك، يمكن للعراق أن يساعده في مفاوضاته مع إسرائيل، فيتبيّن للفلسطينيين، من ثم، أن عرفات ليس في عزلة». ولكل هذه الأسباب، يصف توليدانو عقد تحالف مع العراق بأنه أمر «يكمن في مصلحة إسرائيل الوجودية».

ويمكننا، ونحن نكاد نكون في مأمن من الخطأ، ان نتكهّن بأن مثل هذا التحالف سيتشكّل جهاراً او سراً، في المستقبل غير البعيد جداً. كذلك يمكننا، ونحن نكاد نكون في مأمنٍ من الخطأ، ان نتكهّن بأن إدارة الرئيس كلينتون إما أن تدعم صراحة هذه الخطة بكاملها، وإمّا أن تصفح عنها ضمناً. وما لا أستطيع التكهن به، هو: هل تتمكن الحملة المضادة للإرهاب، التي تتصور إسرائيل إمكانية شنّها في المستقبل على نطاق العالم، من جعل إدارة كلينتون تميل نحو دعم إسرائيل. لكنني، مهما حدث، فإنني أجد أن عملية السلام مع الأردن، عملية تقصد إسرائيل بها خطوة تمهيدية نحو نزاع عنيف مع إيران.

٨

سياسات إسرائيل تجاه إيران وسوريا

الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

سأتابع هنا البحث في مواصلة الحملة الإسرائيلية على إيران ونتائجها، كما ورد وصفها قبل قليل. أعتمد مبدئياً على ألوف بن من خلال (هآرتس الصادرة في ٢٨ أيلول) التي تعكس افتتاحيتها، وبشكل واضح، آراء المصادر العليا في المؤسسة الإسرائيلية، ولا سيما آراء وزارة الخارجية، بالطريقة التي تعرض فيها سياسات إسرائيل المعادية لإيران، حتى تاريخ نشرها.

إن الكتابة عن سياسة إسرائيل الخارجية، بشكل عام، وعن سياسة شيمون بيريز بشكل خاص، تبدو مستحيلة، ما لم نضع نُصب أعيننا «وزارة الحقيقة» التي وردت في كتاب جورج أورويل «عام ١٩٨٤». ويكشف بن عن الحقيقة التي ظلّت مجهولة حتى الآن، وهي أن وزارة الخارجية الإسرائيلية كانت، أثناء تولي بيريز مهماتها، تضم «دائرة السلم في الشرق الأوسط». وقد قام بيريز، عقب الهجوم الإرهابي في بونس أيرس، بتعيين نائب المدير في هذه الدائرة السيد يوآف بيران، منسقاً للإجراءات الإسرائيلية ضد إيران. وقد ورد في مقال بن أن إسرائيل أدركت، على الفور، أن هذا الهجوم الإرهابي يشكل فرصة ملائمة لقيام ائتلاف معادٍ لإيران؛ وأن حقيقة فشل المخابرات الإسرائيلية في إثبات وجود علاقة بين إيران والهجوم الإرهابي، لم تشكل عائقاً في طريق هذه الفرصة المناسبة. لكن يمكن للمرء هنا أن يطرح سؤالاً أكثر عمقاً هو: لمَ لا يحلو للهجمات الإرهابية أن تحدث إلاّ في الوقت الذي يكون حدوثها فيه «فرصة ملائمة؟» لأدع هذه القضية جانباً في الوقت

الحاضر؛ وأورد قول بن الذي يستنجد بسياسي [إسرائيلي] بارزٍ (ربما كان بيريز)، لأنه السياسي الذي «أوجز، لمجموعة من الصحفيين السياسيين البارزين في القدس»، ما أسفرت عنه الحملة العالمية ضد إيران.

كان ينبغي للحملة أن تتبع استراتيجية رابين وتكتيكات بيريز، على أن ينفذها بيران الذي ينتمي إلى «دائرة السلام في الشرق الأوسط». وثمة توافق بالرأي بين رابين وبيريز على «أن إيران تشكل الخطر الأعظم الذي واجهته إسرائيل حتى الآن؛ وأنَّ إيران تشكل تهديداً رئيسياً للاستقرار في الشرق الأوسط بكامله». وهذا التهديد لا يعزى إلى مساندتها للإرهاب والتخريب ومحاولتها في أن تصبح قوة نووية فحسب، بل إلى كونها نموذجاً يقتدي به الإسلاميون الأصوليون، وحتى حركات المقاومة الأخرى في البلدان العربية.

وأرى، من خلال معرفتي الوثيقة لما يدور في خلد الاستراتيجية الإسرائيلية، أن الإشارة إلى «حركات المقاومة» تعني أن العديد من أبناء الشرق الأوسط (وليس بالضرورة العرب) يشعرون بالاعتزاز تجاه الحقيقة القائلة بأن إيران، ولفترة تنوف على العشرين سنة، لم تبد خضوعاً للحلول التي تفرضها أميركا القوية. وهذا ما يبرهن لهم أن مقاومة سياسة الولايات المتحدة ومخططاتها في الشرق الأوسط أمر ممكن، وأمر يتناقض مع المحاولات التي تقوم بها إسرائيل «لإقناع» كل المعنيين بأن مقاومة الولايات المتحدة الأميركية عديمة الجدوى. وبما أن إسرائيل تحوز مساندة الولايات المتحدة الأميركية، فإن مقاومتها، هي أيضاً، عديمة الجدوى. إلا أن إيران توفر أفضل دليل على عكس ذلك.

لقد كان رابين، من خلال استراتيجيته، يسعى إلى «دفع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية أن تتّخذ موقف مواجهة مع إيران، لأنّ انفراد إسرائيل بمواجهة إيران، يولّد احتمال تورطها في حرب دينية ضد العالم الإسلامي برمته». ولكي تتدارك هذا الخطر، صدر، إلى الدعاية الإسرائيلية (هسبراه) أمر لتتولى وصف حكام إيران بأنهم «خطر يهدد السلام في كل أنحاء العالم؛ وأنهم يشكلون تهديداً للتوازن القائم بين الحضارة الغربية والإسلام».

وقد تمثّل سعي بيريز إلى هذا الهدف بإيفاد ممثلين شخصيين له إلى عواصم الدول في جميع أنحاء العالم، يعلنون، في البدء، أولاً أن إسرائيل والمملكة الهاشمية قد توصلتا إلى اتفاق. وفور ذلك، يطلبون، من الدول المعنية أن تتوقف عن تقديم القروض إلى إيران؛ وأن

تخفض بشكل جذري، حجم التجارة معها، حتى تتوقف عن دعم الإرهاب، وتتخلّى عن محاولاتها في أن تصبح قوة نووية. وقد زود بيريز ممثليه بتعليمات فحواها أن يعلنوا أن إسرائيل تنتقد بشدة أي دولة ترغب في إعادة جدولة ديون إيران. وترى إسرائيل أن المذنب الرئيسي كان الدولة الألمانية «وهي الدولة الأولى التي وقعت اتفاقاً مع إيران لإعادة جدولة ديونها. كما أن اليابان وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وكوريا الجنوبية لم تكن بعيدة عن اللوم أيضاً.

دعوني أغفل تقارير بن حول مسار هذه الحملة، إلا تقريره عن مسلك الدبلوماسيين الإيرانيين الذين يحضرون المؤتمرات الدولية والذين لم يتصرفوا تصرفاً يتوافق مع التوقعات، مما استدعى أسف الإسرائيليين. لقد زُوّد الدبلوماسيون الإسرائيليون بتعليمات لتوجيه الاتهام إلى الإيرانيين بأنهم يعملون على «تقويض عملية السلام»، متوقعين في الوقت عينه من الإيرانيين إما أن يغادروا القاعة أثناء إلقاء الإسرائيليين خطبهم، وإما أن يثبتوا ادعاءات إسرائيل من خلال اعترافهم بأنهم فعلاً يعارضون عملية السلام. وبدلاً من أن يفعل الدبلوماسيون الإيرانيون ذلك، كانوا يصغون إلى الاتهامات التي يكيلها لهم ممثلو إسرائيل ثم يعتلون المنبر لينطلقوا في جدل فحواه أن كلمة «سلام» لها معانٍ عدة. فإذا كانت إسرائيل باستخدامها تلك الكلمة تعني الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية وجنوب لبنان، فإن إيران لن تبدي أي اعتراض بأي حالٍ من الأحوال. ولم يكن في وسع الدبلوماسيين الإسرائيليين إلاّ أن يرفضوا الإجابة الصريحة عن أسئلة الإيرانيين. وبدل ذلك، استشهدوا ببعض المقابلات الاستفزازية التي أجراها، في السابق، السياسيون الإيرانيون مع الصحافة الغربية؛ فجاءت الإجابة إصراراً على أن الذين أجروا المقابلات لم يفهموا ما قيل لهم. ويعود الإيرانيون ليكرروا المطالبة ببحث السلام الذي يمكن أن يتحقق بانسحاب إسرائيلي كامل.

إنّ هذه الإخفاقات المتعاقبة لم يكن ممكناً لها إلا أن تفضي إلى تشعب في رأي الخبراء. وقد ورد في تقرير رفعه بن أن ثمة توصية قُدمت إلى رابين بأن يتّبع سياستين، جاء في إحداهما الكلام التالي: بما أننا فشلنا في عزل الإيرانيين، فينبغي أن نبدأ محادثات مباشرة معهم. ومهما يكن من أمر، فإن شخصيات رئيسية أخرى، الحَث على رابين أن ينطلق دون أن يولي الحماية الأميركية اهتماماً؛ وأن يتبنى سياسة ناشطة ضد إيران، معتمداً، فقط، على مصادر إسرائيل الخاصة. وإلى الآن، يستحيل التكهن بالطريق التي سيتبعها رابين أخيراً.

أعتقد أن العامل الوحيد والأهم، الذي يحث إسرائيل على القيام بمجهود للوصول إلى تسوية مع سوريا، هو، في الوقت الحاضر، الزيادة الكبيرة التي طرأت على القوة العسكرية للجيش السوري. وقد كتب رون بن يشاي أحدث وأهم مقالٍ عالج فيه وضع الجيش السوري. وروون بن يشاي كاتب ذائع الصيت لتمتعه بمقدرة تمكّنه من الوصول إلى القيادة العليا للجيش الإسرائيلي. وهذا ما قاله بن يشاي في صحيفة (يديعوت أحرونوت) بتاريخ ١٦ أيلول: «لقد اقترب الأسد، إلى حد بعيد، من تحقيق حلمه القديم في تحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل». ويتابع بن يشاي شرحه قائلاً: «خلال السنوات الطويلة التي قدم فيها الاتحاد السوفياتي، والدول الدائرة في فلكه، الدعم لسوريا، لم تتمكن سوريا من التقدم الفعلي نحو تعادل استراتيجي مع إسرائيل. وعلى الرغم من امتناع بن يشاي عن تقديم شرح يبين فيه الأسباب الكامنة وراء سير الأمور على هذا النحو، فإنني سأجرؤ على التخمين بوجود تنسيق سري، ولفترة طويلة من الزمن، بين سياسات الاتحاد السوفياتي الشرق أوسطية وسياسة الولايات المتحدة الأميركية. لكن الأمور تبدلت أثناء حكم غورباتشيف. يقول بن يشاي: حالما تسلم غورباتشيف مقاليد السلطة أعلم الأسد أنه يتوقع منه أن يتوصل إلى سلام مع إسرائيل، ولو جرى ذلك وفقاً للشروط الإسرائيلية. ولكي يوضح أنه يعني ما يقول، أوقف بيع الأسلحة لسوريا؛ لكنه سمح، لبعض الوقت، أن ترسل، بكميات محدودة، إمدادات من قطع الغيار. غير أنّ هذه المبيعات توقفت أخيراً. وبذلك يبدو لي أن معلومات بن يشاي معلومات دقيقة. لقد كانت سياسة غورباتشيف متعاطفة مع إسرائيل. وربما عزي ذلك إلى وجود اعتقاد لديه بأن لإسرائيل نفوذاً لا حد له داخل الولايات المتحدة. وقد استمر اتباع السياسات نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١؛ لكن هذه المرة لأسباب مختلفة. أما حكام روسيا الجدد، فقد رفضوا أن يبيعوا سوريا الأسلحة إلا بالعملة الصعبة.

ويقول بن يشاي إن تاريخ نمو القوة العسكرية للجيش السوري يعود إلى فترة ما بعد حرب الخليج. كانت الولايات المتحدة الأميركية أول من ساهم في تقوية هذا الجيش: لقد قدمت له سراً أفضل أنواع الدبابات العراقية التي استولت عليها أثناء المعارك، فضلاً عن تقديم المدافع المرتدة. وقد فعلت ذلك مكافأة على مشاركة سوريا في التحالف المؤقت ضد العراق. وبعد إعلان سوريا «دولة إرهابية»، لم تتمكن الولايات المتحدة من تقديم أي مبلغ من المال بشكل قانوني. لكنها أقنعت بعض الدول الأوروبية، التي لم تُذكر أسماؤها، أن

تمنح سوريا «بضع مئات من ملايين الدولارات، تتخذ شكل دين». وانتهت حرب الخليج. وفي هذا الوقت، تلقت سوريا منحة مباشرة من العائلة المالكة في السعودية، مقدارها مليار ونصف المليار من الدولارات. ويبدو أن هذه المنح ستستمر في التدفق. أما ألوف بن، فقد كتب في صحيفة (هآرتس) يقول إن بيريز قد أعرب، إلى زميله ورن كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة عن تذمره من السعوديين. لكن لم يكن لتذمره سوى تأثير ضعيف، على ما يبدو، مع أن بن يقول إن المملكة السعودية هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تخضع ارتباطاتها المباشرة مع واشنطن لاستشارات مسبقة مع إسرائيل. فالسعودية هي الدولة الوحيدة التي لا تحتاج، كما تحتاج مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن تمارس عليها ضغوط مستمرة من الولايات المتحدة، لتكون أكثر انفتاحاً على إسرائيل، وتتقبّل المطالب الإسرائيلية الأساسية. لكن ينبغي ألا يفسر هذا التصريح بأنه يعني أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن ممارسة أي ضغط على السعودية، بل إن هذه الضغوطات التي تمارس تتعلق بقضايا ذات أهمية ثانوية.

يعتقد بن يشاي أن المعونة المالية السعودية لسوريا قد استمر تدفقها، مُسفراً عن حصول سوريا على مبلغ كبير من العملة الصعبة، مكّنها من شراء أفضل الأسلحة. لذلك ليس هناك من شك في أن تجهيزات الجيش السوري الحاضرة هي أفضل بكثير مما كانت عليه، عندما كانت تعتمد على الإمدادات السوفياتية. وعلى عكس ما تعلن عنه الحكمة التقليدية، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يضعف، على ما يبدو، الجيش السوري. وإنني أجازف بقول الشيء نفسه عن أي دولة عربية أخرى. وربّما كان انهيار الاتحاد السوفياتي نعمة حلت على كافة الدول العربية. سأغفل، هنا، العرض الموسع الذي كتبه بن يشاي وتناول فيه الحجم الحالي للقوات الأرضية السورية وأسلحتها. فالنقطة الجديرة بالذكر على كل حال، هي نظريته عن امتلاك سوريا لما يدعوه «الأسلحة غير التقليدية» التي تشتمل على صواريخ أرض - أرض بالغة الدقة، ويمكن تجهيزها برؤوس حربية كيماوية. إنني أوافق بن يشاي الراي في اعتقاده بأن إسرائيل ستكون عاجزة عن الدفاع عن نفسها من هجوم تستخدم فيه هذه الصواريخ، التي يمكنها أن تحدث في إسرائيل دماراً وخراباً شديداً.

وقد ورد في كلامه أن حصول سوريا على هذه الأسلحة وقيام السعودية بتمويل هذه المشتريات، يمكن عزوهما إلى خوف مشترك لدى سوريا والسعودية من أن إسرائيل قد

تحاول أن تفرض على سوريا سلاماً يوافق شروطها تماماً؛ وهذا ما حاولت أن تفعله إبّان الحرب اللبنانية. إن محاولة كهذه قد تتبع هجوماً يقوم به الجيش الإسرائيلي، يخترق من خلاله خطوط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان، ويحقق الوصول إلى ضواحي دمشق، في فترة لا تزيد على ٢٤ ساعة. ويرى بن يشاي أن هذا الخيار كان متاحاً لإسرائيل حتى بضع سنوات خلت. أما سلاح المدرعات السوري في الوقت الحاضر، فإنه، على كل حال، يستطيع، في وقت واحد، وقف هجوم إسرائيلي على جبهتين هما: مرتفعات الجولان ولبنان. لكن إذا قام الطيران الحربي الإسرائيلي بمهاجمة سوريا الآن، كما فعل عام ١٩٧٣، وهدف إلى تدمير نصف البنية التحتية العسكرية منها والمدنية، فإن من الممكن للأسد أن يثأر، محدثاً في إسرائيل من الدمار ما لا يقل عن الدمار الذي ستسببه إسرائيل لسوريا. وهذا ما لم يكن ليستطيع فعله عام ١٩٧٣.

لكن بن يشاي يؤكد أن إسرائيل ما تزال تحتفظ بتفوقها النوعي من حيث أسلحتها وتدريب أفراد جيشها. ومع ذلك ينهي استنتاجاته قائلاً: «لأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط ينشأ وضع تتمكن فيه دولة، هي سوريا، أن تدافع عن نفسها بفاعلية من الهجوم الإسرائيلي. وهذا الأمر كان يمكن أن يشكل للأسد سبباً يحثّه على فتح باب المفاوضات مع إسرائيل، لأنه كان دائماً يقول إنه سيباشر مفاوضات حاسمة وجدّية مع إسرائيل من موقع القوة فقط».

وفي الوقت نفسه، يشير بن يشاي، إلى أن ثمة مخاوف من القوة السورية منتشرة وسط المحترفين في جهاز الأمن الإسرائيلي داخل إسرائيل، بمن فيهم قائد القطاع الشمالي، الجنرال أتسهاك مردخاي، المعروف بآرائه الصقرية. فالاعتقاد السائد لدى سياسيّي الجناح اليميني، ولدى مستوطني مرتفعات الجولان، أن الأسد هو الذي يرغب في مهاجمة إسرائيل. وفي كل حال، فإن بن يشاي يشدد على أن العديد ممن هم في القيادة العليا للجيش الإسرائيلي، وجميع أفراد المخابرات، لديهم القناعة التامة بأن سوريا تفعل تماماً ما تفعله إسرائيل. وإسرائيل، كسوريا، تجري مفاوضات سلام بحسن نية، في حين أنها تدجّج نفسها بالسلاح آخذة في الحسبان فشل هذه المفاوضات، فيما الوضع الراهن للأمور يتحول إلى حالة من الجمود، تؤدي إلى اندلاع حرب. وعلى الرغم من أن الزمن وحده كفيل بكشف مَنْ كان من الفريقين على حق في تقييمه للأمور، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن الأسد يريد سلاماً مشرفاً. ويؤيد هذا التقييم البروفسور موشيه معوز، وهو

مستشرق له صلات وثيقة بنظام الأمن الإسرائيلي. يقول معوز: على الرغم من أن سوريا مستمرة في تسليح نفسها بأسلحة قد تكون مميتة لنا، فإن ادعاءها بأن القصد من هذه الأسلحة محض دفاعي، لهو ادعاء صادق إلى حد بعيد. إن سوريا التي تحتاج، آخر الأمر، إلى ردع العراق، هي في الوقت نفسه، في حاجة أكبر بكثير إلى ردع إسرائيل. كما أنها تحتاج إلى تجنب تكرار غزو لبنان الذي حدث عام ١٩٨٢، وإلى إجراء مفاوضات من موقع القوة. وإسرائيل، من جهتها، تفعل الشيء نفسه تماماً. فهي تدعّم موقفها العسكري والاستراتيجي لتتمكن من التفاوض، في الوقت نفسه، من موقع القوة. (يديعوت أحرونوت ٢٨ أيلول).

ويضيف معوز: إن قوة إسرائيل العسكرية مستمدة جزئياً مما تقدّمه إليها الولايات المتحدة الاميركية من أسلحة حديثة ومتطورة، تؤمن لها تفوقاً عسكرياً على جيرانها من الدول العربية مجتمعة. ويقول معوز: إن الولايات المتحدة الأميركية تابعت هذا الهدف من أوائل الستينات، أي منذ الفترة التى تولى فيها جون كندي رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة. إنني أشاطر معوز الرأي: ذلك أنّ كندي عكس التقرب من إسرائيل الذي تبناه إيزنهاور. وأرى أنّ حرب الأيام الستة الشهيرة جاءت نتيجة مباشرة لسياسات كندي التي كانت من مبادرته الشخصية. غير أن معوز يدرك تماماً أن الدعم الأميركي لإسرائيل هو، بدوره، مشروط بموافقة إسرائيل على تنسيق سياستها مع الولايات المتحدة. «وعندما تعيد إسرائيل مرتفعات الجولان إلى سوريا، ستواصل الولايات المتحدة الاميركية ما سبق أن وعدت به من استمرار في إمداد الجيش الإسرائيلي إمداداً غزيراً بأحدث الأسلحة المتطورة، ليحتفظ بتفوقه الاستراتيجي على جميع دول الشرق الأوسط، حتى في أوقات السلم بالذات. وعلى الرغم من عدم وضوح كلا الكاتبين، بن يشاي ومعوز، فإن ما يفهم من كلامهما أنهما يثيران جدلاً ضد مطلب الجناح اليميني الإسرائيلي (المتضمن صقور حزب العمال) والذي يدعو إلى إيقاف المفاوضات مع سوريا ما دامت مستمرة في شراء الأسلحة. فالسياسيون والناشرون الذين يعبّرون بقوة عن هذه المطالبة (والصوت الطالب الأقوى بينهم هو قائد حزب الليكود نتنياهو) يعتقدون بوجوب استمرار إسرائيل في تسليح نفسها، في الوقت الذي تُمنع فيه سوريا من شراء الأسلحة.

وفي مقال نشرته صحيفة دافار (٣٠ أيلول) يتفق أمير أورن مع بن يشاي على أن الأميركيين، حتى عام ١٩٩١، لم يكونوا يريدون أن تنسحب إسرائيل من الجولان، بغضّ

النظر عمّا يعلنونه رسمياً. لكن مشاركة السوريين عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في الحلف المضاد للعراق قد بدّل مواقف الأميركيين. كما أن أورن يبحث علاقات إسرائيل بسوريا من خلال ظروف تخفيض منتظم وثابت لميزانية الدفاع الأميركية. ويفترض معوز وبن يشاي وسواهما من المعلقين الإسرائيليين، أن الولايات المتحدة الأميركية قد تكافىء إسرائيل بسخاء على أي اتفاق تتوصل إليه مع سوريا؛ تتمثل هذه المكافأة بمنحها هبات لشراء أسلحة نوعية تزوّد جيشها بها. وفي الجهة المقابلة، يقف أورن الذي يعتقد أنه، حين يجري تخفيض ميزانيات جنود البحرية الأميركية «المارينز»، فسيكون من الصعوبة بمكان إقناع مجلس الشيوخ بمنح إسرائيل المبالغ الضخمة التي تأمل أن تتلقاها. يقول أورن إن الحاجة قد تدعو إلى أموال أميركية خاصة، إذا فشلت عملية السلام: «ومؤخراً طلب أحد جنرالات الجيش الإسرائيلي ستّ مرات على الأقل، أن يتكلّم مع رابين، وبراك رئيس هيئة الأركان في الجيش. وكان، بطلبه، يهدف إلى تحذيرهما من الهوة القائمة بين تقدير التجهيزات التي يحتاجان إليها في الحرب الآتية وتقدير التجهيزات التي من المحتمل خسارتها فعلاً في حدث كهذا». ويوجه أورن اللوم إلى رابين، بسبب الوضع الحالي للأمور. وبما أن رابين رئيس للوزراء ووزير للدفاع، فإنه، في نظر أورن، لا يستطيع أن يقتطع من الميزانيات المدنية ما يكفي لتخصيص مبلغ أكبر من المال للجيش. ومع ذلك، وبناء على الأرقام الرسمية، فإن ما يزيد على النصف من الميزانية المخصصة للجيش يذهب بشكل معاشات وتعويضات. وكل زيادة في كمية السلاح تعني زيادة في عدد الموظفين المكلفين العناية بها، حتى ولو كانت المخازن الأمينة مودعةً ذلك السلاح. وفي جميع الأحوال، نجد أن السلاح كلما ازداد تطلب زيادة في عسكرة المجتمع الإسرائيلي. إن وجهة نظر براك، كما أوردها أورن، تفيد «أن الهوة التي حذّر منها الجنرال المذكور هي موجودة فعلاً؛ لكن إسرائيل سيكون لديها من الوقت ما يكفي لردمها». فوقف المفاوضات مع سوريا سيخلق نوعاً من الإنذار الاستراتيجي. وقبل أن تتمكن سوريا من فتح النار بشكل قصف مدفعي من مراكز ثابتة، ناهيك بشن هجوم، قبل ذلك بأشهر، يتوقع من الولايات المتحدة أن تفتح مخازن أسلحتها على مصراعيها، ليغرف منها الجيش الإسرائيلي كما يشاء.

يورد أورن هذا التوقع المتفائل في تقريره، لكنه لا يتفق معه. فهو يعترف أن الرئيس كلينتون «يحب إسرائيل حبّا جمّاً ويفوقه في حبه لها مؤيدوها من الناخبين الأميركيين». لكن أورن يحذر من أن كلينتون كرئيس للجمهورية سيصبح أكثر ضعفاً إلى درجة

الاستهانة شيئاً فشيئاً برغباته. كما يرى أورن أن قوة اليهود الأميركيين المنظمين آخذة بالتراجع. وهذا هو السبب الذي يدعوه إلى التوقّع بالأ يكون، في فترة ١٩٩٤ـ١٩٩٧، رئيس وزراء إسرائيلي مسؤول ووزير دفاع يمكن أن يشعرا بارتياحٍ يستند إلى أن الأسد سيواجه الصدود باستكانة، كما لا يمكنهما أن يتوقعا أن يحقق الجيش الإسرائيلي نصراً رخيصاً وسريعاً وسهلاً، أو يأملا بحرب يمكن لإسرائيل أن تحقق فيها مكاسب أكثر دون قتال. وسيكون الأمر كما كان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، عندما فقدنا ٢٦٠٠ جندي في سبيل ما كان بالإمكان إنجازه تقريباً من دون أن تقع إصابة إسرائيلية واحدة. ويستخدم أورن هذه الحجة ضد معارضي الانسحاب من مرتفعات الجولان، الذين يرغبون فعلاً في حرب مع سوريا تسنح الفرصة فيها للجيش الإسرائيلي أن يستغل إعادة انتشاره على مرتفعات الجولان، ويكسب نصراً سريعاً. لكن هذا الافتراض يتجاهل مجموعة عوامل منها: فقدان الروح المعنوية لدى المدنيين في المؤخرة، ولدى الجنود المتمركزين في الجبهة، حالما يدركون أن الحرب التي يخوضونها ليست ضرورية. كما أن هذا الافتراض يتجاهل الحقيقة القائلة بعدم استطاعة الجيش الإسرائيلي خوض حرب طويلة الأمد، دون التجديد الدائم للإمدادات التي لا غنى عنها.

وموجز الحديث أن العنصر الجديد في العلاقات الإسرائيلية ـ السورية هو التكافؤ العسكري بينهما. وهذا العامل يضع إسرائيل الآن في موقف عصيب أكثر مما كانت عليه منذ سنتين. فالقيادة الإسرائيلية العسكرية والاستخباراتية، الغبية كعادتها، لم تكن على بينة من تحديث بناء القوة السورية الستراتيجية، إلا بعد فوات الأوان. لا شك إن إسرائيل الآن تتبيّن هذا الواقع، حتى وإن كان تبينها يعزى إلى المعلومات الدقيقة التي تزودها بها أميركا. ينتج عن ذلك أن إسرائيل، الآن ولأول مرة، مستعدة للتفاوض حول صفقة مع سوريا. لا أعرف تماماً بعد ما هي حقيقة الأمر الذي تستعد إسرائيل لتقديمه إلى سوريا. وفي ضوء نقص المعلومات، لن أحاول أن أخمّن ما يمكن أن تطلبه إسرائيل من سوريا، ولو أن هناك استثنائين اثنين: أولهما من المؤكد أن إسرائيل ستطلب من سوريا أن تجرد حزب الله من أسلحته؛ وثانيهما: من المؤكد، أيضاً، أن إسرائيل ستطلب الدعم السوري أو على الأقل الحياد السوري في الصراع الآتي بين إسرائيل وإيران، مهما تكن الأشكال التي قد يتخذها هذا الصراع.

الجزء الثالث

تجارة إسرائيل الخارجية

٩

التجارة القائمة بين إسرائيل والدول العربية

٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩١

منذ عام ١٩٤٩، والدول العربية كافة تقاطع إسرائيل، رسمياً (تستثني مصر التي كفت عن مقاطعتها منذ أن وقعت معها معاهدة السلام). وقد اتخذت المقاطعة شكلين اثنين: من جهة، تمنع جميع أشكال التجارة والأشغال البريدية ومبادلات السفر بين إسرائيل وكافة الدول العربية؛ ومن جهة أخرى، يفترض بالدول العربية أن تقاطع الشركات التجارية في بلدان ثالثة تزاول التجارة مع إسرائيل. فحتى الأفلام التي تعرض في إسرائيل لا يمكن أن تعرض في البلاد العربية. وهذا الأمر اتخذ منحى نظرياً فقط. وفي دمشق «مكتب مقاطعة» يشرف على المقاطعة؛ مهمته أن يفرض منعاً محدداً، وان يُصدر خطوطاً عريضة تقيد جميع الدول العربية.

ويبدو أن بعض الدول العربية قد توقفت عن مقاطعة إسرائيل توقفاً فعلياً عام ١٩٦٧، عقب حرب الأيام الستة، وبدأت باتباع تجارة متنوعة، وباشرت في علاقات أخرى بإسرائيل. ومن ذلك الحين، استمرت هذه الحالة إلى درجة أصبحت معها دعماً مهمّاً لاقتصاد إسرائيل. وفي البدء حرصت الرقابة الإسرائيلية بألاّ يرد، في وسائل الإعلام، ذكر واضح لهذا الأمر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معرفة الموقف قد انتشرت في جميع أرجاء إسرائيل. أما البلدان العربية، فقد استمر فيها ظهور المقالات والتقارير الصحفية التي كان واضحاً أن السلطات الرسمية توحي بها، لتؤكد استمرار المقاطعة بنجاح. (وقد بذلت الصحافة الفلسطينية بشكل خاص قصاراها للحفاظ على هذا الوهم). ومهما يكن من أمر

فقد سُمح، بمرور الزمن، أن تظهر، في الصحافة الإسرائيلية، إشارات إلى التجارة الإسرائيلية مع العرب، كانت حتى المباشرة منها تتخذ منحى التضمين.

لقد كتب يوسف عين دور أول بحث مكثّف عن الموقف. ولم يظهر مقاله إلاّ مؤخراً في صحيفة عال همشمار بتاريخ (٢٠ آذار / مارس ١٩٩١). وقد اعتمد عين دور اعتماداً كبيراً على محاضرات ألقاها البروفسور جاد جلبير المعروف بصفته خبيراً في اقتصاد الشرق الأوسط يعمل في مركز دايان للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. وثمة تزامن بين نشر مقالة عين دور، ومطالبة إسرائيل الحالية بإنهاء رسمي للمقاطعة وإقامة علاقات تجارية علنية، كشرط مسبق للسلام مع البلدان العربية الموالية لأميركا. وفيما أشير إلى مقالته، سأستخدم أيضاً معلومات أخرى تتضمن أنباء مثيرة، استمرت في الظهور على مدى سنوات طويلة، وكان مصدرها مجالات صحفية عبرية مختلفة. وفي المناسبة أقول: إن هذه الأنباء المثيرة قد بدأ ظهورها المفاجىء في حزيران ١٩٨٢، في الوقت الذي كان يجري فيه اجتياح لبنان. ولا يكاد يكون مصادفة أن يُقصد بالغزو، من جملة ما يقصد، تعزيز الصادرات الإسرائيلية إلى العالم العربي. وسأستخدم مصادر معلومات خاصة، على الرغم من أن لا مراجع محددة لها، كالأنباء الصحفية التي ذكرت قبل قليل.

دعوني أبدأ بالشكل الثاني للمقاطعة، أي مقاطعة الشركات التي تزاول التجارة مع إسرائيل. فإذا استثنينا عدداً قليلاً من الشركات التي من ضمنها الشركات اليابانية، فإن المقاطعة تكون، في أواخر الخمسينات، قد فقدت معناها الاقتصادي. وقد ورد في تصريح البروفسور جلبير ما يلي: «في أوائل الستينات، اعترف مكتب المقاطعة المركزي في دمشق وجميع المكاتب الفرعية المنسقة معه، اعترفوا، في تقاريرهم السنوية، أن محاولتهم قد انتهت إلى فشل لم يسبق له مثيل. وثمة شركات أجنبية، يتزايد عددها، بدأت تتجاهل مكتب المقاطعة الذي كانت تخشى انتقامه. وفضلاً عن ذلك، أصبح تعاون الدول العربية بالذات مع ذلك المكتب ينطوي، من ذلك الحين فصاعداً، على الكثير من اللامبالاة. وكثيراً ما كانت هذه الدول تغضّ الطرف عن صلات شركة ما بإسرائيل». وقد سرّع الفشل المؤسف للمقاطعة قيام فروع شركات وهمية مسجلة في الولايات المتحدة الأميركية أو في بلدان أخرى، كان الغرض الوحيد منها مزاولة الأعمال التجارية مع إسرائيل.

وقد أبدت الولايات المتحدة معارضة شرسة لهذا الشكل من المقاطعة، ووجهت الانتباه إليها حين سنّت تشريعات تناهضها؛ فوضعت التجربة بأكملها على شفير الانهيار الكامل،

لا سيما وأنّ بلداناً أخرى أبدت مقاومة أيضاً. وقد تكفّل بالانهيار الكامل للتجربة عوامل عدّة لم ينكرها عين دور، هي: الفساد الذي عمّ البيروقراطية العربية، ومطالبة الجمهور العربي بالسلع التي تستطيع الشركات المقاطعة أن تقدمها بأسعار زهيدة، فضلاً عن الأرباح التي يجنيها التجار من مبيع هذه البضائع. أما ما ظلّ مطبقاً من المقاطعة، فقد تركّز على القطاعات التجارية الأكثر بروزاً للعيان والأكثر تعرضاً للدعاية والإعلان، كنجوم السينما وعارضي الأزياء الذائعي الصيت، وما شابه ذلك.

وهناك حالات متفرقة لإجراءات مقاطعة رمزية كان يقصد بها إحداث تأثير دعائي فقط. وربما استطاعت الاستمرار حتى الوقت الحالي. وكان كل ما عداها بحكم المنتهي قبل عام ١٩٦٧، على الرغم من أنّ الجماهير العربية واليهودية كانت تجهل هذا الأمر. وعلى هذا النحو، كان من الممكن، الآن، تجاهل الموضوع بأكمله لأنه لم يعد يشكل عاملاً اقتصادياً مهماً، كما كان في إطار المقاطعة العربية الأهم لإسرائيل، والتي طبّقت بصرامة على الأقل، حتى حزيران ١٩٦٧. وكان غالباً ما يوصف هذا الشكل من المقاطعة في إسرائيل وفي البلاد العربية «بالسور» الذي يحيط بإسرائيل من كافة الجهات، عدا البحر. لقد كان وجود هذا السور يشكل عاملاً رئيسيّاً في السياسات الإسرائيلية بكل معنى الكلمة. لكن، بحسب دقّة ما لاحظه البروفسور جلبير، فإنّ أول صدع في سور المقاطعة العربية لإسرائيل، ظهر نتيجةً لاحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، عندما أغرقت البضائع المنتجة في إسرائيل السوق العربية، خلافاً للهدف الأول من المقاطعة. ونجم عن ذلك تحوّل السور إلى ما يشبه «المنخل». وقد بدأت المناطق المحتلة، بصورة شبه فورية، تؤدي دور نقاط عبور للصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية الواقعة شرق الأردن، لكن ليس إلى الأردن بالذات.

وفي فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، وبالتعاون مع مكتب المقاطعة في دمشق وفرعه في عمّان، وجّهت السلطات الأردنية، إلى غرف التجارة الكائنة في الضفة الغربية، التي كانت تعمل آنذاك في ظل الحكم الإسرائيلي، والتي كانت تضم موظفين عينتهم الحكومة الإسرائيلية، وجّهت نداءات مثيرة للشفقة، تناشدهم فيها إيقاف هذه التجارة، وتلحّ أن تلصق، على البضائع التي ستمر بشكل ترانزيت عبر الأردن وتتجه شرقاً، رقائم يكتب عليها «صُنع في الضفة الغربية» أو «صنع في قطاع غزة». (وفيما بعد كان ينبغي أن تحدّد الرقيمة اسم المصنع العربي الذي يفترض أنه يقوم بالإنتاج). وعلى الفور وافقت الحكومة الإسرائيلية على ذلك. وسرعان ما أنشئت (المصانع) التي يملكها، في العادة، أعضاء غرف التجارة

الأثرياء. ولم يكن لتلك المصانع من مهام سوى وضع رقائم جديدة على السلع المصنوعة في إسرائيل. أما منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في ذلك الحين قوة يعتد بها في الأردن، فقد أبدت (مقابل حصة من الأرباح كما يبدو) موافقتها على هذه الخطة الشفافة جداً دون أن تتناولها علانية بكلمة واحدة، في الوقت الذي كانت تكرر، إلى حد التقزّز، شعارها السائد في ذلك الحين، والداعي إلى «خنق إسرائيل» بمقاطعة عربية متحدة.

وفي الوقت الذي كان فيه الأردن يسمح بعبور الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان العربية الأخرى، أقام ضوابط فعالة وصارمة لحماية أسواقه. ومنذ عام ١٩٧٥، تدنّى حجم هذه الصادرات بالمقارنة مع ما كانت عليه في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥. لنأخذ، مثلاً، القصة التالية التي نشرتها الصحافة العبرية: في عام ١٩٨٦، وبعد أن ألقى وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد شولتز خطبة تكلم فيها عن «تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة»، تقدم بعض الفلسطينيين البسطاء الذين يحملون الجنسية الاميركية، بتبني مشروع إقامة معمل إسمنت في الضفة الغربية. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على ذلك؛ لكن بشرط محدد ودقيق، هو أن يصدّر كل إنتاج المصنع إلى البلدان العربية عبر الأردن، على ألاّ تسوّق أي كمية من الإسمنت في أي منطقة من المناطق المحتلة، لئلا يتسبب ذلك في تخريب احتكار إسرائيل للسوق المحلية بالإسمنت الذي تنتجه. لكن المستثمرين المرتقبين رفضوا هذا الشرط؛ غير أنهم أثاروا القضية مرة أخرى في آذار / مارس ١٩٩١، وهم على علم تام بأن إسرائيل ما تزال ملتزمة بشرطها. ومهما يكن من أمر، فإنّ الصحافة العبرية نشرت، الآن، تقريراً عن تبدّل طرأ على السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في ظل حكم آرينز. وخلافاً لرابين الذي رفض الطلبات التي قدمها الفلسطينيون لإقامة شركات تجارية جديدة، كان آرينز يميل إلى الاستجابة لمطلبهم، شرط أن تقوم كل شركة تجارية بوضع رقائم على البضائع الإسرائيلية المخصصة للتصدير عبر الأردن.

إنّ ما تستخلصه إسرائيل من هذه القصة يتمثل بأن الصادرات التي وُصفت كانت دائماً تعاني من عيب رئيسي هو اعتمادها الدائم على موافقة الأردن. وبما أنّ الأردن دولة ذات سيادة فهو في مركز يستطيع فيه فرض شروطه؛ والرقائم الوهمية إحداها. والقضية بمجملها ليست سوى إجراء رمزية. أمّا الشروط الأخرى، كإقفال السوق الأردنية في وجه الصادرات الإسرائيلية، فهي شروط مضرة اقتصادياً.

وهذا هو السبب الذي دفع بإسرائيل إلى التفتيش عن مخارج أخرى لصادراتها، يمكن أن تكون خاضعة لسيطرة تقتصر عليها وحدها. ويتكلم البروفسور جلبير عن هذا الموضوع بشيء من الدقة قائلاً: «في عام ١٩٧٥، وبعد أن توسعت الروابط المباشرة مع جنوب لبنان، فتحت طريق أخرى أمام انتقال الصادرات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية وأولاها وقبل أي سوق أخرى: لبنان بالذات. والعبور الجديد عبر لبنان قد اختلف عن العبور عبر الأردن في ناحيتين اثنتين. الناحية الأولى، وهي ذات طبيعة رمزية نوعاً ما، تتمثل بانتفاء الحاجة إلى إعادة إلصاق رقيمة أخرى، لأن مجرد غياب الرقيمة الإسرائيلية كان يفي بالغرض. أما الناحية الثانية، فكانت مادية. فبما أن إسرائيل كانت تسيطر على كلا جانبي نقطة تفتيش رأس الناقورة، فلم تكن هناك من حاجة إلى التنسيق مع سلطات دولة أخرى، كما كانت هي الحال على جسور الأردن. ثم إن منظمة التحرير الفلسطينية، التي كان لها في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، سلطة في جنوب لبنان تفوق سلطتها، قبل عام ١٩٧٠، في الأردن، لم تكن لتهتم بموضوع تافه كالتجارة.

ولم تذكر البتة، في الخارج، الحوافز الاقتصادية الكامنة وراء احتلال، لم يتناوله الإعلام، لأجزاء من جنوب لبنان بدءاً من عام ١٩٧٥ فصاعداً. لكن هذا الاحتلال كان، في ذلك الوقت، معروفاً لدى العديد من الإسرائيليين بمن فيهم أنا بالذات. (وفي هذه المناسبة، أقول إن شيمون بيريز كان أول من تجرّأ على تمويه الحقائق الكريهة لذلك الاحتلال حين أسماه «بالجدار الطيب»).

وهذه الأسباب الاقتصادية تكاد تكون هي نفسها التي كمنت، فيما بعد، وراء الغزو الشامل للبنان عام ١٩٨٢، ووراء استمرار احتلال مساحات كبيرة منه خلال فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥؛ وكمنت، أخيراً وراء احتلال ما يسمى بمنطقة الحزام الأمني حتّى يومنا الحاضر.

ويصرح البروفسور جلبير أنَّ «المصدّرين الإسرائيليين كانت لديهم حوافز قوية، ليفتشوا عن أسواق بديلة من السوق الإيرانية التي نجم فقدانهم لها عن الإطاحة بالشاه. وهذا يفسر، إلى حدٍّ ما، أسباب التوسع الاسرائيلي في لبنان. وفي ذروة الغزو أي في حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٢، نشر الصقر العمالي حغاي أشيد (وهو صديق حميم لشارون) عدة مقالات في صحيفة دافار يشرح فيها أن «السيطرة التجارية» على الشرق الأوسط ينبغي أن تكسبها «الأمتان التجاريّتان: اليهود والموارنة. (واكتسب الموارنة هذا التميّز بفضل تحدّرهم من الفينيقيين). كان أشيد جازماً حين قال إن السعي وراء

«هيمنة» كهذه كان أحد أهداف غزو لبنان واحتلاله. لكن اتّضح، فيما بعد، أن بشير الجميل كانت لديه أفكارٌ أخرى، فبعد انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، التقى بيغن في نهاريا. ومن دون أن يبدي اعتراضاً على وجود عسكري إسرائيلي في بلده، طالب بإعادة سيطرة الجمارك اللبنانية على حدوده مع إسرائيل. فأغضب هذا الطلب بيغن، ورفض تلبيته. أقول هنا إن لديَّ حدساً أعترف بعدم مقدرتي على تأكيده، فحواه أنّ اغتيال الجميّل الذي وقع بعد فترة قصيرة، لم يكن منفصلاً كلياً عن هذا النزاع القائم مع بيغن على السيطرة الجمركية.

لا يمكن تصور حكومة لبنانية، مهما يكُن لون سياستها، أن تتحمل، بأيّ حال، الخرق الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، وإن تحمّلت وجوداً عسكرياً إسرائيلياً على أراضيها، لضعفها، أو لأسباب أخرى. فهذا الخرق ليس له، في التاريخ الحديث، ما يضاهيه. إنّ كمياتٍ كبيرة من الصادرات الإسرائيلية تسوّق في لبنان دون أن تمرَّ بأي مراكز جمركية أو ضوابط حدودية.

ففي المناطق اللبنانية التي تحتلها إسرائيل أو التي كانت تحتلها علناً، أو بشكل مقنّع، كانت السلع الإسرائيلية تباع من دون رقائم وهمية، أو اي تمويه آخر. ويخبرنا البروفسور جلبير أن وضع السلع في المناطق الأخرى من لبنان، كوضعها في البلدان العربية الأخرى، إذ أنها كانت تباع من خلال شركات وهمية أقيمت في قبرص واليونان وإسبانيا؛ ولم يكن ثمة هدف من ذلك إلا تمويه حقيقة كون هذه السلع إسرائيلية الصنع.

وقد صرّح جلبير أنّ حجم التجارة المتبادلة مباشرة بين إسرائيل والبلاد العربية قد طرأت عليه، مؤخراً، زدياة كبيرة. لكن جلبير لا يوفر لنا أرقاماً إحصائية ترتكز على معلومات حديثة: فهو يقول فقط ما يلي: «في أوائل الثمانينات، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى البلاد العربية، بما فيها الأراضي المحتلة، حوالي ٥٠٠٠٠٠٠ دولار». وأنا أرى أن هذا التقدير ينبغي أن يفسر بأنه يشير فقط إلى الصادرات التي تمر عبر الأراضي المحتلة؛ ثم عبر الأردن. ولا أستطيع كشف مصدر تقديراتي التي تفيد أن الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية كافة، ما عدا المناطق المحتلة، ومصر (التي تتوافر أرقامها الرسمية)، راوحت عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، بين مليار ونصف وملياري دولار. وحتى هذا التقدير لا يشمل الأسلحة، وغيرها من المنتوجات المتعلقة بالأمن. ولا أملك معلومات مفصلة عنها، لكن قيمتها مهمة. ومؤخراً، نشر، في الصحافة العبرية، نبأ يتعلق بفضيحة وقعت أخيراً تشير إلى عيوبٍ في نوع من الكمامات المضادة للغازات السامة، التي وزعتها

الحكومة الإسرائيلية على مواطنيها خلال حرب الخليج. وهذا الأمر يلقي بعض النور على هذا القطاع من الصادرات الإسرائيلية. وقد اتضح، فيما بعد، أن بعض الكمامات التي اعترتها العيوب كانت ثمة رقائم باللغة العربية ملصقة عليها. لم جرى ذلك؟ لأن هذه الكمامات باعتها إسرائيل لإلمانيا. لكن، بُعَيد بدء أزمة الخليج، عاودت إسرائيل شراءها من إلمانيا بأقصى سرعة. لمَ تبيع إسرائيل إلمانيا كمامات مضادة للغازات تحمل رقائم باللغة العربية؛ وإلمانيا تنتج منها ما يكفيها. أو ليست الغاية من ذلك نقلها إلى دولة عربية؟ لنضع قصة الكمامات المضادة للغازات جانباً. فهناك تقارير موثوقة غنية بالمعلومات عن مدافع هاون إسرائيلية، وغيرها من المعدات العسكرية، أرسلت إلى مراكش وعمان، والميليشيات اللبنانية، وإلى بلاد عربية أخرى أيضاً، كما يمكن للمرء أن يفترض.

ولأظهر القيمة النسبية التي تجنيها إسرائيل من التجارة مع البلدان العربية، دعوني أستخدم المعطيات الرسمية لعام ١٩٨٨، كما نشرت في كتاب الإحصاءات الإسرائيلية السنوي، الصادر عام ١٩٨٩. وإذا استثنينا مصر، فإن هذا الكتاب السنوي لا يتضمن معلومات محددة عن الصادرات إلى البلاد العربية (وحتى إلى لبنان)؛ لكنه يتضمن فقط المجموعات التي قد تغطي تلك الصادرات.

إن المعلومات العلنية الوحيدة المتوافرة مصدرها البروفسور جلبير. وهو، دون أن يشير إلى مراجعه، ودون توفير بيانات تفصيلية وإحصائية خاصة بكل بلد على حدة، يقول إنَّ القيمة الإجمالية لجميع الصادرات إلى الدول العربية (بما فيها مصر وشمالي إفريقيا) بلغت، عام ١٩٨٨، حوالي بليون دولار. لكنني أعتقد أن التقدير يقلّل جداً من القيمة الحقيقية.

فوفقاً للكتاب السنوي الإسرائيلي الذي أشرنا إليه قبل قليل، فإن مجمل قيمة الصادرات الإسرائيلية مجتمعة قد بلغ، عام ١٩٨٨، ٩٣٣٩ مليون دولار، منها صادرات إلى السوق الأوروبية المشتركة بقيمة ٣٢٢٩ مليون دولار، وصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية بقيمة ٢٩٨٧ مليون دولار. وبما أن صادرات إسرائيل إلى البلدان الأخرى كانت قليلة، وصادراتها إلى مصر كانت أقل بكثير، فيمكننا أن نقلّل جداً من الباقي الذي يشكل صادرات إلى الدول العربية الأخرى. ويعترف جلبير بـ «أن الصادرات الإسرائيلية الخفيّة إلى البلاد العربية تبلغ حوالي ١٠٪ من مجمل صادراتها. وهذا يتوافق مع رقم البليون دولار الذي سبق أن قدِّرت به الصادرات إلى البلاد العربية. لكنني، للسبب الذي ذكرته لتوي، أعتقد أنَّ الرقم الحقيقي يبلغ، على الأقل، ضعفي الرقم المذكور، بل يفوق الضعفين

بكثير. هناك مزيد من المعلومات التي يمكن استخراجها من مقالة جلبير عن طبيعة الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان العربية وديناميية تلك الصادرات. وهو يشعر بالأسى العميق لما يعتبره تناقضاً ظاهرياً: فمصر، البلد العربي الذي توصلت إسرائيل إلى إحلال السلام معه، نجحت في وضع الحواجز أمام الصادرات الإسرائيلية، وراحت تبيع إسرائيل النفط بالعملة الصعبة. ويقارن الكاتب هذا الوضع بوضع البلدان، التي تصدر إسرائيل إليها دون أن تقيم معها علاقات سلام؛ ومثالها دول الخليج. ويشير الكاتب، في بحثه، إلى تنوّع في الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان العربية، واشتمالها على «الخضر والفواكه الطازجة والمجلدة، وأنواع الغذاء المصنع، والأقمشة، وتجهيزات المكاتب، والسخانات المنزلية التي تعمل بالطاقة الشمسية، والأثاث، والمفروشات، ومستحضرات التجميل، والأدوية، والأسمدة الكيماوية، والتجهيزات الإلكترونية، ووحدات الاتصال، ومكيفات الهواء، وقطع غيار السيارات، والإطارات، والمعدّات الزراعية، وأنابيب الري، ومبيدات الحشرات والحيوانات الضارة، وجميع أنواع المواد الأولية التي تحوي الكثير من المواد الكيماوية، على ما يظهر. ويبدي كاتب المقال ملاحظته الدقيقة على أن بعض المنتوجات، التي عدّدها، تفوق، من حيث مناسبتها لأحوال البلاد العربية، ما يقابلها من المصنوعات الأميركية والأوروبية، لأنها صممت، أساساً، كي تتلاءم مع الأحوال المناخية وأحوال التربة في إسرائيل، فضلاً عن أنها أقل كلفة. وثمة مثال على ذلك يتجلّى في أن معدات الري الزراعي الإسرائيلية، التي اكتسبت شهرة عالمية، قد بلغت من إثارة اهتمام العرب الخاص درجة سمح معها لعدة مشترين من بلاد عربية معادية بحضور المعرض الزراعي الذي أقيم في تل أبيب في آذار/ مارس ١٩٩٠. ويضيف جلبير قائلاً إن وجود إسرائيل على مقربة من البلدان العربية، يكسب إسرائيل أفضلية في تنافسها مع الأوروبيين، وسواهم من المصدرين.

وفي الختام، دعوني أشير إلى ما تتضمنه الممارسات التجارية المختلفة التي سبق وصفها، وإلى العلاقات القائمة بين إسرائيل والدول العربية بشكل عام، لما لذلك من شأن بالموقف السياسي الحقيقي وما ينطوي عليه من احتمالات. هناك سؤال بالغ الأهمية لم يطرحه جلبير، وهو: «كيف تسدد الدول العربية ثمن الصادرات الإسرائيلية؟ بكل ثقة، يمكن القول صراحة إن القسم الأكبر من الصادرات المدنية التي عُدِّدت كانت، حتى حدوث أزمة الخليج (التي سببت فوضى تناولت الطرق التي تستخدمها التجارة) تتجه إلى لبنان،

دول الخليج، باستثناء المملكة العربية السعودية. أما لبنان، فهو الحالة الوحيدة التي كان التعامل معها بالمثل. وعلى الرغم من بيعه لإسرائيل كميات متزايدة من المخدرات الممنوعة، فإن صادراته إليها لا تكاد تشكل جزءاً يذكر من قيمة البضائع الاسرائيلية المصدرة إليه. أما باقي البلاد العربية التي عددناها، فلا تصدر شيئاً إلى إسرائيل. وثمة استنتاج حتمي مما تقدّم، أدعمه بما توافر لدي من أدلة قوية، وهو أن إسرائيل تتقاضى ثمن صادراتها بالعملة الصعبة أو بالذهب. ولست أملك معلومات مفصلة عن توزيع الصادرات الإسرائيلية على كلٍّ من الدول العربية التي وردت أسماؤها.

إن الأمر، هنا، يستدعي التعميم: فإذا استثنينا بعض الدول الثانوية، كاليمن وموريتانيا، بل الجزائر (التي سنبحث قضيتها فيما بعد)، نجد أن الدولة العربية كلما كانت أكثر عداءً لإسرائيل أو أنها تدعي العداء لها، كانت مشترياتها من البضائع المصنوعة في إسرائيل أكبر، وكانت علاقاتها السرية بها أقوى، والعكس بالعكس.

وقد كانت الدولتان العربيتان الأكثر اعتدالاً، مصر والأردن، الدولتين الوحيدتين اللتين منعتا، بالفعل، جميع الصادرات الإسرائيلية.

ويشجع المغرب السياحة الإسرائيلية، جاعلاً العديد من الإسرائيليين يعمدون إلى استغلال الفرصة السانحة، مستخدمين جوازاتهم الإسرائيلية لذلك الهدف. أما العلاقات الحقيقية لإسرائيل، فهي، بتونس، وثيقة جداً، وبعمان، حميمة جداً؛ وهي كذلك من عام ١٩٦٨. بيد أن الدولة العربية المتطرفة الوحيدة التي لا تتعامل تجارياً مع إسرائيل هي الجزائر. ويمكن أن يعزى ذلك إلى بعد المسافة، وإلى المنافسة الفرنسية، أكثر مما يعزى إلى التزامات إيديولوجية.

إن هذه الحقائق، بحدّ ذاتها، تستدعي تعميماً آخر: فما يمكّن من قيام كل هذه التجارة الضخمة، هو غياب الديمقراطية وحرية التعبير في العالم العربي؛ وما يشجع على ذلك بقوة هو اللجوء إلى الرشوة التي تعودها العرب من أشكال الفساد المتفشي في البيروقراطية العربية. وبهذا الصدد، لا يشكل الفلسطينيون استثناءً على الإطلاق. ولا بدّ أن يكون العديد منهم على بينة من الموقف، بحسب ما ورد في هذا التقرير. لكن، بما أنهم محرومون من الحصول على معلومات، حرمانهم من حقهم في التعبير عما يجول في أذهانهم في ظل الكبت السائد، فإنهم يلجأون إلى التوهّم حيال مواقف كل من الدول العربية والفرد العربي، اللذين يبتاعان البضائع الإسرائيلية.

وبشكل خاص، ينسحب ذلك، واقعياً، على الذين يسمونهم أحزاب «اليسار» في منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت، على الدوام، تمتنع، بخضوعٍ، عن انتقاد الانظمة العربية المتطرفة، لتعاملها التجاري مع إسرائيل بشروط تجيء في صالح إسرائيل. وبواقعية لا تقل عن سابقتها، ينسحب الأمر نفسه على «اليسار» المؤلف من المثقفين العرب، ولا سيما اليسار المصري.

وهناك أدلة عديدة على حقيقة أن إسرائيل قد عارضت على الدوام أي تطور باتجاه الديموقراطية، يحدث في كافة البلدان المجاورة. ولفترة تزيد على ٢٥ عاماً كان، راسخاً، اعتقادي بأن هذه المعارضة لا تنبعث من اعتبارات سياسية فحسب، بل من اعتبارات اقتصادية أيضاً. فالتجارة الإسرائيلية ـ العربية تعتمد على الخداع والفساد في كلا الجانبين. وعلى الرغم من ذلك، فإن من الممكن لهذه التجارة أن تزاول بشكل طبيعي وعلني، يعود بمنافع ضخمة على كلا الشعبين في كلا الجانبين. بيد أنَّ الحاجز الأول، في طريق تطبيع هذه التجارة، رفض إسرائيل التخلي عن الأراضي المحتلة مقابل السلام. لكن غياب الديموقراطية وحرية التعبير في الدول العربية والمجتمع الفلسطيني، وما يلازم هذا الغياب من أوهامٍ في هذه الظروف، من المحتَّم أن يوقع الناس في الفخ؛ ويمكن أن ينظر إليه على أنه من مستلزمات نجاح السياسة الإسرائيلية. والولايات المتحدة الأميركية، من جهتها، تساعد على معارضة التطور نحو الديموقراطية في الشرق الأوسط. ويمكن الظن أن الاعتبارات الاقتصادية تؤدي دوراً في تقرير السياسة الآنية التي تنتجها أميركا. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أعتقد أن شرق أوسط مسالماً ومزدهراً من المحتمل جداً أن يشكل، للصادرات الأميركية (باستثناء السلاح) سوقاً أفضل بكثير مما يشكله شرق أوسط ممزق أنهكته الحروب. وهكذا، فإن الاعتبارات السياسية، كالنفوذ المنظم للجماعات اليهودية الأميركية، يمكن أن تساهم في إضفاء شكل على سياساتٍ أميركية لا تقل أملاً في جني الأرباح.

ملاحظة: في ٢٦ نيسان/إبريل، نُشر مقال بقلم جاد جلبير (الرقائم لم تتعرض للتفتيش) في جريدة هآرتس، دون أن يضيف جديداً. فالمقال يكرر ما ورد في كتابة عين دور عن محاضرة جلبير.

١٠

المخدرات والخضر: التجارة الإسرائيلية مع البلاد العربية

في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

إن التزايد المطّرد لحجم التجارة الإسرائيلية القائمة مع البلاد العربية، يشكّل، بالتأكيد، أحد أهم العوامل في السياسات الشرق أوسطية. لكن من الصعب الحصول على معلومات موثوقة. وقد أعاد تقريري، المنشور في ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٩١، سرد تاريخ تطور هذه التجارة. ومن ذلك الحين، لم يقع بصري على مصدر جديد للمعلومات المهمة، على الرغم من أن هناك معلومات، ترد مصادفة من مصادر مختلفة قد كثرت عام ١٩٩٤. ويمكن لدائرة مراقبة المطبوعات أن تعلّل ندرة المعلومات؛ وهي تعمل على ألاّ يرد، مطلقاً، ذكر الموضوع ذكراً واضحاً في الإعلام، إلا عندما يناسب أغراض إسرائيل. وقد استمرت التقارير الصحفية تظهر في البلاد العربية وهي مستوحاة، بوضوح، من السلطات، لتؤكد نجاح المقاطعة. وقد بذلت الصحافة الفلسطينية، بشكل خاص، قصاراها للإبقاء على هذا الوهم. كما استمرت المراوغات على هذا النمط.

ومن ذلك الحين، أظهرت الرقابة العسكرية الإسرائيلية شيئاً من الاسترخاء، مكّنني، الآن، من تزويد القارىء بمعلومات إضافية. وسأتناول، في الجزء الأول من هذا التقرير، ما تصدّره إسرائيل، إلى البلاد العربية، من خضر وفاكهة وأزهار وسواها. ويعتمد هذا الجزء على مقالين اثنين كتبهما رونن برغمن ونشرا في العددين الصادرين بتاريخ ١٥ و ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٤، من صحيفة هاثير التي تصدر كل يوم جمعة)، والتي لا تعتمد إلاّ على

المصادر الإسرائيلية الرسمية. أمّا الجزء الثاني من التقرير، فيصف تعاون الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع تجار المخدرات الذين يمدونها، مقابل ذلك، بالأخبار ويرتكز هذا التعاون على معلوماتٍ يوفّرها محامون إسرائيليون يتولون الدفاع عن تجار المخدرات اللبنانيين الذين يخطفون، ثم يمثلون أمام المحاكم الإسرائيلية. وقد كشف قصتهم مقال كتبه إتّي حسيد (في مجلة جوروزليم، وهي مجلة أسبوعية تصدر كل نهار جمعة). ففي حين أنّ دائرة مراقبة المطبوعات لم تمنع نشر هذا المقال الذي نتكلم عنه، مُنعت جميع الصحف العبرية الأخرى من التفوه بكلمة واحدة تردّ على الحقائق المقلقة التي كشف عنها حسيد، ولم ينكرها على الإطلاق فيما بعد. وسيلقي جزءا التقرير، من حين إلى آخر، ضوءاً على حدود الديموقراطية الإسرائيلية الضيقة نوعاً ما.

يتناول برغمن صادرات إسرائيل إلى البلاد العربية من المنتجات الزراعية (والملح والسكر)، التي تمر بلبنان بعد مغادرتها إسرائيل، مهما تكن وجهتها النهائية. وعلى الرغم من أن بعض الصادرات قد مرّت بالأردن وما تزال تمر، فإن الضرورة تدعو إلى تجاهلها هنا. دعوني، في كل حال، أبدي ملاحظة أشير بها إلى فارق حاسم بين الطريقين: إن الحدود الأردنية مع إسرائيل هي حدود طبيعية للتجارة. فالبضاعة تخضع للتفتيش. ولا يسمح لها بالمرور من دون إذن شرعي. وبالمقابل، فإن حدود لبنان مع إسرائيل أو حتى مع الحزام الأمني، خلت من نقاط الضبط، منذ الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأصبحت إسرائيل تقرر، بمفردها، مَنْ يدخل إلى لبنان، وما يسمح بدخوله من أشياء عبر حدوده. فالمراكز الحدودية الكائنة بين المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل (الحزام الأمني)، والمنطقة اللبنانية الواقعة شماله، يمكنها منع الأفراد، والبضائع غير المرحب بها، من الدخول إلى الحزام، ومنه إلى إسرائيل. لكنها لا تمنع اجتياز الأفراد والبضائع في الاتجاه المعاكس. إن السياسي اللبناني الوحيد الذي طالب بإعادة إقامة مراكز للجمارك، وحواجزَ جمركية بين لبنان وإسرائيل، كان بشير الجميل الرئيس المنتخب؛ وكان ذلك عند لقائه بيغن في نهاريا. وقد رفض بيغن هذه المطالبة بغضب شديد. ويمكن للمرء أن يظن أنّ مطالبة الجميل بإعادة المراكز الجمركية وضبطها، كانت السبب الرئيسي لاغتياله الذي جرى بعد فترة قصيرة.

يقول برغمن (١٥ تموز/يوليو) إن إسرائيل كانت تعامل لبنان كما تعامل أي بلد عادي تصدّر إليه. فبحسب القانون الإسرائيلي، تحتكر الصادرات الزراعية شركة أغركسكو التي

تملكها الحكومة. وقد كان يوسي تزافرير، مدير أغركسكو في لبنان، وحاييم كلر، الناطق باسم الشركة، مصدر معلومات برغمن. كما تلقى برغمن مساعدة بنّي جابي، مدير الدائرة اللبنانية في وزارة الزراعة. ويحتمل أنه حصل على بعض المعلومات من الجيش الإسرائيلي، عبر الشاباك والمخابرات العسكرية، على الرغم من أنه لا يقول ذلك بوضوح. فمن دون الحصول على إذن منهما، لما استطاع أن يجري مقابلات مع المحاربين في (جيش لبنان الجنوبي)، أو أن يستشهد بتقديرات قسم من المخابرات الإسرائيلية عن دورها في العملية ككل. وبما أن برغمن يعتمد على المصادر الإسرائيلية الرسمية، فإنني في كثير من الأحيان، أجد نفسي في حاجة إلى إضافة تعليقاتي الخاصة.

يقول برغمن إن التجارة الإسرائيلية مع لبنان قد بدأت، على نطاق واسع، منذ اثنتي عشرة سنة خلت، أي في عام ١٩٨٢. لكنه لا يذكر الظرف الطارىء المتمثل بغزو لبنان الذي وقع في ذلك العام، ولا يذكر أنَّ التجارة الإسرائيلية اللبنانية لم تتمكّن من الوصول إلى هذا المستوى الرفيع إلا نتيجةً لهذا الغزو. وعلى الرغم من أنني لا أكاد أدرك حقيقة أن حرب «السلام للجليل» كانت، إلى حد بعيد، حرباً تجارية، إذا قورنت بحروبِ الأفيون، أو الحروب التجارية التي وقعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن تجارة إسرائيل مع لبنان، ومع البلاد العربية عبره، لها ميزات خاصة. إنها تجارة احتكارية: فالمبيعات تجري في مواقع منتقاة تُمكّن العسكريين من الإشراف عليها. كما أن لجوء الإسرائيليين إلى القهر العسكري في التجارة يشبه، بالفعل، الأشكال القديمة للتجارة الغربية التي كانت قائمة مع البلدان الآسيوية. صحيح أن التجارة الإسرائيلية مع لبنان قد بدأت كما يقول برغمن، قبل عام ١٩٨٢، لأن بدايتها كانت، بالفعل، عام ١٨٧٩ (على الرغم من أنني أعتقد أنها قد بدأت في وقت أبكر، أي عام ١٩٧٤، في ظل الغطاء الذي وفره لها شيمون بيريز «الجدار الطيب»). ومهما يكن من أمر، فإن هذه التجارة، كانت قبل الغزو، تحتل حيزاً ضيقاً ومحدوداً بمناطق تسيطر عليها الكتائب اللبنانية. وقد مُنح الرئيس كميل شمعون حق احتكار التجارة في المنطقة التي تقع تحت سيطرة الكتائب في بيروت وفي القطاع الكتائبي الذي يقع شمالها. أما جنوب لبنان، فقد منح الرائد سعد حداد حقّ التجارة فيه. وهذا المنح كان، في كلتا الحالتين، بمثابة مكافأة على تعاونهما السياسي. «لكن لبنان لم ينفتح بكامله على التجارة الإسرائيلية إلا منذ عام ١٩٨٢»، كما يقول تزافرير.

ويلح تزافرير على أن يقول إنَّ القوات الإسرائيلية قد اتخذت إجراءات قاسية (دون أن تُحدِّد طبيعتها) دعت إليها الحاجة بعد الغزو، لفرض احتكار شركة أغركسكو، وحماية «مصالح المزارعين اليهود». وبسبب ما قامت به القوات الأمنية، فقد جرى، في كل حال، وَضْعُ حدٍّ فوري «لبداية الفوضى» التي سمحت «لمزارعين عرب من الجليل بالدخول إلى لبنان لبيع منتجاتهم هناك». «كما أنَّ شركة أغركسكو، صاحبة الاحتكار المرخص من قِبَلَ الدولة، قد طلبت من الجيش أن يتصرف بسرعة ضد المتطفلين العرب». كذلك طُلب إلغاء الأذونات الممنوحة لبعض التجار اللبنانيين الذين كانوا يأتون إلى البورصة الزراعية في حيفا، حاملين حقائب مليئة بالدولارات للتنافس معنا هناك». ويصف تزافرير تلك المنافسة بأنها تشكل خطراً، لا سيما وأن التجار اللبنانيين كانوا يتمتعون بما لليهود من مهارة. وهكذا أقيمت من جديد نقاط ضبط للأمور، على الحدود؛ وحرم اللبنانيون والإسرائيليون، الذين لم يُرخَّص لهم، من حق عبور تلك النقاط.

ومن ذلك الحين فصاعداً، انفردت شركة أغركسكو بتسليم المنتجات الزراعية الإسرائيلية إلى أماكن تقع خلف الحدود اللبنانية. وكان ممكناً لعددٍ قليل من التجار اللبنانيين أن يظهروا في تلك المواقع، لشراء ما يعرض عليهم؛ وأن يحمِّلوا شاحناتهم البضاعة، لنقلها إلى حيث يشاؤون. لكن تزافرير يتذمَّر، بعد حزيران ١٩٨٥، أي بعد انسحاب إسرائيل من قسم كبير من جنوب لبنان: «لقد أصبح النقل البري مشكلة». ففي البدء، التمست إسرائيل مساعدة جيش لبنان الجنوبي. ولم يصرح برغمن عن ماهية هذه المساعدة. لكنه تذمَّر من عدم كفاءة جيش لبنان الجنوبي، ومن العراقيل التي كان قائده الجنرال لحد يقيمها في وجه العمليات التجارية الإسرائيلية. ويسرد برغمن بعض الأمثلة: «في جميع مراحل التجارة الإسرائيلية مع لبنان وسواه من البلدان العربية، كان ضباط جيش لبنان الجنوبي الكبار يلحون على ملء جيوبهم بحصة كبيرة من الأرباح. والأسوأ من ذلك، أن السائق الخاص للجنرال لحد كان يقوم بدور وسيط رئيسي بين إسرائيل والتجار اللبنانيين، على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي كان قد وسمه «بالفراشة»، لأنه «جبان». ويصف برغمن، في مقال نشره بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو، وصفاً مفصلاً كيف أن الجنرال لحد كان، من وقتٍ إلى آخر، يمنع واردات من سلع محددة أن تدخل إلى منطقته، بقصد ابتزاز رشوة أكبر حجماً. (ويبدو أنه كان يفعل ذلك، كلَّما انتابه شعور نسبي بأنه قوي في وجه إسرائيل).

وهكذا وجدت إسرائيل أن من المستحسن أن تبحث عن طريق تجارية لا تعتمد على ما يتكرم به لحد. وأول حلّ جرى تبنيه كان السماح لبعض التجار اللبنانيين الكبار، والمهتمين بالأمر، أن يعيشوا في إسرائيل؛ وهكذا يصبحون بعيدين عن متناول لحد. وفي المقال الذي نشره برغمن في ١٥ تموز/يوليو، قدّم صورة عن واحدٍ من أغنى تجار المجموعة، ويدعى أمين الحاج. كان أمين حليفاً سياسياً قديماً لكميل شمعون، على الرغم من انتمائه إلى الطائفة الشيعية. وظلّ، خمسَ عشرة سنة، يتولى تدبير قسم كبير من التجارة الإسرائيلية مع لبنان، ومع عدد كبير من البلاد العربية، بشكل غير مباشر. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن أضيف أن إسرائيل قد رغبت في تعيينه سيداً إقطاعياً حقيقياً على المنطقة الشيعية في جنوب لبنان. لكن أهالي المنطقة ثاروا ضدّه في المرحلة الأولى، ثم ضد الجنود الإسرائيليين الذين يقفون وراءه. هذه الثورة هي التي أفضت إلى قيام حزب الله وتأسيسه في جنوب لبنان. ويقطن الحاج أمين، الآن، شقة فخمة في نهاريا (بإسرائيل)، يصلها بالسنترال اللبناني الرئيسي خط هاتفي خاص. أما الحل الثاني لتخطي لحد، فتمثل ببناء ميناء في الناقورة بعيداً عن متناول جيش لبنان الجنوبي، على الرغم من وقوعه في منطقة الحزام الأمني. وهكذا بدأت البواخر الإسرائيلية بشحن المنتجات الإسرائيلية إلى بيروت وسواها من الموانىء اللبنانية. وفي بعض الأحيان، كانت البوارج الإسرائيلية ترافق البواخر إلى مسافة من بيروت تكون فيها البواخر بأمان. ويوضّح تزافرير أنّ معظم تلك البواخر، التي تبحر وهي ترفع أعلام دول من أميركا اللاتينية، لم تكن تنطلق من ميناء الناقورة إلاّ في سجلاتها فقط. «ذلك أنّ انطلاقها الفعلي كان من ميناء حيفا أو أشدود. لذلك لا داعيَ إلى القول إن القصد من حضور البحرية الإسرائيلية في المياه الإقليمية اللبنانية حضوراً ضخماً لا ينقطع، كان، بشكل رئيسي، حمايةُ التجارة الإسرائيلية، على الرغم من أن حضورها كان يبرَّرُ، في العادة، بأنه إجراء مضاد للإرهاب».

ومع ذلك، فإنّ ثمّةَ حوادثَ كانت تحصل ولم يكن متوقعاً حصولها. ويروي برغمن ما جرى في آذار/مارس ١٩٩٠، حين قام بحارة إحدى بواخر الحاج أمين بإعلان الإضراب الذي تزامن، تماماً، مع رسوّ الباخرة في حيفا. وقد طلب المضربون العون من اتحاد البواخر التجارية الإسرائيلي. وكان الحظ حليفهم، إذ لجأوا إلى هذا الاتحاد بدلاً من لجوئهم إلى الاتحاد الأكبر لبحارة البواخر التجارية، التابع للهستدروت. وقد وافق الاتحاد المستقل أن يساعد بحارة الحاج أمين، في حين أن رؤساء الهستدروت، الذين يسيطرون

على الاتحاد الثاني، استشاروا الشرطة السرية في الأمر، ورفضوا أن يحرّكوا ساكناً. ولدى قيام الاتحاد الإسرائيلي بحملة تفتيشية سريعة اكتشف أمراً غريباً فحواه عدم وجود سجل لدخول الباخرة إلى ميناء حيفا؛ وانتفاء أي وثيقة يذكر فيها ميناء استقبل الباخرة من قبل أو سيستقبلها لاحقاً؛ فضلاً عن انتفاء أي دليل على مصدر حمولتها. فالباخرة، رسمياً، لم يكن لها من وجود. وما من أحد في إدارة ميناء حيفا استطاع أن يخبر مفتشي الاتحاد عن انتماء هذه الباخرة، أو عن المكان الذي أبحرت منه، أو المكان الذي تقصده. وبالنظر إلى عدم وجود وثائق، فإن الباخرة اعتُبرت مركبَ قرصان. عند هذه النقطة، يتوقف برغمن عن متابعة روايته. وقد منعت الرقابة، بالطبع، قول أي شيء في هذا الشأن أو تقديم أي خبر آخر عنه. ومن مصادري الخاصة، علمت ما حدث بعد عدة أيام: لقد حضرت فرقة لا يعلم أحدٌ من أين؛ وصعدت إلى متن الباخرة، وسيطرت عليها بحماية الجنود الإسرائيليين، ورحّلتها، فوراً، من حيفا. وليس هناك من معلومات أكيدة عن مصير البحارة المضربين؛ لكن يفترض بأنهم قد فارقوا الحياة.

وفي سنة ١٩٨٥، تغيرت طبيعة الصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى لبنان، بعد انسحاب إسرائيل من أقسام كبيرة من الأراضي اللبنانية. ويعترف تزافرير أن إسرائيل، في فترة ١٩٨٢ـ١٩٨٥، استخدمت لبنان، أولاً: لتكويم الفائض الزراعي المتنوع، بما فيه الخضر الزهيدة الثمن كالبندورة؛ وثانياً: كمركز لاستقبال الصادرات من جنوب إفريقيا التي كانت أوروبا تقاطعها. ويروي تزافرير باعتزاز كيف نظّم صادرات الأفوكاتو من جنوب إفريقيا إلى لبنان، بمساعدة الخطوط الجوية الإسرائيلية إلعال. كما يتحدث عن بيع الموز الإسرائيلي للبنان، دون أن يذكر أن لبنان، نفسه، ينتج الموز على نطاق واسع؛ ودون أن يذكر أن الجيش الإسرائيلي قد ساعد شركة أغركسكو على بيع بضاعتها، مسبّباً، بذلك، إلحاق الأذى بالفلاحين اللبنانيين، الذين فرض عليهم موانع مزعجة، كمنعهم من بيع منتوجاتهم قبل الساعة الحادية عشرة صباحاً؛ أو كأن يتأكد الجيش من أن جميع المنتوجات الإسرائيلية قد بيعت، قبل السماح بالمبيعات الأخرى. وأنا أرى أن الممارسات التجارية الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي لاندلاع حرب الفدائيين في المناطق المحتلة من لبنان. وفي سوريا أيضاً، أدّى الفساد دوره، وكان، آنذاك، أعظم مما هو عليه الآن.

ومن الطبيعي، بعد انسحاب إسرائيل عام ١٩٨٥، أن تتوقّف هذه الأشكال من «الصادرات»، التي لم يبق منها سوى سلعتين رخصتين في التداول، هما : الملح والسكر. يقول تزافرير إن وجهة الملح كانت السوق العراقية. وأما السكر فكان، بحسب مصادري، يرسل إلى دول الخليج. ويمكن القول إن صادرات إسرائيل، إلى لبنان، وعبره، كانت بعد عام ١٩٨٥ ذات طبيعة مزدوجة. فهي، من جهة، تشتمل على سلع تنتج بكميات كبيرة، وبثمن متواضع، كالبيض والدجاج؛ وتموّلها الحكومة الإسرائيلية تمويلاً واسعاً؛ ويحدد إنتاجها الفلاحون اليهود الفقراء، ولا سيما في الجليل. ومن جهة ثانية، كانت الصادرات تشتمل على الخضر الغالية الثمن، والفاكهة كالأفوكاتو، والأزهار التي يعمل المزارعون اليهود الأغنياء على إنتاجها. وكان معظم الإنتاج الغالي الثمن يصدر، عبر لبنان، إلى دول الخليج، حيث يوجد عدد كبير من الأثرياء الذين هم بمثابة مستهلكين للبضاعة. وهكذا يروي برغمن قصصاً عن المانجا الإسرائيلية بأن التقاليد تجعلها، بإحدى إمارات الخليج، مطلباً للطبقة الراقية في المطاعم الفخمة، في حين أن الورود الإسرائيلية مطلوبة لتلبية حاجة الأعراس الفخمة في إمارة أخرى.

وبكلام آخر، يمكن القول إن الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان العربية، كانت منذ عام ١٩٨٥، تسترشد بقوانين التفرقة العنصرية. وفي الوقت نفسه، كان قبول الطبقة العربية الراقية بممارسة قوانين التفرقة العنصرية، دون الاعتراض عليها، يشكل مظهراً من مظاهر تقارب المصالح بين تلك الطبقات وإسرائيل. ففي إسرائيل، تدير الدولة الزراعة بشكلٍ رئيسي؛ وتسترشد بمبادىء عنصرية يمكن فرضها بصورة فورية، لأنّ أيّاً من المزارعين لا يستطيع أن يقدم على زرع أيّ شيء، من دون ترخيص الحكومة التي يمكن أن يكون توزيعها تعسفياً بكامله. دعوني أستشهد ببعض الأرقام المتعلقة بتلك المنتوجات التي تتوافر الرغبة، منذ عام ١٩٨٥، في تصديرها إلى لبنان وعبره كما يقول برغمن. وقد استقيت أرقامي من الكتاب السنوي الإسرائيلي الصادر عام ١٩٩١، والذي يوفر حقائق تتعلق بعام ١٩٩٠، ويميّز بين ما يُنتج في «المزارع اليهودية» وما ينتج في المزارع «غير اليهودية» (ولم يطرأ على النسب المسجلة أدناه سوى تغيّر طفيف). أما الحقائق المقدّمة عن المحاصيل الزراعية، فمقدّرة بألوف الدنومات من الأراضي المزروعة :

	المزارع اليهودية	المزارع غير اليهودية
بازلاء للتعليب	٢٢,٣	
قطن	٣١٩	٠,٨
فاصولياء اميركية برية	٢٧,٧	١,٦
افوكاتو	٩٨,٥	١,٠
موز		١٨,٣
ورود		٢,١
دواجن (مقدرة بالالوف)	٢٥٠	٢٦,٩٩

ولا تتوافر، في الكتاب السنوي، معلومات عن البيض؛ لكنَّ هناك احتمالاً كبيراً أنْ تكون شبه موازية للمعلومات المتعلقة بالدواجن.

إن الأرقام الآنفة الذكر ينبغي أن توضع جنباً إلى جنب ليس فقط مع نسبة العرب في إسرائيل (وقد بلغت ١٧٪ عام ١٩٩٠)، بل ينبغي أن توضع، أيضاً، مع نسبة المزارعين العرب (باستثناء العمال الموسميين المستخدمين في الزراعة) إلى المزارعين اليهود، (التي بلغت ٢٨,٦٪) أي ٢٠,٣٠٠ مزارع غير يهودي مقابل ٥٠,٦٠٠ يهودي.

وتبيِّن مقالة إتّي حسيد النواحي المتممة للعلاقات التجارية الإسرائيلية مع البلاد العربية. وثمة استنتاجات يقدمها لنا في بداية مقالته، إذ يقول: «على الرغم من صعوبة تصديق ما وصل إلينا من معلومات، فإن الدولة الإسرائيلية تشترك، بنشاط، في تجارة المخدرات، ولا سيما على حدودها الشمالية مع لبنان. ويتوزع انتماء المشاركين بين الجيش الإسرائيلي، والشاباك، والموساد، والشرطة الإسرائيلية، من جهة، وبين تجار المخدرات اللبنانيين، والبدو الإسرائيليين التابعين لصحراء النقب، وبعض الضباط الكبار (الإسرائيليين) المتقاعدين، من جهة أخرى. وقد صرّح جميع المشتركين إن المبدأ المعمول به هو التالي:

سنغض الطرف عن جميع القذارات التي تنحدرون إليها، بل قد ننقدكم المال، إذا عمدتم، فقط، إلى تزويدنا بأخبار نراها مهمة. وفي مقالي، سأبرهن ذلك، أو، في أسوأ

الأحوال، أقيم الدليل عليه، بالاستناد إلى محاكمات المتاجرين بالمخدرات، على نطاق واسع. وبما أن الرقابة قد أجبرتني على حذف بعض الحقائق، فدعوني أخبركم أن الحقائق أكثر فظاعة مما يمكن أن تجدوه هنا. ومن الصحة بمكان أن يكون ما كُشِفَ عنه فظيعاً بما يكفي. وقد تبين أنّ الدولة الإسرائيلية، التي تعترف بشن حربٍ لا هوادة فيها ضد وباء إدمان المخدرات، إنما تعد، في الواقع، المستورد الأكبر للمخدرات في الشرق الأوسط. ويبدو الأمر كأننا نحاول أن نقبض على مدمني المخدرات، والمروجين لها بيد، أو كنا ندعي القيام بذلك، على الأقل، في حين أننا نستخدم اليد الأخرى لنغرس المحقنة، عميقاً، في عروق المدمنين».

ويسوق حسيد دليلاً على هذا الاستنتاج، باللجوء إلى وثائق المحاكمات السرية للمتهمين بجرائم المخدرات، من إسرائيليين ولبنانيين. لكنه يقول أيضاً: في السنوات الأخيرة، ظهر عدد من المنشورات، في الخارج، تفشي معلومات عن تورط رجال من فرق الأمن الإسرائيلية في تجارة المخدرات. وقد ناقش الكاتب، بالتفصيل، قضية واحدة من هذا النوع بعد أن قام باستقصاء معلومات عنها، حين اتصل بواحدٍ من المحامين الإسرائيليين، يدافع عن متهم من المتهمين المتورطين، يدعى يوسف عميط، وهو رائد سابق في المخابرات العسكرية، تابع للوحدة رقم ٥٠٤ . وقد أورد العدد الصادر في تموز/ يوليو ١٩٩٢، من المجلة اللندنية «فورن ريبوت» أن الوحدة التي كان ينتمي إليها تدعى «ميني ـ موساد». وكما يمكن أن يحدث للمرء في بلدٍ يدعي أنه «بلد الديموقراطية الوحيد في الشرق الأوسط»، فقد اختفى عميط عام ١٩٨٦، ولم يكن ممكناً ذكر اسمه في وسائل الإعلام. ولم تعترف إسرائيل بأنه قد حكم عليه، سراً، بالسجن، «عن جرائم أمنية» غير محددة، إلا بعد ما نشرته مجلة «فورن ريبورت» في لندن. ومهما يكن من أمر، فإن سجنه قد جرى في أحوال مريحة فخمة. ومن الامتيازات التي مُنِحها كان السماح له بصرف ساعات طويلة في مكالمات هاتفية مع صحفيين تابعين للصحافة العبرية اعترف لهم ببراءته. وعندما استفسر الصحفيون الأمر من السلطات الإسرائيلية، قيل لهم إن عميط مجنون. وهناك علماء نفس مشهورون يؤكدون هذا التشخيص لأيّ صحفي يهمه الأمر. ولسبب لا يمكن تفسيره، يمكن القول، في كل حال، إنّ أحداً من محامي عميط، أو من أفراد عائلته، لم يتمكّن من الاطلاع على وثيقة تؤكّد جنون عميط المفترض. وبعد سبع سنوات فقط، سمح للصحفيين أن يقولوا إنهم أجروا مكالمات هاتفية مع عميط، ومع بعض السلطات (التي ما يزال اسمها مجهولاً)، ومع علماء نفس (لم تزل أسماؤهم مجهولة، أيضاً). وحتى بعد تموز/ يوليو ١٩٩٣، كانت الحقيقة

الوحيدة التي أفصح عنها أن جريمته لها علاقة بلبنان. ومن المعلوم، فضلاً عن ذلك، أن الأسرار التي أفشتها المجلة الإنكليزية لم يكن ذكرها مسموحاً في إسرائيل.

ويخمّن حسيد أن ذلك يعود إلى أن تلك الأسرار قد تناولت المخابرات العسكرية في الوحدة ٥٠٤ التي كانت تجند عملاء «عرباً» على وجه الخصوص، مقابل مكافأة هي كمية من الحشيشة التي يجري الحصول عليها أثناء «عمليات خاصة في منطقة البقاع بلبنان». ويقال إن المخدرات كانت توضع في المخازن التابعة للوحدة في تل ابيب؛ ثم تُنقل إلى القاهرة، عندما تدعو الحاجة إليها. فلا حسيد ولا المجلة الإنجليزية يوفّران معلومات تشير إلى أن هذا النقل للبضاعة إلى مصر كان بموافقة السلطات المصرية. وبالنظر إلى بعض الأدلة التي توفرها مصادري، فانني أستنتج أن المصريين (الذين يدعون أنهم مصممون على اجتثاث مواد المخدرات) يمكن أن يكونوا ضالعين في تجارتها. يقول حسيد: لقد قبض على أحد مرؤوسي عميط وهو يبيع المخدرات التي يبدو أنه قد حصل عليها، لمنفعته الشخصية، من المخزون المركزي للمخابرات العسكرية. وهكذا اصبح عميط موضع شك دون أن يتوقع ذلك. فوجّه إليه الاتهام.

وورد في تقرير حسيد الكلام التالي: «في غضون ذلك، أطلق سراح عميط من السجن، شرط أن يبقى صامتاً. وفي كل حال، فإن عميط قد اختفى حقّاً وأثار اختفاؤه اكثر من علامة استفهام عن مصيره الحقيقي». ولدى حسيد شرحٌ آنيٌ لعلامات الاستفهام تلك. وقد كتب واحد من الصحفيين الذين كان غالباً ما يتصل بهم عميط هاتفياً من السجن، يدعى آفي فلنتان، كتب رواية عنوانها «الحقيقة الضائعة». وهي، كرواية، لا تتعرض للمنع. وقد لخّص حسيد عقدتها بما يلي: يدعى البطل حاجي غور، الذي يشبه يوسف عميط، في سيرته الذاتية، ونوع خدمته العسكرية، ورتبته، بل بعدد أولاده وجنسهم. وكانت مهمته، كموظف في المخابرات العسكرية، حماية القوافل البدوية، وتسليم الحشيشة من الأردن إلى مصر، «بينما يقتطع حصة من الحشيشة لصالح المخابرات العسكرية». وفيما بعد، ينقل حاجي إلى الحدود اللبنانية، ليقوم بصفقات مشابهة. وبناء على أحداث الرواية، يُصنّع بعض من الحشيشة، التي جرى الحصول عليها، بعلم مجرمين معروفين يتعاونون مع المخابرات العسكرية؛ وتحوّل، من ثمَّ، إلى مادة الهيروين وسواها من المخدرات التي تستعمل لدفع أجور العملاء». وأنا أرى أن المخابرات الإسرائيلية كانت تشترك في هذه الممارسات بشكل روتيني.

لكن كانت لدى حسيد إمكانية الوصول إلى مصادر أفضل من الرواية. إن فكرة استخدام المخدرات والإشراف على صفقات مخدرات تجري بشكل واسع جداً، والتوسط لإتمامها بغية مكافاة المتعاونين العرب مع إسرائيل، يُثبتها ما يسمى «بالنماذج البوليسية» المستخدمة في إسرائيل، وفي الخارج. إن هذه النماذج التي يعرفها بعض الناس بأنها خارج طبقة الموظفين، كانت متورطة في استقصاءات قضايا المخدرات اللبنانية، التي كان ينظر فيها أمام المحاكم الإسرائيلية، نتيجةً لهذه الاستقصاءات. وقد كُشف عن وجود هذه النماذج في بروتوكولات القضاء، بعد أن سمح بنشرها في النهاية. ويرى حسيد أنَّ قضايا المخدرات، التي وصلت إلى المحاكم، لم تكن لتمثّل من جبل الجليد الذي تغاضت عنه إسرائيل إلاّ الرأس؛ إذا جاز لنا تشبيه عملية تهريب المخدرات بجبل الجليد. وعلى الرغم من ذلك، فإن المحاكمات قد أفضت إلى الكشف عن نموذجين تستخدمهما الشرطة الإسرائيلية، بالاشتراك مع وحدة الحدود اللبنانية، وفرقة الشرطة الخاصة التي تدعى «يهالوم» [«الجوهرة»]؛ وتتعاون كل هذه الفرق للإشراف على ممارسة تجارة المخدرات بشكل واسع. وقد شرح تلك النماذج لحسيد المحامي ميرزيف الذي دافع عن العقيد مير بنيامين، وهو قائد سابق في وحدة الحدود اللبنانية، اتهم، عام ١٩٨٩، بتجارة المخدرات.

وعقب محاكمة مطوّلة أمام الكاميرا، برّأت المحكمة العقيد بنيامين، بعد أن قبلت ما تقدم به من جدل يبين أن تورطه المذكور في تجارة المخدرات كان تنفيذاً لأوامر رؤسائه؛ وكان يتماشى مع طريقة رسمية ومقبولة لتجارة المخدرات. ومنذ عشر سنين، تمكّنت وحدة خاصة من الشرطة الإسرائيلية تدعى «مامان» [وهي كلمة مؤلفة من الأحرف الأولى لاسم دائرة مخابرات] تمكّنت، بالتعاون مع مكتب النائب العام، من استنباط نموذجين لبنانيين. أما المصمم فهو رافي بليد، الذي كان حينذاك نائب القائد العام لمامان، ورُقّي، فيما بعد، ليصبح المدير العام للشرطة الإسرائيلية. (وقد استقال من وظيفته بعد أقل من سنة، عندما قبض عليه متلبساً بجريمة قبول رشوة من صاحب فندق). وقد جرى الحصول على موافقة مكتب النائب العام، لأن الشرطة تخوفت من الوقوع في مشاكل، إذا استمر اشتراكها في الجريمة، دون أن يكشف النقاب عنها. وقد طُبِّق أول نموذج بطلب تاجر مخدرات إسرائيلي من الشرطة إما أن تمده بمخدرات من مصدر لبناني، وإما أن تصله بتاجر مخدرات لبناني. فإذا وافقت الشرطة (الإسرائيلية)، يصبح الطلب معرّضاً أن يكون عملاً إجرامياً، لاعتبارين: الاعتبار الأول تحريض على تجارة المخدرات؛ والثاني التورط

فيها. أمّا النموذج الثاني، فطبّق عندما قام تاجر مخدرات إسرائيلي بمفاتحة تاجر مخدرات لبناني، هو بالفعل مخبر شرطة إسرائيلي، يساعد الشرطة في تهريب البضاعة عبر الحدود. بعد المداولات، وافق مكتب النائب العام على ذينك النموذجين في ظل شروط منها الشرط التالي: إذا تعثر عمل تاجر مخدرات في إسرائيل، فعلى الشرطة أن تساعده في نقل المخدرات إلى لبنان. وهذا يعني، في مطلق الاحوال، أن الشرطة تتغاضى عن الصفقات التي كان التجار اللبنانيون يتقاضون ثمنها بالعملة الصعبة، حين يكونون في إسرائيل، ثم يصدرونها إلى لبنان. وهكذا أصبحت الشرطة قلقة حيال المسألة التالية: هل تصبح بفعلها ذلك مسؤولة عن جرم مخالفة القوانين المتعلقة بالعملة الأجنبية؟ أمّا الخزينة الإسرائيلية، فقد وافقت على طريقة العمل بعد أن أعلمت أنّ الصفقات القائمة مع تجار المخدرات لا يقصد منها سوى تحسين وسائل القضاء على تجارة المخدرات.

ومهما يكن من أمر، فإن النماذج، على ما يبدو، لم تتبع التفاصيل المتفق عليها بانتباه دقيق. فالمصادر، التي تستقي أفضل المعلومات منها، اكتشفت ما جرى، عام ١٩٨٨، عندما عمد قسم الشرطة المتعلق بالمخدرات، والذي يتعامل مع استهلاك المخدرات في إسرائيل، إلى التحقيق بالموقف على الحدود اللبنانية، فوجد أن هناك من الهيروين مئة كيلوغرام لا تشكل سوى جزء صغير من الكمية التي يجري التعامل بها، لم تتمكن الرقابة من تقديرها، أو تقديم معلومات عن مكان وجودها. فلا عجب إذن إن تمكّن العقيد مير بنيامين أن يدّعي، لدى محاكمته، ادعاءً معقولاً بأن «الحقيقة تتمثل بما يجري من استغلال ماهر واسع النطاق للسلطات الإسرائيلية، كي تخدم مصالح تجار المخدرات اللبنانيين الذين يفيدون من علاقاتهم الجيدة جداً بالشرطة (الإسرائيلية) لتهريب كميات هائلة من المخدرات خفية عنها. ولتثبيت هذا الادعاء، أستعين بشهادة اثنين من كبار تجار المخدرات، يعملان في تهريب المخدرات على نطاق واسع، أحدهما يدعى رمزي نهرا. «ولكل من الشاهدين سجل حافل بالتعاون مع إسرائيل، وقد اعترفا أنهما، ذات مرّة، هرّبا كمية من الهيروين تبلغ ٢٥٠ كيلوغراماً دفعة واحدة. ويتابع حسيد شرحه قائلاً: إن هذه الكمية تكفي لتقسّم، بالمفرّق، مليون جرعة من المخدر. يقول حسيد في ما كتبه إن رمزي نهرا قد شهد، شخصياً، بأنه اشتكى من أن النموذجين قد وضعا حداً لربحه الفاحش؛ مما أجبره على التصرف ضد ما يمليه ضميره؛ فحقق، خفية عن الشرطة الإسرائيلية، صفقات تهدف إلى تكثيف أرباحه. ويقدم حسيد وصفاً مطولاً للصفقات التي أجراها نهرا. وقد وقع اختياري على عمل واحدٍ فقط من أعماله البطولية.

لقد اكتشفت شرطة السير، بالمصادفة، عربة نقل منفردة لإقدامها على إخلال ثانوي بقانون السير؛ وكان على متنها ثلاثة آلاف كيلوغرام حشيشة من المقرر أن يُعاد تصديرها إلى مصر. وفي هذه المناسبة دعوني أستشهد برأي المحامي ميرزيف الذي أتفق معه، كلياً، على أن الدولة الإسرائيلية تُعَدُّ أكبر مستورد للمخدرات إلى داخل إسرائيل؛ وأنَّ الشرطة تشجع على هذا النوع من الاستيراد في ظل ادعائها بأن ذلك يساعد في القبض على المذنبين. وهذا ادعاء لا يكاد تصديقه ممكناً.

وهناك مصدر آخر من مصادر حسيد، هو محامٍ معروف من القدس يدعى إبراهام باردوغو، أوكل، في السنوات الأخيرة، عن العديد من تجار المخدرات اللبنانيين. ويصرّح باردوغو، بقوة، أنَّ النظام السري الإسرائيلي كان، بطريقة أو بأخرى، متورطاً في جميع قضايا تهريب المخدرات الرئيسية التي توكل عن المتهمين فيها. وليوثق ادعاءه، أخبر حسيد قصة توكيله عن المتهم محمد برّو، تاجر المخدرات اللبناني الشيعي. ورداً على استفسارات حسيد، وصفت مصادر الأمن الإسرائيلي برّو بأنه تاجر مخدرات يعمل على نطاق واسع. وقد أدلى حسيد برأي فحواه أن قضية برّو تظهر إلى أي مدى ترتبط الجريمة في جنوب لبنان بالنشاطات الإسرائيلية في تلك المنطقة، وتتشابك معها. ففي آب/أغسطس ١٩٨٩ خطف عناصر جيش لبنان الجنوبي برو، وجاءوا به إلى إسرائيل، ليقدم للمحاكمة. وقد حُكِم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً، لإقدامه، خفية عن الشرطة، على إجراء صفقة هيرويين كبيرة ومعقدة. وقد جرى تهريب الهيرويين الخاص ببرو عبر الحدود، باستخدام سيارة عميل للشاباك تحت اسم مستعار «أسد». وعثر، مصادفة، على وسيلة النقل، عندما كانت على وشك أن تهرَّب إلى قطاع غزة. ويستمرّ برو في الادعاء بأنْ لا علاقة له أبداً بهذه الصفقة الخاصة. وعلى الرغم من سجنه، يتابع برو أعمال تجارة المخدرات من داخل سجن شطّا في (إسرائيل). وأفاد حسيد أن القضاء المصري أصدر، غيابياً، على برو حكماً بالإعدام. كما أن الأنتربول كان يبحث عنه. ويمكن للمرء أن يتساءل: لماذا رغبت إسرائيل أن تستبقي برّو في سجنها، وتتحمل تكاليف سنوات العناية به؟ ويبقى السؤال دون جواب، إذا استثنينا ما لاحظه حسيد، بعد أن خطفت إسرائيل الشيخ الديراني، من أن حزب الله قد خطف، بالمقابل، ابن برو وصهره، متهما إياهما بمساعدة إسرائيل في خطف الديراني. أما المحامي الآخر لبرو، والذي سبق أن ذكرناه، وهو المحامي زيف، فقد أخبر حسيد أن برو طلب إليه أن يتكلّم الى وزير الصحة (الإسرائيلي) إفرايم سنّه. ويبدو أن برو وسنّه كانا على علاقة ودية [أثناء خدمة سنه في الجيش عام ١٩٨٠] عندما كان قائد لبنان الجنوبي.

أما المحامي الإسرائيلي الذي أخبر حسيد عن قضية قانونية أخرى، فقد امتنع عن ذكر اسمه. وكانت القضية تتعلق بأحد ضباط جيش لبنان الجنوبي المعروفين، يدعى إبراهيم الصياد. وقد استمر ابراهيم في الترقي حتى أصبح قائد الفرقة الشيعية في جيش لبنان الجنوبي؛ وظلّ محافظاً على علاقات وديّة بقائد جيش لبنان الجنوبي، الجنرال لحد، وسواه من الضباط الإسرائيليين. وقد أقعد الصياد عن العمل لغم زرعه حزب الله. وعندما شفي، عُيِّن، باللباس المدني طبعاً، ضابط ارتباط بيهالوم، وشريكاً رفيع المقام لتلك القوات الإسرائيلية المطبّقة للنموذجين اللبنانيين في جنوب لبنان. وعند موقف ما (منعت الرقابة نكر تاريخه)، جيء به عنوةً إلى إسرائيل وحكم عليه بالسجن ١٢ سنة. وكانت الاتهامات الموجهة إليه عديدة. لكن سمح بنشر اثنين منها. وقد اشتغل الصياد عميلاً محرضاً للإيقاع بالمشاغبين؛ فورّط الرائد حاييم شهار الذي حكم عليه في النهاية. وكان حاييم ضابطاً ذا رتبة رفيعة في فرقة الارتباط التابعة للجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، وقائد «بوابة فاطمة» إحدى أهم نقاط الدخول بين إسرائيل ولبنان. وقد استغلّ شهار، هذه الفرصة السانحة، وقام بتهريب كميات هائلة من المخدرات إلى إسرائيل. أما الاتهام الثاني الموجه إلى الصياد، فله علاقة بالاجتماع الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مع ضابط درزي، يُعدّ الأعلى رتبة في الجيش الإسرائيلي آنذاك، وهو العقيد موفير موفّق الذي سُرّح من الجيش فيما بعد. فإذا بقيت قضية شهار يكتنفها الغموض في جانبها المتعلق بقضية موفق، فقد استطاع حسيد معرفة الكثير من المعلومات، كان مصدر بعضها موفق نفسه، الذي بعد انقضاء أربع سنوات من التقصي، حوكم، وبُرِّئ من جميع التهم، ثم سرّح من الجيش.

دعوني أستشهد بأقوال حسيد عن موفق، متناولاً إياها بشيءٍ من التفصيل: «تقع مكاتب قيادة وحدة الارتباط مع جيش لبنان الجنوبي في بناء ما بمرجعيون [وهي بلدة تعدّ «عاصمة» للحزام الأمني]، وهذه المكاتب تعلو مكاتب بها لوم بطابقين. وفي يوم من الأيام، صعد الصياد هذين الدورين ليقابل العقيد موفق. وبعد أن اتخذ مقعداً له في مكتب موفق قال لموفق: «نحن نعلم أنك ستتقاعد من الجيش بعد وقت قريب. ولهذا السبب نطلب أن تساعدنا على نقل مئة كيلوغرام من الهيرويين إلى منطقتنا». فاستشاط العقيد غضباً، واستدعى جنوده الذين أحاطوا بالصياد. ثم أجرى اتصالاً بمكتب يهالوم الذي أرسل رجاله لإلقاء القبض على الصياد، واستجوابه مباشرة. فاعترف الصياد أنه قد قدم عرضاً

بهذا المعنى إلى موفق. غير أنه أوضح موقفه بأنه فعل ذلك بناء على أوامر رؤسائه الذين كانوا يسعون إلى دليل يمكنهم من تقديم موفق للمحاكمة. لكن موظفي يهالوم اعترفوا، بدورهم، أنهم قد استخدموا الصياد كعميل محرّض للإيقاع بالمشاغبين في مناسبات أخرى. بيد أنهم أنكروا أنهم خولوه العمل على توريط موفق. وجاءت النتيجة هذه المرة أن الصياد كان يرغب في صفقة حقيقية لتهريب المخدرات. وردّ الصيّاد على الاتهام قائلاً «إن هدفك الحقيقي تهدئة خواطر الطائفة الدرزية في إسرائيل. ولهذا السبب تحاول أن تجعل مني كبش المحرقة». وقد خاب أمل الشيعة، الذين خدموا بإمرته، حين سيق إلى إسرائيل. وعند ذلك، توترت العلاقات بين إسرائيل والشيعة في الحزام الأمني. ويعتقد أن القضية التي نبحثها قد ساهمت بقطع كامل للعلاقات. ففي إسرائيل، مثل الصياد، للمحاكمة، أمام قاضي المنطقة الزعبي المتخصص بهذه القضايا. (ويمكن أن نذكر هنا أن القاضي الزعبي قد كان عضواً في لجنة التحقيق شامجار، التي حققت في المذبحة التي ارتكبها غولد شتين في الخليل). وما دام لم يعثر على أيّ مخدرات عند الصياد، فقد تركزت محاكمته أمام عدسة التصوير على معنى ما قاله لموفق، ولا سيما كلمة «أرضنا». فإذا كانت هذه الكلمة تشير إلى لبنان، فلن تكون للمحكمة الإسرائيلية سلطة النظر في القضية. وبعد أن حلت هذه المسألة، بدأت المحكمة بالتداول حول تصرّف الصياد: هل جاء بصفته عميلاً محرّضاً لاكتشاف المشاغبين، أم بصفته تاجر مخدرات. وقد رغب الصياد أن يبرهن أنه اشتغل عميلاً محرضاً بوصفه للطرق التي لجأ إليها، عندما كان يعمل في خدمة يهالوم. لكن ثمة صعوبة اعترضته في هذه النقطة. وقد عمد وزير الشرطة، باسم حماية أمن الدولة، إلى إصدار أمرٍ بالحفاظ على السريّة، كان متصلّباً بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ قضاء الدولة الإسرائيلي. ومن جرّاء ذلك الأمر، مُنع محامو الدفاع من استدعاء الشهود، أو الإشارة إلى مواضع بحث لم تنل موافقة الوزير المسبقة.

وفوق كل هذا، مُنِعَ المتهم من الإدلاء بشهادته دفاعاً عن نفسه، بالاشارة إلى ما كان قد فعله في الماضي. ومن جهة أخرى، لم يصادف الادعاء العام أيُّ عائق في استدعاء ناصيف برو، الابن البكر لمحمد برو، كي يدلي بشهادته ضد الصياد. عندما ناقش الدفاع الشاهد ناصيف برّو اعترف بأنه ما يزال يشرف، إشرافاً عالياً، على صفقات المخدرات التي تعقدها عائلة برّو، في حين أنه يتعاون مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيما مع وحدة يهالوم. وقد ساعد، بصفته هذه، على توفير الدليل المطلوب للحكم على الرائد حاييم شهار. وهنا لا يمكننا أن نكشف أمراً آخر عن هذا الجزء من الشهادة التي أدلى بها.

وانطوى جزء آخر من إفادة ناصيف برّو على مفاجأة أذهلت أولئك الذين تصوروا أنفسهم أنهم على معرفة دقيقة بقضايا عائلة برّو. وبعد أن حكم على محمد برّو بالسجن ١٥ سنة، تقدمت عائلته بعريضة إلى المحكمة العليا تطالب بحقّ زيارته في السجن. فاعترضت الدولة الإسرائيلية بالقول إن الزيارات ممنوعة، لأن محمد برّو استمر يدير تجارة المخدرات من داخل السجن.

وفي هذه المناسبة أقول إن اعتراض الدولة كان ينطبق بشكل خاص على زيارات ناصيف، ابن محمد. ولسوء الحظ، منعت الرقابة نشر مداولات المحكمة العليا المتعلقة بهذه القضية. وإلى هذا السبب تُعزى استحالة الكلام عن طبيعة ردّ المحكمة على ما تقدمت به الدولة من اعتراض.

«إنّ من الغرابة بمكان ما جاء في شهادة محمد برّو، التي أدلى بها في قضية الصياد، حين استدعته الدولة هو أيضاً، كشاهد؛ إذ أفاد أن السلطات سمحت لابنه ناصيف أن يزوره في السجن شرط أن يصحبه رجال أمن بلباس مدني. وكان رجال الأمن هؤلاء يرافقونه إلى النوادي الليلية الفخمة، وسواها من الأماكن الفخمة حيث اللهو والرفاهية. وراحوا هناك يشاركونه الاستمتاع بودٍّ حميم كان يقطعه استمرارهم في محاولة إقناعه بالكلام. ولم يدع المراقبون مجالاً لتحديد ما يفترض بناصيف أن يتكلم عنه». وقد أطلق حسيد العنان لتخميناته، بأنهم كانوا يتوقعون معلومات عن أهداف ما في لبنان.

ويؤكد حسيد لقرائه وجود أحداث كثيرة سوى هذا الحدث لا يمكنه أن يفصح عنها. وينهي كلامه بالقول إن ما يمكن استنتاجه من تلك القضايا أن ثمة تورطاً جماعياً في صفقات المخدرات يشمل كلاً من النظام الأمني الإسرائيلي أي الشرطة، والشاباك، والموساد، والمخابرات العسكرية، والوحدات المشابهة التي تعمل مستقلة. أما ما افتُرض من أهداف تكمن وراء تلك الصفقات، فكان القبض على تجار المخدرات والحصول على معلومات تتعلق بالأمن والمال، وأي أمر آخر يمكن التفكير فيه. بيد أنّ الوسائل المستخدمة في هذه الصفقات تولّد موقفاً لا يقل، عن النتروغليسرين، حساسية وقوة قتل وتفجير. ثم إن حاجات إسرائيل، الحقيقية منها والخيالية، إنما هي حاجات مريبة، بالنظر إلى رجال العصابات، وتصفية الحسابات، والأخذ بالثار بين القبائل، والسعي وراء الربح دون أي رادع؛ وهكذا دواليك. وباسم ما ذكر من أهداف مقدسة، كانت دولة إسرائيل إما تغض الطرف عن هذه الأمور، وإما تتعاون معها بنشاط، وتشجع تجارة المخدرات على نطاق

وأخيراً ينبغي أن تعلم المخابرات الاميركية التورط الضخم للمخابرات الإسرائيلية في تهريب المخدرات (وربما لاقى ذلك استحسان المخابرات الاميركية). وهناك العديد من السوابق لهذه الحالة. فأثناء حرب فيتنام، كانت السي آي. إي منخرطة في تشجيع حلفائها على تهريب المخدرات. زد على ذلك أن دعم الولايات المتحدة غير المباشر لتجارة المخدرات الإسرائيلية اكثر اماناً من التورّط المباشر في هذا العمل. فلو افتضح، في الولايات المتحدة، أمر التورط الإسرائيلي في تجارة المخدرات، لقامت بعض المؤسسات القوية، كمؤسسة اللجنة الأميركية الإسرائيلية للعمل السياسي (AIPAC)، والجمعيات اليهودية الأميركية المنظمة بشكل عام، برفع صراخها استنكاراً لإثارة الفضيحة، واعتبار ذلك العمل جريمة دموية شنعاء. لكن هناك العديد من الأحرار الأميركيين الذين يشعرون، عادة، بالسعادة، عندما تتعرض المخابرات الأميركية للشجب من جراء تشجيعها لمهربي المخدرات، في حين أنهم يعترضون، إذا شُجبت المخابرات الإسرائيلية، لاي سبب كان. إن ما يتمتع به اليهود الأميركيون والأحرار الزلئفون، من نفوذ على الإعلام الاميركي لا يقاس. وقد قيل إنّ غزو بناما قد جرى للقضاء على تجارة المخدرات: وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك علاقات إسرائيلية بنور يغامرت موثقة توثيقاً جيداً، دون أن يلاحظها أحدٌ في الولايات المتحدة. ولذلك، يمكن أن يفترض، بشكل غير اكيد، أن إسرائيل إذ تشجع تجارة المخدرات الممنوعة، وتشجّع القائمين بها، إنّما تتصرف كمنفذ، بديل، للإرادة الأميركية. وهذا على الأقل يفسّر، جزئياً، نجاح هذه السياسة في عملها.

لكن هذه السياسة تعمل بنجاح لسبب آخر أيضاً. فجميع التقارير المرفوعة عن القضايا اللبنانية، منذ انسحاب إسرائيل إلى حدود «الحزام الأمني» في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، كانت تخضع للرقابة التي فرضها بيريز آنذاك. ومنذ ذلك الحين، لم يكن الصحفيون اليهود يستطيعون دخول الحزام الأمني إلا في فترات استثنائية. وقد كتب رون بن يشاي (في صحيفة يديعوت أحرنوت، العدد الصادر بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس) يقول إن الرقابة، التي تشرف عليها قيادة الجيش الإسرائيلي في المنطقة الشمالية (بدلاً من إشراف الرقابة الإسرائيلية)، والتي تعدّ مسؤولة عن القضايا اللبنانية، إنما هي رقابة متشددة إلى الحد الذي يسمح بوصول نزرٍ يسير من المعلومات إلى الرأي العام (الإسرائيلي). ومن غير الممكن لموظفي الحكومة الكبار أن يتأكدوا من علمهم بكافة المعلومات بهذا الموضوع. ويتابع بن يشاي تقريره قائلاً: «إن من الصعوبة بمكان أن يفهم المرء كيف يسمح رئيس أركان

الجيش لقائد المنطقة الشمالية أن يتعامل مع لبنان وكأنه ملكه الخاص؛ وأن يستخدم الرقابة العسكرية ليمنع الرأي العام الإسرائيلي من الحصول على معلومات مهمة. كما أشار بن يشاي إلى أنّ وزيراً كبيراً في حكومة القدس قد أعرب، بلهجة ملؤها الغضب، عن شكّه في هذا الأمر، إذ قال: «إن حزب الله، في بعض الأحيان، هو الذي يقول الحقيقة».

وفي النهاية يمكن القول إن نفور معظم المفكرين العرب من بحث قضية إدمان المخدرات في مجتمعهم، يعود على إسرائيل بالمنفعة، ويساندها في تشجيع العرب على إدمان المخدرات. ودرجت العادة أن تكون، هناك، ادعاءات معممة، وغير صحيحة، بأن ثمة رغبة لإسرائيل في تدمير الثقافة العربية. بيد أن هذه الادعاءات لا يمكن أن تكون بديلاً من نقاش علني وديموقراطي للقضايا، نحن في أشد الحاجة إليه. إن السياسات الإسرائيلية لا تعتمد على التعاون مع الأنظمة العربية ودعمها، فحسب، بل تعتمد أيضاً على بعض الطبقات الاجتماعية في المجتمع العربي. وفضلاً عن تقديم البراهين على أن إسرائيل «جسم غريب في الشرق الأوسط»، كما يحلو لعدد من المفكرين العرب أن يطلقوا عليها هذه التسمية، فإن سياساتها تظهر أنها تتأقلم بنجاح منقطع النظير مع الأمر الأسوأ في الشرق الأوسط، وأنها تجيد استغلاله لصالحها. فالمقاطعة (سواء أكانت حقيقية أم مزيفة) لم توقف تجارة إسرائيل بالمنتجات الزراعية، ولا يمكنها أن تسهم في عدم تشجيع إسرائيل على تهريب المخدرات. إن الطريقة الوحيدة لمعارضة هذه السياسات بشكل فعال، تتمثل بتطبيق الديموقراطية بشكل عام، وحرية التعبير بشكل خاص، لأن هذا الأسلوب، بمفرده، يجعل من الممكن تحليل القضايا الحقيقية، واستنباط العلاجات الفعالة لها.

الجزء الرابع

اليهود الأميركيون

١١

إسرائيل واليهود الأميركيون المنظمون

٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

إن الدعم السياسي والدعم المالي المذهلين، اللذين لم يسبق لهما مثيل، واللذين تلقتهما إسرائيل من الولايات المتحدة منذ أوائل الستينات، يمكن أن يُعزيا إلى سببين: يتمثل السبب الأول بأن السياسة التي تنتهجها إسرائيل تخدم مصالح الولايات المتحدة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. فكلّما وجدت الولايات المتحدة أنّ من غير المناسب أن تتورط مباشرة في عمل يثير اعتراضاً أخلاقياً على وجه الخصوص، كأنْ تدعمَ نظام حكم أو منظمة تتمتع بسمعة سيّئة جداً، تكون إسرائيل على أهبة الاستعداد لتقوم بالمهمة نيابة عن الولايات المتحدة. أما السبب الثاني، فيتمثّل بأن إسرائيل تمارس نفوذاً جباراً داخل الولايات المتحدة وأرى أن ذلك يجري سواء أوافقت سياسات إسرائيل مصالح الولايات المتحدة، أمْ لم توافقها. وعلى الرغم من أن هذا النفوذ يمكن أن يعزى إلى الدعم الذي تمدها به العديد من الفئات المسيحية المتدينة والأصولية إلى حد ما، فإن مما لا شك فيه أن السبب يتمثل بالدور الذي تؤديه الجالية اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة لدعم إسرائيل وسياستها. إن نسبة اليهود المنظمين ضمن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، يمكن أن تقدّر بحوالي ٥٠٪. وهنا يمكنني أن أصف العلاقات الجديدة المتوترة بين اليهود الأميركيين المنظمين وحكومة رابين وتأثيرها المحتمل في حجم النفوذ الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة.

ومن الغرابة بمكان أن تمثل كندا حالة يكون فيها نفوذ الجالية اليهودية المنظمة على سياسة البلاد ملموساً أكثر مما هو ملموس في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن مصالح كندا في الشرق الأوسط مصالح ثانوية نوعاً ما، فإنّها تكرّس نفسها لمصلحة إسرائيل بشكل يفوق تعاطف الولايات المتحدة معها. ففي كلا البلدين تدعم التنظيمات اليهودية الرئيسية إسرائيل بالإخلاص نفسه، ومن دون قيد أو شرط، كما تفعل الأحزاب الشيوعية حيال الاتحاد السوفياتي. فالإسرائيليون يدركون تماماً أنّ ما لدى اليهود المنظمين في ذينك البلدين، من شوفينية وتزمت ديني، يعمل بصورة تفوق ما تؤدّيه الشوفينية والتزمت الديني اللذان يمارسهما اليهودي الإسرائيلي.

لمَ ينبغي أن يميل بعض اليهود الأميركيين إلى التعصب للشوفينية الإسرائيلية؟ يتمثّل العامل الأول باقتصار الأمر على المنظمات اليهودية، التي لا تقبل، في صفوفها، عضوية الأغيار؛ مما يمكّنها أن تحصل، من ذلك الواقع، على قوة اجتماعية وسياسية. فأولئك الذين يمكن تسميتهم «باليهود المنظمين» يصرفون معظم أوقات راحتهم في رفقة يهود آخرين فقط. وهم، بذلك، يساندون الاقتصار على اليهودية. ومن الطبيعي، عندئذٍ، أن يعملوا على تقوية تعصبهم المفرط لقوميتهم. وبما أنّهم لا يمثلون أكثر من ٣٪ من سكان الولايات المتحدة، فلن يكون من الحكمة تعبيرهم العلني والصريح عن موقفهم الحقيقي نحو الأغيار من سكان الولايات المتحدة. فممارسة نفوذهم لدعم إسرائيل، كدولة يهودية، يعوضهم عن هذا التقييد المفروض على حرية التعبير.

دعوني أورد وصفاً للعلاقات القائمة حالياً بين إسرائيل واليهود الأميركيين المنظمين. لقد قدّم الكاتب يوآف كرني (في العدد الصادر بتاريخ ٨ أيلول من صحيفة هاأولام هازي) وصفاً يتناول مرحلةً جديدة ومهمة لهذه العلاقات، بدأت مع وصول حكومة رابين إلى السلطة في إسرائيل. لكن الأميركيين المتعاطفين مع حزب العمل، قد حضّروا لهذه المرحلة حتى في وقت أبكر من ذلك. كما أن كرني يتفق اتفاقاً كليّاً مع تقديراتي للشوفينية. لكنّ الأهم من ذلك هو تلك الميزة التي يظهرها اليهود الأميركيون المنظمون جلية، بميلهم إلى الاستبدادية. ويستشهد الكاتب بكلمات نورمان بودهورتز رئيس تحرير صحيفة «كومنتري»، الذي يقول ما معناه «أنّ إسرائيل تستوجب الانتقاد بقدر ما تستوعب الصحراء الكبرى من رمال. ويرى كرني أنّ هذا الوصف يعبر عن رأي اليهود الأميركيين المنظمين، لسنوات طويلة. ومن وليد المصادفات أن تكون صحيفة «كومنتري» منتسبة إلى

اللجنة الأميركية اليهودية التي تتمتع، في الولايات المتحدة، بسمعة كونها «مؤسسة ليبرالية». وإنني أجد صعوبة بالغة في تصوّر اميركي ليبرالي يقول إنّ أي دولة أخرى، ولا سيما الولايات المتحدة «تستوجب الانتقاد بقدر ما تستوعب الصحراء الكبرى من رمال»؛ ولا يمكنه ذلك إلاّ إذا كان ينتمي إلى صفوف اليهودية المنظمة، ويقول إن ليبرالية إسرائيل قد تستمر دون أن يرقى إليها شك. لكن كرني يبيّن أن بودهورتز نفسه قد بدأ في نيسان/إبريل ١٩٩٢ يعارض حكومة رابين بقسوة وكراهية؛ إن هذه المعارضة، التي أبداها أولاً في أوساط اليهود المنظمين والمعروفين جداً، قد بلغت حداً أخذ معه يشكك في هذه الحكومة، متسائلاً عن مدى إخلاصها للشعب اليهودي». ولم يجل في خاطر بودهورتز، كما هو واضح، أن تكون الحكومة الإسرائيلية مجبرة قانونياً أن تُخلص لدولة إسرائيل وقوانينها؛ وأنّ الوزراء الإسرائيليين يتعهدون، ويؤدّون يمين الولاء، عندما يتولون مهامهم كوزراء. ولا يمكن، كما أرى، أن يكون هناك توضيح أفضل للمقارنة بين القانون الإسرائيلي، مهما تكن مجالات التفرقة العنصرية التي يحدّدها صارمة، وبين التوقعات اليهودية الشوفينية في الولايات المتحدة. لكن هناك تساؤلاً عن السبب الذي دفع بودهورتز على تغيير مواقفه المنتقدة لإسرائيل في المقام الأول. يقول كرني إن السبب يكمن في أن انتقاده يختلف عما صدر من الحمائم ضد حكومة شامير: فليس في استطاعته أن يشجع على معاداة السامية، في حين أن اليهود، كما أرى، مثلهم مثل الآخرين، ملزمون بالإفصاح عن أفكارهم دون مواربة أو قلق، سواء أكانت وجهات نظرهم الخاصة تشجع على العداء للسامية أم لا. كما أنني أعتقد أن لا شيء يشجع فعلاً، على معاداة السامية أكثر من آراء نورمان بودهورتز.

فإذا جاوزنا قضية «من هو يهودي؟»، فما يبقى هو القضية التي جرّدت الحركة الإصلاحية، في سبيلها، حملة اعتراض خجولة نوعاً ما، استهدفت التهديد بسن قانون في إسرائيل يحدّد هوية جزء كبير من حركتهم كاغيار. ولا يستطيع كرني تذكّر مناسبة أخرى عارض فيها اليهود الاميركيون المنظمون سياسة إسرائيلية. بل، إنه، على العكس، يذكر كيف أن دعمهم للمواقف المتطرفة التي تتخذها غولدامائير ومناحيم بيغن وإسحق شامير، قد فاق بحماسه جميع المظاهر المشابهة في إسرائيل. حتى أنه يجد أن الأمر أكثر أهمية، بإشارته إلى أن اليهود الاميركيين المنظمين لا يظهرون أي تحفظ حيال إساءة معاملة اليهود الذين يدعمون حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحقهم في دولة؛ وإشارته، أيضاً،

إلى أعضاء حزب العمل المخلصين الذين يعارضون حقوقاً واضحة كهذه الحقوق. ولاستنباط دليل على هذا، فإنه يعتمد على تجربة منظمة تدعى نِشْما [وتعني، بالعبرية، «سنسمع»]، أنشأها حزب العمال، منذ بضع سنوات ليُكسِب وجهات نظره شرعية في أعين اليهود الاميركيين المنظمين. وهل تُوضّح النزعة العسكرية المسعورة وروح الاستبداد المتطرفة لدى اليهود الاميركيين المنظمين بأكثر ممّا تفعله الوسائل التي لجأت إليها نشما، في زمن حكم شامير، لتنشر وجهات نظرها: لقد تجنبت التعبير المباشر عن تلك الوجهات في الجزء الأكبر من منشوراتها. لكنها، بدلاً من ذلك، وجهت، إلى الكولونيلات والجنرالات الإسرائيليين الاحتياطيين، دعوات لإلقاء محاضراتٍ وكتابة مقالاتٍ عن منظمتها. ومن الجنرالات الاحتياطيين الذين أكثرت نشما من استخدامهم لهذه الغاية، كان القائد السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال شلومو غازيت الذي دعا أن تتخذ بحق الفلسطينيين أقسى وأشد إجراءات قمع ممكنة، ما لم يستسلموا لمطالب إسرائيل. غير أنه دعم خطة الحكم الذاتي، على الرغم من ذلك. ويقول كرني إن لجوء نشما إلى الشخصيات العسكرية يمكن توضيحه بالإشارة إلى «الطريقة المحنكة التي استخدمتها نشما، في صراعها مع الدوافع الغريزية لدى اليهود في الولايات المتحدة. وقد كان آخر مجهود دعائي لها كتيباً تُعرض على غلافه صورة لرابين في بذلته العسكرية يوم كان رئيساً للأركان. أما خلفية الصورة، فتمثل ساحة المعركة عام ١٩٦٧. وقد كتبت تحت الصورة الكلمات التالية: «لا أحد يعرف حاجات إسرائيل أكثر من رابين». ويمكن الافتراض، بكل أمان، أن هذه الصورة، مع الكتابة التي سطرت تحتها، لن تكون في إسرائيل سوى مدعاة للسخرية.

ويسخر كرني، اليهودي الإسرائيلي، مما يُدعى «بالكتيب القائل إنّ إسحق دائماً على حق». وهو يتذكر جيداً أنّ رابين «هو الرجل الذي اقترح منذ ٢٤ عاماً أن يزيل جميع المدن المصرية الواقعة قرب قناة (السويس)؛ وهو الذي بذل قصاراه من ١٩ عاماً، ليشجع على نمو غوش أمونيم؛ وهو، أيضاً، الذي حرم حزبه فرصة العودة إلى السلطة، لمجرد عدم رغبته في أن يرى شيمون بيريز يعتلي سدة رئاسة الوزارة. فضلاً عن أنه هو الذي ساند، منذ ١١ سنة، فكرة تهديم لبنان وخرابه. ناهيك بأنه هو الذي أدهش، بالفعل، أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، حين أصدر أمراً إلى الجيش الإسرائيلي يطلب فيه «أن يحطّم عظام الفلسطينيين المحتجزين لديه. إن الحماس، الذي تحاول نشما أن تُسوّق به رابين في الولايات المتحدة، لا يثير سوى الشك. وعلى الرغم من ذلك، فإن كرني يلاحظ أنّ حكومة

رابين هي أول حكومة إسرائيلية تتعرض ليس فقط لانتقادات علنية، بل للإساءة في أوساط اليهود الأميركيين المنظمين. وقد عمد أحد قادة الـ(AIPAC)، وهو تاجر يزاول بيع السيارات المستعملة في فلوريدا، إلى توضيح مقاصده، حين تعرّض لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي، يوسي بيلين، واصفاً إياه «بالحثالة». ونتيجة لذلك، أجبر يوسي على الاستقالة فيما بعد. ويستشهد كرني برسائل يهودية تعبر عن الكراهية، شُفعت جميعها بقصاصات ورق من المرسل، يحتفظ بها في مكتبه مدير نشما، السيد توم سمرلنغ. وفي حين أن إحدى الرسائل تردد جملة «إسحق دائماً على حق»، تتابع «أن رابين فعلاً يقتل اليهود؛ وقد حان الوقت لقتله.» وثمة كولونيل متقاعد في الجيش الأميركي، يعمل الآن محامياً في أحد أحياء نيويورك اليهودية، وضع، على أدواته المكتبية، مجموعة غير مألوفة من الشتائم واللعنات المشينة تتناول بعض مشجعي الكتيب؛ وتشير إلى يوسي بيلين بأنه «من القاذورات»؛ وتطرح على مديري نشما السؤال التالي: «هل في استطاعتكم أن تتبينوا الفرق بين البندقية وملعقة الشاي؟»، فضلاً عن أمور أخرى.

وهنا، دعوني أضيف، على هامش حديثي، أمراً أتذكره شخصياً ويتعلق برسائل يكتبها بعض من اليهود الأميركيين. ففي عام ١٩٧٤، وبعد أن تلقيت، من الجمعية الهولندية لدعم حقوق الفلسطينيين، دعوة للقيام بجولة خطابية في هولندا أتحدث فيها عن قضايا تتعلق بحقوق الإنسان فقط، هاجمني أمنون روبنشتين (الذي أصبح الآن وزيراً في حكومة رابين بالنيابة عن مريتز). لقد طالب، لكن من دون نجاح، أن أُصرَف من مركزي في الجامعة العبرية، لأنني عبرت عن آرائي بما لا يجاوز حدود القانون الإسرائيلي. وبعد هجوم روبنشتين، تلقيت، خلال شهرين، ١٠٨١ رسالة كراهية. (واستمرت الرسائل تنهمر عليّ، لكنّني توقفت عن عدّها). ومن هذه الرسائل كانت هناك ٣٦ رسالة فقط مكتوبة بالعبرية، وثلاثٌ بالفرنسية. أما الـ ١٠٤٢ رسالة الباقية، فكتبت بالإنجليزية. وكان معظم المرسلين من الولايات المتحدة. وقد عرّفوا عن أنفسهم بكتابة عناوينهم، وأنهم من اليهود. وقد أظهروا جهلاً تاماً للقضايا التي تُعَالج؛ واقتصر كلامهم على نعتي بأنني عدو لإسرائيل واليهود. كما أنهم، جميعاً، كتبوا يقولون، إنهم، في كل حال، «على علم بالأمور من مصادر معتمدة؛ وإنني أحد الناجين من المجزرة البشرية التي تعرض لها اليهود في أوروبا؛ وإن «خيانتي»، من جراء ذلك، شنيعة بشكل خاص. وقد أسف البعض لعدم القضاء عليّ، في حين عبّر آخرون عن نظرية مستغربة تقول إنني لو كنت قضيتُ، لنجا يهودي

أفضل مني وأكثر إخلاصاً. ومن الواضح أن سمرلنغ كان لديه الكثير ليتعلمه من رسائل الكراهية التي يستطيع اليهود المنظمون كتابتها.

ويدّعي سمرلنغ أن الرسائل، التي عرضها على كرني، أسْفه من الرسائل التي تلقتها منظمته في السنوات التي كان ينتقد خلالها الحكومة الإسرائيلية برئاسة شامير. وقد فاجأه عنف اللهجة التي كتبت بها، لأنه أخذ على عاتقه أن يُعلِن، على نطاق واسع، أنّ نشما كانت على وفاق مع الحكومة، وأنها تتلقى دعماً منها. ويا للفرحة الآن! لأن علاقاتنا بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن قد تحسنت بشكل دراماتيكي، فضلاً عن أن تصرف موظفي السفارة قد أصبح مدهشاً.

ففي السابق، جرّدوا علينا حملةً في أوساط الجالية اليهودية، في حين أنهم، الآن، يحبذون جهودنا الساعية إلى إفهام الولايات المتحدة التغييرات الأخيرة التي طرأت على الشرق الأوسط. ويتابع سمرلنغ القول إنه كان دائماً يساند حق يهود الشتات بانتقاد إسرائيل. غير أن كرني يعدل من هذا القول عندما يذكر أن مساندة سمرلنغ لحرية التعبير لم تكن هي التي تملي عليه مواقفه بل كانت المصلحة القومية اليهودية. يقول كرني: «عندما تشاهد أخاك اليهودي يؤذي نفسه»، فإن الواجب يفرض عليك أن تساعده، برفع صوتك عالياً. ويضيف قائلاً «إن المشكلة تكمن في أن اليهود، بشتى اتجاهاتهم، يختلفون في الرأي بشأن «الأذية التي يسببها كل منهم لنفسه». فالبعض منهم كان يعتقد أن إسحق شامير كان يؤذي نفسه، في حين أن الآخرين ادعوا أنه كان يبذل قصاراه لإحداث تقدم في مصالحه ومصالح اليهود الآخرين. وينسحب الأمر نفسه على رابين. ذلك أنني اعتقدت، لفترة طويلة، وأظن أن كرني يشاطرني الرأي، أن لا مفرّ لآراء اليهود المنظمين في الولايات المتحدة من البقاء على عداء مع الديموقراطية، سواء أساندت رابين أم ساندت شامير، ما دامت نظرياتهم ترتكز فقط على اعتبارات المصلحة القومية اليهودية.

ويبرهن تكوين منظمة نشما أن حكماء حزب العمل الإسرائيلي قد توقعوا، منذ زمن طويل، المشاكل التي ستسببها شوفينية اليهود الأميركيين المنظمين. وبحلول عام ١٩٩٢، كانت الصحافة العبرية تخشى، تماماً، الوقع الضار لليهودية الأميركية المنظمة على السياسة الإسرائيلية. دعوني أذكر مقالين يعالجان هذا الاتجاه: ففي العدد الصادر بتاريخ السادس من تموز/يوليو من صحيفة هآرتس، صرّح أوري نير، الذي كان مراسلاً لها آنذاك، أن يهود الولايات المتحدة قد ناشدوا الحكومة الإسرائيلية، بشكل محموم، أن تبدأ

حملة تهدف إلى أن يُعاد ما كان قائماً بينهم وبين الحكومة من انسجام اضطرب مؤخراً بشكل محزن، إلى سابق عهده؛ وإلاّ، والمتابعة لنير، «سيواصلون اعتبار حزب العمل فترةً فاصلة بين حكومتي الليكود. وبعد أن يسرد نير بعض الفضائح الحاصلة داخل الـ (AIPAC)، كالاستقالة الجبرية التي تقدم بها مديرها، توم داين (والتي رآها نير مؤذية بشكل خاص لأنها وردت فيما بعد في جريدة نيويورك تايمز)، وبعد أن يعبر عن أسفه «للموقف الصعب الذي تجد الـ (AIPAC) نفسها فيه، هذه الأيام، ينطلق نحو نقطته الرئيسية، فيقول: «إن القسم الرئيسي من الجالية اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة، والذي يضمّ ناشطين يشكّلون العمود الفقري الحقيقي لِـ (AIPAC)، لم يتكيّف، حتى الآن، مع التغييرات الحاصلة في سياسة الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة. وبعد أكثر من سنة، استمر العديد من اليهود الأميركيين يحتقرون حكومة رابين، للنقص الحاصل في إظهارها للافتخار اليهودي الصحيح، كما يتوقعونه منها. إنهم يرون هذه الحكومة ضعيفة. ويرون أنها، حين تقدم تنازلات لا ضرورة لها، إنما تخون ما للشعب اليهودي، من مصالح مقدسة جداً في إرثه الخاص. وقد تعلم اليهود الأميركيون من سنوات حكم الليكود، سلسلة من الانعكاسات البافلوفية: «لا انسحاب أبداً؛ لا انصياع لضغط أميركي تمارسه على إسرائيل؛ لا إجراء أي اتصال بأيٍّ من ممثلي الشتات الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن ترفض أي اتصال بممثلين فلسطينيين من القدس الشرقية؛ وأن ترفض أي تحسن يطرأ على علاقات أميركا بأي دولة عربية.

لقد دأب الممثلون الرسميون لحكومة الليكود أن يخاطبوا، ليل نهار، الناشطين اليهود في الولايات المتحدة بالقول إن بقاء إسرائيل على قيد الحياة يعتمد على جعل جميع هذه اللاءات فعّالة. ويعمد الكاتب إلى مزيد من التوضيح، بقوله «إن هذه الفعالية تستمر ما دام الليكود في الحكم لسنوات طويلة». كما أن نير يعني بذلك الفترةَ التي كان الحكم فيها بيد حكومة وحدة وطنية، (١٩٨٤ـ ١٩٩٠)، عندما كان حزب العمل شريكاً مساوياً في الحكومة، ويساند جميع هذه اللاءات، مساندة كاملة.

ويوافق نير على الحقيقة القائلة بأن قيادة الـ (AIPAC) في واشنطن قد تكيّفت مع التغيّرات التي طرأت على جدول الأعمال السياسي للقيادة الإسرائيلية الجديدة. غير أن هذه القيادة غدت أشبه ما تكون ببلشفية حقيقية حين أسفت لعدم تمكن الـ (AIPAC) من فرض سلطتها على ٥٥,٠٠٠ ناشط، ينتشرون في الولايات المتحدة، ويتكيفون، بشكل ابطأ، مع

تلك التغيّرات. وما لم يتكيف اليهود الاميركيون، فإنهم، كما يرى نير، قد يسببون ضرراً بالغاً لإسرائيل، عندما تشغل البيت الابيض إدارة متشددة كإدارة كلينتون، الذي يشعر انه مقيد جداً بالتزاماته نحو الأصوات اليهودية التي نالها، بل نحو الحملة اليهودية الهادفة إلى جمع التبرعات. لذلك يحظى الرأي اليهودي بأهمية كبيرة. وهناك خطر مصدره توقّف الإدارة الأميركية الحالية عن إيلاء الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة الاهتمام نفسه الذي كانت تبديه حتى الآن. ولتتجنب الجالية اليهودية هذا الخطر، يقترح نير عدة إجراءات تشبه الطرق المتبعة في منظمة نشما إلى حد بعيد، كإرسال أشخاص يتمتعون بسلطة في القضايا الأمنية، فضلاً عن العديد من الجنرالات، لتثقيف اليهود الأميركيين ؛ ذلك أن سمعتهم واحترامهم لم يمسّا في نظر اليهود الأميركيين، في حين أن حكومة رابين قد فقدت تلك السمعة.

هناك تبصّر أعمق؛ لكنه ما يزال غير مرض، تولّد عمّا كتبه ميرون بن فينستي في صحيفة هآرتس (١٥ تموز/يوليو). أما آراؤه، فتستحق أن تذكر باستفاضة. فبعد أن ذكر أن مسؤولية الجالية اليهودية الأميركية، عن حالة «الوضع الراهن، في الأراضي المحتلة، لا تقل عن مسؤولية أي شخص كان، يتابع وصف الطرق التي تتبعها الجالية اليهودية، للتاثير في سياسة الولايات المتحدة. ويتذكر، عندما جاءت البعثة (الاميركية) التي يرأسها دنس روس إلى القدس، أن صحيفة معاريف قد وصفت البعثة بأنها «اربع يهود». وقد سيطر على الصحيفة شعور باعتزاز خبيث وكبرياء، عندما تكلمت عن الجذور الإسرائيلية لاعضاء تلك البعثة. وقد حذت بقية الصحف حذوها.

إن «الجذور الإسرائيلية» لاولئك الديبلوماسيين الأميركيين الذين تتألف منهم «بعثة السلام» تضمنت حقيقة تقول إن ابن أحد أعضائها يتابع دراسته في هسدريشيفا، ليتلقى تدريباً عسكرياً. وقد قيل إنه يتعاطف مع غوش أمونيم؛ وإنه كان ينتظر الفرصة السانحة للخدمة في الجيش الإسرائيلي داخل الاراضي المحتلة. وعلق بن فينستي على هذا بقوله إن الأساس الإثني للديبلوماسيين الأميركيين المرسلين لتعزيز السلام، قد لا يكون على علاقة بالامر. لكن من الصعب مجانبة الحقيقة حين يعهد، في الدرجة الأولى، إلى أميركيين يهود، معالجة عملية السلام؛ وحين يجري اختيار عضو واحد على الأقل عينته وزارة الخارجية الاميركية، لانه، في الدرجة الأولى، يمثل وجهة نظر المؤسسة اليهودية الأميركية. أما النفوذ الهائل للمؤسسة اليهودية على إدارة كلينتون، فقد تجلّى، باوضح مظاهره، في

إعادة تحديد «المناطق المحتلة» بتعبير «المناطق المتنازع عليها». وقد أغضب ذلك الفلسطينيين؛ وكان سبب غضبهم مفهوماً. لكن لئلا يتهموا بمعاداة السامية، لم يكن في وسعهم «أن يتكلموا عن علاقة كلينتون باليهود. ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ترغب، لاغراض شخصية، أن تحافظ على خطوط اتصال بالجالية اليهودية في الولايات المتحدة، لانها تدرك أن هذه الجالية تتمتع بسلطة هائلة. دعوني أتذكر أن ياسر عرفات قد اختار، عام ١٩٨٨، بعثة من اليهود الاميركيين، لتكون قناة يعلن من خلالها قراره المتضمن الاعتراف بإسرائيل، لانه اعتقد أن من غير الممكن نيل شيئاً من الشرعية، إلا من خلالهم. ويبدو أن عرفات، ككل حكام بلدان العالم الثالث الذين ذكرتهم سابقاً، قد اعتقد، بشكل ثابت لا يتزعزع، بخرافة بروتوكول حكماء صهيون.

ويعترف بن فينستي بأن إسرائيل تفيد من النفوذ اليهودي. لكنه، بالمقابل، يشير إلى المخاطر الناجمة عن ذلك، قائلاً: «إن عدم إمكانية التحكم بالمؤسسة الاميركية اليهودية التي تدعي بأنها تمثل المصالح الإسرائيلية بشكل «أفضل» مما تمثله حكومة إسرائيل، المنتخبة، لا بد أن يشكّل أمراً مثيراً للقلق، لأن القادة اليهود الاميركيين يميلون إلى التصرف كصقور، ليكونوا اكثر تطرفاً من قادة إسرائيل. ويلاحظ بن فينستي أن إشراكهم في السياسة الإسرائيلية قد حظي باعتراف شرعي منذ زمن طويل؛ فضلاً عن أنه يبحث مساندتهم المالية المتزايدة للأحزاب الإسرائيلية، والحركات الاجتماعية، لأن هذه المساندة مظهر من مظاهر الشرعية. وثمة أمر اكثر أهمية من ذلك: فالكاتب يشير إلى الفرق القائم بين يهود إسرائيل واليهود الأميركيين المنظمين. إن الجماعة اليهودية في إسرائيل تتمتع بالسيادة التامة، وتحدد عضويتها قوانين الدولة المقيدة، كما أنها تتحمل مسؤولية كاملة عن مصيرها في جميع مجالات الحياة. أما اليهود الأميركيون، فهم جماعة متطوعون؛ ولا سلطة لهم إلا على أولئك الذين يختارون القبول بسلطتهم. وحتى هذه السلطة محدودة النطاق. من يرغب أن يتحمل مسؤولية كاملة ينبغي أن يذهب إلى هناك ليتحملها. أمّا اولئك الذين يفضلون أن يتحملوا مسؤولية مجتزاة أو هامشية، فلهم ملء الحرية في اختيار ذلك، شرط ألا يطالبوا بوضع اجتماعي غير مؤهلين له. والأمر الغريب أن يبدي فينستي أسفه، بعد تحديد اليهودية الاميركية «بالجماعة الطوعيين»، لعدم إمكانية التحكم بها. لكن الحركة الصهيونية مليئة بمتناقضات كهذه.

ويمكننا أن ندرك أن بن فينستي لا يعتبر «شعب الدولة» إلا المواطنين اليهود في إسرائيل، على غرار ما هو معروف من أن دين الدولة شرط لممارسة أي حقوق سياسية.

ومهما يكن الوضع القانوني للمواطنين الإسرائيليين الأغيار، فإنه يرى أنَّ من حقهم فقط أن يحظوا بما يُبدى حيالهم من تسامح، شأنهم شأن اليهود قبل تحررهم. ولا حاجة بنا إلى القول إن تطبيق الافتراضات المضَمرة، التي ذكرها بن فينستي عن الإسرائيليين الأغيار، على يهود الولايات المتحدة سيتهم صاحبه بعداء السامية. ويمكن أن نستنتج من موقف بن فينستي أن نفوذ يهود الولايات المتحدة المنظمين في إسرائيل يولّد مشكلة يصعب حلها، ما دامت إسرائيل «دولة يهودية»؛ كما لا يمكن لأي إجراءات تخفيفية أن تسفر عن نتيجة. فذلك النفوذ سيستمرّ استمرار إرسال الجنرالات الإسرائيليين في مهمات دعائية لإرضاء الصقور من اليهود الأميركيين.

إن الدعم المالي، الذي يقدمه اليهود الأميركيون، لا يوزع بإنصاف على الأحزاب السياسية. فالحزب اليميني، تزوميت، مثلاً، لا يلتمس، من حيث المبدأ، مالاً من خارج البلاد. وبمقدوره أن يكفي نفسه بتخفيض نفقاته، والاعتماد على العمل الطوعي، فضلاً عن المخصصات التي يحصل عليها كل حزب يملك مقاعد ثانوية في الكنيست.

وتبين المقارنة أن حزب الليكود، والأحزاب الدينية، وغوش أمونيم، وسواها من الأحزاب المتطرفة، تعتمد، مبدئياً، على الدعم المالي الذي يقدمه اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل. وتدل الظواهر على أن معظم ذلك الدعم يأتي من البلدان الناطقة بالإنجليزية، باستثناء ما يتلقاه حزب شاص الذي يحصل على إعانة مالية من فرنسا ومراكش. وقد أوردت الصحافة العبرية أن نتنياهو، كان، بعد انتخابه زعيماً لحزب الليكود، يقضي معظم عطلة نهاية الأسبوع في رحلات إلى الولايات المتحدة والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، ليجمع التبرعات. لكن مهما يكن من أمر، فإن المنظمات التي تقع تحت إشرافه مباشرة تستفيد من هذه الرحلات؛ كما أن الليكود يحصل على أموال كهذه، أقل مما تحصل عليه المنظمات المتطرفة.

ومعظم اليهود الذين يُعدّون من اليمين الغني ويهود الشتات، ينظرون إلى حزب الليكود على أنه ليس متطرفاً بما فيه الكفاية؛ لذلك يفضلون الآن أن يتبرعوا لسواه من متقبلي المساعدات.

دعوني أستشهد بتقرير كتبته مراسلة صحيفة جوروزاليم بوست في نيويورك سوفيشكوف (في الأول من آب/أغسطس)؛ ونُشرت خلاصته أيضاً في الصحافة العبرية. وعلى الرغم من أن تقريرها يبدو، لدى قراءته، وكأنه مستوحى من بروتوكولات حكماء صهيون، فإنّني لا أشكّ في دقته. يقول التقرير «بعد أن تولّدت قناعة بأن المصدر الرئيسي للمنظمات اليهودية الأميركية، ولا سيما مؤتمر الرؤساء، والـ(AIPAC)، قد فقد فاعليته، أوجدت مجموعة دولية من اليهود الأقوياء والأغنياء منظمة جديدة تكرس نفسها للحفاظ على أمن إسرائيل وسلامة أراضيها». وقد سميت «اللجنة العالمية لإسرائيل» (WCI)؛ وجعلت مقرها الرئيسي في نيويورك. وقد سمّت فيشكوف بعض أكبر أغنياء اليهود في العالم، من الذين انضموا إلى المنظمة (WCI)، بمن فيهم قادة الجاليات اليهودية السورية والمصرية والمراكشية في الولايات المتحدة؛ كما سمّت بعض أكبر أغنياء اليهود في بريطانيا وغيرها من البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية.

وقد عمد أحد مؤسسي الـ(WCI) الدكتور منفرد لهمان من ميامي إلى إخبار فيشكوف، أنهم مجموعة من الأثرياء. الذين يبحثون عن تبرعات، ولن يقوموا بأعمال جمع تبرعات. وأضاف يقول إن «المنظمة قد أسستها جماعة من الشبردك أي (الشرقيين) وقادة الأشكانزة. وقد لوحظ لأول مرة، تضافر قوى الجاليتين في الشتات، حين صرّحتا بإفادة واحدة موحدة لإسرائيل، بالكلام التالي: «نحن نقول إن على حكومة رابين أن تفهم أن أي قرار يتخذ بشأن أرض إسرائيل ينبغي أن ينال موافقة اليهود في الشتات. إن شيمون بيريز، وشولاميت ألوني، ويوسي ساريد، يتهافتون لتقديم أورشليم، ومرتفعات الجولان، وغزة، إلى العرب. فمن ذا الذي منحهم الحق القانوني والأخلاقي والتاريخي للتبرع بأرض يهودية؟ وبالفعل، وبمفهوم صهيوني صادق، عُبِّر عنه في «قانون العودة» الإسرائيلي يبدو أن الجاليتين على حق أكيد. والعقيدة الصهيونية، في كل حال، تنص على أن أرض إسرائيل تخص جميع اليهود، وليس فقط أولئك الذين يعيشون عليها. لكن حزب الليكود فشل لفترة طويلة، بالوقوف، قولاً وفعلاً، إلى جانب هذه المبادىء المقدسة. لا أستطيع أن أتذكر، خلال السنوات الست عشرة الماضية، خطبة واحدة لبيغن، أو لشامير، أو لنتانياهو، يعيدون فيها تأكيد هذه الحقيقة. فأي قرار بشأن أرض إسرائيل ينبغي أن ينال موافقة اليهود في الشتات.

وأقل ما يقال عن الـ (WCI) أنها الحارس للتقاليد الإيديولوجية التي قُبلت في أوائل السبعينات قبولاً لم يلق اعتراضاً في إسرائيل وفي الشتات معاً. بيد أن معظم الإسرائيليين قد تخطّوا صراحة، أو ضمنياً، تلك التقاليد، تحت تأثير الجمود العسكري لحرب عام ١٩٧٣، وتحت تأثير الوضع المرتبك في لبنان. وقد استمر، حتى يومنا هذا، وقوف العديد من يهود الشتات وقوفاً مخلصاً إلى جانبهم. ويتوقع من الـ (WCI) ألا تتبرع بالمال إلا للجماعات الإسرائيلية التي تعتنق ما ساد من نظريات في أوائل السبعينات كانت على اتفاق معها، أي أن تتبرع للمستوطنين المتدينين، والمؤمنين بالمسيح المنتظر من شتى الفئات، لكن ليس لحزب الليكود.

ويمكن أن ننكر أن قائد حزب شاص الروحي، الحاخام أو فاديا يوسف قد وافق على منظمة الـ(WCI). فقدم لها إفادة مسجلة على شريط، أشار فيها إلى خوفه المتنامي من التنازلات عن الأراضي التي تفكر حكومة رابين جدياً بتحقيقها. وأوحى أن حزب شاص لن يوافق عليها.

وبنشر اتفاق أوسلو، انطلقت شرارة أزمة علاقات طال انتظارها بين حكومة رابين والأغلبية الساحقة من اليهود الأميركيين المنظمين. وهذا ما حدا بالصحافة العبرية أن تكرس، في العاشر من أيلول/سبتمبر، مساحة ضخمة لبحث ردود الفعل لدى يهود أميركا، على الأخبار التي تتضمن أن الحكومة الإسرائيلية قد خرقت جميع الممنوعات التي حافظت عليها إلى ما قبل هذه الأخبار بفترة قصيرة. وبسبب ضيق المساحة، سيقتصر البحث على ثلاثة مقالات نشرت في جريدة هآرتس في ذلك اليوم. أحد هذه المقالات كتبه عمنوئيل سيفان، وهو أستاذ في الجامعة العبرية، وخبير في شؤون الإسلام، كما أنه على علاقة طيبة بالمؤسسة الإسرائيلية. وقد بدأ مقاله بسرد قصتين من تاريخ حياته، يسبب ذكرهما إزعاجاً واضحاً له. لكنه يرى أنهما تصفان الرابط العميق القائم بين إسرائيل واليهود الأميركيين المنظمين. دعوني أشير إلى هاتين القصتين باختصار: «في أواسط آب/أغسطس، تلقيت رسالة من السيد ج. ل. غرين برغ، المقيم في سياتل بولاية واشنطن، ويبدو أنه أحد المتبرعين الرئيسيين للمؤسسة التي أعمل فيها. وقد ضمَّن الرسالة قصاصة ورق أخذت من جريدة نيويورك تايمز فيها نقد لكتاباتي حول «عملية إعطاء أيضاً». وكتب السيد غرين برغ يقول إن من دواعي الأسف الشديد أن تكون الجامعة العبرية غير راغبة، أو غير قادرة أن تبعث في نفوس موظفيها مقداراً من الاعتزاز والاحترام للدولة

الإسرائيلية، يكفي لجعلهم يدركون أن أي شيء يمكنهم قوله يتسبب بالضرر لإسرائيل. لقد ساهمت في الجامعة العبرية لسنوات طويلة. لكن، من الآن فصاعداً، لن أقدم لها حتى مبلغ عشرة سنتات، تشكّل مرتّباً لشخص مشاكس ورديء الخلق، إلى حدّ تلطيخ اسم إسرائيل الحسن السمعة. آمل أن تكون الجامعة قد فهمت سبب قراري بالتوقف عن تقديم تبرعاتي إلى موظفكم.

وأثناء ردّي على السيد غرين برغ، أدركت أن الجناح اليميني [للجالية اليهودية في الولايات المتحدة] لا يملك الامتياز الحصري للجوء إلى هذه الوسائل. أما مايكل لرنر، الذي يعمل محرراً في صحيفة يهودية نصف شهرية تصدر في سان فرانسيسكو وتدعى (تيكون)، فقد نشر، منذ سنوات، مقالاً لي أحلّل فيه بعض التطورات الطارئة على الصراع الإسرائيلي العربي.

وبعد مضي أسبوعين على تسليم المقال، هاتفني المحرر ليعلمني أن المقال مقبول، شرط أن يضاف إليه مقطعان أو ثلاثة مقاطع تعنّف تجاوب حكومة شامير مع التطورات التي سبق وصفها. فأجبته بأنني لا أوافق على ذلك، لأن المقال مقال تحليلي ويحتوي على أجزاء فيها من الانتقاد ما يكفي. «لكن انتقادك خجول جداً»، أجاب المحرر، «وينبغي أن يكون موجهاً بمباشرة واضحة، وأن يكون أكثر شدة في لهجته. فهل تعلم ما يمكن عمله؟ عليك أن تضيف مقطعاً واحداً غنياً فعلاً بالتعنيف، فأضاعف لك أجرك. هل أستطيع القول إننا توصلنا إلى اتفاق»؟ بيد أنني أقفلت الخط، وأنهيت المكالمة».

لأتحول، قليلاً، عن قصة سيڤان، فلديّ ملاحظتان:

الملاحظة الأولى شخصية أقول فيها: لي الشرف أن أكون أول أستاذ في الجامعة العبرية سببت «تلويثاته»، سيلاً من رسائل الاحتجاج التي بعث بها اليهود الأميركيون المنظمون إلى الجامعة. وقد كانت الرسائل أكثر عداوة في لهجتها من تلك التي أشار إليها سيڤان. كما وجهت إليّ رسائل كثيرة إما مباشرة كهذه، وإما أنها نسخت عن رسائل موجهة إلى الجامعة. وقد رفضت الرد على أي منها، بعكس ما فعل سيڤان. لقد تركت مهمة الرد لسلطات الجامعة التي ساندت حقي بمثابرة وإخلاص، (ضمن الحدود التي تفرضها القوانين الإسرائيلية)، حين تكلمت بمنتهى الصراحة، بغض النظر عن الخسائر المالية التي تنجم عن هذا الوقوف دفاعاً عن الحق الذي يتمتع به موظفوها. وعندما ارتفع سيل الرسائل

المبعوثة من البلدان الناطقة بالإنجليزية، والتي تتضمن احتجاجاً على مواصلة استخدام الجامعة لي، قامت الجامعة، عن سابق تفكير وترو، بتحضير رسالة عامة لتبعث بها إلى جميع المحتجين، رداً على رسائلهم. وكانت هناك مناسبة واحدة ولّدت لدي رد فعل شخصياً. وقد حدث ذلك، عندما عمد بعض أساتذة الكيمياء اليهود في الولايات المتحدة براسهم هـ. س. برون صاحب جائزة نوبل، إلى إلقاء ظل من الشك على كفاءتي المهنية، فضلاً عن اعتراضهم على قيام الجامعة العبرية بتوظيفي؛ وقد دفعتهم إلى ذلك ميولهم الشوفينية. عند ذلك، طلبت من بعض علماء الكيمياء العضوية في ألمانيا الغربية لا أن يتكلموا دفاعاً عن حقوقي فحسب، بل أن يبعثوا، إلى الجامعة العبرية، وإلى هـ.س. برون، برسائل تشهد على مؤهلاتي الوظيفية. وقد أحرزت النتيجة المقصودة. وهكذا جرى إسكات أساتذة الكيمياء في الولايات المتحدة.

لا شك أن سيڤان على حق عندما يقول إن «لأحرار» اليهود الاميركيين المنظمين ميولاً دكتاتورية لا تقل عن دكتاتورية الشوفينيين العلنية. لكن سأذهب في ملاحظتي الثانية إلى ابعد مما ذهب إليه سيڤان، واقول إنني اكن لمجلة «تيكون» كراهية تفوق كراهيتي لمجلة «كونتري»، من جرّاء نفاقها وكذبها المنهجي حول كل ما يتعلق بمبدأ اليهودية. لذلك، أفضل تناول الشوفينية العلنية لبودهرتز الذي يمكن فهمه على الأقل، من أن أتناول الآراء السياسية المهمة التي طرحها كاتب يدعى لرنر، والتي تخلو من أي معنى، ولذلك تكون اكثر خطراً. وسيڤان على حق عندما يشير إلى موقف تكاد تشترك فيه الجالية اليهودية الأميركية المنظمة بكاملها التي يجدها معظم الإسرائيليين اليهود أنها لا تطاق باطراد. وتعتقد الجالية اليهودية الأميركية المنظمة أن في وسعها شراء يهود إسرائيل، هذا إذا لم تكن قد اشترتهم قبل الآن. كما أن سيڤان يدرك أن ما يعود على إسرائيل من منافع مالية ناجمة عن الهبات التي يقدمها اليهود الأميركيون، «كشر لا بد منه»، قد كان مقبولاً في السنوات الأولى لوجود إسرائيل، أو أثناء الأزمة التي تلت عام ١٩٧٣. لكن حجم المعونات التي جمعتها، في الوقت الحاضر، الـ(UJA) قد أصبح أصغر. فضلاً عن أن حوالي ٦٠٪ من الإيرادات ترسل إلى المنظمات اليهودية المحلية. وبالاستناد إلى الأخبار التي تنشر بشكل متقطع في الصحف العبرية، فإن المبلغ الذي يصل إلى إسرائيل يقل كثيراً عن ٤٠٪. ومن الصعوبة بمكان تقفي اثر تلك الأموال. فسيڤان يلمّح إلى عدم التقليل من أهمية المبالغ التي تصل فعلاً إلى إسرائيل، لان معظمها يستخدم في تمويل قطاعات التربية، والصحة،

والترفيه العام، التي تحتاج بإلحاحٍ إلى الأموال. وهذا يعني أن هذه الزيادات على الميزانية الإسرائيلية يمكن، في بعض الأحيان، أن تقرر استمرار مؤسسة. وفضلاً عن ذلك، فإن انخفاضاً كبيراً طرأ على قيمة الأموال التي تجمعها الـ(UJA)، بعد الضمانات الاميركية. وهذا، بأفضل الاحوال، يعتبر نصف الحقيقة. فمنذ عام ١٩٧٥، وعن قصد، تعمد الحكومات الإسرائيلية، ولا سيما حكومة العمل، إلى إفقار قطاعات التربية (وبخاصة الدراسات العليا)، والصحة، والترفيه العام. ومن الدوافع الكامنة وراء ذلك، الحفاظ على تمييز الفلسطينيين الذين يعتبرون مواطنين إسرائيليين في تلك القطاعات. فالمواطنون اليهود فقط مع (عدد رمزي من الدروز) يمكنهم أن يستفيدوا من الأموال التي تقدمها الـ(UJA). وعندما يعهد إليها تمويل التربية والترفيه العام والصحة إلى حدٍّ ما، يمكن الحفاظ على الفارق في مستوى المعيشة بين اليهود والعرب في إسرائيل. وهكذا يمكن للدولة اليهودية أن تبقى «يهودية» أو على الأقل صهيونية. لكن يصح أيضاً القول إن الأموال التي تحصل عليها إسرائيل من الـ(UJA) قد أصبحت زهيدة منذ فترة طويلة، إذا قورنت بالمبالغ التي تتلقاها من ميزانية الولايات المتحدة. فدور الـ(UJA) دور سياسي، يتمثل بمساعدة الـ(AIPAC) وغيرها من المجموعات اليهودية المنظمة في اميركا، على جعل الـ٩٧٪ من الأميركيين الاغيار يساهمون بطرق غير مباشرة من خلال الضرائب الفيدرالية. وهذه الطريقة أكفأ من الاعتماد على ما لدى المواطنين اليهود المنظمين، الذين يشكلون ٥ ,١٪ من مجموع المواطنين اليهود، من إرادة طيبة بتبرعاتهم الطوعية.

يتوقع سيڤان أن يكون السلام، بالمفهوم المالي، مربحاً جداً لإسرائيل. وبناء على ذلك، يعتقد أنه، عندما يتوصل الفرقاء إلى السلام، فإن إسرائيل تتمكّن من التخلّي عن الطرق المتبعة لضمان مداخيلها. ولا علاقة مطلقاً لهذه الفكرة بالتمييز العنصري الممارس ضد الفريق غير اليهودي، والذي لا يؤتى على ذكره أبداً. وإذا كان لا بد من ذكر شيء، فإن تفكيره يعكس عواطف القوة الجديدة في النخبة الإسرائيلية. وهو يمتعض بقوة من الإذلال «لأننا عندما نريد الحصول على المال من الـ(UJA)، علينا أن نعرض لها جروحنا، وعيوبنا والأفقر عندنا. وللوصول إلى هذا الغرض، ينبغي لأكثر قادتنا بطولة أن يسردوا قصصاً عن أعمالهم، متحملين بذلك خطراً شخصياً؛ فمن دون ذلك لا تمتلىء قلوب أصحاب الملايين من اليهود الاميركيين بالعطف الكافي للتبرع. والشيء نفسه يحدث عندما يخاطبون الحضور في المناطق الريفية (اليهودية). وليس في استطاعتنا شيئاً سوى أن نأمل بنهاية

هذه الإذلالات إلى الأبد. إن إلغاء الـ(UJA) ينبغي أن يكون أحد المكاسب التي نجنيها من السلام».

وهكذا تتأجج مشاعر الكاتب سيڤان حيال الصراع القائم بين ما يبدو أنه مبادىء عائلة متحدة (وهذا تعبير استخدمه سيڤان)، وبين الوحدة اليهودية، وأولئك الذين يدعون لسوق اقتصادية حرة. (وهذه الفكرة هي الإيديولجية الوحيدة التي بدأت الآن بمنافسة الصهيونية في قلوب النخبة الإسرائيلية الجديدة التي تشكل قوة). وهو يعتبر أنّ الأنانية ليست سوى سعي إلى ما فيه مصلحة الشخص الذاتية ومعاملة البشر الآخرين كأشياء، وكقيم لها أفضلية المشاركة في الأمور الاقتصادية والسياسية، لكن ليس في العلاقات العائلية. فالعلاقة العائلية ينبغي أن تخضع للقيم المضادة لها، والمتمثلة في الانتساب إلى علاقة القربى، والالتزامات غير المشروطة. ومما يسبب الحزن لسيڤان، في كل حال، أن العلاقة المالية القائمة بين إسرائيل واليهود الأميركيين، ترتكز على استغلال العواطف التي تنظر إلى اليهودية العالمية كعائلة واحدة كبيرة. ويرى سيڤان أن هذا الأمر يكون مقبولاً فقط في المواقف الطارئة إلى حد خطير. أما الآن، فينبغي الاستغناء عنه، ولا سيما عندما يرى متبرعو السيد غرين برغ، وهم ممن يعيشون في سياتل، أن تبرعاتهم هي الوسيلة التي تمكنهم من امتلاكنا. فضلاً عن أن سيڤان يدعم العلاقات المرتكزة على العاطفة الناشئة بين اليهود الأميركيين ويهود إسرائيل، وليس دولة إسرائيل. وهكذا يتقدم سيڤان باقتراح فحواه أن يتبرع جماعات من اليهود الأميركيين لمؤسسات محددة، ولأهداف محددة أيضاً، شرط أن يعترفوا بأن وجود دولة إسرائيل هو شرط مسبق لاتباعهم في عيشهم طريقاً يهودية علمانية. وإنني أرى أن إقتراحات سيڤان مَثَلٌ عن إنسان يملك خيارين بآن. فبناء على ما لديه، عن اقتصاد السوق الحرة، من مبادىء محببة إليه، يمكن للعلاقات البشرية أن ترتكز إما على أنانية خالصة وإما على عدم وجودها؛ لكن لا يمكن دمج الاثنين معاً. ويرى سيڤان أن العلاقات لا يمكنها أن تتمحور حول الدولارات وحدها. وهذا التحديد قد تأثر بمزج العواطف بالدولارات، الأمر الذي يتنافر مع المبادىء العزيزة على قلبه.

لقد تكلمت الكثير عن سيڤان. وسأباشر، الآن، في نقاش مقالين آخرين نُشرا في صحيفة هآرتس بتاريخ العاشر من أيلول / سبتمبر: المقال الأول لمراسل الصحيفة في واشنطن أكيفا إلدار؛ والمقال الثاني لمراسل الصحيفة في نيويورك شلومو شامير. وكلا المقالين يتناول التطورات الطارئة على اليهود الأميركيين في الفترة التي تلت نشر اتفاق

أوسلو مباشرة. وكلاهما يقول إنه كان من السهل إقناع قادة اليهود المنظمين أن يطيعوا الأوامر؛ لكن الاعضاء العاديين في المنظمات كانوا أقل انصياعاً لمجالات الإقناع هذه. وبذلك ولّدوا مجازفة قد يتمكنون من خوضها، على الرغم من جميع الاحتياطات المتخذة ضدها، حين ينشرون وجهات نظرهم في جميع الاتجاهات. وهكذا يكشفون، للأغيار، كل العداء الذي يكنونه لحكومة رابين. ويخبرنا شامير كيف قام شارون، الذي صادف وجوده في نيويورك عندما نشرت أخبار اتفاق أوسلو، بحث أصدقائه اليهود على تنظيم مظاهرات احتجاج أمام القنصلية الإسرائيلية في نيويورك، وأمام السفارة في واشنطن. فأثار اقتراحه صدمة كبيرة، وقوبل بالرفض. وانا أرى أن هذه الصدمة كان من الممكن أن تحصل لو أن شخصاً ما اقترح على بعض أعضاء الحزب الشيوعي الاميركي أن ينظموا مظاهرة أمام السفارة السوفياتية احتجاجاً على خطاب خروتشيف الشهير عام ١٩٥٦. كما يورد شامير بشيء من الرضا ما يلي: «عندما اقترح بعض الحاخامات المنتمين إلى جمعية الحاخامات الارثونكس أن يدعى نهار السبت الآتي سبت احتجاج؛ وأن يلقي جميع حاخامات الجمعية عظات ضد الاتفاق، تمكّن الحاخامات ذوو النفوذ من منع ذلك الاقتراح، بل تمكنوا من منع مجرد البحث فيه. ويضيف الكاتب أيضاً أن الناشرين اليهود الرئيسيين تخوفوا من نشر وجهات نظرهم المعارضة للاتفاق في الإعلام الاميركي. وليلقي مزيداً من الضوء على هذه المعلومات، سيروي قصة نشات أساساً من وراء مشاهد «نيويورك تايمز»، وبعد أن نشرت تلك الصحيفة بعض ردود الفعل لدى قادة يهود بارزين عبروا عن مساندة الاتفاق بمنتهى الحماس. وقد رغبت الصحافة في نشر صوت يهوديٍّ يعبر عن نظرياتٍ معارضة. ومن اليهود المقبولين لدى صحيفة نيويورك تايمز كان روث وش، أستاذ الأدب اليهودي الذي يحتفظ بنظريات متطرفة تفوق في تطرفها غوش أمونيم. لكن، عندما شعرت الصحيفة أن روث وش لا يمثل قاعدة عريضة من اليهود، تحولت إلى نورمان بودهورتز.

بيد أن إلدار يوفر معلومات أوسع. إذ أن مقاله يحتوي على مقابلة أجراها مع غيل برس برج، الرئيس الحالي لأصدقاء السلام، وهي منظمة مقرها الآن في الولايات المتحدة؛ وقد عهد إليها، بشكل واضح، ضبط الجالية اليهودية الاميركية المنظمة بالنيابة عن إدارة كلينتون وحكومة رابين: في الأسبوع المنصرم طلب البيت الأبيض من برس برج تحضير لائحة بأسماء القادة النافذين في المنظمات اليهودية، لتجري دعوتهم إلى حضور حفلة

توقيع الاتفاق. وكانت الفكرة ترمي إلى استغلال نفوذهم في صالح عملية السلام. وقد ورد في صحف عبرية أخرى أن عدد المدعوين اليهود قد بلغ ما يزيد على الألف مدعو، من مجموع بلغ ٢٣٠٠ شخص. وأضاف إلدار في ما كتبه قائلاً: إن المتعاطفين مع أصدقاء السلام الآن يشغلون مناصب رئيسية في كلا نظامي الحكم، أي النظام الأميركي والنظام الإسرائيلي. وقد أعلم برس برج إلدار أن التبرعات المقدَّمة إلى منظمته قد ارتفعت كثيراً، وقد وصلت إلى الأحجام التي كانت تصل في الأيام القديمة الطيبة، عندما قُدِّم الدعم لبيغن بعد كمب ديفد. وعلى خطٍ موازٍ لهذا الدفق في الأموال، يبدو مشهد القادة اليهود، وهم يبدلون مراكز تأييدهم بسرعة؛ كما يبدو التقدم الذي أحرزه برس برج إلى ما يمكن أن يوصف فقط بمركز المراقب العام للشؤون اليهودية في البيت الأبيض. إذ قال وقد غمره الفرح العارم إن «العديد من القادة اليهود يتخلون عن منظماتهم التي تعودت أن تقدم الدعم إلى حزب الليكود، ليلتحقوا بنا».

لكن المقارنة تبين عدم توافر دلائل على أن عملية تبديل مراكز التأييد تحدث في صفوف أعضاء تلك المنظمات، بل يحدث العكس. فالصحف الإسرائيلية الأخرى تفيد أن العديد من الذين يدعمون حزب الليكود يتحولون الآن إلى منظمات أكثر تطرفاً. كما أن موقف البيت الأبيض قد فشل في التأثير على الجماهير اليهودية لتتجه نحو السلام الآن. ويفيد إلدار أن ثمة مظاهرة لدعم منظمة السلام انطلقت، في مساء الثامن من أيلول/ سبتمبر أمام السفارة الإسرائيلية. لكن هذه المظاهرة لم تجتذب أكثر من ٢٤ شخصاً، بدت عليهم أثناء مشاركتهم علامات الحيرة.

وعلى الرغم من «مشاعر برس برج الحالية التي تنم عن فرحة كبيرة»، فإنه يشارك إلدار في تقييمه للموقف. لقد قال له إن إسرائيل تتوقع أخطاراً تصدر عن اليهود الأميركيين المنظمين: «يتمثل الخطر الأعظم بأن الجناح الإسرائيلي اليميني المتطرف قد يكون قادراً على طلب مبالغ ضخمة من المال من الجالية اليهودية الأميركية. ولتجنب هذا الخطر، اقترح برس برج الدواء نفسه الذي استعملته منظمة نشما، وهو دعوة الجنرالات الإسرائيليين أو سواهم من «الشخصيات الرئيسية»، للتكلم في المعابد اليهودية الأميركية. وأضاف أنه واثق بأن «أغلبية اليهود العاديين سيتوقفون عن خلق مشاكل، بعد الاستماع إلى شروحات صحيحة صادرة عن شخصيات عسكرية إسرائيلية، وعن سواها. وطلب إلدار من برس برج تعليقاً على المصدر الآخر للخطر: فأفاد أن صحفيين يهوداً يعملون في

صحف نافذة يعارضون الاتفاق «كروزنتال» [في صحيفة نيويورك تايمز]. وقد اعترف برس برج أنهم «يشكلون خطراً كبيراً».

ويتعلق جزء المقابلة الاهم، والذي ساسهب في الإشارة إليه، بالطريقة التي تدير فيها «منظمة السلام الآن» الإعلام الذي يهدف إلى التأثير في البيت الأبيض. وطرح إلدار على برس برج السؤال التالي: «لنفترض أن الرئيس كلينتون، الذي يعتبر أن الدعم اليهودي له وزنه، قد توصل، في النهاية، إلى استنتاج أن المقالات التي يكتبها خصوم الاتفاق اليهود تمثل، فعلاً وحقيقة، موقف الجالية اليهودية. الا يمكن أن يردعه ذلك عن الاستمرار العنيد في دعم الاتفاق؟ وماذا تفعل لإقناع الإدارة بأن دعمها للاتفاق لن يحمل المؤازرين اليهود لكلينتون، والمساهمين الماليين في حملته، على تبديل رأيهم»؟ فجاء رد برس برج على النحو التالي: «إن الرئيس يعرف أن القيادة المسؤولة عن الجالية قد نشرت إعلان دعم للاتفاق. لكننا أيضاً ندير حملة تجعل الألوف من مؤازرينا يقومون بالإبراق إلى البيت الأبيض أو التخاطب معه. كما أننا نستخدم كل ما لدينا من نفوذ لنجعل الصحف تقبل بنشر العديد من المقالات التي كتبها إسرائيليون وأميركيون يدعمون الحكومة الإسرائيلية. ونحن نصدر التعليمات التي تساعد أي شخص يرغب، فيما بعد، أن يوجه رسالة إلى رئيس التحرير.

ويمكن الافتراض أن لمنظمة السلام الآن نفوذها على الصحف وعلى التلفزيون أيضاً، كما يبدو. وهي لا تستخدم هذا النفوذ بنشر ما ترغب في نشره، فحسب، بل لتخفي ما تريد إخفاءه عن الجماهير. ومهما يكن من أمر، فإن هذا ما فعلته جميع المنظمات اليهودية الأميركية لسنوات طويلة بنجاح ملموس.

وأرى أن من الممكن التوصل إلى استنتاجين من التطورات التي جرى وصفها في التقرير. فالقسم الاكبر من الجالية اليهودية الأميركية المنظمة تتبنى نظريات دكتاتورية وشوفينية وعسكرية. وهذه الحقيقة تستمر دون أن يلاحظها الأميركيون، لأن الجالية اليهودية المنظمة تضبط الإعلام. غير أن ذلك يبدو واضحاً لبعض اليهود الإسرائيليين.

فما دام اليهود الأميركيون متحدين، فإن تحكمهم بالإعلام مستمر؛ كما تستمر سلطتهم السياسية دون تحدٍّ. لكن ظهرت، الآن، بوادر ضعف ناجم عن الانقسامات في صفوفهم، فضلاً عن احتجاج صامت للعديد من اليهود الذين قد لا يكونون على استعداد للتمرد خارجياً، غير أنهم يرفضون أن يدعموا الحكومة الإسرائيلية وسياستها بنشاط

وفـاعليـة. وعلى خط مـوازٍ، برزت دلائل على قلق وعـدم ارتيـاح في صـفـوف النـخـبـة الإسرائيلية. وقد يقود هذان التطوران إلى تغيير رئيسي في السياسة الإسرائيلية. وبشكل أكثر واقـعية، قد تحاول إسرائيل أن تعتمد أكثر فـأكثر على قوتها الذاتية، وتـخفف من اعتمادها على اليهود الأميركيين، وعلى السياسة الأميركية.

١٢

اللوبي المتعاطف مع إسرائيل في الولايات المتحدة وقضية إيران

١١ شباط/فبراير ١٩٩٤

بعد أن أعلن الأميرال إنمان عن رفضه تولّي مهام وزير الدفاع في حكومة كلينتون، كرست الصحافة العبرية مساحة لا بأس بها لعلاقة مضامين تلك القضية بإسرائيل. فردود الأفعال الأولى عبرت عن ارتياح إسرائيل. وكمثل جيد عن هذا الارتياح، علق مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت في واشنطن، حاييم شيبي، الذي كتب يقول: «كل إسرائيلي في واشنطن يستطيع أن يتنفس الصعداء لخبر استقالة إنمان، (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤). وفي كل حال، وبعد بضعة أيام، ظهر تحليل أعمق للأحداث يكشف عن علاقة مضامين تلك القضية بإسرائيل، ولا سيما بسياستها النووية. ومهما يكن من أمر، فإن هناك أيضاً بعض المقالات التي تناولت ذلك الموضوع، كما ناقشت النفوذ الذي تمارسه إسرائيل على الولايات المتحدة من خلال اللوبي اليهودي في تلك البلاد. وأهم المقالات كان بقلم أمير أورن في (صحيفة دافار ٢٨ كانون الثاني/يناير) ومقال يوآف كرني الذي نشره في اليوم نفسه في مجلة شيشي. وقد شدّد أورن في مقاله على عدم التوافق بين التوصيات السياسية الماضية التي تقدم بها إنمان، والأهداف السياسية لإسرائيل، ولا سيما ما يتعلّق بالقضايا النووية. وكلٌ من الكاتبين اللذين تعوّدا انتقاد سياسة إسرائيل باعتدال ولم ينتقدا قطّ بناء قواها النووية، قد اظهر عداء شديداً لإنمان. وفضلاً عن ذلك، ناقش أورن، بعمق، قضية بولارد والتجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة. وقد ظهر،

فيما بعد، أنَّ لهذا التجسس علاقة باعتراضات إسرائيل على إنمان كشخص، وعلى السياسة التي انتهجها في توصياته.

وفي حوالي الوقت عينه، أوردت الصحافة العبرية تقريراً عن محتويات الكتاب الذي نشر مؤخراً بعنوان «كريتيكال ماس» للكاتبين وليم. أي. بروز، وروبرت ويندرم. وقد قدر معلقو الصحافة العبرية المعلومات، التي يحتويها الكتاب، والتي تتناول القوة النووية، أنها دقيقة، على الرغم من أن نشر هذه المعلومات عُزي إلى وجهة نظر رسميي الولايات المتحدة، المعروفين باعتراضاتهم على القوة النووية الإسرائيلية، وعلى سياستها المستندة إليها.

وفي الوقت نفسه، بحث معلقو الصحف الإسرائيلية، العارفون بالأمور، التهديدات الإسرائيلية لإيران، بما فيها التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد تلك البلاد. وبعد مراجعة قضية إنمان كما تراها الصحافة العبرية، سأتطرق إلى مقالات أخرى تعالج سياسة إسرائيل النووية، والنقاط التي تصطدم فيها بالسياسة النووية الأميركية.

دعوني، أولاً، أعبر عن وجهة نظري التي تتعلق بالمدى الحقيقي «للنفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، وقدرته على تطويع السياسة الأميركية لتلائم المصالح الإسرائيلية في القضايا النووية، أيضاً. يدرك بعضٌ من أوفر معلقي الصحافة العبرية اطلاعاً وأوسعهم آفاقاً، بقراءة الكتب (والذين نستشهد بهم في هذا الكتاب)، يدركون نطاق ذلك النفوذ الذي لا حدود له، والذي يمتد إلى مناطق واسعة من العالم. ومؤخراً، تكلّم أحد أشهر المعلقين الإسرائيليين الذائعي الصيت، يوئل هاركوس (هآرتس ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)؛ فتناول «ديبلوماسية» إسرائيل في دول مختلفة؛ واستنتج أن هذه الديبلوماسية لا علاقة لها بعملية السلام. والسبب الوحيد الكامن وراءها إنما هو اعتراف العالم أجمع بصحة بروتوكولات حكماء صهيون. وعندما تحكم الولايات المتحدة إدارة تحبذ إسرائيل وتتحيز لها، كما هي حال الإدارة الأميركية الآن، يسود الدول اعتقاد فحواه أن الطريق الوحيدة للوصول إلى الخزينة الأميركية تمر عبر إسرائيل. وكان هذا الكتاب المشؤوم لم يكتب بيد معاد للسامية، بل بيد يهودي بعيد النظر، يتحلى بمهارة جيدة. وإنني، شخصياً، أرى أن نطاق ذلك النفوذ محدود اكثر مما يعتقد، على الرغم من انه كبير جداً كما يبدو واضحاً للعيان. وعلى الرغم من أن إسرائيل تبذل قصاراها لتزيد من اتساعه، فإن تأثيره الواقعي في الولايات المتحدة، ما يزال مقصّراً عن المدى الذي تشير إليه خرافة بروتوكولات حكماء صهيون. أما مداه الحقيقي، فليس بالإمكان قياسه بدقة؛ لكن يمكن أن يقيّم تقديرياً.

بيد أن حقيقة الأمر، تشير إلى أن من الصعب جداً الحصول على معرفة مدى النفوذ اليهودي على سياسة الولايات المتحدة، مهما يكن تقريبياً. فالموضوع مُحظّر بحثه في الولايات المتحدة (مع أنه ليس كذلك في إسرائيل). ذلك أن جميع التنظيمات اليهودية الأميركية الرئيسية تبذل أقصى جهدها للحفاظ على الحظر المفروض. ويجري هذا، غالباً، بمساعدة المسيحيين الداعمين لليهود، والذين يخدعون أنفسهم، بأنهم، حين يكمّون الأفواه ويمنعون مناقشة القضايا اليهودية ولا سيما الشوفينية والحصرية اليهودية، إنما يكفّرون عن القتل الجماعي الذي تعرض له اليهود في أوروبا، والذي جرى في عهد هتلر. إن من يحاول التوصل إلى معلومات موثوق بها عن النفوذ الإسرائيلي، كمن يحاول الحصول على معلومات عن أي شيء آخر محظور. فهذا الأمر ممكن فقط بعد إزالة الموانع والسماح ببحث الموضوع بحرية.

يعدد أورن الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى كراهية إنمان والخشية منه. أما السبب الرئيسي الذي ينكره، فهو أن إسرائيل كانت تتوقع أن يتمكّن إنمان، في حال تعيينه وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة، من تنفيذ عملية تفتيش أميركية عن سلاح إسرائيل النووي وكمية إنتاجه في ديمونا. وهنا، من الضروري أن نتذكر أنّ الاتفاق السري المعقود مع الولايات المتحدة، والذي جرى التوصل إليه أثناء السنة الأولى لفترة شغل جون كندي منصبه كرئيس للجمهورية الأميركية، يمكّن الولايات المتحدة أن تتلقى، بموجبه فقط، المعلومات التي تبلغها بها إسرائيل عن قوتها النووية.

فبعد فشل عملية خليج الخنازير، كان كندي في حاجة إلى دعم «اللوبي اليهودي». ومن أجل الحصول عليه، وافق على هذا الاتفاق الغريب. ويفتتح أورن مقاله برسم سيناريوهين مرعبين يعتبرهما ممكنين بكل ما في الكلمة من معنى، لو حدث أن تأثرت سياسة الولايات المتحدة بإنمان، أو بشخص له نظريات مشابهة. ففي السيناريو الأول، نرى وزير الدفاع الأميركي المُفترض «في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤» يتشفى بفرح ملؤه الخبث إذ يقول لمرؤوسيه: «بعد أن نجحت الولايات المتحدة في إجبار كوريا الشمالية على تحديد برنامجها النووي، وبعد نجاحها الأول في المفاوضات مع إيران حول الشأن نفسه، ينبغي الآن أن نصبَّ كل اهتمامنا على الهند وباكستان وإسرائيل. وبما أن نزاعنا مع السي. آي. إي لم يُحلّ بعد، فقد قررت أن أصدر تعليماتي إلى وكالة استخبارات الدفاع لتبدأ بجمع معلومات مستقلة عن التقدم الذي بلغته إسرائيل في مجال تسلحها النووي،

لكي نُطلعَ رئيس الجمهورية، بعد إخضاع الحقائق والمعطيات لتحليلنا، على تقديرنا للموقف المستند إلى مصدر موثوق من المعلومات». ثم ينظف الأميرال السابق نظارته وهو يبتسم بتهكم، ويتابع كلامه، قائلاً: «على الرغم من أن الشخص المسؤول عن التقييم النهائي للأخبار السرية هو صديق للإسرائيليين، فإن من الممكن، على الأقل، أن نظهر لهم أن لدينا الآذان والأعين لنسمع ونرى». وإذا افترضنا، وهذا من حقنا، أن صحيفة أميركية نشرت كاريكاتيراً لوزير دفاع يهودي إسرائيلي ما، فإنها، طبعاً، ستتهم بمعاداة السامية ولن يكون ذلك بلا سبب. ومهما يكن من أمر، فإن من المؤكد، فعلاً، أن لا معلق صحفياً في الولايات المتحدة يمكنه اتهام أورن بمعاداة الأميركيين الأغيار.

أما المشهد الذي يعرضه السيناريو الثاني المرعب، فهو توقع محاولة أميركية لاستخدام طائرة تجسس تلتقط صوراً للمفاعل النووي الإسرائيلي بديمونا في «كانون الثاني/يناير ١٩٩٥»، يتردد الإسرائيليون في إسقاطها.

فإذا أسقطت إسرائيل الطائرة، فستعادي حتماً الأميركيين الأغيار (غويم). وقد يكون الأمر أسوأ مما كان عليه في قضية الباخرة «لبرتي» عام ١٩٦٧، عندما قصفتها إسرائيل، وأوقعت فيها إصابات بالغة. والسيناريو يقود أورن إلى استنتاج أن «التوقعات الرهيبة لن تصبح حقيقة واقعة»، لأن إنمان قد استقال. فالسيناريو الأول لن يحصل، لأنه، «بحلول كانون الأول/ديسمبر الآتي، أو في أي وقت آخر، لن يشغل الأميرال السابق بوبي ري إنمان، خبير المخابرات، مركز وزير الدفاع الأميركي. ويعقب أورن في نهاية مقاله قائلاً إن الأهم من ذلك ما سيحصل إذا قررت الإدارة الأميركية أن تقيّم المنفعة المتوخاة من ديمونا مقابل المنفعة الناجمة عن الدعم الأميركي لأي دولة أخرى. فليس هناك من شك بأن الحكومة الإسرائيلية ستدعو إلى تعبئة عامة لجميع أصدقائها في واشنطن. عند ذلك، ستسر إسرائيل، لأن أعداءها لن يكونوا بعد ذلك في موقف يؤثر في الإدارة أو في مجلس الشيوخ. لكنها ستشعر، أيضاً، بالأسى لأن كل بولارد، كان مسؤولاً عن مصيره، وكل «باخرة حرية»، كذلك. لكن لن تأسف لغياب إنمان، على الرغم من أنه قد يرفع الصوت ليعبر عن آرائه في وسائل الإعلام الأميركية.

والآن، دعوني أنتقل إلى كرني الذي يصرح بما يلي: «إن ترشيح إنمان لمركز وزير دفاع قد أثار أخطر المخاوف لدى الإسرائيليين واليهود؛ فمن المعقول الافتراض أنَّ كرني يعني فعلاً باليهود فقط أولئك «اليهود الأميركيين» الذين أضيفت إليهم صفة «المنظمين».

ومن المعقول أيضاً افتراض أن اليهود الأميركيين المنظمين لم يقفوا مكتوفي الأيدي، عندما امتلكتهم «أخطر مخاوفهم»، بل قاموا بعمل جدي وملموس للتخلص من هذه المخاوف، مما يعني أنهم أدّوا دوراً في الأحداث التي قادت إلى استقالة إنمان. ويقول كرني عندما بحث دور المعلق الصحفي، ويليام سفير، الذي أطلق عليه إنمان لقب العدو الرئيسي له: «إن سفير ليس سوى واحد من مجموعة معلقين صحفيين وناشرين يهود يتمتعون بنفوذ جبار على الإعلام الأميركي وهم على استعداد للدفاع، تلقائياً، عن كل إجراء تتخذه السياسة الإسرائيلية، باستثناء المبادرة السلمية لحكومة رابين التي شجبوها على الفور، وحكموا عليها بالموت».

وأورن وكرني، لم يكن لديهما أدنى شك بأن إنمان هو العدو الأوحد القابع في مؤسسة وزارة الدفاع الأميركية والمخابرات. ثم يقدم كرني لائحة كاملة بأسماء وزراء الدفاع الأميركيين الذين ينعتهم بالمعاداة الشريرة لإسرائيل، يذكر منهم وينبرغر، فيقول إنه كان الأكثر ضرراً وأذية. ويحاول كرني أن يرسم «صورة اجتماعية» لواحد من الأميركيين الأغيار، يعتقد أنه قد يصبح «عدواً». ويبدو أن كرني لم يكن يدري أنه، برسمه لوجه كهذا، يكون سائراً على خطى المعادين للسامية (وسواهم ممن لديهم كراهية للغرباء) الذين كانوا أيضاً يرسمون «وجوهاً» لليهود حاملين في تفكيرهم الغرض نفسه. على الرغم من ذلك، فإن من الممكن الافتراض أن الوجه، الذي رسمه، قد يكون مستوحى من مصادر قريبة من المخابرات الإسرائيلية. وقد رسمه كما يلي: «وجه إنمان الشخصي وجه لا يوحي بالخير كما تراه إسرائيل. فهو بروتستانتي، أبيض، انجلوسكسوني، تخرج من أفضل الجامعات؛ وهو عضو في نوادي النخبة. كما أنه يميل إلى تمثيل شخصية جورج بوش أو جيمس بيكر اكثر مما يمثل رونالد ريغن».

بيد أن أورن قد أظهر مهارة اكبر من كرني في وصف «شخصية» إنمان؛ إذ يقول: «على الرغم من غياب إنمان في المستقبل، فإن واشنطن ما تزال مشبعة (بل إن تكساس اكثر إشباعاً) بأشخاص ولدوا في بلدة ريفية، وقتَ الضيق. إن أشخاصاً كهؤلاء يميلون إلى ارتقاء مراكزَ عالية عبر الخدمة في الجيش، وعبر الخدمة في البحرية أغلب الأحيان. وليس إنمان سوى أحد هؤلاء الأشخاص. كما أن روس برو يمثل شخصاً آخر من هذا النوع ويشكل أحد حلفائهم، وهو مشابه لهم. يتمتع إنمان وبرو بدرجة عالية من الذكاء الممزوج بالدهاء؛ لكنهما يعانيان من مركب نقص، لفشلهما في إنجاز أمر مهم. فحين يصبح فرداً

من هذا النموذج مرشحاً لرئاسة الجمهورية، أو لأي مركز يقارب الرئاسة في ميزان السلطة، كمركز وزير الدفاع، فإن المشكلة لا تصبح مشكلة أميركية محلية فحسب، بل مشكلة على نطاق عالمي. وعندما يرى شاغل أحد هذين المركزين نفسه ضحية مؤامرة يهودية أو إسرائيلية، فإن من غير الممكن لإسرائيل أن تعتبر الأمر نكتة.

ويمكننا أن ندرك كيف تقدّم إسرائيل (واليهود الأميركيون المنظمون) وصفاً مسبقاً لبعض الأميركيين بأنهم أشخاص «غير مرغوب فيهم»، أو أنهم أكثر سوءاً، على الأقل عندما يشغلون مراكز السلطة. وللمقارنة، جدير بالاهتمام أن أستشهد بأورن حول سيرة ذاتية لأميركي «مرغوب فيه»، هو وليام سفير. فوليام سفير خدم بإخلاص رئيسَ جمهورية معادياً للسامية، هو الرئيس نيكسون، لأنه كان يملك حرية التأثر الشديد بالقوة العسكرية الإسرائيلية، قبل أن يصبح معلقاً صحفياً في صحيفة نيويورك تايمز بوقت طويل. أما صديق سفير المقرب، ورئيس السي.آي.إي، وليام كيسي، فقد أُجبر، عند بداية إدارة ريغن، على قبول إنمان نائباً له. ولحسن الحظ، لم يعتبر سفير تعليقاته في صحيفة نيويورك تايمز متشدِّدة. ويروي إسرائيلي، خدم في واشنطن حوالي نهاية عام ١٩٧٠، أنه كان يتلقى، سنة بعد سنة، دعوة لتناول وجبة طعام في بيت سفير عند نهاية صيام يوم كيبور. وقد دهش عندما اكتشف ازدياد عدد ضيوف سفير، الذين كانوا جميعهم من اليهود ذوي المراكز العالية، إن في حقل السياسة، أو في حقل الإعلام. وكان يقال إن سفير لم يكن يسمح لأي شخص بالدخول والجلوس إلى مائدته إلا إذا كان مولوداً من أم يهودية، أو أنّه اعتنق اليهودية بحسب الطقوس الواردة في «الهالاخاه»، حتى ولو كان ذلك الشخص هنري كيسنجر، الذي يتوجب عليه أن يختار بين زوجته (وهي أميركية من الأغيار) وسفير، إذا افترضنا أنه بين المدعوّين. وكان إنمان يعلم أن سفير يعمل بالاشتراك مع كيسي، وأن كيسي يعمل بالاشتراك مع إسرائيل. ونعلم من السيرة الذاتية شبه الرسمية لكيسي، أنه، في ربيع ١٩٨١، قد صادق إسحق هوفي، الذي كان عندئذ رئيساً للموساد، وهدفه من ذلك إتمام إحدى الصفقات. وقد تعهد كيسي بأن يوفر (لإسرائيل) معلوماتٍ مستقاة من القمر الاصطناعي عن المفاعل النووي العراقي مقابل تعهد هوفي بالحد من معارضة الـ(AIPAC) لبيع طائرات أواكس للمملكة العربية السعودية. وبعد فترة من الزمن، أثار سفير ضجّة صاخبة شجب فيها القيود التي فرضها إنمان على نقل معلومات تتعلق بالعراق وليبيا نقلاً أوتوماتيكياً من المخابرات الأميركية إلى (إسرائيل). وبالمصادفة، برهنت شروط الصفقة

المعقودة بين كيسي وهوفي، برهنة قاطعة أن الـ(AIPAC) (وربما غيرها من المنظمات اليهودية الاميركية) تعمل في ظل قيادة الموساد؛ وأن من الممكن للحكومة الإسرائيلية أن تستخدمها، كما تستخدم الموساد.

أما مراسلا يديعوت أحرونوت، تزادوك يهزكلي وداني صادح (٣٠ كانون الثاني/ يناير)، فقد كتبا في نقدهما لكتاب «كريتكال ماس» الذي ورد ذكره سابقاً، يقولان: إن «إسرائيل تسعى بجهد كبير للحصول على المال من اليهود الاثرياء في جميع أنحاء العالم، لتمويل برامج تسلحها النووي. وتدير هذا الجهد المبذول لجمع التبرعات، لجنة مؤلفة من ثلاثين مليونيراً يهودياً». وكالعادة، يصار إلى استغلال الحصرية والشوفينية اليهودية من قبل إسرائيل، كأداة رئيسية لسياستها. إن وقع هذه الممارسة يمكن أن يكون مادة للنقاش. غير أن نكران وجودها لا يعتبر جريمة أخلاقية وثقافية فحسب، بل إن ذلك يستبعد أي استقصاء للحقائق في السياستين الشرق أوسطية والاميركية. مع العلم أن بحث الموضوع كان ممنوعاً.

وكتب كرني موضحاً أنّ القيود التي ذُكرت، والتي فرضها إنمان، تنطبق فقط على المشاركة الاوتوماتيكية في جميع المعلومات، والتي قد تنال الموافقة أو الرفض، في مطلق الأحوال. لكن يبدو أنها كانت تنال الموافقة في معظم الحالات.

ويبدو أن ما يعزّ على سفير وزملائه اليهود هو شعور إسرائيل بأنها مجبرة على طلب المعلومات من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كرني يصرح أن المشاركة الأوتوماتيكية في المعلومات كانت تجري ضمن دائرة مساحتها ٢٥٠ ميلاً، ابتداءً من الحدود الإسرائيلية؛ وقد استمرّت دون انقطاع.

ويعتقد كرني أن المشكلة ظهرت عام ١٩٨٢، عندما نقل ياسر عرفات مكان إقامته من بيروت إلى تونس. وهكذا يكون قد غادر المنطقة التي تستطيع ضمنها آلة تصوير القمر الاصطناعي أن تلتقط، على الفور، جميع المعلومات التي تمرّر إلى إسرائيل. وكان هذا سببَ استياء إسرائيل من تحديد المنطقة بـ ٢٥٠ ميلاً. وهناك احتمال كبير أن يكون هذا التحديد قد صُحّح فيما بعد. وعلى الرغم من ذلك، فإن استمرار دائرة الـ ٢٥٠ ميلاً يعني أن المعلومات التي كانت تنقل أوتوماتيكياً إلى إسرائيل تبين ما يجري في الأردن وفي قسم كبير من سوريا ولبنان والعراق ومصر، وجزء من المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من هذا،

فإن بلداناً، كليبيا والباكستان، تقع خارج المنطقة ذات الشأن؛ ممّا أقلق الإسرائيليين، ولا سيما منذ أن توقف النقل الأوتوماتيكي للأخبار من خارج نطاق الدائرة المعهودة، إثر تدمير الإسرائيليين للمفاعل النووي العراقي. يخبرنا كرني، وأخباره دقيقة على ما أعتقد، أن ما أقلق القدس، بشكل خاص، كان عدم قيام إنمان بنقل أي معلومات عن المشاريع النووية في إيران والباكستان، إلى إسرائيل. وأنا أرى أن الموقف الإسرائيلي المعادي للعراق كان انحرافاً مؤقتاً عن الأسلوب الثابت في السعي إلى الحفاظ على علاقات جيدة بصدام حسين، مع العلم أن عدوّي إسرائيل الرئيسيين هما إيران أولاً والباكستان ثانياً؛ لسبب بسيط هو أن الدولتين كلتيهما اكبر حجماً من العراق وأقوى منه.

دعوني، في هذا النص، أستشهد ثانيةً بالنقد الذي كتبه تزادوك يهزكلي وداني صادح عن كتاب «كريتكال ماس» في صحيفة يديعوت أحرنوت (بتاريخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤). لقد كتبا يقولان «إن إسرائيل على استعداد دائم لإطلاق صواريخها النووية على ٦٠ هدفاً أو ٨٠. وتلك الأهداف تتضمن مواقع في الخليج، وفي عواصم جميع الدول العربية، وبعض المواقع النووية القائمة على أراضي الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبعض المواقع في الباكستان. (وأنا مقتنع كل الاقتناع بأن هذه المعلومات دقيقة). هذا يعني أن إسرائيل يجب أن تحصل، من القمر الاصطناعي الأميركي، على ما ترغب فيه من معلومات عن المناطق المستهدفة، وهي جزء مهم من سطح الكرة الأرضية. إن وجود هذه القوة النووية المخيفة في متناول إسرائيل لا يمكن أن يُعزى بشكل مقنع إلى جهودها المبذولة في الأبحاث وتطويرها، ولا إلى دورها كأداة للسياسة الأميركية. فالأمر عكس ذلك تماماً، لأن قوة نووية بهذا الحجم يفترض أن تتخذ اتجاهاً معاكساً للمصالح الإمبريالية الأميركية. وأقل ما يمكن قوله أن من المشكوك فيه امتلاك إسرائيل، بحد ذاتها، مالاً يكفي لبناء قوة نووية بهذا الحجم، حتى ولو أخذنا بالاعتبار المساعدة المالية الأميركية. ولا يمكن أن يُقدّم تفسير لقوة نووية من هذا المعيار باللجوء إلى العذر المعتاد «حماية الوجود الإسرائيلي من التهديدات الموجهة إليه»، أو بسوء استخدام ذكريات المذابح الجماعية التي تعرض لها اليهود في أوروبا. فالشرح المعقول الوحيد لهذا المدى الذي بلغته قوة إسرائيل النووية هو أنها قد بلغته، على الأقل، بمساعدة «أصدقائها اليهود» في الولايات المتحدة، وبعض أصحاب الملايين اليهود المتناثرين في جميع أنحاء العالم. إن معلومات يهزكلي وصادح عن القواعد النووية في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق تتفق تماماً مع ما يكشفه جيوفري

أرونسون الذي يعتمد على مصادر وزارة الخارجية الأميركية بشأن قضية بولارد التي نشرتها صحيفة الكرستتشن سينس مونتور في (٢٧ كانون الثاني/ يناير). لقد كتب أرونسون، مستنداً إلى (الإجابة الواردة بالإجماع) من تلك المصادر، قائلاً إن السرّ الذي أفشاه بولارد «كان أهم أسرار البلاد، وهو معلومات تتعلق بالأهداف التي حددتها الولايات المتحدة للمواقع النووية والعسكرية في الاتحاد السوفياتي، والقدرات الدفاعية لتلك المواقع. إن هذا الأمر يبدو متفقاً مع تطلعات إسرائيل العالمية التي ترتكز على مدى قوتها النووية. أما مصادر أرونسون، فتقول إن الكثير من الأخبار التي نقلها بولارد إلى الإسرائيليين، لا يمكنهم الاستفادة منها أو استخدامها، إلا لمقايضة نفوذهم بـ«مصالح» الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن أرونسون لديه حدس بأن إسرائيل قد استخدمت الأخبار التي جاء بها بولارد، لإتمام صفقات مع موسكو تشتمل على بيع أسرار نووية مقابل تحرير اليهود السوفييت.

أما أورن، الذي يعتبر من المؤمنين الثابتين بالنفوذ اليهودي على السياسة الأميركية (وقد لا يكون ثابتاً في اعتقاده بمقدار ثبات ماركوس)، فيقدم بعض الأمثلة عن ممارسة ذلك النفوذ الذي لا يتعلق بإنمان شخصياً. وهنا أورد كلام أورن حرفياً، وأوزّع تعليقاتي من وقت إلى آخر بين الاستشهادات: «على الرغم من أن إنمان قد تصرف بعدل ولياقة حيال الموساد ووحدة التجمع المركزي للاستخبارات العسكرية [أي الجيش الإسرائيلي] فإن قضية الباخرة «لبرتي» ما تزال تلقي بظلّها على خلفية مسرح الأحداث: ففي أوائل الستينات، كان إنمان بحاثة وضابطاً عمليات يخدم بالنيابة عن مخابرات البحرية (الأميركية) في (الوكالة الوطنية للأمن) الـ(NSA) التي كانت تدير الباخرة «لبرتي» والبواخر التابعة لها. وكانت وكالة الـ(NSA) خاضعة للبنتاغون، وليس للسي، آي، إي. وكانت تتعامل مع الأخبار التكتيكية، بما فيها اقتفاء آثار البواخر السوفياتية. لكنها لم تطلب أخباراً استراتيجية. ولم تقفل البحرية الأميركية قط ملف الباخرة «لبرتي» بعد أن دمّرها سلاح الجو الإسرائيلي. كما أنها كانت دائماً تعتقد أن توقيت الهجوم الإسرائيلي دليل على أن إسرائيل قد فعلت ذلك متعمِّدة لتخفي عن الأميركيين قرارها باحتلال الجولان قبل أن يُنفَّذ وقف إطلاق النار باتفاق أميركي ـ سوفياتي (إن هذا التقييم للمقاصد الإسرائيلية يدهشني بدقته المتناهية).

«صحيح أن رابين، الذي كان عندئذ رئيساً لأركان (الجيش الإسرائيلي)، لم يعلم بهذا القرار إلا بعد أن غيّر دايان رأيه فجأة من معارض لخطة الاستيلاء على الجولان إلى مؤيد لها، إذ أصدر أوامره فوراً إلى قائد القطاع الشمالي، متخطّياً رابين. غير أن إنمان يتذكر كيف أن دايان، بعد ثلاث سنوات [في عام ١٩٧٠] لم يتردد في تهديد الأميركيين بشكل علني ومباشر قائلاً لهم: «إذا تجرأتم على إرسال طائرة تحلّق فوق الضفة الإسرائيلية من قناة السويس، بغية التقاط صور للمنطقة، فإنني سآمر الطيران الإسرائيلي بإسقاطها». يتجلى تعليقي الأول على ذلك بأنني أجد معلومات أورن بالغة الدقة. ويتمثل تعليقي الثاني بإنني أولي أهمية لاستسلام الولايات المتحدة، في ذلك الحين، لتهديدات دايان بتراخٍ ربما عُزي إلى نفوذ سفير وكيسنجر على نيكسون.

«أثناء قضية الباخرة «ليبرتي» وفي وقتٍ تلاها استولت خلاله كوريا الشمالية على باخرة السي.آي.إي «بوبلو» (لكنّها لم تدمرها)، كان إنمان رئيساً لدائرة المخابرات التابعة لقيادة البحرية في الباسيفيكي. وقد تعلم هناك ما يكفي ليجعله ينكر المصادفات أو على الأقل حدوثها المتكرر. وهذا هو السبب الذي جعله يرفض أن يعزو للمصادفة حقيقتين أخريين اكتسب معرفة عنهما فيما بعد. فقد عرف أولاً أن إدارة كارتر قد وافقت، بتأثير ضغط مورس عليها، أن تعيّن العقيد شلومو إنبار برتبة ملحق عسكري إسرائيلي في واشنطن. وقد عرف، ثانياً، أن إنبار كان، في السابق، رئيس البحث والتطوير في النظام الأمني الإسرائيلي؛ ثم عُيّن قائداً لقسم الاتصالات (في الجيش الإسرائيلي)؛ وأخيراً عُيّن قائداً لوحدة التجميع المركزية التابعة للمخابرات العسكرية [في الجيش الإسرائيلي]. وقد أخبر زواره الأميركيين أن تزويد إسرائيل بأي معلومات سرية تطلبها، سيصب في مصلحة أميركا إلى حد بعيد، بالاستناد إلى قوله «إن أي شيء ترفضون مشاركتنا فيه سنسرقه على أي حال».

أما الأميركيون المحدودو الذكاء، الذين لم يفهموا ما يرمي إليه الإسرائيلي من أسلوبه الساخر، فلم يتمكّنوا من فهمه إلا عندما قبض على موظف في البحرية، يدعى يوناثان بولارد، وهو متلبس بجريمة تسريب هذا النوع من المعلومات إلى إسرائيل؛ وكان إنمان قد قرّر منعه من ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الأميركيين قد فسّروا الرابط [بين كلمات إنبار وأعمال بولارد] بأنه محض مصادفة. كما فُسّرت الروابط القائمة بين رافي إيتان وأرييل شارون بأنها مجرد مصادفة؛ وكان رافي إيتان، في ذلك الحين، رئيساً لمكتب

الاتصالات العلمية الـLekem. وقد جرى استخدام بولارد، عندما عمد أرييل شارون بدوره إلى تعيين إيتان وإرساله إلى واشنطن على جناح السرعة، ليعلن تذمره من إنمان ومن أوامره.

ويروي كرني مصادفتين غريبتين أخريين. أولاهما كون سفير بين الأشخاص الذين قدم إليهم شارون شكواه من إنمان. أما المصادفة الثانية، فكانت ما حصل بعد فترة قصيرة، حين أرسل المقدّم افيام سيلا إلى الولايات المتحدة للقيام بجولة يحاضر فيها، ترعاها الجمعية اليهودية المتحدة ومنظمة السندات الإسرائيلية. وقد ثبت في النهاية أنه كان قائد إحدى الطائرات التي دمرت المفاعل النووي العراقي، بالاعتماد على المعلومات التي قدمها القمر الاصطناعي الاميركي أثناء العملية. وذات يوم، ألقى سيلا محاضرة أمام مجموعة من وسطاء سوق الأسهم، وجميعهم من اليهود، الذين تجمعوا في مكتب أحد الوسطاء ويليام سترن. وقد تأثر سترن تأثراً عميقاً بمحاضرة سيلا، كما يتأثر الأميركيون عادة بالإسرائيليين الذين يعتبرونهم أبطال حرب وذوي وجوه تلائم آلات التصوير. وقد بلغت درجة تأثره بسيلا حداً جعله يندفع بحماس كبير نحو ابن عمه ليزف الخبر إليه. ووقعت المصادفة بكون ابن عمه ضابطاً صغيراً في المخابرات البحرية، يدعى يوناثان بولارد. وقد شارك بولارد ابن عمه تأثره العميق، وطلب أن يلتقي سيلا. أما كرني، فكان متحيزاً لصالح بولارد، ويود تطويع الدليل تبعاً لرغبته؛ مما جعل قصته تنتهي دون أن تفضي إلى شيء جديد. وعلى الرغم من ذلك، فإن قصته، التي تروي ترتيب اجتماع سريع بين مقدم إسرائيلي غارق في مشاغل جولته ويهودي أميركي يعمل لحساب المخابرات الأميركية، تحمل في سطورها، كما أرى، جميع سمات الحقيقة.

ويستمر أورن في تقريره ليعلن أن إيتان رشّح بولارد، بعد أن وافقَ على ذلك دون أي اعتراض، أربعة وزراء دفاع ورؤساء وزارة، هم: آرنز ورابين وشامير وبيريز. وكان ينبغي أن يعلم الجنرال داني ياتوم [الذي يشغل الآن منصب رئيس القيادة المركزية] بتفاصيل هذه القضية. وكان الجنرال داني، في ذلك الوقت، أمين السر العسكري للوزير آرنز، ولرابين. وبصفته هذه كان يعدّ مسودة عن وقائع المحادثات مع إيتان؛ ويعلّم كل هؤلاء الأفراد كيف يستخدمون فن البيان للتعبير عن أهمية الدعم الأميركي لإسرائيل. غير أنهم يعرفون أيضاً ما يتوجّب عليهم عمله ليجازفوا بخسارة ذلك الدعم. وبالطبع، كانت المصادفة الحسنة وحدها وراء ما ارتأته لجنة التحقيق (الإسرائيلية السرية) برئاسة تزفي

تزور، الرئيس السابق للموساد، ويهوشوا روتنستريخ، من أن بإمكانها أن تحلّ جميع السياسيين (الإسرائيليين) من كامل المسؤولية عن قضية بولارد؛ وأن تنحي باللائمة كلها على موظفي الـ(LEKEM). وقد عين تزور، فيما بعد، رئيساً لمجلس إدارة صناعة الطائرات (في إسرائيل)، التي تملكها الدولة؛ وتعتبر هذه الوظيفة إحدى أهم الوظائف الحكومية المرغوبة في إسرائيل. وكان روتنستريخ يشغل مركز رئيس لجنة الرقابة، وكان ينحاز دائماً إلى جانب الحكومة. كما أن رافي إيتان لم يُنسَ أيضاً. فبعد المساعدة التي قدمها لبيع البترول العراقي في جميع أنحاء العالم، يشرف الآن على التجارة الإسرائيلية مع كوبا، وعلى بعض التطور الزراعي فيها.

وتظهر هذه القصة أن إسرائيل باستغلالها الماهر لنفوذها داخل الولايات المتحدة، قد تمكنت من الابتعاد كثيراً، ولم تعد كوكباً يدور في فلكها. لا شك أن لإسرائيل أهميتها حيال المصالح الأميركية الإمبريالية، إذ أنها تساهم في تحقيق النتيجة نفسها. وهذا الأمر يقدّم صورة واضحة عن قدرة إسرائيل على إثارة الولايات المتحدة بطريقة توصف بالخشونة والتكبر، على الرغم من أن إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة مالياً؛ كما أنها تعتمد عليها، سياسياً، بدرجة أقل، الآن. ويعتقد آرون أن استقلال إسرائيل النسبي ينبغي الا يُقوّض بإظهار وقاحة إسرائيل الناجمة عن جهل، لأن تجنب هذه المظاهر، وحده، يحفظ استقلالها بشكل أكثر فعالية. والمؤسسة الإسرائيلية بكاملها تشاركه وجهة نظره، كما سيظهر فيما بعد. أما استقلال إسرائيل، فيمكن اختبار مداه. وهذا ما أتينا على ذكره من قبل. فإذا كانت الإدارة الأميركية ستقيّم مدى المنفعة التي ستجنيها من ديمونا مقابل المنفعة التي ستجنيها من دعم دول أخرى، فعلى الحكومة الإسرائيلية، عندئذ، أن تقوم بتجنيد عام لجميع أصدقائها في واشنطن. إن القضيتين المهمتين اللتين ترغب إسرائيل في الحفاظ على استقلاليتهما عن الولايات المتحدة، هما قوتها النووية، ونفوذها داخل الولايات المتحدة.

أما قضية إنمان ونشر كتاب «كريتكال ماس»، فقد وضعا مسألة استقلال إسرائيل النسبي موضع الامتحان الدقيق. وثمة فائدة وثقافة نتوخاهما إذ نستعرض بعض المظاهر المادية لهذا الاستقلال، ووقعها على السياسة الخاصة بالمناطق. دعوني أبدأ ببعض الاستشهادات المستمدّة من بعض الصحف العبرية، والتي تتناول قوة إسرائيل النووية عام ١٩٩١. فحتى هذا الوقت، يمكن اعتبار التبجح بالقوة الإسرائيلة النووية ردّاً على محاولات بوش لتحقيق نوع من تحديد خيارات إسرائيل النووية، وربما تطوير سلاح الصواريخ.

الحربية، التي حصلت عليها إسرائيل مؤخراً من الولايات المتحدة، تستطيع فضلاً عن قدرتها على الطيران إلى إيران والعودة منها دون الحاجة إلى التزود بالوقود، أن تعمل بكفاءة وفاعلية ضمن ٥٠٪ من محيط أقصى حد لمدى طيرانها. ويعترف أورن أن هذا الأمر يعني أن طائرات الإف ١٥ ـ أ الحربية، ستتمكن من أن تتوغل عميقاً في الأراضي السورية، وأن تجوب المناطق لفترة طويلة بحثاً عن أهدافها، في حين أنّ طائرات حربية من نوعية أدنى تستطيع، في أفضل الأحوال، أن تقصف هدفاً عندما تبلغه، وتكون مجبرة أن تعود بسرعة إلى إسرائيل. يتابع أورن كلامه: «لكن، على الرغم من أهمية هذه المقدرة، فإنها لا تبلغ مقدرة طائرة الإف ١٥ ـ أ الحربية التي تستطيع أن تصل إلى طهران وتمطر عليها قنابلها القادرة على تقوية سمع صانعي القرار الإيرانيين. أما القادة الإسرائيليون، الذين يفترض بأورن أن يشكل صدى لنظرياتهم، فإنهم يعتمدون على الترتيبات الأمنية المتفق عليها مع الأردن اكثر من أي صفقة أخرى يمكن التوصل إليها مع الوجود الفلسطيني الكامل. فالانتقاد، الذي وجهه الإسرائيليون لبيريز ولطريقته في التفاوض مع عرفات، إنما يعزى، تبعاً لأورن، إلى خلافات أكثر عمقاً حول الاستراتيجية سيرد وصف بعضها. (وقد وضع أورن الانتقاد مفصلاً لكنه حذف هنا).

إن في فكرة نظام حلف مناطقي، استثناءً للولايات المتحدة، وتفوقاً لإسرائيل مدعوماً باحتكارها للقوة النووية. أما هدفه المعلن، فضمان السلام في المنطقة؛ وهو يشبه إلى حدٍّ بعيد مطالب من هذا القبيل تبنّتها القوى الإمبريالية في الماضي، ويتبناها، الآن، لخداع الرأي العام بمعتقدات كاذبة. من هذا المنظار يمكن التطلّع إلى خطة بيريز وكأنها نسخة متطرفة عن الإمبريالية الإسرائيلية. وسيرد، لطبيعة العلاقات بين إسرائيل والدول الأخرى الأعضاء في «نظام الحلف المناطقي، وصف في مقال آخر كتبه ألوف بن في صحيفة (هآرتس، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤). ينقل بن كلام منيا مردوخ، وهو أول من اعتلى سدّة الإدارة في المؤسسة الإسرائيلية لتطوير الأسلحة (RAFAEL). يقول مردوخ: «إن المعنى الأخلاقي والسياسي للأسلحة النووية يتجلى بإذعان الدول التي ترفض استعمالها إذعاناً يلفه الصمت، واتخاذ وضع الدول التابعة. إنَّ قَدَرَ جميع تلك الدول، التي تكتفي بامتلاكها لأسلحة تقليدية فقط، أن تصبح دول تابعةً. فالمضمون الواضح لتلك النظرية هو أن إسرائيل، تهدف، بإصرارها على الاحتكار النووي، إلى تخفيض وضع جميع دول الشرق أوسطية، لتصبح دولاً تابعة. وربما أملت بموافقة الولايات المتحدة على وضع للأمور كهذا الوضع.

وبغض النظر عمّا إذا كانت جميع الأنظمة العربية القائمة ترغب في الالتحاق «بالحلف» الذي ترتبه إسرائيل بشكل واضح، يمكن للإنسان أن يسأل أيضاً عن إمكانية بقاء النظام العربي الملتحق «بالحلف» على قيد الحياة. أحس أنني لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

ومهما يكن من أمر، فإن اهتمامي سينصبّ على السؤال الثالث بشكل خاص. وإنني أتساءل: هل سترضى الولايات المتحدة عن توحيد دول الشرق الأوسط في ظل قيادة إسرائيلية، لأنها، بذلك، تستطيع أن تنشر نفوذها على هذه المنطقة الموحدة من خلال نفوذها على إسرائيل فحسب. دعوني أذكّر أن هذا التوحيد الذي يستتبع هيمنة إسرائيلية سيُحدِث انخفاضاً في اعتماد إسرائيل المالي على الولايات المتحدة. وهذا، بدوره، سيقود إلى انخفاض الفرص السانحة لأميركا كي تمارس نفوذها على إسرائيل. ويبدو من المشكوك فيه ارتياح الولايات المتحدة (أو حتى أوروبا) لإلغاء «المنافسة الاقتصادية» بين دول خاضعة لـ«نظام حلف» لديه من القوة ما يكفي لتنفيذ الإلغاء. وهذا ما يفسّر أن خطة بيريز تتولى ممارسة النفوذ الإسرائيلي على الولايات المتحدة؛ ويجري ذلك من خلال اليهود الاميركيين المنظمين، وبشكل يفوق المصالح الإمبريالية الأميركية. لقد ذكرت آنفاً أنني أعترف بالقوة الهائلة لليهود الأميركيين المنظمين. لكنني، بعكس ما يعتقده بعض المعلقين الصحفيين في الصحافة العبرية، أعتقد أن تبرير ذلك الافتراض الصامت لبيريز يكفي. وقد تنجح الجالية اليهودية المنظمة في أميركا، كما يأمل أورن، في حماية استقلال السياسة النووية الإسرائيلية. لكنني أشك في أن يكون بمقدور الجالية أن تنجز أكثر من ذلك.

آمل أن أكون قد أصبت شيئاً من النجاح، حين أظهرت دور اليهود الأميركيين، المنظمين في الولايات المتحدة، في قضية استقالة إنمان، لأنني أكون قد تطرقت إلى أعمق القضايا في استراتيجية إسرائيل الكبرى. وإني آمل أن أكون قد أوضحت أن خطط بيريز، كما أراها، ليست خططاً إمبريالية ولا أخلاقية، فحسب، بل إنها بعيدة كل البعد عن أن تكون واقعية، مهما يكن حماس المعلقين الغربيين بشأنها. فهذه الخطط تمثل روحاً إسرائيلية توسعية خيالية يصعب تحقيقها. وأنا أرى خطط بيريز تفوق في لا أخلاقيتها خطط نظام الأمن الإسرائيلي. فهي خطط تخفي نفساً مرائية وتنطوي على كوارث تحل بالشرق الأوسط كله، إذا جرت محاولة لتحقيقها. وأنا أعتبر أن المخططات الإمبريالية، التي أعدّها الجنرالات الإسرائيليون، يمكن، على الأقل، تطبيقها: فهي، مبدئياً، لا تُهدّد ما للولايات المتحدة من

مصالح إمبريالية. كما أن تلك المخططات تحمل رغبات إسرائيل، لأنها تعكس طموحين تحبذهما جداً: طموحها إلى تخفيض اعتمادها على الولايات المتحدة، ولا سيما في المجال النووي؛ وطموحها إلى استغلال هذه الاستقلالية، التي بلغت درجة متقدمة، في متابعة استراتيجيات إسرائيل الكبرى. أما خطط بيريز، فتعبر عن ذينك الطموحين بأقصى تطرف ممكن.

لكن الخطر يكمن في الطموحين بحد ذاتهما، أكثر مما يكمن في أي تعبير عنهما.

الجزء الخامس

أوسلو ــ والمرحلة التي تليها

١٣

الأهمية الحقيقية لاتفاقية أوسلو

١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

إنّ اتفاق أوسلو المعقود بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن يفهم، بادىء الأمر، من خلال الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية الذي دام ٢٦ عاماً. ويمكن أن يقسم هذا الاحتلال إلى فترتين: قبل نشوب الانتفاضة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وبعد نشوبها. ويمكن تحديد الفترة الأولى من الاحتلال، كما تراها المؤسسة الإسرائيلية، بأنها كانت «احتلالاً سهلاً». أثناء هذه الفترة، كان الجنود وسواهم من عناصر القوى المسلحة الذين احتفظت بهم إسرائيل في المنطقة المحتلة، يشكّلون عدداً صغيراً يراوح بين ١٠٠٠٠ عنصر و١٥٠٠٠. ولدى تصعيد الانتفاضة في أواسط ١٩٨٨، بلغ عدد الجنود ١٨٠٠٠٠ جندي. وبعد حرب الخليج، انخفض عدد الجنود ثانية إلى حوالي ١٠٠٠٠٠ جندي. أما الزيادة الطارئة على عدد الموظفين الإسرائيليين في الإدارات العسكرية والمدنية ووكالات الشاباك، فليس لي علم بها. لكن يعتقد أن عددهم كان نسبياً أكبر بكثير. كما أن الكثير من الأعمال الروتينية في الإدارة المدنية كان يؤديها، قبل الانتفاضة، كتبة فلسطينيون؛ فبات يؤديها الجنود بعد حدوث الانتفاضة.

وثمة تغييران إضافيان لا يقلان أهمية، كانت الانتفاضة وراء حدوثهما. وعلى الرغم من انحسارهما، فإنهما ما يزالان يضران بقدرة إسرائيل على ضبط المناطق المحتلة بسهولة. أما حادث المقاومة الوحيد، الذي اجتاح كل المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة، فقد وقع عام ١٩٦٩، وكان احتجاجاً على جريمة الحرق المتعمّد للمسجد الأقصى. بيد أن

باقي الاحتجاجات الأخرى كانت محدودة جغرافياً واجتماعياً. واقتصر العديد منها على قطاع غزة ومخيمات اللاجئين. ولم تلقَ الدعوة إلى الإضراب، وسواها من أشكال الاحتجاج، تجاوباً واسعاً معها والتزاماً بها. وهناك العديد من القرى، التي كانت السلطات الإسرائيلية تصفها بالقرى «المخلصة» لم تكن لها، قبل الانتفاضة، أي مشاركة بالاحتجاجات. وعلى الرغم من أن الانتفاضة لم تعد، على الإطلاق، تلك القوة الناشطة، فإنها استمرت تظهر في شكل وحدة وطنية، لُمست في أعمالٍ كانت المشاركة فيها واسعة.

أما التغيير الثاني والأهم، فقد استمر منذ بداية الانتفاضة: وكان بإمكان اليهود الإسرائيليين تحسسه... قبل الانتفاضة، كان اليهود الإسرائيليون يتمتعون بحرية تامة في تحركاتهم ضمن المناطق المحتلة، بما فيها أماكن كقطاع غزة ومخيمات اللاجئين؛ ولم يكن أي إسرائيلي ليغامر بدخولها الآن، إلا تلبية لدعوة نادرة من ناشط، تكون بمرافقة مرشدين فلسطينيين. أمّا رشق الحجارة، فقد كان نادراً وغير معروف تماماً في معظم القرى. ومن الصعب أن نتذكر، الآن، كيف كان جنود الاحتياط الإسرائيليون، قبل الانتفاضة، يحتفلون بنهاية خدمتهم، في منطقة قطاع غزة؛ إذ يقيمون حفلة في مطعم، بل في مخيم للاجئين. من الواضح أنّ الكثير من نتائج الانتفاضة باقٍ، ولا يمكن لإسرائيل إزالته.

ويعزى سبب التغيير إلى أن إسرائيل كان بإمكانها، قبل الانتفاضة، أن تجد دائماً فلسطينيين متعاونين معها بمقدورهم حكم المناطق المحتلة بالنيابة عنها. وعند استخدام كلمة «متعاون» في هذا النص، لا يقصد بها الجاسوسية. فأنا، بعكس ذلك، أعني شخصاً كان يُعرف، بشكل عام، بإقامته لعلاقاتٍ جيدة مع السلطات الإسرائيلية، وبواسطته، يستطيع الفلسطينيون تحصيل خدمات لهم. وفي مقابل ذلك، كان يستخدم نفوذه الاجتماعي والسياسي لصالح إسرائيل. وكانت هذه الطريقة متبعة بأفضل صورها زمن دايان، أي من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤، عندما كان «الوجهاء»، أي أصحاب النفوذ في المجتمع الفلسطيني يقومون بهذا الدور، حتى ما قبل الاحتلال. وقد تدنّت كفاءة هذا الأسلوب إلى حد مّا عندما حكم شارون، فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣، فدمر سلطة الوجهاء، واستبدل بهم «اتحادات القرى». وكان الاتحاد يتألف، على الغالب، من حثالة المجتمع. لكن، منذ بداية الانتفاضة، برهن هذا الأسلوب أن تطبيقه مستحيل . وكانت النتيجة أن تأخذ إسرائيل على عاتقها مهمة حكم الفلسطينيين على جميع المستويات، وبواسطة أشخاص من

قبلها. وقد أظهر هذا الشكل من الحكم المباشر عدم كفايته؛ كما تبين أنه أكثر فساداً ومشقة. وقد قررت المؤسسة الإسرائيلية، لفترة طويلة، أن تعيد، بالشروط الإسرائيلية، الأسلوب القديم، في الحكم غير المباشر، إلى سابق عهده، ولا سيما في قطاع غزة. هذا هو معنى اتفاق أوسلو كما تدركه إسرائيل: فالمطلوب من منظمة التحرير، أو بالأحرى، من تلك الفئة من فتح التي تدين بالولاء المطلق لياسر عرفات، أن تقوم بالدور الذي كان يؤديه الوجهاء في ظل حكم دايان، واتحادات القرى في ظل حكم شارون؛ لكن بكفاءة أفضل. وستكون المكافأة المالية على هذا العمل كبيرة ودرجة التكريم أعظم مما كان يتمتع به الوجهاء. كما ستكون هناك بعض التنازلات الشفهية المصاغة بشكل ضبابي وغامض، لكي تقود في المستقبل إلى نقطة الجمود في المفاوضات. وهكذا يبدو أن أياً من الفريقين لم يكن يقصد تنفيذ الاتفاق كما هو عليه.

ولأشرح، بالتفصيل، المعنى الحقيقي لاتفاق أوسلو كما تراه إسرائيل، والقبول الصامت لمنظمة التحرير الفلسطينية به، لن أستشهد بنصوصه، التي تتصف بالغموض المتعمد في القضايا المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، والتي تغدو في منتهى الدقة حين تشير إلى قضايا السلطات التي ستحتفظ بها إسرائيل. وأفضّل الاستشهاد بترجمات المقاصد الإسرائيلية الحقيقية، التي صاغها أحد أذكى المراسلين الصحفيين في الصحافة العبرية.

لا شك أنها آراء مستمدة، بوضوح، من أعلى المصادر الإسرائيلية في الحكومة، ولم تلقَ معارضة أي إنسان في إسرائيل. (وبما أنها آراء لم تذكرها الصحافة العربية التي تصدر في القدس الشرقية والمنطقة المحتلة التي تفرض على نفسها رقابة ذاتية، فهذا أمر يبدو لي أنه يحمل الأهمية نفسها). وتمثلت أهم تلك الآراء بما كتبه المراسلان السياسيان الرئيسيان، في صحيفتي يديعوت أحرونوت وهآرتس، شيمون شيفر وعوزي بن زيمان، على التوالي. ولكليهما علاقة جيدة برابين وبيريز، ويمكن اعتمادها كرَجُلَيْ إعلام موثوقين. ففي حين أن يديعوت أحرونوت تعد الصحيفة العبرية الأكثر انتشاراً، تشكل هآرتس الصحيفة الأوسع شهرة.

ذكر شيفر من واشنطن (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) أن الاجتماعات، التي تعقد بين المندوبين الإسرائيليين وشخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية، تقرر فيها تأليف لجنة مشتركة، تشتمل على الشاباك وشخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الغرض من إقامة لجنة مشتركة الوصول إلى التعاون في جميع القضايا التي تتعلق بالأمن المحلي

في قطاع غزة. إن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إقراراً منهما بمصلحتهما الحاضرة وضماناً لنجاح عملية السلام، سيعمدان إلى منع جميع محاولات حماس الهادفة إلى تخريب عملية السلام، بعد أن يصبح الحكم الذاتي ساري المفعول. ويضيف شيفر، مما لديه من معلومات تؤكّد لقرائه طبيعة التعاون، أنّ معظم نشاطات الشاباك ستمارس في الأراضي المحتلة حيث تتمكن من منع التخريب، وتلقي القبض على الفلسطينيين المطلوبين. ويمكن الافتراض، بكل ثقة، أن الشاباك تتلقّى في تلك النشاطات مساعدة كبيرة تتمثل بما تقدمه منظمة التحرير من تعاون؛ كما تتمثل بقوات من داخل المنظمة قبلت هذه المهمة.

وفي مقالين نُشرا، على التوالي، في الثالث والخامس من أيلول/سبتمبر، أشار بنزيمان إلى الغرض الحقيقي من التعاون القائم بين الفريقين، ومن اتفاق أوسلو بالذات. ففي المقال الأول، كتب يقول: «إنّ، بين الإسرائيليين والفلسطنيين الذين حضروا المفاوضات السرية (في أوسلو) تفاهماً ضمنياً يعني أنّ ما من حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن أن يتحقق، حتى ولو أمر به اتفاق أوسلو. فبدلاً من الحكم الذاتي الذي أقر به اتفاق أوسلو، يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تمارس على الفور الحكم في قطاع غزة وأريحا، فضلاً عن سلطة كاملة في الإدارتين المدنية والعسكرية، باستثناء القضايا الخارجية. وهكذا تتحرر من الحاجة إلى إجراء أي انتخاب ومن التنافس على الأصوات مع حماس.

وعلى الرغم من الحقيقة القائلة بأن الاتفاق يشترط إجراء انتخابات لعضوية مجلس الحكم الذاتي في حزيران/يونيو ١٩٩٤، فإن من المحتمل جداً أن تفشل المفاوضات التمهيدية لتنفيذ الانتخابات. وقد يحدث هذا بسبب الخلاف على سلطة المجلس أو لمجرد أن منظمة التحرير تفضل عدم إجراء انتخابات؛ وهذا السبب الأرجح.

فبدلاً من إجراء انتخابات، يتوقع أن تبذل منظمة التحرير الفلسطينية ما في وسعها للحصول على السلطة نفسها في بقية مناطق الأراضي المحتلة التي ستكون لها في قطاع غزة وأريحا. والنتيجة المتوقعة لذلك أن تؤدّي السلطة القضائية التي ستمارسها منظمة التحرير في قطاع غزة وأريحا كما يحددها اتفاق أوسلو، إلى تخفيض تدريجي لسلطة الإدارة العسكرية على الفلسطينيين في باقي أراضي الضفة الغربية. وقد توافق إسرائيل على هذا، شرط ألا تمتد سلطة منظمة التحرير القضائية لتبلغ المستوطنات اليهودية، والمنطقة الأمنية، والقدس. وفي السنوات الخمس التي تلي توقيع اتفاق أوسلو، قد يتحول

الاتفاق المؤقت الذي يحدد الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة واريحا (اي سلطة إدارة الشؤون المحلية بما فيها الشرطة) إلى ترتيب دائم، يشمل كامل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي حين أن بنزيمان قد كرّس الجزء الاول من مقاله، الذي أوردت قبل قليل بعض مقاطعه، لمديح رابين وبيريز على هذا الإنجاز، يكرر في مقاله الثاني المنشور بتاريخ الخامس من أيلول/ سبتمبر الجدل الذي استشهد به بشكل مستقل عن المقال. وقد قارن، أولاً، بين التضليل الذي مارسه الجانب الإسرائيلي، والذي يتضمنه اتفاق أوسلو، والتضليل الذي تضمنه غزو لبنان عام ١٩٨٢؛ فكتب يقول: حتى المدافعون عن اتفاق أوسلو يوافقون على أنه أنجز باستخدام الخداع. ويعترف بنزيمان، عندئذ، أن التمييز، الذي يتكلم عنه المدافعون عن اتفاق أوسلو، والذي يشير إلى أنَّ القصد من التضليل الأول توسيع نطاق الحرب ومن التضليل الثاني مجيء السلام، هو تمييز غير سليم. ذلك ان معارضي السلام عام ١٩٩٣ كان بإمكانهم الادعاء بأن حرب عام ١٩٨٢ كان تهدف إلى إحلال سلام دائم. [لكن] قد تؤدي المفاوضات في أوسلو إلى وقوع العديد من الضحايا في المستقبل. ويعتقد بنزيمان أن أعمال التضليل مسموحٌ بها في نظام ديموقراطي، لكنه قلق وغير مرتاح للتضليل الكامن في اتفاق أوسلو. أما تنبؤاته، فتستحق أن يستشهد بها على أوسع نطاق. فهناك شيء ما في السلام المعقود عام ١٩٩٣، يولد انزعاجاً لدى أولئك الذين يدعمونه دعماً كاملاً، ويتعلق بالمعاني المتضمنة فيه. وثمة دلائل على أن الاتفاق قد استند إلى افتراض ضمني بأنه لن يعرف طريقه إلى التنفيذ أبداً. والأمر، حتى الآن، واضح للذين وضعوه (على الأقل للجانب الإسرائيلي)، ولم يوقعوه بعد، بأن احتمال تنفيذه ضعيف جداً في فترة تسعة أشهر تبدأ من إقامة مجلس للحكم الذاتي ينتخبه الفلسطينيون القاطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحتى الوقت الحاضر، يتكلم جميع الناس المطلعين على الأمور في القدس، عن نظام حكم ترتكز تسويته المؤقتة على زيادة السلطة الممنوحة لمنظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا، وفي الضفة الغربية بكاملها؛ ويكون نظام الحكم ذاك بمرسوم إسرائيلي وليس نتيجة انتخابات. وإذا كان هناك من انتخابات، فستأتي بعد هذا المرسوم. وهكذا نجد أن نظام الحكم في الأراضي المحتلة لن يكون حكماً ذاتياً منتخباً، بل إدارة تعينها منظمة التحرير.

وإذا حدث ذلك، فإن إسرائيل ستدعم عملية تهدف إلى منع أي فرصة لتشكيل دولة فلسطينية ديموقراطية إلى جانبها. وبدلاً من ذلك، تقيم شكلاً من أشكال الحكم الأوتوقراطي شبيه بالأنظمة القائمة في الدول العربية. هذا ما سيكون عليه نظام الحكم في الأراضي المحتلة، على الرغم من ادعاءات إسرائيل بأن شرطها الأساسي للتوصل إلى سلام إسرائيلي - عربي، هو تحول جيرانها العرب إلى دول ذات نظام ديموقراطي؛ وأنها على استعداد للتضحية في سبيله.

وهناك احتمال كبير أن يُنتج اتفاقُ أوسلو هذا النظام الأوتوقراطي (ولست من ابتكر هذه النتيجة)؛ فهي نتيجة منطقية، بالنظر إلى الفجوات القائمة بين نص العديد من المقاطع في الاتفاق والقدرة على تحقيق الأهداف المصاغة فيه. وستكشف الصعوبات، التي ستواجه تنفيذ الاتفاق، عن الفجوات القائمة فيه وفي قضايا أخرى أيضاً (كالاتفاق الدائم). وعندما سيُجري التقييم أولئك الذين صاغوا الاتفاق، فإن مسألة التضليل الذي يرتكز عليه الاتفاق سيتخذ شكله الشرعي.

دعوني، أولاً، أناقش قبول بنزيمان المرائي بالنظرية الرسمية التي تفيد أن إسرائيل مهتمة بتحويل المجتمعات العربية إلى دول ديموقراطية. أعتقد أن مراسلاً صحفياً إسرائيلياً من مستواه، عليه أن يقوم، من وقت إلى آخر، بإرضاء المقامات العالية، لأنهم مصدر مهم لمعلوماته. (يذكرني هذا بالكاتب فولتير، عندما كان، من وقت إلى آخر، يحضر قداساً للسبب نفسه). والحقيقة التي يسهل تأكيدها هي أن إسرائيل (والحركة الصهيونية) تعارضان، بقوة، تحويل المجتمعات العربية إلى الديموقراطية؛ وجل ما تخشياه عملية كهذه. فكلما كان النظام العربي لا ديموقراطياً ولا شعبياً، وكان فاسداً، بمجتمعه وبقادته، كان الاحتمال أكبر أن تتحالف إسرائيل معه، أو أن تدعمه. ويمكن إدراك هذه الحقيقة بسهولة من الفترة التي تورطت أثناءها إسرائيل تورطاً واسعاً في الشؤون اللبنانية. وتتمتع إسرائيل، في سياستها هذه، بدعمٍ كامل من الولايات المتحدة، التي تعودت اتباع سياسة معارضة الديموقراطية في الشرق الأوسط. وهناك عدة أسباب لانتهاج هذه السياسة، أهمها إدراك إسرائيل أن أيَ ديموقراطية عربية ستكون أقوى بكثير من أي نظام عربي أوتوقراطي وإن كان يتمتع بشعبية مؤقتة. وهذا ينطبق على الفلسطينيين أيضاً. فعندما كانت الانتفاضة أكثر ديموقراطية، كانت تتمتع بقوة أكبر. وقد بدأت قوتها بالانحطاط عندما مالت الديموقراطية، التي تميزت بها، إلى الأفول. يقول بنزيمان إن من

الممكن الافتراض أن السبب، الذي يجعل إسرائيل تحاول منع تكوين دولة فلسطينية ديموقراطية، يكمن في أن الديموقراطية ستقوّي الفلسطينيين. بيد أن إسرائيل ترغب في إبقائهم ضعفاء. ولذلك تسعى إلى تكوين دولة أوتوقراطية؛ ناهيك بأن دولة عربية ديموقراطية، تتمتع بقوة اجتماعية أكبر، تشكل مصدر خوف شديد لإسرائيل. وينبغي أن نتذكر أن بإمكان دولة عربية ديموقراطية تكوين جيش أكفأ من جيش تكوّنه في ظلّ نظام أوتوقراطي. إن أحد أسباب ضعف الجيوش العربية، في العدد وفي التدريب، يعزى إلى خوف الدكتاتورية الدائم من شعبها. وهي، لذلك، إما أن تبقيه من دون سلاح، وإما أن تشكل جيشين، كما هي الحال في العراق: أحدهما جيش كبير مدرب تدريباً سيئاً، والآخر «وحدات حرس» صغيرة حسنة التدريب والتسلح. (وتنسحب هذه الحالة على المملكة العربية السعودية). أما الهزيمة المذلة للجيش العراقي في حرب الخليج، فقد عزيت، في الدرجة الأولى، إلى الطبيعة الدكتاتورية للنظام العراقي. ويمكن الافتراض، بشكل أكيد، أن معارضة الولايات المتحدة لجعل الأنظمة العربية أنظمة ديموقراطية يعزى، مبدئياً، إلى سياستها في إبقائهم ضعفاء.

وثمة معارضة إسرائيلية أساسية لتحويل المجتمعات العربية إلى مجتمعات ديموقراطية؛ وتؤازر هذه المعارضة الأحزاب الصهيونية كافة. وقد كان هذا الشعور، وما يزال، الشعور الأقوى لدى اليسار، أي لدى حزب العمل، والجماعات الكائنة إلى يساره. بيد أن الجناح الصهيوني اليميني، الذي يمثله، الآن، تمثيلاً رئيسياً حزب الليكود، غير معني بالعرب، أساساً. فهو يرغب في إبقاء العرب خارج أرض إسرائيل، يقبعون خلف «ستار حديدي» قوامه القوة الإسرائيلية. وهذا ما عبر عنه (جابوتنسكي في أواسط العشرينات). أما أولئك العرب الموجودون ضمن أرض إسرائيل، فينبغي أن يبقوا هادئين متبلّدي الإحساس. ونستنتج، من المقارنة، أن، «اليسار» يرغب في تنمية إمكانات العرب الذين سيدعمون سياسة إسرائيل.

ويبدو، من هذا المنطلق، أن تطوير العرب المتعاطفين مع إسرائيل تربوياً وثقافة، يشتمل على درجة كبرى من إدارة المجتمع وضبطه. لذلك يتطلب الأمر معارضة لفكرة تحويله إلى مجتمع ديموقراطي، أقوى من مجرد اتباع سياسة سيطرة بسيطة على العرب واستغلالهم. فأثناء الفترة التي كان فيها حزب العمل مسؤولاً عن الشؤون العربية (وهي فترة تمتد حتى عام ١٩٧٧، وبين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٠، ومنذ عام ١٩٩٢)، قام بدعم

العناصر الأكثر إقطاعية في المجتمع العربي بشكل دائم؛ وأظهر عداء لكافة المجموعات التقدمية العربية، كالحركة النسائية الفلسطينية. وكان هذا هو المبدأ الذي طبقه رابين، عندما كان وزيراً للدفاع في فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٨٤؛ إذ راح يثقف ويطور حماس. وهذا هو السبب الذي جعل رابين وأتباعه يكيلون، باستمرار، المديح لمبارك، لأنه لم يسمح بالديموقراطية في مصر، ولأنه يحكم البلاد بقوانين طوارىء. ومنذ بضعة أشهر، صرّح رابين أن مصر تتفوق على إسرائيل في هذا المضمار. وقد دعم قوله بالمثل التالي: عندما تكون في إسرائيل طرقات قيد الإنشاء، يرفع الناس الشكاوى ضدها، لأنّها تضرّ بالبيئة. وقد وصلت الشكاوى حتى إلى المحكمة العليا. «بيد أن مبارك، في مصر، يتابع عمله، ولا يسمح مطلقاً بتقديم الشكاوى إلى المحكمة. وليس هناك من سبب يجعلنا نفترض أن رابين قد غير الآن أسلوبه في معالجة القضايا. كما يمكن الافتراض أن عملية تطوير شخصية عرفات، لتتوافق مع تطلعاته، ترتكز على معالجة مشابهة.

وتعني هذه النقطة المهمة أن من المتوجب عدم منح الفلسطينيين إلا سلطة محدودة جداً تستخدمها بالنيابة عن إسرائيل. وهذا الأمر مهم ليحدث في الجمهور اليهودي تأثيراً يخدم الاتفاقية. لذلك، أولى رابين تكرار هذه النقطة اهتماماً كبيراً في أغلب الأحيان. ويستشهد الكاتب بأحد إيضاحاته التي عبر عنها بسوقيته المعتادة: فبعد أن هاجم حزب الليكود (يديعوت أحرنوت، ٧ أيلول/سبتمبر) نكر يقول: «إن القضايا الأربع المهمة التي دارت حولها المفاوضات مع الفلسطينيين هي: القدس الموحدة، مصير المستوطنات، إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، فرض الأمن المحلي في قطاع غزّة». ثم تبجح معلناً نجاحه في النقاط الأربع، حين قال: «إن القدس الموحدة بكاملها ستكون خارج نطاق الحكم الذاتي. بأنفسنا حصلنا على هذا التنازل من الفلسطينيين، الذين أمكن التوصل معهم إلى هذه الصفقة، دون أي وعود أميركية، كما كانت عليه الحال في اتفاقيات كمب ديفيد. وستوضع المستوطنات الإسرائيلية تحت الإشراف الحصري للسلطة القضائية الإسرائيلية. ولن يكون لمجلس الحكم الذاتي أي سلطة عليها. وفضلاً عن ذلك، سيعاد انتشار الجيش الإسرائيلي في مواقع نقررها نحن فقط، وبشكل يختلف عما كان عليه الوضع في اتفاقيات كمب ديفيد، التي قضت بانسحاب الجيش الإسرائيلي. ففي الاتفاق، الذي توصلنا إليه، لم نوافق على صيغة تدعو إلى «انسحاب الجيش الإسرائيلي»، إلا من قطاع غزة. أما تطبيق الاتفاق على كافة المناطق الأخرى، فقد استخدمنا فيه التعبير الأوحد «إعادة انتشار».

ويتابع رابين: «ولدى مناقشتنا لمشكلة (قطاع) غزة وأريحا أولاً، قلنا إن من الأفضل للفلسطينيين أن يتمكنوا من معالجة مشكلة فرض النظام في (قطاع) غزة. فهم سيكونون، في معالجة هذا الأمر أفضل مما نكون عليه نحن، لأنهم لن يسمحوا برفع القضايا إلى المحكمة العليا؛ كما أنهم سيمنعون الجمعية الإسرائيلية للحقوق المدنية من انتقاد الظروف القائمة في المنطقة، حين لا يسمحون لها بالوصول إليها. وسيحكمون المنطقة بطرقهم الخاصة؛ وبذلك، يحرّرون الجنود الإسرائيليين من القيام بأعمال سينفذونها هم. وهذا أمر بالغ الأهمية. وستبقى جميع المستوطنات في قطاع غزة، كما هي. وسيبقى الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة لحمايتها وحراسة جميع خطوط المواجهة. وسيتحكم الجيش بنهر الأردن كلّه، بما في ذلك الجسور المشيّدة التي عليه. «ومن الواضح تماماً أنّ أهم نقطة لدى رابين هي أنّ جماعة عرفات في منظمة التحرير سيصبحون، أو أنهم قد أصبحوا، بالفعل، جزءاً من الشاباك؛ وباتوا يفوقون إسرائيل في ما تنجزه من أعمال. أمّا النقطة المهمة المتوقعة، فهي أن مناعة منظمة التحرير من الانتقاد أقوى من مناعة إسرائيل، وبذلك تماثل إسرائيل الولايات المتحدة، من حيث الأساليب المستخدمة في البلدان التابعة لها كالسلفادور وغواتيمالا اللتين عهد فيهما إلى القوات المحلية بممارسة أسوأ أنواع الظلم.

لكن، إذا كان عرفات وأنصاره يأملون، فعلاً، بأن يكافأوا على المهارة والنشاط اللذين نفذوا فيهما ما أوكله إليهم رابين من عمل، بحصولهم على الاعتراف الرسمي نفسه الذي حصل عليه حكام السلفادور، أو حكام بلاد مشابهة، فإنهم، في هذا الأمل، يخدعون أنفسهم، ويخدعون شعبهم. وهذه هي حال المقاصد الإسرائيلية بشكل عام. ويمكن للمرء أن يثق بالتصريحات، التي لا تحصى، لرابين وبيريز، وسواهما من الشخصيات الإسرائيلية الأقل أهمية، والتي تفيد أن إسرائيل لن تسمح أبداً بإنشاء دولة فلسطينية، بل كل ما تسمح به وجود كيان تنقصه جميع الدلائل الخارجية للسيادة. وقد فاخر رابين بتفوقه على بيغن في هذا الصدد. ففي حين أن بيغن سمح لمجلس الحكم الذاتي أن يعقد جلسة في بيت لحم، القريبة من القدس، وفي سواها من مراكز الشعب الفلسطيني، أصرّ رابين على نقل المجلس إلى أريحا، وهي أصغر البلدات الفلسطينية، وأكثرها تخلّفاً. وسيبقى الشرط، المحدّد بعدم امتلاك الشرطة الفلسطينية سلطة احتجاز أي مواطن إسرائيلي في أي جهة من مناطق الحكم الذاتي، إشارة ظاهرة إلى بقاء السلطات الممنوحة للحكم الذاتي أدنى مرتبة من السلطات الممنوحة للدول ذات السيادة الاسمية.

فشرطة السلفادور، بل شرطة أنتيفا، تملك السلطة التي تخوّلها حجز حرية مواطنين أميركيين في الحالات التي يصادف فيها مدمنو مخدرات أميركيون، أو سائقون مخمورون. ولن يكون لشرطة عرفات سلطات كهذه. كتب بنزيمان في صحيفة هآرتس (٣ أيلول/سبتمبر) يقول: «إذا كان عرفات يرغب في أن يدعو الكيان الناجم عن المفاوضات، «دولة»، فهذا شأنه هو. لكن هذا الكيان لن يكون دولة. قد لا يمنع من استعمال أوراق مكتبية معنونة بعناوين فارغة؛ وقد يسمح لشعب الحكم الذاتي أن يلقبوه بصاحب الفخامة والسعادة؛ لكنه، في علاقته بإسرائيل، لن يلقَ الاعتراف الرسمي الممنوح لرئيس بناما أو أنتيفا.

وهناك ميزة أخرى ستحصل إسرائيل عليها من اتفاق أوسلو، شرحها، بوضوحٍ تام داني روبنشتين في صحيفة هآرتس (٨ أيلول/سبتمبر). فهو يشير إلى الحقيقة القائلة بأن السلطات الإسرائيلية، في ظل الظروف الحاضرة، تعتبر مسؤولة، رسميًا على الأقل، عن الظروف المعيشية، ورفاهية الشعب في الأراضي المحتلة. وعلى تلك السلطات أن تبدي اهتماماً بشأن ازدياد السكان، الذي يعتبر «الأكبر في العالم، والذي اطرد بتأثير الانتفاضة، والإقفال الذي حدث مؤخراً، فأنتج حداً من حرية تحرك السكان. ويوم كانت المناطق المحتلة منفصلة عن إسرائيل، لم تكن هذه القضايا تعني تلك السلطات. ويرى روبنشتين، وأوافقه على رؤيته، أن الانفصال قد حدث بفرض الإقفال، الذي يفترض أن يستمر في ظل الحكم الذاتي. «ولا شك أن إسرائيل ستقوم بمجهودٍ كبير للحصول على العون الدولي الأقصى لقطاع غزة وسواه من مناطق الحكم الذاتي، بغية اقتلاع الفقر والبطالة واليأس من جذورها. وإلاّ سيكون عدم الاستقرار محتماً؛ وستحدث تفجرات قد يكون لها تأثير عكسي على أمن إسرائيل. ولهذا السبب، نرى أن لدى إسرائيل استعداداً أن تسمح لمن يرغب من الفلسطينيين بالاستقرار في مناطق الحكم الذاتي، لأن ذلك أفضل من الاستقرار في أي بلد عربي آخر. وعليهم حلّ مشاكلهم، التي تعدّ مسؤوليتهم هم، وحل مشكلة مجلس الحكم الذاتي في المناطق المحتلة.

إنّ الهدف الأهم للاتفاق خلق نظام تفرقة عنصرية، في ظلّه، يرفع مجلس الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة عن عاتق إسرائيل واجباتها نحو الشعب. وستضمن كفاءة هذا النظام العنصري منظمةُ التحرير الفلسطينية من جهة، والمساعدةُ المالية الدولية التي ستمنح له من جهة أخرى.

١٤

تحليل السياسة الإسرائيلية: الأفضلية للعامل الإيديولوجي

١٢ أيار/مايو ١٩٩٥

أثناء تأليف هذا الكتاب، كان في الإمكان أن نرى أن الحكومة الإسرائيلية لم تبذل أي جهدٍ لتجعل أغلبية الفلسطينيين في المناطق المحتلة يدعمون العملية السلمية، على الرغم من توافر إمكانية الحصول على دعمهم دون تضحية بأي من المصالح الإسرائيلية الرئيسية. فالمعلقون الصحفيون، بمن فيهم بعض أصحاب النيات الطيبة، يستجدون من رابين أن يمتنع عن اتخاذ خطوة استفزازية أخرى، كالتي تقررت في ٣٠ نيسان/إبريل ١٩٩٥، وتضمنت مصادرة أراض في القدس الشرقية. وهؤلاء المعلقون الصحفيون لم يدركوا أنَّ سياسة رابين تتبع منطقاً داخلياً ثابتاً يرتكز على إجماع في الرأي لحزب العمل حول السياسة الصهيونية كما تكونت عام ١٩٢٠. ويمكن الاستنتاج أن من السهل تحليل تلك السياسة، والتنبؤ بها، لمجرد الافتراض أنها تشكل تطبيقاً للإيديولوجية الصهيونية التي تميل إلى إهمال الاعتبارات البرغماتية. فالاستثناءات الظاهرة لهذه القاعدة، كالانسحابات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة سابقاً، يمكن تفسيرها بالاستناد إلى مفهوم العوامل الإيديولوجية، الذي يمثّل، في هذه الحالة، خسارة لأرواح اليهودية في حروب فاشلة وغير حاسمة، والرغبة في تفادي خسارات إضافية مماثلة.

وكمثلٍ على ذلك، أشارت تانيا رينهارت في صحيفة يديعوت أحرونوت (١ أيار/مايو ١٩٩٥) إلى أن جميع المقابلات التي أجرتها الصحافة العبرية مع رابين، والتي نشرت يوم

عيد الفطر عند اليهود، أي في ١٤ نيسان/إبريل، كان يكرر فيها التزامه الإيديولوجي بالمبدأ الذي ينطوي على أن اليهود، فقط، «لهم الحق في كافة الأرض الإسرائيلية. ولم يأبه رابين برسمٍ دقيق لحدود الأرض التي يجري بحثها؛ كل ما هناك أنه اعترف بأن مليوني فلسطيني يسكنونها، وأنهم يولّدون «مشكلة» يعود الأمر في حلها إلى حزب العمل الذي يعرف وحده كيف يجد الحل. هذه صيغة قياسية لحزب العمل والصهيونية المركزية، لم تتغير منذ ٧٥ عاماً. وفي اليوم نفسه، أي في ١٤ نيسان/إبريل، أجرى ناهوما برنيا مقابلة لصحيفة يديعوت أحرونوت مع ضابط رفيع الرتبة من القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي، هو المسؤول عن الضفة الغربية. وقد حدد الضابط، في هذه المقابلة، «السياسة الرسمية التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي، والتي تتلخص بأن يوفّر، لكل يهودي في كل مستوطنة، سواء أكانت في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، الأمن والحماية أنفسهما اللذان يوفران ليهود حيفا وتل أبيب، أثناء كافة مراحل عملية السلام وبعدها. وكما كان متوقعاً، فإن شيئاً لم يُذكر عن أمن الفلسطينيين الذين يتعرضون للمضايقة المستمرة على أيدي المستوطنين المدعومين من الجيش ومن شرطة عرفات السرية التي يساندها الشاباك. علماً أن كل ذلك يحدث بعد اتفاق أوسلو، أكثر مما كان يحدث قبله.

إن الخطة، التي يطبقها الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، (والتي تعرف باسم «قوس قزح بالألوان») ،نشرت في الصحافة العبرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد كانت ميزتها المهمة الطرقات الدائرية الجانبية التي يُسمح للمستوطنين اليهود ولزوارهم وللجيش الإسرائيلي، بقيادة سياراتهم عليها. وكان الصحفيون قد ناقشوا هذه الخطة في أيلول/سبتمبر. وتلاحظ رينهارت أن الخطة قد صاغها المستوطنون في أوائل الثمانينات. لكن، في ظل حكم الليكود وحكومة الوحدة الوطنية، لم يجر العمل الجاد على تطبيقها. إن «حكومة السلام» هي من فتحت الممرات الجديدة لتطبيق الخطة، التي تبلغ تكاليفها السنوية ألف مليون شيكل أي ما يعادل (٣٣٠ مليون دولار أميركي) والتي ينبغي أن تستمر ثلاث سنوات. ويلحظ مئير ستغليتز (في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٩ نيسان/إبريل) أن معظم تكاليف الخطة ستغطيها الولايات المتحدة.

وفي مقال نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٨ نيسان/إبريل، وصفت رينهارت الخطة، بالاعتماد على مقابلة أجرتها مع الجنرال بيران من القيادة المركزية. وتهدف هذه الخطة إلى الدفاع المستميت عن جميع المستعمرات اليهودية القائمة، وتقسيم الضفة الغربية

إلى محوطات تتضمن مواقع عربية. وكل محوطة يجب أن تطوقها طريق دائرية جانبية ومستوطنات وحصون للجيش الإسرائيلي. عندها يكون الموقف كما هو عليه في قطاع غزة. فإذا قررت إسرائيل سحب جنودها من منطقة تقع في مدينة عربية [في الضفة الغربية طبعاً]، فإن الخطة تضمن أن يواصل ذلك الجيش السيطرة على المدينة من الخارج. إنه، بالفعل، «التحكم من الخارج». وهذا تعبير يُعجب رابين وسواه من شخصيات حزب العمل، الذين يستخدمونه منذ حزيران الذي سبق انتخابات عام ١٩٩٢.

أما الصياغة الفعلية للخطة، فقد أجراها أرييل شارون عام ١٩٧٧، حين كان ما يزال وزيراً للزراعة فقط. وأسهبت الصحافة العبرية، آنذاك، في وصفها. ولم يعترض رابين وبيريز على الخطة، لأنهما كانا قد هزما في الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٧. لكن بيغن ووايزمن (الذي كان وزيراً للدفاع في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، اعترضا عليها، لأنهما كانا يعتبران أنَّ السلم مع مصر له الأولوية القصوى. وعندما بدأ بيغن يفقد صوابه عام ١٩٨١، وأصبح شارون وزيراً للدفاع، مُنحت الأولوية القصوى لغزو لبنان. وعلى حدٍّ علمي، فإن الخطة، التي كانت في طور التنفيذ، قد بقيت منذ ذلك الحين «الحلَّ المفضل» لدى نظام الأمن الإسرائيلي «لمشكلة» الفلسطينيين في المناطق المحتلة. ووفقاً للمعلومات المتوافرة في الصحافة العبرية، فإن تطبيق الخطة قد بدأ، في قطاع غزة، بعد اتفاق أوسلو مباشرة. وتشير رينهارت إلى مصادر صحفية تظهر أن بدايات تطبيق الخطة في الضفة الغربية تعود إلى تموز/يوليو ١٩٩٤، عندما جرى، في لقاء ودي، توافق بين رابين وقادة غوش أمونيم الذين أوضحوا له أن بناء الطرق الدائرية والجانبية يصب في مصلحة الحكومة والمستوطنين اليهود. وفي الوقت نفسه عمد براك، رئيس أركان الجيش آنذاك، إلى قول الشيء نفسه لرابين. لقد رحب قادة غوش أمونيم بالخطة؛ وتجلى ذلك في كتاباتهم الشخصية؛ لكنهم هاجموها في العلن. وبالاستناد إلى الجنرال بيران، فإن الخطة كانت تهدف إلى إتاحة الفرصة الكاملة أمام المستوطنين ليعيشوا حياة طبيعية. وأغتنم هذا الظرف لأشدد على أن أي مستوطنة يهودية لن تزال أبداً من مكانها.

ولينجز الجيش الإسرائيلي هذا الهدف، يقوم الآن بتطبيق عدد من الخطط، كبناء الطرق الدائرية والجانبية، وإقامة شبكات كهرباء وماء مستقلة، لتوفير أقصى حدّ من الأمن والرفاهية لكل مستوطنة يهودية.

وتقدّم رينهارت شرحاً على قدر من الدراية بتعقيدات الموضوع. لكنني أراه شرحاً غير وافٍ للدوافع الكامنة وراء هذا المخطط الذي أطلق عليه اسم «قوس قزح بالألوان»، والذي يشبه الخطة العنصرية، والذي لقي ترحيب معظم اليهود والفلسطينيين من «مخيم السلام». وقد كان واضحاً كل الوضوح أن الخطة تمنح الأفضلية للمستوطنين اليهود، وتضمن، كما كان يقصد بها أيضاً، دوامَ الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة، بفعالية أكبر من ذي قبل. ويجري ذلك باللجوء إلى سياسة «التحكم من الخارج». وعلى الرغم من كل شيء، فإن أنصار السلام يكيلون، الآن، «المديح لهذه الخطة العنصرية بقولهم، إنها إشارة إيجابية لتطبيق عملية السلام. وقد اندفع قادتهم إلى إقناع عرفات في غزة بحسنات هذه الخطة. ويمكن ملاحظة أن المستوطنين والجناح اليميني قد انتقدوا خطة «قوس قزح بالألوان»، لأنها تمثل عملية بيع الأرض للأغيار. وتشير رينهارت أن المستوطنين اليهود المتدينين، وحزب الليكود، قد اكتشفوا، منذ زمن بعيد، الطريقة الناجعة لتحييد اليسار. فحالما يهاجمون الحكومة، يتأهب عدد من الحمائم ذوي القناعات المختلفة، لمساعدة الحكومة في سعيها إلى متابعة «عملية السلام». وتكون النتيجة أن يتمكّن مساندو الخطّة التي وضعها المستوطنون من تمريرها على أنها خطة محبي السلام. وكلّما أصرّ امرؤ على الحكومة لتنفيذ هذه الخطة في جميع أنحاء الضفة الغربية، ذاع صيته أكثر «كمحب للسلام». وكل من تجرأ على معارضتها، تعرّض، على الفور، لانتقاد الحمائم، واتهم «بتخريب السلام»، واعتبر أنه أحد أولئك «المتطرفين من كلا الجانبين»؛ وأصبح، من جرّاء معارضته لسياسة رابين يُعَدّ، «عملياً وواقعياً، ضد السلام».

إن هذا الشرح صحيحٌ على المستوى التكتيكي. كما أنه يبيّن كيف أنّ عملية أوسلو قد عززت، بالفعل، قضية التفرقة العنصرية الإسرائيلية، لأنها جعلت من الممكن وسم اليهودي والفلسطيني اللذين يعاديان «التمييز العنصري» بأنهما أعداء للسلام». وعلى الرغم من ذلك، فإنني أعتقد أن رينهارت، مثلها مثل اليسار اليهودي، قد أخطأت في إدراك النقطة الرئيسية. بيد أنني أوافقها تكهنها بنتائج خطة «قوس قزح بالألوان» على الفلسطينيين. لقد كتبت تقول: «إن معنى الخطة يتمثّل بإيجاد حلٍّ لمشكلة مليوني فلسطيني في الأراضي المحتلة بأن نسجنهم في أحياء خاصة بهم؛ ونعاملهم على أنهم شعب فقير، وغير معترف بهم كمواطنين. وهكذا نميتهم جوعاً، ونحولهم إلى مجموعات من المتسولين. لكن بدلاً من أن نسمّي ذلك احتلالاً، نعرّفه بأنه خطوة نحو دولة فلسطينية. وبعدذلك، نسحق حناجر

الفلسطينيين بأحذيتنا، في حين أننا نبتسم لهم». [هذه إشارة واضحة إلى شيمون بيريز]. لكن النقطة، التي أخطأتها رينهارت، هي أن رواية حزب العمل عن التمييز العنصري اليهودي لم تكن، في ريائها، تفوق، على الدوام، رواية حزب الليكود، فحسب بل كانت أيضاً تفوقها أذى، من حيث ما تنزله بالضحايا من ظلم حقيقي. وسأعود الى هذه النقطة فيما بعد.

أما عرض ميرون بنفانستي في صحيفة هآرتس (٢٧ نيسان/إبريل)، فمشابه لعرض رينهارت، لأنه، هو أيضاً، يهزأ بالحمائم الصهاينة الذين يدعمون الأعمال الإسرائيلية الوحشية المرتكبة، إثر اتفاق أوسلو مباشرة بشكل عام، وبعد خطة (قوس قزح بالألوان) بشكل خاص، في حين أنهم كانوا يطمئنون الفلسطينيين بأن هذه هي الوسائل التي تقود إلى دولة فلسطينية، تكون، بداية، في قطاع غزة فقط. يقول بنفانستي «إن نظرة عالمية تختصر بهدف وحيد لها هو إقامة دولة لكنها دولة بعيدة كل البعد عن تعزيز العدالة والسلام والتقدم، لا يمكن إلا أن تكون نظرة فارغة، مخادعة، وتتوافق مع المصالح الإسرائيلية. والآن، عندما تتولى السلطة الفلسطينية مهام الحكم الذاتي في الشؤون المحلية، فإن فسادها واستبدادها في قطاع غزة يفسحان في المجال لمقارنتهما بمثاليات منها حرية الإنسان وكرامته وصراعه مع الحرمان.

ولهذا السبب، لا يمكن أن نتوقع شعوراً بالراحة في ظروف الظلم والتحكم والاستغلال، حتى وإن منحت إسرائيل عرفات شبه دولة. وهذه الظروف كانت إسرائيل قد فرضتها على عرفات في اتفاقات أوسلو والقاهرة؛ وكانت وراء التغير الذي طرأ على دوافع الشعب الفلسطيني لتبني إيديولوجية نظام حكم عرفات. ويتابع بنفانستي كلامه، فيقول إن إسرائيل قد توافق على شبه دولة تابعة لعرفات، لكن موافقتها هذه لن تكون إلا تنازلاً يمكّنها من مطالبة الفلسطينيين، مقابل ذلك، بمرونة أكبر، ليوافقوا على دوام حكم الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. لا أعتقد أن حكومة حزب العمل ستوافق على دولة فلسطينية مستقلة حتى في قطاع غزة لوحده. فالكلام عن هذه التوقعات ليس إلا طريقة نموذجية يتميز شيمون باتخاذها لينتزع من عرفات إذعاناً إضافياً للمطالب الإسرائيلية. فلو كان في نية حزب العمل إقامة دولة فلسطينية، لاستغل ذلك في الحملة الانتخابية الإسرائيلية التي كانت تقترب بسرعة؛ ولسعى رابين، فضلاً عن ذلك، إلى تبرير تلك النية في المقابلات العديدة التي أجريت معه في عيد الصوم عند اليهود. وعلى الرغم من

ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تقدم على شرح أي تغيير في سياستها، أو على تبريره للرأي العام الإسرائيلي.

ويصف بنفانستي أهداف خطة «قوس قزح بالألوان» للتفرقة العنصرية، باعتماده على الإقناع، فيقول: إن الخطة تهدف إلى التنظيف الإثني، أي إلى إلغاء الآخر من الفكر والمشاعر. ولا يمكن أن يعزى ذلك فقط إلى المصادفة التالية وهي أن ما يسمى «بعملية السلام» مع الفلسطينيين يرافقه تمركز شديد حول قياس الأغيار بمقياس المجتمع اليهودي، وهو تمركز يقترب من التمييز العنصري، ومن مفاهيم أخلاقية قبلية، ومن الفشل في التمييز بين حق الوجود والالتزام بالسلوك اللائق. ومن الأمثلة التي يقدمها بنفانستي عن ذلك التمركز، العمل العدواني (على الأقل في نظري) الذي تمثل بمنع تجول متواصل بلغ ٢٤ ساعة في اليوم، فُرض على الفلسطينيين في الخليل، ليتمكّن زوّار المستوطنين اليهود من التنزه، والتجوّل حول المدينة في أمن تام. ولهذه الغاية، امتلأت المدينة بالجنود لنهار واحد من أسبوع عيد الفطر اليهودي. وهذا ظرف جعل المتنزهين فرحين لحجز الفلسطينيين داخل بيوتهم؛ حتى إنهم راحوا يرمونهم بالحجارة، ولا سيّما إذا تجاسروا على النظر من نوافذهم. وقد كان هدف العملية بكاملها أن تمثّل تنازلاً من رابين لغوش أمونيم. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الجهود قد فشلت في منع غوش أمونيم من أن تكرّس ذلك النهار لأسوأ تصرف أقدمت عليه الحكومة وسمّي «بالمسلك الشرير»؛ وتضمّن التكريسُ الصلاة العامة لله «طلباً لإلغاء ذلك المسلك بسرعة».

وينهي بنفانستي حديثه قائلاً «إنني أعتقد، عن حق، أن اتفاق أوسلو، ناجم عن إيديولوجية العزل العرقي، والاعتبارات الأمنية التي يقصد بها إضفاء هالة من الاحترام على الإثنية [الإسرائيلية]. ولا شك أن استخدامي لهذا التعبير يمكن أن ينظر إليه على أنه أحد مظاهر التطرف، بالمقارنة مع استخدامه العادي، كتعبير أنيق لأعمال الطرد والقتل الجماعي. لكنني أرى أن التنظيف الإثني قد يكون لفترة زمنيّة محدودة. وإقفال المناطق المحتلة، أو منع التجول الذي يقصد به تنظيف المساحة العامة من «الآخرين»، ليس سوى مثال كامل على التنظيف الإثني المحدود بالزمن.

وكان ممكناً، لأولئك الذين تجشموا عناء تحليل السياسات الصهيونية الواقعية المتّبعة منذ عام ١٩٢٠ وبعد عام ١٩٦٧، في المناطق المحتلة، أن يتنبأوا بهذه التطورات. دعوني أبدأ بإسرائيل نفسها: إن ما في إسرائيل من قوانين تتعلق باستعمال الأرض يرتكز على

مبدأ التمييز ضد كل الأغيار. لقد حولت دولة إسرائيل معظم أرض إسرائيل (حوالي ٩٢٪) إلى «أراضي دولة»، لكي تؤجّرها، فترات طويلة، لليهود فقط. فحق استئجار الأغيار للأرض، فترة طويلة، مرفوض من دون أي استثناء. ويحتّم هذا الرفض أن توضع جميع أراضي الدولة بإدارة مؤسسة يهودية قومية، هي فرع من المنظمة الصهيونية العالمية التي تمنع قوانينها العنصرية الأغيار من استئجار الأراضي لفترة طويلة أو استخدامها بأي شكل. حتى أن تأجيرها لليهود مرهون بمنع إعادة تأجيرها للأغيار. وتمتد فترة تأجيرها إلى ٤٩ عاماً، تُجدّد، تلقائياً، لـ٤٩ سنة أخرى. وهي، بالنتيجة، تعامل كممتلكات؛ إذ يجري بيعها وشراؤها ورهنها شرط أن يكون الفريق الآخر يهودياً. أما القلة المتضائلة من الأراضي التي تؤجّر للأغيار بغية رعي ماشيتهم، فإن مدة تأجيرها لا تجاوز أحد عشر شهراً. وفي حين يسمح لمستأجر أرض الدولة اليهودي بتطويرها، إذ تقدم إليه قروض مالية في أغلب الأحيان، أو يتلقى أشكالاً أخرى من التشجيع تدفعه، بشكل خاص، أن يشيّد عليها منزلاً له، يمنع الأغيار منعاً باتاً من القيام بعمل مماثل. وترافق تأجير أرض الدولة لشخص غير يهودي شروط محددة، كمنع البناء، أو التنمية، أو إعادة التأجير لشخص آخر.

ومهما يكن من أمر، فإن كلاً من الكيبوتز والموشافيم (اللذين أعلن عن اشتراكيتهما وصفاتهما اليوتوبية المثالية صوتٌ مرتفع خارج إسرائيل)، إنما تقتصر عضويتهما، بدقة، على اليهود، لأنهما موجودان على أراضي دولة. فالأغيار الراغبون في عضوية الكيبوتز، حتى الكيبوتز الذي يتشكل أعضاؤه من اليهود الملحدين، يجب أن يتحولوا في معتقدهم الديني إلى اليهودية. كما أن الحركات التابعة للكيبوتز، تقدّم بالتعاون مع الحاخامات الرئيسيين في إسرائيل، تسهيلات تدريبية خاصة لتحضير الساعين إلى استبدال اليهودية بمعتقدهم الديني، حتى يجري ذلك بسهولة. (وهذا في معظم الحالات مزيف).

وكنتيجةٍ لما سبق، يمكن وصف الجليل بأنها أرض التمييز العنصري. فالمواقع الفلسطينية تتفجر بنمو السكان؛ لكنها محاطة بأرض دولة لا يستطيع الفلسطينيون استخدامها للتوسع. فبلدة سخنين في الجليل يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٠٠٠ فلسطيني؛ وهي محاطة بأرض دولة مُنحت لثلاثة كيبوتزات تأسست عام ١٩٧٠، بهدف محدد، هو حراسة «أرض الدولة» من تعديات العرب. وتلك الكيبوتزات فاشلة على جميع الأصعدة، لأن الأعضاء الأساسيين قد هجروها منذ فترة طويلة؛ كذلك فعل خلفاؤهم. لكن يستمر،

على الدوام، إرسال متطوعين جدد من اليهود (معظمهم من «مخيم السلام»). وتتلقى هذه الكيبوتزات إعانات مالية ضخمة من الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن إعانات من الوكالة اليهودية، مصدرها، في النهاية، المساهمات اليهودية التي لا تخضع للضرائب، والتي ترد من جميع أنحاء العالم. وبالمقابل لا يجري، في سبيل التكافؤ، أو لكسب دعم الفلسطينيين، تقديم أيِّ اقتراح بمنح الاغيار، ولو قطعاً صغيرة من أرض الدولة الواقعة حول سخنين. ومن الواضح أن الاعتبارات الإيديولوجية تطغى على جميع الاعتبارات السياسية، كما يطغى، في الدين، المقدس على المدنس، بصورة دائمة.

هناك العديد من الدول التي اشتركت في سرقة الاراضي. فالولايات المتحدة، مثلاً، جردت الهنود الحمر من أراضيهم، وحولت معظمها إلى أراضي دولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الارض، الآن، مؤهلة ليستخدمها اي مواطن اميركي. لكن إذا مُنع يهودي في الولايات المتحدة من استئجار أرضٍ تخص الدولة، فقط لأنه يهودي، فإن ذلك سيعتبر، عن حق، عملاً معادياً للسامية. وفي حين أنَّ معاداة السامية في الولايات المتحدة تكسب متبنيها سمعة سيئة، تُعَدّ «الصهيونية» في إسرائيل الإيديولوجية الرسمية للدولة، وتلقن كأحد أهداف التعليم العام. وليست قضية الارض، بالطبع، إلا مثلاً واحداً عن التمييز العنصري الرسمي المتبع بحق الاغيار، والذي يتخلل جميع مجالات الحياة في إسرائيل، ويكون معظم ضحاياه من الفلسطينيين. وقد رغب بعض الصهاينة، مؤخراً، في التخفيف من نتائج ذلك التمييز. لكن لم يقترح أي حزب صهيوني، أو سياسي صهيوني، إلغاءه. كما أنهم لم يعترفوا بخطأ الإيديولوجية الكامنة وراء هذا التمييز. فقد قصد أن يمارس نظام التمييز العنصري في المستقبل المنظور.

ومن السهل أن نرى أن إسرائيل، بفرضها هذه القوانين الجائرة على معظم الداعمين المخلصين للدولة، تعمل على تقويض قوتها الإمبريالية والعسكرية. دعوني أقدم مثلين على ذلك. يتعلق المثل الأول بالدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي والشرطة والمخابرات، والذين قد يبلغون الرتب في تلك الفرق التي يخدمون فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم ممنوعون، قانونياً، من استخدام أراضي الدولة لأنهم أغيار؛ كما أنهم يعانون من قوانين تمييزية أخرى ايضاً. ويمكن أن ينسحب الأمر نفسه على فلسطينيين آخرين إما أنهم يخدمون في الفرق الأمنية المذكورة، وإما أنهم يبلغون أعلى المراتب في الفروع المختلفة من دوائر الحكومة، كمرتبة القاضي. لقد عينت إسرائيل فلسطينيين برتبة قنصل أو سواها

من التمثيل السياسي. وهي، الآن، تفكر جدياً بتعيين أول سفير فلسطيني. لكن تعيين جنرال فلسطيني، أو سفير أو قاضٍ، ما يزال يخضع لقوانين تمييزية، وما يزال قيد البحث. كما أن ذلك الفلسطيني، حتى الآن، لا يتمتع بحق استئجار قطعة أرض، في حين أن أي قاتل يهودي، أطلق سراحه، له حق الاستئجار. وهذا شيء متوقع.

قد لا يدرك الفلسطينيون في الوقت الراهن، أنهم ضحية التمييز الإسرائيلي. فكثيرون منهم ما يزالون مأخوذين بعقلية الإقطاع، بحيث لن يتمكنوا من إدراك ذلك بوضوح. وإذا ادركوا شيئاً من هذا القبيل، فإن تلك العقلية تملي عليهم اهتماماً ينحصر في خسارتهم لأملاك أجدادهم. لكن تطورهم باتجاه الأمور العصرية، سيكون محتّماً، فيما بعد. وهذا ما يتوقعه حتى «الخبراء الإسرائيليون في الشؤون العربية»، الذين ليسوا حمقى على كل حال.

وحالما يحدث ذلك، سيدرك الفلسطينيون أنفسهم أنهم، أولاً وقبل كل شيء، ضحايا التمييز الشرعي الإسرائيلي المطبق ضدهم، لأنهم أغيار. عندئذٍ، يتوقع أن يصبح موقف إسرائيل الداخلي والدولي في حالة قصوى من عدم الاستقرار. ويفترض أن يكون أصحاب القرار الإسرائيليون، مدركين لذلك. ويمكن القول إن الدافع الرئيسي لاتفاق أوسلو كان أمل إسرائيل وعرفات، أن يوقفا عملية تغيير المجتمع الفلسطيني، باستخدام القوة، وإعادته إلى العقلية الاقطاعية. لكن على الخبراء الإسرائيليين أن يعلموا أن احتمال إيقاف التغيير الاجتماعي احتمال ضعيف جداً داخل إسرائيل، على الأقل. ويمكن القول، بكلمات أخرى، إن إسرائيل، كقوة استعمارية، لا تفكر حتى في التأقلم مع الظروف المتغيرة، إلاّ بالطريقة التي اتبعتها القوى الاستعمارية السابقة بنجاح. لنعد إلى قضية الدروز: فحتى الجنرال (الاحتياط) محمد كنعان، الذي أنجز، أثناء الانتفاضة، كلّ واجباته كقائد لمنطقة قطاع غزة، والذي يتعرض، لكونه من الأغيار، لتمييز إسرائيل، كأي شخص آخر غير يهودي، لا يدرك هذه الحقيقة. وأبناء الدروز الآخرين سيدركونها، حتماً، في المستقبل المنظور.

أما المثل الثاني، فيتعلق بقريتين عربيتين في الجليل هما برعام وإكريت. وسكان القريتين من المسيحيين الذين لم يقاوموا القوات الإسرائيلية عام ١٩٤٨، بل استسلموا حالما اقترب الجيش الإسرائيلي. وقد أُجلوا عن قريتيهما لمدة أسبوعين فقط، بحسب الوعد الذي أعطي رسمياً لدى توقيع اتفاق الاستسلام الذي عقد بينهم وبين الجيش الإسرائيلي. وبعد مضي أسبوعين، حنث الجيش بوعده. وفي عام ١٩٥١، حكمت المحكمة العليا لصالح عودة

أهالي القريتين: لكن الحكم نقض، فوراً، بالاستناد إلى قوانين الدفاع لعام ١٩٤٥. مع العلم أن هذه القوانين قد أجازتها الحكومة البريطانية، أصلاً، لتستخدم ضد اليهود. وقبل ولادة دولة إسرائيل، ورد وصف لهذه القوانين على لسان أكبر المشترعين اليهود المحترمين في فلسطين، يضعها في خانة القوانين النازية، بل في خانة أسوأ، لأنها منحت الحكومة سلطات تكاد تكون غير محدودة، ووفرت إمكانية ممارستها بواسطة الجيش. أما سمحا إيريخ، نائب رئيس الوزراء بيغن، فقد علّق متهكماً، بقوله إن هذه القوانين تمكّن قائد منطقة القدس، أو وزير الدفاع، أن يحيط الكنيست بالدبابات، ويعتقل أعضاءه، بكل ما في الشرعية من معنى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولة الإسرائيلية، قد أبقت هذه القوانين سارية المفعول، لتطبقها، بصورة شبه حصرية، على الأغيار. أما قضية بيرعام واكريت، فقد تمكنت إدارة بن غوريون، في شأنها، أن ترد على حكم المحكمة العليا، باستخدام قوانين الدفاع الصادرة عام ١٩٤٥، لمصادرة أراضي القريتين، وبأمر الطيران الحربي أن يقصفها ليلة عيد الميلاد عام ١٩٥١. وقد حوصر رجال القريتين، وأجبروا أن يراقبوا، من أعلى تلة قرب المكان، بيوتهم وهي تهدم. ولم يسلم من الدمار سوى الكنائس، التي ما تزال، حتى اليوم، مواقع يؤمّها الأهالي السابقون الذين ما يزالون يحتفظون بهويتهم الإسرائيلية. وقد منحت بقية الأراضي إلى الكيبوز والموشافيم، فضلاً عن أحد الكيبوزات اليسارية (الذي تبنى اسم بيرعام)، والذي تلقى الحصة الكبرى من الأرض. وقد صدر عن المحكمة العليا حكم يفيد أن هذه المصادرات وهذا التدمير كانا بناء على أوامر شرعية تماماً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن سكان القريتين، ولا سيما أهل بيرعام الذين ينتمون كلهم إلى الطائفة المارونية والذين ينتمي العديد منهم، سياسياً، إلى الجناح اليميني، ما يزالون يشنون حملة مطالبة. وإذا تكلمنا منطقياً، فإن من الممكن أن تصيب حملتهم قسطاً من النجاح، ولا سيما بعد أن أعلنوا، بشكل رسمي ومتكرر، أنهم لا يطالبون بأراضيهم الزراعية، بل يطالبون، فقط، بالكنيسة، والمدافن المجاورة، وقطعة أرض صغيرة تُستخدم متحفاً. بيد أن جميع الاعتبارات البرغماتية تجيء في صالح طلبهم المتواضع. ومهما يكن من أمر، فإن العديد منهم يخدمون في الشرطة الإسرائيلية، فضلاً عن أن لهم علاقات وثيقة بالموارنة في لبنان استغلتها إسرائيل قبل غزو لبنان وبعده. كما أن الكنيسة الكاثوليكية تدعم قضيتهم، كما تدعمها هيئات دولية مهمة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمل ضعيف بقبول طلبهم، من جانب الحكومة الحالية «حكومة السلام»، على الأقل.

ولتحليل السياسات الإسرائيلية في فترة «عملية السلام»، مهم جداً أن نتذكر أن حكومة إسرائيل، كانت في الوقت الذي وُقّع فيه اتفاق أوسلو، قد حولت ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية إلى «أرضٍ دولية»، يمكن أن تؤجر لليهود فقط، كما هي الحال في إسرائيل. (وقد ارتفعت النسبة المئوية بعد أوسلو إلى ٧٢٪ أو ٧٣٪، من جرّاء المصادرات الإضافية، لكنني لتغطية تقريري سأستخدم الرقم التقريبي ٧٠٪). كما أن جميع المستوطنات في الضفة الغربية، التي بنيت على هذه الأرض، مقتصرة على اليهود، الذين ليسوا في حاجة أن يكونوا إسرائيليين، لأن من حقّ جميع يهود العالم الاستقرار على هذه الأرض. هذا يعني أن الإعلام الغربي يرتكب خطأ، ربما كان مقصوداً، باستمرار استخدامه لتعبير «المستوطنات الإسرائيلية». فالمواطن الإسرائيلي غير اليهودي، كالجنرال ـ بريغادير (الاحتياط) محمد كنعان، لا يحق له قانونياً أن يستقر في هذه المستوطنات؛ مثله مثل المسيحيين الذين يدعمون «إسرائيل الكبرى» بحماس. وإذا افترضنا أنّ الله ألهم، ذات يوم الكلي الاحترام جري فولول، أو الكلي الاحترام بات روبرتسون، ترك عملهما المقدس في الولايات المتحدة، والاستقرار في كريات عربا، فمن المؤكد ألاّ يسمح لهما بذلك، لأنهما ليسا من اليهود. لكن إذا افترضنا أن الله ألهمهما اعتناق اليهودية، فسيصبحان جديرين، شرعياً، بالاستقرار في أي مستوطنة يهودية، بَدءاً من الفترة التي يصبح فيها اعتناقهما لليهودية كاملاً. وهذا ليس مجرّد احتمال نظري، لأن ثمة جماعات، يتحدّرون من قبائل مجهولة في البيرو والهند، اعتنقوا اليهودية، فجيء بهم فعلاً ليستقروا في المناطق المحتلة.

ومن جهة أخرى، قام المحاربون الدروز (والبعض منهم يعترف بنظريات صقرية)، بعدة محاولات طلبوا فيها منحهم أرض دولة في الضفة الغربية، لإقامة مستوطنة درزية عليها. وقد رفضت جميع هذه الطلبات بشكل حازم وحاسم، دون اعتبار لأفضل المصالح الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، وعند بداية الانتفاضة، عمد الفلسطينيون المتعاونون مع إسرائيل، والذين يعيشون في خوف من الموت، إلى مطالبة السلطات الإسرائيلية، بالحاحٍ وتكرار، أن تسمح لهم بالاستقرار، ولو مؤقتاً، في مستوطنات إسرائيلية بالضفة الغربية. وقد بين بعضهم، في نقاشه، أن ذلك سيكون ذا فائدة كبرى للمخابرات الإسرائيلية، لأنهم سيتمكنون من العيش قرب منازلهم السابقة، ومن الحفاظ، إلى مدى ما، على الاتصالات

السابقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع هذه الطلبات رفضت، مرة أخرى، رفضاً قاطعاً. وبعد أوسلو، كان على إسرائيل أن تبعد بعض المتعاونين عن الضفة الغربية، وتجعلهم يستقرون في إسرائيل. لكنها عمدت، حتى في ذلك، إلى منحهم ارضاً خاصة أو بيوتاً خاصة لهذه الغاية، بدل منحهم قطعة أرض دولة.

دعوني أعود إلى قضية الأرض في الضفة الغربية. فالـ ٧٠٪ من أرض الضفة الغربية التي أصبحت أرض دولة، منح ١٦٪ منها فقط للمستوطنات اليهودية. أما الـ ٥٤٪، فقد بقيت خالية. وينبغي أن نعترف بأن إزالة المستوطنات اليهودية، أو حتى إزالة مستوطنة واحدة، قد يتسبب بنشوء مشاكل سياسية خطيرة، تتضمن صدامات مسلحة قد تتطور إلى حرب أهلية. لكن بإعادة بعض الـ ٥٤٪ من أراضي الدولة الخالية إلى الفلاحين الفلسطينيين يحتمل ألا تشكل سوى مخاطر قليلة جداً.

وكان في الإمكان القيام بذلك في الأشهر الأولى بعد أوسلو، لأن تعلق الفلسطينيين (كل الفلسطينيين، وليس الفلاحين) بالأرض تعلق عميق، ولأن الخوف المبرر أن يطردوا منها واضح. لذلك من السهل أن نتصور مدى التأثير في الجماهير الفلسطينية، من جرّاء إعادة جزء من نسبة الـ ٥٤٪ الخالية من أرض الضفة الغربية. ولا يمكن أن نتصور طريقة أفضل للحصول على تأييد الرأي العام الفلسطيني للمصالح الإسرائيلية في اتفاقي أوسلو والقاهرة.

ينسحب الأمر نفسه على قطاع غزة، الذي تبدو قضيته اكثر وضوحاً، لان عدد المستوطنين اليهود كان ٥٠٠٠ مستوطن عندما وقع اتفاق أوسلو. وقد ازداد، من ذلك الحين، حتى أصبح ٨٠٠٠ مستوطن. وهذا عدد صغير جداً، بالمقارنة مع عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، الذين كان عددهم ١٣٠٠٠٠ عندما وقع اتفاق أوسلو، وازداد بعده ليبلغ ١٦٠٠٠٠ مستوطن، باستثناء شرقي القدس. فنسبة المستوطنين اليهود إلى الفلسطنيين في منطقة قطاع غزة (وعددهم الرسمي ٨٠٠٠٠٠، وقد يصل، حقيقة، إلى المليون) تختلف، في معيارها، اختلافاً كلياً عن نسبة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى ساكنيها الفلسطنيين (وعددهم الرسمي حوالي ١٢٠٠٠٠٠، وهو فعلياً، ١٣٠٠٠٠٠، باستثناء القدس الشرقية).

وعلى الرغم من ذلك، فإن حوالي ٢٨٪ من مساحة القطاع قد تحولت رسمياً إلى أرض دولة؛ ووزعت على مستوطنين يهود قبل فترة طويلة من اتفاق أوسلو وبعدها. وهذه الأرض لا تبلغها السلطة القضائية للحكم الذاتي. كما أن أي أرض دولة، في القطاع، لم تُعَدْ إلى ملكية الفلسطينيين. وليس لدي علم، في قضية قطاع غزة، عن نسبة الأرض الخالية إلى أراضي الدولة التي جرى الاستيطان فيها. لكنني أعلم أن الأرض الخالية موجودة. أما مستوطنة نتزاريم (التي ينشغل غالبية سكانها بمختلف أقسام دراسة التلمود)، فقد نشرت لها، في الصحف العبرية (كصحيفة هآرتس)، خرائط مفصلة تظهر مساحة كبيرة من الأرض ملحقة بالمستوطنة؛ وهي خالية بالطبع، لكنها، بالتأكيد، محرمة على الفلسطينيين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن رابين لم يفكر أن يعيد إلى الفلاحين الفلسطينيين، أو حتى إلى السلطات الفلسطينية، بضعة دونمات من أرض الدولة الواقعة حول نتزاريم. صحيح أن بعض دعاة السلام الصهاينة ينصحون بإزالة مستوطنة نتزاريم اليهودية كلها؛ إذ يقولون إن المستوطنين سيتعرضون للقتل على أيدي الفلسطينيين، في حال بقائهم هناك؛ إلاّ أن هذا كما سبق ان ذكرنا، يعتبر عاملاً قد يسيطر، مؤقتاً، على الاعتبارات الإيديولوجية. لكن لم ينصح أي صهيوني «محب للسلام» بإعادة أرض دولة خالية من أجل كسب سياسي. فعملية السلام قد «سُوِّقت» لليهود الإسرائيليين، ليس كوسيلة تمنحهم الأمن فحسب، بل كمصدر مستقبلي للربح ناجم عن مزاولة التجارة مع الدول العربية، بحيث يتوقع لها أن تتوسع في أعقاب الحالة الأمنية. وعلى الرغم من ذلك، فإن صهيونياً واحداً لم يقترح قَطّ التضحية بالإيديولوجية المقدسة التي تدعو إلى التمييز ضد الأغيار، ولو لمرة واحدة، في سبيل دفع عملية أوسلو؛ وبذلك تتعزز قوة إسرائيل وثروتها. وأكثر ما أتذكره أن إسرائيل (أو الحركة الصهيونية قبل بدايتها) لم تضحِّ قط على مذبح الاعتبارات السياسية المحض، أو المصالح الاقتصادية.

وبكلام آخر يمكن القول إن الدليل الإمبريالي (وهو شرعي بقدر شرعية كل شيء في السياسة) يظهر أن سياسات إسرائيل يدفعها عامل الإيديولوجية، الذي يتّصف بطبيعة ديكتاتورية. ومن الممكن التعرف إلى الإيديولوجية بسهولة، لأنَّ هالة من القدسية تطوقها حيث يحتفظ بها في كتابات مؤسس الصهيونية العمالية؛ كما يمكن استنتاجها بسهولة من القوانين والأنظمة الإسرائيلية والسياسات المتبعة. أما أولئك الذين فشلوا، خلال كل هذه السنوات، في القيام بمجهود عقلي لدراسة هذه الإيديولوجية، كعرفات ومناصريه ومعظم

المفكرين الفلسطينيين، فليس أمامهم إلا ملامة أنفسهم على الصدمة الناجمة عن التطورات التي شهدتها العشرون شهراً التالية لاتفاق أوسلو. ويبدو أن كل من توقف، بعد أوسلو، عن شجب «الإمبريالية» الإسرائيلية، في سبيل شعار فارغ، هو شعار «سلام الشجعان» لم يتعلم شيئاً، مع انه لم ينس شيئاً.

والخطأ الذي ارتكبه أولئك خطأ فاحش، لأن إسرائيل، بأي حال من الأحوال، ليست وحيدة في اتباعها سياسة محددة إيديولوجياً. ذلك أن هناك اعتبارات إيديولوجية متشددة قرّرت في الماضي، وتقرر في الحاضر أيضاً، الكثير من سياسات الدول الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة حالات أخرى برهنت فيها الإيديولوجية الكامنة وراء سياسة ما، أنها، في كل حال، لا تقبلها قبولاً علنياً الدولة ذات العلاقة فحسب، بل إنها تلقى شهرة، وتناقش خارج حدودها. لكن إسرائيل، بالفعل، فريدة في ذلك، لأن الإيديولوجية اليهودية التي تتصف بالتمييز العرقي، والتي تفرض سياساتها، لا تكاد تناقش خارج حدود إسرائيل، خشية أن تسيء إلى مشاعر يهود الشتات. كما أن المنظمات القوية قد وصفتها بأنها «مناهضة للسامية» أو «تدعو إلى كراهية اليهود». وفي الوقت عينه، لم يعترف بإيديولوجية التمييز العرقي المناهضة للأغيار في إسرائيل اعترافاً علنياً فحسب، بل يُنادى بها على أنها تضامن لميزة إسرائيل «كدولة يهودية»، تقرر قيامها، والحفاظ على «صفتها اليهودية». ويعترف الداعمون اليهود لممارسات التمييز العرقي أنهم، بفعلهم هذا، يحافظون على الميزة اليهودية لإسرائيل، كما يرونها، هم ومعظم اليهود الإسرائيليين، تراثاً لليهودية التاريخية. وبغض النظر عن الحاضر، فإن ثمة حقيقة فعلية كامنة في هذا الادعاء. لقد كان كل اليهود، قبل الآن، يعتقدون بوجوب اتباع سياسة التمييز العرقي ضد الأغيار، كلما كان ذلك ممكناً. وقد تبين، الآن، أن الاستنارة اليهودية قد فشلت في تغيير شعور معظم اليهود بهذا الصدد. وما يزال العديد من اليهود غير المتدينين يعتقدون أن القوانين، والتقاليد الدينية اليهودية التي تأمر بالتمييز العرقي الممارس على الأغيار، تحتمان على هؤلاء، أنفسهم، أن يعانوا، إلى الأبد، من التمييز العرقي القائم في «الدولة اليهودية». وهذا أمر معترفٌ به، لأن ثمة حقيقة لا يمكن نكرانها تتمثل بأن هذا التمييز العرقي يحمل الميزة نفسها التي يمارسها المناهضون للسامية على اليهود.

وفي ضوء الوقع الإيديولوجي على السياسة الإسرائيلية الفعلية، يعتبر النقد الذي يوجهه، إلى هذه السياسة، برغماتيو اليسار الإسرائيلي، نقداً شرعياً. وهو مع ذلك، لا يُعدّ،

من إحدى الوجهات المهمة، كافياً. وعلى الرغم من فوقيتهم التي يمارسونها كخبراء في الشؤون الإسرائيلية تابعين للصحافة الغربية، فإن اليسار الإسرائيلي يبدو في حيرة، ناجمة عن السياسة التي تنتهجها إسرائيل. فهم لا يتوقفون عن إسداء النصائح الجيدة للحكومة الإسرائيلية، بشأن الكيفية التي تكسبها علاقات جيدة بالعرب، والتي تتمثل باتباع «سياسة الاعتدال». ويظهر التحليل والاختبار أن تقديم هذه النصائح يعادل اللهاث وراء المستحيل، والعمل الذي لا جدوى منه. هناك العديد من الأحداث التاريخية المشابهة، ومنها انهيار النظام الشيوعي الذي حدث مؤخراً في أوروبا. وهذه الأحداث تظهر، بشكل قاطع، استحالة حدوث تغيير حقيقي، ما دام، في السلطة، حزب يمثل إيديولوجية دولة، مهما يكن هذا الحزب مرناً. ففي إسرائيل، يتولى السلطة، بيدٍ من حديد، النظام الأمني، والأحزاب الصهيونية التي لم تواجه التحدياتُ التزامَها العميق بالإيديولوجية الصهيونية. ومن جهة أخرى تظهر الأحداث المشابهة أن أي تحدٍّ علني لسلطة إيديولوجية الدولة، يعني أن تغييراً حقيقياً في طريقه أن يطرأ. وفي النهاية، قد يتخذ هذا التغيير شكلاً ملموساً يتمثل بتفكك مفاجيء لإيديولوجية الدولة، والجهاز الذي يدعمها. وقد حدث مثل ذلك، أواخر السبعينات، في بولونيا، حين تحدى الـK.O.R، وجماعة التضامن، الأساس الإيديولوجي للدولة، وأصبحا المبشرين الحقيقيين بسقوط الشيوعية الأوروبية. بيد أن الإصلاحات المفرطة التي فرضها الحزب الشيوعي البولوني من مركزه العالي، لم تكن أكثر من مسكن؛ ولم تحدث أي تغيير يذكر. أما الإيديولوجية الإسرائيلية التي تعرضت لتقويض بسيط في فترة ١٩٧٤ـ١٩٩٣، فقد أعيدت إليها حيويتها في الفترة التي تلت اتفاق أوسلو. كما أن إسرائيل، بفضل تلاحمها الاجتماعي العظيم، وقوتها العسكرية والنووية بشكل خاص، ودعم الولايات المتحدة المتزايد لها، تشعر، في الوقت الحاضر، أن لها من القوة ما يجعلها غير مستعدة أن تقدّم، إلى الفلسطينيين، حتى تنازلات ذات نتائج مؤقتة. وفي ظل تلك الأحوال، تبقى الاعتبارات الإيديولوجية هي المهيمنة، باستثناء الفترة التي تحدث فيها خسارة أرواح يهودية.

دعوني أنتقل من القضايا التجريدية العالية إلى قضايا ملموسة أكثر واقعية؛ وأظهر كيف أن السياسات الإسرائيلية الفعلية المنتهجة في قطاع غزة والضفة الغربية، تستمد قوتها من إيديولوجية التمييز العرقي المتواصل بفاعلية أكثر من ذي قبل. ودعوني، في البدء، أتناول قطاع غزة: ثمة خرائط مفصّلة للقطاع، غالباً ما تنشر في الصحف العبرية

(لكن لم تُنشر قط في الصحف الفلسطينية)، وتظهر كيف تتقاطع فيه «الطرقات العسكرية» التي تبقى، بموجب اتفاق القاهرة، ضمن السلطة القضائية الإسرائيلية. ويسيِّر الجيش الإسرائيلي، دون انقطاع، دورياتٍ على هذه الطرقات، تكون إما منفصلة، وإما مشتركة مع الشرطة الفلسطينية. ويحق للإسرائيليين إغلاق أيٍّ من الطرق في وجه السير الفلسطيني، حتى ولو كانت الطريق متوغلة في عمق أراضي الحكم الذاتي. وتستخدم إسرائيل هذا الحق، عادة، بعد كل هجوم يقوم به الفلسطينيون. ومثال ذلك ما ورد في صحيفة هآرتس (١١ نيسان/إبريل) من أن الجيش الإسرائيلي أقفل، حتى إشعار آخر، الطريقين، المتوغلتين في عمق الحكم الذاتي، بوجه كافة السيارات الفلسطينية. وقد حدث ذلك إثر هجومين وقعا قبل يومين. وكان ثمة مُصوَّر ملحق بالتقرير يبيِّن الطرق في القطاع. وتدعى إحدى هذه الطرق «الطريق الدائرية الجانبية لمدينة غزة»، التي تمتد على طول القطاع، وتمر بجانب المدن ومخيمات اللاجئين مروراً حذراً. كما أن هناك طريقاً عسكرية وقطعة ضيقة من الأرض لا يتضمنها الحكم الذاتي تفصل القطاع عن مصر. وهناك، أيضاً، طرق موازية تجتاز مساحة كبيرة من القطاع في منطقة الحكم الذاتي، وهي تمتد من الحدود الإسرائيلية شرقاً حتى البحر، أي أن هناك مجموعة من المستوطنات الإسرائيلية تقع إلى الغرب. وإحدى هذه الطرق هي طريق نتزاريم. فهي لا تنتهي هناك، على كل حال، لكنها تستمر حتى تصل إلى حصن عسكري عند البحر. وهكذا تشطر غزة شطرين. وبذلك تكون جميع النقاط المسموح الدخول منها إلى منطقة الحكم الذاتي واقعة عند بداية الطرق العسكرية.

إن النتيجة الشاملة لما ذكر تتمثل بأن الجزء الخاضع للحكم الذاتي في قطاع غزة مقسَّم إلى جزر تتحكم فيها الطرق الدائرية الجانبية. فالدور الذي تقوم به المستوطنات اليهودية لا يقتصر على حراسة أرض الدولة فحسب، بل إنها تستخدم محاورَ لشبكات الطرق التي استنبطت، لتضمن تحكّماً إسرائيلياً دائماً بالقطاع، في ظلّ شكل جديد أكثر فعالية. إن هذا «التحكم من الخارج» يسمح للجيش بالسيطرة على القطاع، (وإعادة احتلاله بأقل جهد ممكن إذا دعت الحاجة)، دون أن يلزم عدداً كبيراً من الأشخاص القيام بدوريات دائمة؛ ويُحدث حالة من «السلام في مدن القطاع، ومخيمات اللاجئين من الداخل». وتنوب عن إسرائيل في تنفيذ هذه المهمة شرطة سرية ترتدي الزي الرسمي، ويقودها عرفات.

لننتقل، الآن، إلى الضفة الغربية، حيث يهدف مخطط «قوس قزح بالألوان» إلى إحداث نتائج شبيهة بالنتائج المحدثة في قطاع غزة. وقد تبرهن الأحوال هناك بأنها نتائج أسوأ.

ويعزى ذلك إلى العدد الفائق من المستوطنات؛ كما يعزى إلى بناء شبكات منفصلة للمستوطنين، تشمل الطرقات والكهرباء والماء، وتغطي مساحة واسعة من الأرض. ولا بد لهذه الطرق أن تمر بالقرب من الجزر الفلسطينية، أو بوسطها. وفضلاً عن ذلك، يمكن القول إن الضفة الغربية تشتمل على منطقة القدس الكبرى، حيث تمارس التفرقة العنصرية بصرامة تفوق ممارستها في أي مكان آخر. أما القدس الكبرى، فتمتد رسمياً من رام الله إلى جنوب بيت لحم. ويفترض بها أن تنمو أكثر في المستقبل. ومما سيزيد الأمر سوءاً منع الفلسطينيين في الارض المحتلة من العبور إلى إسرائيل. وسيستخدم العمال الفلسطينيين في أماكن صناعية محددة تصدر معظم إنتاجها إلى الولايات المتحدة. وما يخطط للضفة الغربية، وهو قائم حالياً في قطاع غزة، يمكن، في أسوأ شكل له، أن يقارن بالتفرقة العنصرية التي تمارس في جنوب إفريقيا.

ويتساءل الكاتب: لمَ يتوقع خبراء الحكومة الإسرائيلية أن يسلّم بهذا الموقف الفلسطينيون (بمن فيهم المتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية، والذين يمتلكون نفوذاً كبيراً في الكنيست)؛ فضلاً عن تسليم الرأي العام العالمي به؟ وتأتي الإجابة على النحو التالي: لأن الخبراء الإسرائيليين والحكومة يتوقعان أن يجعلا الطرفين يتلمسان تلك الحقائق، ما دامت إسرائيل تقتصر على «التحكم من الخارج»، في حين أنها تترك «التحكم من الداخل (أي واجب فرض النظام الفعلي) في أيدي الفلسطينيين، الذين يعملون كبدائل لإسرائيل، والذين سيمنحون شبه سلطة مستقلة.

(لن أتطرق إلى الرأي العام العالمي، لأن الأحداث السابقة في أميركا اللاتينية وإفريقيا، أقنعتني بتجاوب العالم مع فكرة «التحكم من الداخل»، كما هي الحال في فلسطين). وبقدر ما أكره خطط الحكومة الإسرائيلية لأسباب أخلاقية، فإن ذلك التوقع يدهشني لارتكازه على أساس متين. ومهما يكن من أمر، فإن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين قد وافقوا، بجبن، على الخرق المتكرّر لحقوق الإنسان، والذي أقدم عليه نظام عرفات، مباشرة، في قطاع غزة، وشرطتُه السرية في الضفة الغربية. فالنزاع العنيف المحتمل بين عرفات وحماس، سيدور حول السلطة أكثر من دورانه حول حقوق الإنسان، أو أي حقوق أخرى.

وفي هذه المناسبة، ينبغي أن نتذكر أن مستوى المعيشة في القطاع قد انخفض حوالي ٦٠٪ منذ وصول عرفات إليه. وبالطبع، فإن المسؤولية الرئيسية لهذه الحالة تقع على إسرائيل، على الرغم من مساهمة عرفات فيها بفساده وعدم كفايته، اللذين لا يمكن

التغاضي عنهما. لكن النقطة التي أحاول لفت الانتباه إليها ليست اقتصادية البتة. ذلك أن إبقاء الفلسطينيين، قدر المستطاع، في حالة من الفقر، وإيقاف تغيّرهم الاجتماعي كما أرى، كانا، على الدوام، هدف السياسة الإسرائيلية.

وبتواطؤ عرفات، تستطيع إسرائيل، الآن، أن تنجز هذا الهدف دون أن تثير احتجاجات قوية، ودون أن تستهلك الكثير من قواتها المسلحة للقضاء على هذه الاحتجاجات. وبكلمات أخرى، أقول إن من الممكن أن يقود ذلك إلى إفقار الفلسطينيين بأقل كلفة ممكنة، وبشكل فعّال. وتميل البيروقراطيات إلى الاعتقاد أنّ نجاحاتها يمكن أن تمتدَ إلى ما لا نهاية؛ ولا يستثنى النظام الأمني الإسرائيلي من ذلك. فلا عجب أن يعتقد هذا النظام أنّ نجاح تجربة لحلّ ما في قطاع غزة، يحتّم نجاح التجربة نفسها عند تطبيق مخطط «قوس قزح بالألوان» في الضفة الغربية. وربما اعتقد النظام الأمني أن طاعة الشرطة الرسمية والشرطة السرية لأوامر عرفات بإخلاص، ستحتم استمرار طاعتهما لأوامر شخص آخر.

ويمكن للحقائق أن تؤكد تلك الافتراضات التي تتناول وسائل تفكير نظام الأمني الإسرائيلي. فمثلاً، حين صودرت أراضٍ كثيرة في الضفة الغربية لفرض بناء الطرق الدائرية والجانبية، كان هناك عدد قليل من الاعتراضات الشعبية على المصادرات. لكن احتجاجات السلطة الفلسطينية على مصادرة الأرض التي حدثت مؤخراً في القدس الشرقية تختلف اختلافاً واضحاً، بالمقارنة مع سكوتها في حالات جرت فيها مصادرة أراضٍ اكبر بكثير، وما تزال تجري، حالياً، في الضفة الغربية. وقد كتب الصحفي داني روبنشتين في صحيفة هآرتس (١٢ أيار/مايو) يوضّح أنّ عرفات، في حالة القدس، يتعرض لاحتجاج القادة العرب وقادة الدول الإسلامية، لأن القدس تمثل، لجماهير هذه الدول، قضية دينية حساسة. بيد أن القادة أنفسهم، لا يبدون، في كل حال، أي مبالاة ببقية الضفة الغربية. ويفيد روبنشتين أنّ العديد من مندوبي الضفة الغربية، قد جاءوا، مؤخراً، إلى عرفات، رافعين شكاواهم الكثيرة ضد مصادرة أراضيهم؛ فعمل عرفات ما في وسعه ليهدّىء من روعهم. ومثال ذلك، ما حصل حين تلقى سكان بلدة البيرة، الواقعة قرب رام الله، من السلطات الإسرائيلية علماً بمصادرة أراضيهم، لبناء طريق دائرية جانبية تحاذي بلدتهم وتلبي حاجات مستوطنة بصاغوت؛ إذ عمد مندوبون عن السكان إلى الطلب من عرفات أن يتدخل لحمل السلطات على إلغاء المصادرة. وقد أخبرني أحد المندوبين كم كانت صدمته قوية لدى سماعه جواب عرفات. لقد قال لهم: انسوا هذه القضية؛ إنها مجرد

مصادرة ثانوية. وأن تدعوا هذه الأرض تصادر أفضل من أن يندفع مستوطنو بصاغوت إلى داخل بلدتكم، ويسببوا المشاكل. إن هذه المصادرة لا تمكّن المستوطنين، في أحسن الأحوال، إلا من المرور حول بلدتكم». ويقول روبنشتين إن إسداء عرفات هذه النصيحة كان نتيجة خشيته من معارضة أي إجراء إسرائيلي، قد ينجم عنه إلغاء مفاوضاته مع إسرائيل. واستطيع إثبات ما ورد في كلام روبنشتين بمعلومات استقيتها من مصادري الخاصة، إسرائيلية وفلسطينية. وفضلاً عن ذلك، فإن «نصيحة» عرفات قد أعطت نتائجها لأنها، مدعومة بخشية الشعب من سفاحيه. وهذا هو السبب الذي كان وراء خنق معظم المحاولات لتنظيم احتجاجات شعبية على مصادرة الأرض. ويمكن لإسرائيل أن تتوقع دعماً لسياستها في التمييز العنصري أكثر فاعلية من دعم عرفات.

وعلى الرغم من ذلك، فإنني أختلف مع النظام الأمني الإسرائيلي، في نقطتين واقعيتين تتعلقان بتقييم دور عرفات. تتمثل النقطة الأولى بأن هذا النظام يجهل وقع مسلك عرفات على الرأي العام اليهودي في إسرائيل. ولتمكّن إسرائيل عرفات أن يخدم مصالحها بشكل فعال، عليها أن تنقذ ما تبقى من سمعته المتناقصة تدريجياً في أوساط الفلسطينيين. ولهذه الغاية، ينبغي لإسرائيل أن تمنحه حرية التعبير، التي لم يسبق أن منحتها للمتعاونين معها من الفلسطينيين. والذي حدث أن عرفات استغل هذا الامتياز الذي مُنِحَه، لينغمس في الكذب، متخطياً حدود الأدب، وليتهجّم على إسرائيل بطريقةٍ استفزازية إلى أبعد الحدود. ويمكن للمرء أن يضرب أمثلة على ذلك بالإشارة إلى تأكيد عرفات أن إسرائيل (أو الضباط الإسرائيليين، أو عملاء الشاباك) قد تآمروا، مع حماس، لتنفيذ الهجوم الإرهابي على أحد بيوته؛ وإلى تأكيداته المتكررة أن كل القدس (وليس القسم الشرقي منها فقط) تخص العرب أو المسلمين. بيد أن لا رابين ولا بيريز، لديهما الشجاعة الكافية لكشف نفاق عرفات، أو شجب موقفه من القدس الذي يتناقض تماماً مع موقف جميع الأحزاب الصهيونية (فحتى ميرتز يؤيد توحيد القدس). قد تتولى هذه المهمة، أحياناً، الصحافة العبرية، فضلاً عن سياسيي الأحزاب المعارضة. ويمكن أن تعزى سمعة رابين الآخذة في التدهور، وفقدانه لمصداقيته وشعبيته، إلى غضب الشعب اليهودي من التسامح الذي يبديه حيال كذب عرفات وتصرفاته الهزلية. كما أن الحالة نفسها تنسحب، بشكل أوسع، على بيريز، وجميع دعاة السلام في إسرائيل الذين بدأوا، من جراء ذلك، يفقدون القوة والفاعلية السياسية التي كانوا يتمتعون بها ذات يوم. ويمكن القول، بكلمات أخرى، إن الامتيازات

المستمدة من نظام «التحكم من الخارج» قد بدأت تفقد حيويتها وديناميتها بسبب النكسات الداخلية الناجمة عن استخدام عرفات. وباقتراب انتخابات عام ١٩٩٦، يمكن الافتراض أن العامل الأخير يفوق العامل الأول أهمية.

أما النقطة الثانية التي لا اتفق فيها مع النظام الأمني الإسرائيلي، فتتعلق بتقييمه لمخطط «قوس قزح بالألوان». ذلك أن الخبراء الإسرائيليين يفترضون أنه سيدوم إلى الأبد، في حين أنني أعتقد أن انهياره محتم في النهاية، حتى ولو نجح عرفات في القضاء المبرم على المعارضة التي تتصدى لحكمه. أما أنا، فيراودني شك عميق في قدرة عرفات على الاحتفاظ بالفلسطينيين داخل جزرهم، وهم يرزحون تحت سيطرته إلى الأبد. بعد كل هذه الحقائق الملموسة، بما فيها تدهور الحالة الاقتصادية، وتصاعد التفرقة العنصرية التي سيلامسها الفلسطينيون عاجلاً أم آجلاً، والتي ستقود إلى تقويض موقف عرفات؛ بعد كل ذلك، ما الذي يعمل، في الوقت الحاضر، على استمرار سياسة «التحكم من الخارج» بكل إمكاناتها، سوى البقية الباقية من سمعة عرفات، واستخدامه للقوة الوحشية بشكل رئيسي. لذلك، عندما يفقد مصداقيته، فإن البديل الإسرائيلي لممارسة سياسة «التحكم من الخارج»، سيكون دكتاتورية فلسطينية خالصة، لا فرق إن كانت متمثلة بعرفات، أو بأي شخص آخر. فالظلم الذي سيشتري، يفوق، حكماً، أي ظلم مورس في زمن «التحكم من الداخل».

إنني أدرك، تمام الإدراك، الآلام البشرية الضخمة، التي سيسببها هذا الظلم. وعلى الرغم من ذلك، فإنني لا أولي الكثير من الأهمية السياسية لنجاحه ومدى استمراريته. في أي حال، فإنه سيكون العلامة المؤشرة إلى فشل خطة «التحكم من الخارج»، كوسيلة للسيطرة السهلة والقليلة التكلفة، والتي يمكن أن يسوّقها بيريز للرأي العام. وفي التحليل الأخير، يمكن القول إن فشل «التحكم من الخارج» ليس له إلا أن يمثل نهاية سياسة إسرائيل المرتكزة على الأولوية المطلقة للإيديولوجية الصهيونية.

فهرس